RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التقرير الإستراتيجي السنوي

2021

RASANAH
WWW.Rasanah-iiis.org

التقرير الإستراتيجي السنوي 2021

Rasanah
+966112166696
info@rasanahiiis.com

حقوق النشر محفوظة، ولا يجوز الاقتباس من موادّ التقرير دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المادة دون موافقة إدارة المعهد.

المحتويـــات

مقـدمـة 5
الملخـــص التنفيذي 6
التحولات في توازنات القوى بالنظام الدولي 14
تصاعُد التنافس الأمريكي–الصيني على الساحة الدولية 15
أوّلًا: سياسة احتواء الصين بين الاستمرارية والتغيير في عهد بايدن 16
ثانيًا: سياسات الاحتواء المتبادلة بين أمريكا والصين 17
ثالثًا: البؤر والقضايا الأكثر توترًا بين الولايات المتحدة والصين 23
خاتمة: مآلات التنافس الأمريكي–الصيني خـلال 2022م 25
العلاقات عبر الأطلسي والتحديات الأمنية والإستراتيجية على الساحة الأوروبية 27
أوّلًا: الأزمة في العلاقات الأوروبية–الأمريكية 28
ثانيًا: الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 31
ثالثًا: مأزق «الناتو» والدور العسكري الأوروبي في الخارج 33
خاتمة: مستقبل «الناتو» والاستقلالية الأوروبية 34
تحديات الاقتصاد العالمي في ضوء جائحة كورونا وأزمات الطاقة 35
أوّلًا: تأثيرات جائحة كورونا على اقتصاد وسكان العالم 36
ثانيًا: تداعيات أزمات الطاقة والتغيرات المناخية على الاقتصاد العالمي 41
ثالثًا: اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2022م 46
تحولات الإسلام السياسي بين انحسار «داعش» وتراجع الأحزاب الإسلامية 47
أولًا: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين الانحسار والتمدد 48
ثانيًا: انحسار أحزاب وتيارات الإسلام السياسي 52
خاتمة: مستقبل الإسلام السياسي 56
التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط 57
أوّلًا: إعادة تموضع الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية 58
ثانيًا: تراجع الاستقطابات بين الأطراف والتحالفات الإقليمية المتنافسة 59
ثالثًا: «قمة دول جوار العراق» والهُويَّة العربية للدولة العراقية 60
رابعًا: إرهاصات التكتلات الإقليمية الجديدة 62
خامسًا: استمرار الصراعات والأزمات وآفاق التسوية في المنطقة العربية 63
سادسًا: نحو مرحلة انتقالية تتَّسمُ بالتقلب وعدم اليقين 67
الشـأن الداخلـي الإيراني 68
الملف الأيديولوجي 69
أوّلًا: عقدنة السياسة: رجال الدين والانتخابات 70
ثانيًا: الصراع النجفي الإيراني وانعكاساته السياسية 72
ثالثًا: حركة طالبان والجماعة الشيعية: الترقّب الإيراني 74
خاتمة: مستقبل الخلاف الشيعي والعلاقات مع طالبان 76
الملـف السياسـي 77
أوّلًا: حكومة روحاني في عامها الأخير تتعرض لمزيدٍ من التضييق 78
ثانيًا: حكومة «متشددة» جديدة وتحديات مستمرة 80
خاتمة: مستقبل الوضع السياسي بعد سيطرة «المحافظين» على المشهد الإيراني 84
الملـف الاقتصـادي 85
أوّلًا: نموّ الاقتصاد والأنشطة الرئيسة في إيران 86
ثانيًا: تغيرات صرف العملة والتضخم والتداعيات المجتمعية 89
ثالثًا: تطوّرات الأداء التجاري والمالي لإيران 91
خاتمة: توقعات الاقتصاد الإيراني لعام 2022م 93
الملـف العسكـري 97
أوّلًا: تطور القدرات الإيرانية في مجال الطائرات المسيرة 98
ثانيًا: تهريب الأسلحة والمخدرات 99
ثالثًا: زيادة وتيرة الهجمات السيبرانية الإيرانية 101
رابعًا: مستجدات البرنامج النووي 102
خاتمة: توقعات للعام 2022م 102
الملف الاجتماعي 103
أوّلًا: مؤشّر الفقر المتعدّد الأبعاد (MPI) 104
ثانيًا: مؤشّر المخاطر الاجتماعية (SRI) 105
ثالثًا: مؤشّر التنمية المرتبط بالجنس (GDI) 108
خاتمة: مستقبل الوضع الاجتماعي في إيران 108
الشـأن العربـي 110
إيران ودول الخليج 111
أوّلًا: الظروف الدافعة لكُلٍّ من دول الخليج وإيران لمحاولة التقارب وتحجيم الخلافات 112

ثانيًا: ميزان العلاقات الخليجية–الإيرانية 115
خاتمة: غموض وتعقيدات مشهد العلاقات الخليجية–الإيرانية في 2022م 116
إيـران واليمـن 117
أوّلًا: ملامح الدور الإيراني في اليمن في 2021م 118
ثانيًا: مسار عملية السلام في اليمن 2021م 121
خاتمـة: آفاق الأزمة اليمنية لعـام 2022م 122
إيـران والعـراق 123
أوّلًا: إيران ومساعي الكاظمي لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية 124
ثانيًا: أوراق الضغط الإيرانية في الساحة العراقية 125
ثالثًا: العوامل المؤثّرة على الدور الإيراني في العراق 126
خاتمة: مستقبل الدور الإيراني في العراق خـلال 2022م 128
إيـران وسوريـا 129
أوّلًا: تفاعلات الدور الإيراني ومتغيراته في سوريا 130
ثانيًا: تحديات الدور الإيراني ومعرقلاته 131
ثالثًا: آفاق العلاقات الإيرانية السورية 133
إيـران ولبنـان 135
أوّلًا: روابط إيران و«حزب الله» وتأثيرها على المشهد اللبناني 136
ثانيًا: «حزب الله» وتحديّات الدور في لبنان 138
ثالثًا: اتجاهات العلاقة الإيرانية –اللبنانية لعام 2022م 140
الشـأن الدولـي 142
إيران والولايات المتحدة 143
أوّلًا: دبلوماسية نشِطة وضغوط متبادلة 144
ثانيًا: مواجهة وردع متبادل على المستوى الإقليمي 146
ثالثًا: التحرك في مسارات متضادة على الصعيد الدولي 147
خاتمة: انفراجة محتملة بشأن الملف النووي وصعوبات في معالجة جذور الخلاف 148
إيـران وأوروبـا 149
أوّلًا: حصيلة التجاذب حِيال القضية النووية 150
ثانيًا: مسارات التناول الأوروبي للقضية الإيرانية 152
ثالثًا: مواقف وتطلعات إيران من العلاقة مع أوروبا 152
خاتمة: انفراجة جزئية مشروطة بإحياء الاتفاق النووي 154

إيـران والصيـن 155
أوّلًا: الصين وراء إيران في خضم الاتفاق النووي 156
ثانيًا: خطوات تعميق التعاون بين إيران والصين 157
ثالثًا: الموقف الصيني من التحركات الأمريكية تجاه طهران 158
رابعًا: تقاطعات العلاقات الإيرانية – الصينية في الشرق الأوسط 159
خاتمة: مسار العلاقات الإيرانية–الصينية خلال عام 2021م 159
إيـران وروسيـا 161
أوّلًا: العلاقات السياسية بين إيران وروسيا 162
ثانيًا: العلاقات الاقتصادية الإيرانية–الروسية 163
ثالثًا. العلاقات العسكرية الإيرانية–الروسية 167
خاتمة: تعاون إستراتيجي متوقَّع لا يخلو من منافسة 168
إيـران وتركيـا 169
أوّلًا: التنافس المُفضي إلى الصدام في الساحة العراقية 170
ثانيًا: القضية الأفغانية ومعضلة تدفق اللاجئين 171
ثالثًا: تفاقم التوتر حِيال المِلف الأذربيجاني 173
خاتمة: مسار وسطيّ بين الصدام المباشر والوئام التامّ 174
إيـران وأفغانسـتـان 175
أوّلًا: مسار العلاقات الإيرانية –الأفغانيـة 176
ثانيًا: الفُرص والتحديات الإيرانية بعد عودة «طالبان» 178
ثالثًا: شكوكٌ متبادلةٌ ورغبةٌ إيرانيةٌ في إعادة التموضع وبناء النفوذ 179
إيـران وأذربيجـان 181
أوّلًا: التوتُّرات الحدودية 182
ثانيًا: العِرق والدين والوطنية 184
ثالثًا: الاقتصاد الجغرافي 185
رابعًا: الاتجاهات المتبادلة لتهدئة التوتُّرات 186
إيـران وباكسـتـان 187
أوّلًا: التجارة والمقايضة والتهريب 188
ثانيًا: شراكة إستراتيجية متذبذبة 189
ثالثًا: جماعات الضغط الشيعية 190
خاتمة: آفاق العَلاقات الإيرانية–الباكستانية لعـام 2022م 191
الخاتمـة: نحـو أي أفـق نسيـر؟ 193

التقرير الإستراتيجي السنوي

2021

مقدمة

منذ خمسة أعوام، وتحديدًا في ديسمبر 2016م، صدر التقرير الإستراتيجي السنوي الأوّل عن مركز الخليج العربي للدراسات (سابقًا)، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة» (حاليًّا). وقد انصبَّ التركيز في التقارير الخمسة السابقة على التفاعلات التي تخص إيران بصورة حصرية، لكن ها هو معهد «رصانة»، وضمن رؤية جديدة ومع تقريره السنوي السادس لعام 2021م، يوسِّع دوائر الاهتمام وقضايا التناول. وفضلًا عن التفاعلات الإيرانية داخليًّا وخارجيًّا، يتيح أمام المهتمين تغطيةً أوسع للتحولات الإستراتيجية على الساحة الدولية، التي لها انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط وقواه الفاعلة، وكذلك لها انعكاساتها على إيران. وهكذا لن يتوقف «رصانة» عن متابعة كل المستجدات ومواكبة كل التطورات وتقديم كل ما هو جديد من أجل إنجاز رسالته المعرفية والعلمية ودوره التنويري الرائد ضمن رؤية المملكة العربية السعودية وتوجهاتها الجديدة.

حفَل عام 2021م بعديد من المتغيرات على المستويَيْن الدولي والإقليمي، وفي الداخل الإيراني، كما تجلَّت خلال العام تداعيات بيئية واقتصادية فرضت تحديات عالمية، أبرزها: مستجدات جائحة كورونا، وقضايا الطاقة والمناخ، التي انعكست تأثيراتها مهدّدةً الاستقرار العالمي، ومساهمةً في ازدياد حدة التوتر في العَلاقات الدولية. ومن المنتظر أن يبرز عديد من التأثيرات خلال عام 2022م وما يليه، كنتيجة للمستجدات الكبيرة التي برزت خلال عام 2021م. ونحاول في تقريرنا السنوي الإستراتيجي لعام 2021م أن نستشرف أنماط وسلوك العَلاقات الدولية المحتملة، التي ستنعكس على دول المنطقة، وتفرض عليها اتخاذ قراراتها بما يلائم المستجدات. ويأمل معهد «رصانة» أن يساعد هذا التقرير صنّاع القرار والمهتمّين بالقضايا العالمية والشأن الإيراني في التعرف على أبرز التحديات ومؤشّراتها وسُبُل علاجها ■

الملخص التنفيذي

يبدأ التقرير الإستراتيجي لعام 2021م باستعراض المتغيرات في البيئة الدولية، ويبدو في هذا الإطار التنافس / الصراع الأمريكي-الصيني على قائمة أبرز هذه المتغيرات، إذ مضت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن على نفس إستراتيجية الإدارة الأمريكية السابقة في احتواء الصين الصاعدة بقوة إلى الساحة الدولية، إذ تطابَق إدراكها مع إدراك إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب للصين كخطر متنامٍ أمام الهيمنة الأمريكية المنفردة على النظام الدولي، بسعيها لإرساء نظام دوليّ متعدّد الأقطاب وتبديل ميزان القوى الدولي لصالح أقطاب دولية صاعدة وفي غير صالح الولايات المتحدة، وخلق نموذج اقتصاديّ عالميّ بديل منافس للنموذج الغربي الأوروبي والأمريكي، وهو ما يفسرُ سيره على خطى ترامب في مواجهة وتطويق الصين، والحدّ من انتشارها ونفوذها المتصاعد عالميًّا. ومِن ثَمّ، تطابقت أهداف الإدارتين المتعلقة بإبقاء الولايات المتحدة على قمّة هرم النظام الدولي، لكن تحوّل التنافس الإستراتيجي بين القوتين الأوليَيْن في عهد بايدن من الجانب الاقتصادي إلى السياسي نتيجةَ الاختلاف بين الإدارتين السابقة والحالية في أدوات وكيفية الاحتواء. وفي الوقت الذي ركز فيه ترامب على الأداة الاقتصادية، أضاف بايدن أدواتٍ جديدة بجانب الأداة الاقتصادية من خلال بناء / إحياء التحالفات، وخلق تكتل ديمقراطيّ عالميّ بقيادة أمريكية في مواجهة ما تعده واشنطن اتجاهًا سلطويًّا عالميًّا بقيادة صينية. وبينما تحرك ترامب بشكل منفرد لاحتواء الصين، يسعى بايدن للتحرك بشكل جماعيّ من خلال حشد الحلفاء حول العالم ضد الصين، ولذلك يرتفع معدل التنافس بين القوتين الأمريكية والصينية في عهد بايدن مقارنةً بعهد ترامب إلى مستوى الصراع الذي يرتبط بقضية مركزية لا هامشية، تتمثل في تراتبية كل قوة في النظام الدولي، وتفعيل الصين لإستراتيجية عالمية لتحقيق أهدافها تتمثّل في تقليص فارق القوة مع الولايات المتحدة، وتعزيز الحضور في فنائها الخلفي، وتعزيز سياسة الاتجاه غربًا.

ولا شكّ أنّ القوى الأوروبية احتفظت بمكانتها في النظام الدولي من منطلق تحالفها الإستراتيجي مع الولايات المتحدة، ومثَّلت رقمًا مهمًّا في ميزان القوى على مدى عقود، لهذا وعلى الرغم من الشرخ الذي أحدثه ترامب في العَلاقات عبر الأطلسي، فإنَّ بايدن عمل على ترميم العَلاقة مع الأطراف الأوروبية. لكن في الواقع لم يكُن ترامب وحده هو سبب هذه الإشكالية، فالزمن قد تخطى صيغة العَلاقة التقليدية بين الجانبين. كما يبدو أنَّ هناك رغبة في بلورة العَلاقة وَفق تصور جديد يحفظ للقوتين مكانتهُما على الساحة الدولية، ولا سيّما بعدما بدأت تزداد مخاوف أوروبا بشأن قضايا الدفاع والأمن، وهي المخاوف التي انبثقت عن التوجهات الأمريكية نحو الشرق الأقصى مع الانسحاب من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وضعف مستوى التنسيق والتشاور الذي ظهر بوضوح مع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، والتوترات الأمريكية والبريطانية مع فرنسا بعد صفقة الغواصات النووية مع أستراليا، والمخاوف الأوروبية من اتجاه الولايات المتحدة لبناء محاور وتحالفات جديدة بعيدًا عنها، في مقابل التحديات التي تفرضها روسيا على الفضاء الأوروبي.

تحت وطأة هذه التطورات اندفع الأوروبيون نحو إعادة النظر في الإستراتيجية الأمنية، وبالفعل ينتظر الأوروبيون قمة على مستوى القادة لمناقشة قضايا الدفاع في عام 2022م، ويبدو أنَّ الناتو لم يعُد مظلة أمنية كافية لتلبية

تطلعات الأوروبيين أو الأمريكيين. وقد أعطت الولايات المتحدة إشارات بالحاجة إلى قدرات دفاعية أوروبية أقوى (مكمّلة لحلف الناتو)، وركزت على ضرورة زيادة أوروبا لنفقاتها العسكرية وعدم الاعتماد الكبير على الدعم الأمريكي. وقد يُفهم هذا التحوّل في سياق الاهتمام الأمريكي الفائق بمواجهة التحدي الصيني في الوقت الذي لا يشارك فيه الأوربيون الأمريكيين مخاوفهم بشأن الصين. ومع ذلك لا تزال الولايات المتحدة ملتزمة واجباتها الأساسية تجاه أوروبا، ولا تزال أوروبا ركيزة أساسية في التوازنات الدولية القائمة، بوصفها قوى راضية عن النظام الدولي الراهن.

وبينما ألقت جائحة كورونا بتبعات كبيرة على الاقتصاد العالمي، بعدما أدخلته في دورة من دورات التباطؤ والركود الحاد، فإنَّ بادرة تفاؤل لاحت بتعافٍ جزئيّ خلال عام 2021م، لكن لا تزال العودة إلى نقطة التوازن محلّ شكوك في ظل بقاء الفيروس ومتحوراته. وفي ظل عديد من القيود والإجراءات التي فرضتها الجائحة، وتسبَّبت في تباطؤ النمو وتزايد معدلات البطالة والتضخم، وتأثُّر سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الشحن، لكن مع التوسُّع في التطعيمات واللقاحات، وحدوث حالة انكشاف كبيرة بشأن الفيروس وكيفية التعاطي معه، وتطوير آليات التعاطي مع انتشاره بما لا يعرقل حركة الاقتصاد، فإنَّ الأرجح أن يشهد الاقتصاد العالمي مزيدًا من التحسن والتعافي التدريجي خلال الفترة المقبلة.

وليس وباء كورونا وحده الذي باغت الاقتصاد العالمي، فقد شهد العالم نقصًا في توفير إمدادات الطاقة وارتفاع أسعارها، وذلك على خلفية تراجع الاستثمارات في مصادر الطاقة التقليدية نتيجة انخفاض الأسعار خلال السنوات الماضية، وانخفاض المعروض نتيجة انخفاض

الاحتياطات الإستراتيجية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار، فضلًا عن تلاعب روسيا بورقة الغاز في إطار عَلاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وقد كان لهذه الأزمة تداعياتها على الاقتصاد العالمي بصورة مباشرة. ومع أنَّ العالم يتحدث عن مصادر الطاقة البديلة، لكن على المدى المنظور لا يزال العالم يعتمد على المصادر التقليدية، ما يعني أنَّ الأزمة باقية لوقت أطول، كواحدة من التحديات التي تعرقل دوران عجلة الاقتصاد.

ولم يكُن الشرق الأوسط بوصفه أحد الأقاليم الفرعية المهمة في النظام الدولي بعيدًا عن هذه التطورات، فقد لحقت به تأثيرات مهمة نتيجة تغيُّر الإدارة الأمريكية، وتبنّيها سياسات جديدة، ألقت بظلالها على المشهد الإقليمي، من أبرزها: التراجع عن المواجهة والتصعيد، وفتح مجال للحوار بين القوى المتنافسة. وقد أثمر ذلك عن تحقيق مصالحة خليجية، وفتح حوار تركي-خليجي، وتركي-مصري، وغيرها من التفاعلات. غير أن الحوار بين الوحدات الإقليمية لم يصل إلى قلب الصراعات الداخلية التي يشهدها عدد من الدول بعدُ كسوريا واليمن، ولا يزال عدد من الأزمات يعصف باستقرار بعض الحكومات والأنظمة كما هي الحال في العراق والسودان وتونس وليبيا ولبنان، ناهيك بأزمات المياه المتفاقمة التي كانت أحد التفاعلات المهمة خلال عام 2021م.

على مستوى حركات وتيارات الإسلام السياسيّ، فإنّ تنظيم «داعش» شهد انحسارًا في العراق وسوريا ومناطق أخرى كشبه جزيرة سيناء في مصر، وأيضًا المغرب العربي، واكتفى ببعض الهجمات الإرهابية والانسحاب السريع دون السيطرة على الأرض، لكنه في أفريقيا يحاول التمدّد

واستغلال الضعف الأمني والاستخباراتي والخبرة اللازمة في التعامل مع التنظيم. وفي أفغانستان يشتبك التنظيم مع حركة «طالبان»، ويستغلّ انسحاب القوات الأمريكية ويعتمد على الهجمات الإرهابية المؤلمة التي تستهدف مؤسّسات حيوية وأقليات دينية ومذهبية. كما امتد الانحسار ليشمل «جماعة الإخوان المسلمين» في تونس إثر قرارات الرئيس قيس سعيد، وهزيمتهم المدوية في الانتخابات البرلمانية المغربية والجزائرية، وانقسامًا شديدًا في مصر على مستوى القيادات، بما يعزز هشاشتها وضعفها عن الفاعلية في المدى المنظور.

وعلى المنوال نفسه، واجهت التنظيمات الإرهابية تحديات أدت إلى انحسار عملياتها العنيفة إلى حدّ ما، وباتت تواجه تحديات في ظل استعادة بعض الدول لاستقرارها وسيادتها على أراضيها. وإن كان ذلك لا يعني أنَّ المعركة مع الإرهاب قد انتهت، فلا تزال هناك أرضية وبيئة مواتية تحفِّز أيديولوجيا العنف، ولا سيّما في مناطق النزاعات والمناطق التي تفتقر إلى الاستقرار، وتغيب عنها مقومات العدالة واستيعاب مكونات المجتمع تحت مظلة الدولة، كأفغانستان التي ينشط فيها «تنظيم خراسان» التابع لِـ«تنظيم داعش»، وبعض دول القارة الأفريقية التي تغيب في بعض أقاليمها سلطة الدولة، وكذلك بعض دول الشرق الأوسط.

هذا على مستوى البيئة الدولية، أما في ما يتعلق بإيران وتفاعلاتها الداخلية وعَلاقاتها مع الدول العربية والمجتمع الدولي، فقد كان عام 2021م حافلًا بالتطورات والأحداث التي يُتوقع أن ترسم ملامح الفترة القادمة بكل أبعادها الإيجابية والسلبية.

على المستوى الداخلي، أيديولوجيًّا، استمرّ النظام في تعزيز شرعيته الداخلية عبر توظيف الدين واستغلال الفتوى لمواجهة دعوات مقاطعة الانتخابات، وإسقاط خصومه من المعارضة، واشتبك كذلك عبر المحسوبين عليه من رجال الدين مع النجف بغية سلب إرادتها وتهميشها، لصالح الولي الفقيه. وأخيرًا تعامل النظام مع صعود حركة «طالبان» ببراغماتية عالية، وحاول التعامل مع الحركة لحفظ بيضة الجماعة الشيعية الأفغانية، وخوفًا من صعود حركات أشد تطرفًا تسبِّب انتشار الفوضى في الجوار الإيراني.

أمّا على مستوى التفاعلات السياسية، فقد شهد عام 2021م حدثيْن مهمّين انعكسا على مجمل التطورات السياسية التي شهدتها إيران، هُما: انتهاء الفترة الرئاسية لحسن روحاني بعد ثماني سنوات كانت مليئة بالتحديات والعقبات التي أثَّرت في أداء حكومته، ولا سيّما من قِبل «المحافظين» الذين مارسوا أشد الضغوط عليه وعلى وزرائه. وشهدت الأشهر الأخيرة من حكومة روحاني تصعيدًا في لهجة «المحافظين» ضد الحكومة، وحُمِّل روحاني المسؤولية عن الأزمات الداخلية التي تعصف بإيران. وأسهم التسريب الصوتي لوزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، الذي اتهم فيه الحرس الثوري بالتدخل في السياسة الخارجية، في شنِّ مزيد من الانتقادات والضغوط على حسن روحاني. الحدث الآخر هو الانتخابات الرئاسية والإقصاء الجماعي للمرشحين، وما لعبه مجلس صيانة الدستور من دورٍ كبير في هندسة العملية الانتخابية وتوجيه بوصلة الانتخابات لصالح إبراهيم رئيسي. وعلى الرغم من أنَّ هندسة العملية الانتخابية قد أفضت إلى فوز إبراهيم رئيسي وسيطرة «المحافظين» على مؤسّسة الرئاسة، فإنَّ النظام الإيراني فقدَ إحدى أهمّ أدواته التي طالما كان يبرهنُ بها على شعبيته ومشروعيته، وهي الإقبال الجماهيري الكبير على صناديق الاقتراع، إذ شهدت الانتخابات الرئاسية أقل نسبة مشاركة في تاريخ الانتخابات الرئاسية التي أجرتها إيران منذ 1979م.

على الصعيد الاجتماعي، تشير مؤشّرات الفقر متعدّد الأبعاد إلى تضاعف عدد من يعيشون تحت خط الفقر في إيران خلال عام 2021م مقارنةً بالعامين السابقين 2020م و2019م. كما تعرّضت إيران لعددٍ من موجات فيروس كورونا، الأمر الذي انعكس سلبًا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالبلاد، كما تسبَّب ضعف التوظيف الناتج عن جائحة كورونا، والعقوبات المفروضة على إيران، في انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة نتيجةً لشُح الوظائف.

أمّا مؤشّر المخاطر الاجتماعية، فقد كشف هو الآخر عن استمرار المظاهرات في مختلف المدن الإيرانية ولأسباب مختلفة، مثل: النقص الحادّ في المياه، وتدني الأجور وتأخر دفعها، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانقطاع التيار الكهربائي. كما ارتفعت عمليات إعدام السجناء والإعدام التعسفي، فضلًا عن الزيادة الكبيرة في معدلات تعاطي المخدرات والطلاق وتغيُّر أنماط الزواج، فيما أظهر مؤشّر التنمية المرتبط بالجنس ارتفاع معدلات «عدم المساواة بين الجنسين»، وانتشار ظاهرة زواج القاصرات والتمييز ضد النساء.

اقتصاديًّا، كان عام 2021م امتدادًا لعام 2020م من حيث استمرار الأداء الاقتصادي السيء عامة، والمعيشي خاصة، وإنْ شهدت بعض المؤشّرات الكلية تحسنًا محدودًا مقارنةً بالعام الماضي بفعل زيادة مبيعات النِّفط للصين ونمو التجارة الخارجية، خصوصًا الصادرات لدول الجوار، ما قاد إلى نمو اقتصاديّ محدود بقرابة 2% خلال عام 2021م. لكن من ناحية أخرى، شهد عام 2021م

تدهورَ كثيرٍ من المؤشّرات الاقتصادية المؤثرة تأثيرًا مباشرًا في مستوى معيشة عامة الإيرانيين، فازدادت صعوبة الحياة اليومية في 2021م أكثر بكثير مِمَّا كانت عليه في عام 2020م، كفقدان العملة المحلية لأكثر من 85% من قيمتها مقارنةً بعام 2018م، والارتفاع الحادّ في معدلات التضخم عامة، والغذاء خاصة، بما قارب 60% في ديسمبر، فأصبح ما يزيد على 35% من الإيرانيين يعيشون تحت خط الفقر، مع بطالة فاقت 17% لبعض الفئات العمرية بإيران.

ولم يكُن الوضع المالي للحكومة بأفضل حالًا، ففي إيرادات الموازنة عجز متنامٍ بمليارات الدولارات، وزيادة كبيرة في ضخّ السيولة فاقت 40% خلال عام، وزيادة في الدَّين الحكومي العام. دفعت هذه الأوضاع المالية الصعبة حكومة إبراهيم رئيسي إلى اقتراح إلغاء دفع مليارات الدولارات لدعم استيراد منتجات غذائية ودوائية في موازنة عام 2022م، مع اهتمام واضح بالموازنة الأمنية والدفاعية من ناحية أخرى، ولا يزال حلّ كثيرٍ من مشكلات إيران الاقتصادية مرتبطًا برفع العقوبات.

على الصعيد العسكري، تواصل إيران مساعيها الرامية إلى الحصول على التقنيات والمعدات العسكرية عبر القرصنة والسوق السوداء من أجل دعم عقيدتها في «الدفاع الأمامي». وشكّل صعود أذربيجان والتقلبات في أفغانستان تحديات مفاجئة للسياسة الخارجية والأمنية الإيرانية، تخبطت على إثرها حكومة رئيسي والحرس الثوري؛ نظرًا إلى ما تشهده البيئة الجيوسياسية من متغيرات متعدّدة وتنافس محموم. وبذلت إيران في عام 2021م جهودًا لتحسين تكتيكاتها في الطائرات المسيّرة وإدماجها في الأنظمة الدفاعية الجوية استعدادًا لسيناريوهات ساحات المعارك. وواجه الحرس الثوري إخفاقات كبيرة في خط توريد الأسلحة لوكلائه في جبهات القتال في سوريا واليمن. كما خفَّضت إيران تقديرات الميزانية ومخصصاتها في ظل آمالها المتضائلة لإحياء الاتفاق النووي، ولكن قد ترفع إيران هذه التقديرات في حال حصول انفراجة في محادثات فيينا تُفضي إلى رفع العقوبات عنها. وفي كلتا الحالتين ستواجه إيران في جبهات القتال في سوريا والعراق ولبنان واليمن صعوباتٍ كبيرة.

في الشأن العربي، اتخذت العَلاقات الخليجية-الإيرانية مسارًا حذرًا اتّسم بمقاربات لنزع فتيل التوتر في المنطقة، وعلى الرغم من أنَّ تاريخًا من الصراع والخلاف ليس من السهولة أن يُتجاوز بسهولة، فإنَّ هناك سعيًا خليجيًّا لتقديم نيّات حسنة تجاه الجارة إيران التي لا تزال تعُدُّ الخلافَ لا يتعدَّى سوء الفهم.

إيران التي ترزح تحت وطأة العقوبات الأمريكية والأممية، وتتعقّد البيئة الإقليمية من حولها، أصبحت حبيسة الوعود التي لا تستطيع الوفاء بها، سواءً لتحسين الأوضاع المعيشية في الداخل الإيراني أو تحسين عَلاقاتها مع دول الجوار، وهو أمرٌ لم يعُد بإمكان الحكومة الإيرانية الجديدة تجاوزه إلَّا بتغيير حقيقيّ في فكر النظام الإيراني، الذي يبدو بعيد المنال.

وأمام هذا الواقع المـرّ تدرك دول الخليج أنَّ الوعود الإيرانية بتحسين العَلاقات مع دول الجوار أصبحت فارغة ولا يمكنُ الركون إليها دون تقديم واقع مختلف.

وحول الأزمة اليمنية، شهد عام 2021م تصعيدًا حوثيًّا على محافظة مأرب الغنية بالنِّفط، وارتبط هذا التصعيد بأبعاد سياسية تخدمُ المصالح والإرادة الإيرانية، إذ قدمت إيران دعمًا عسكريًّا كبيرًا للحوثيين، تمثَّل في تهريب مزيدٍ من الأسلحة للميليشيات ومساعدة الخبراء الإيرانيين من الحرس الثوري الموجودين في اليمن، فضلًا عن الغطاء الإعلامي الذي يدعم العمليات العسكرية بذرائع أيديولوجية. ولم يتوقف الارتهان الحوثي للإرادة الإيرانية عند هذا الحد، إذ شهد عام 2021م تحويل النظام الإيراني المناطقَ الخاضعة لسيطرة الميليشيات الحوثية إلى مراكز لنقل الأسلحة للتنظيمات الإرهابية المرتبطة بتنظيم «القاعدة» في عدّة دول إفريقية، في إطار محاولة النظام الإيراني السيطرة على المنافذ الإستراتيجية والضغط على المجتمع الدولي لتوظيف هذه الورقة في مسار المفاوضات النووية مع الدول الكبرى. هذه الممارسات كشفت للمجتمع الدولي أنَّ الطرف المعطل لعملية السلام في اليمن هو الطرف الحوثي-الإيراني، وترتب على ذلك اتخاذ التحالف العربي لدعم الشرعية، والأطراف الدولية المعنيّة بالسلام في اليمن، مسارًا أكثر حزمًا تجاه سلوك الميليشيات الحوثية المتعنِّت أواخر عام 2021م.

وفي ما يتعلق بالساحة العراقية، فقد مرَّ النفوذ الإيراني على الأصعدة العسكرية والاقتصادية والثقافية بمرحلة جمود، فيما شهد النفوذ الإيراني على الصعيد السياسي تراجعًا كبيرًا بعد تقديم الناخبين العراقيين ضربةً مدوية للتحالفات الشيعية، بعدم تصويتهم لها، إذ تراجع «تحالف الفتح»، أقرب حلفاء إيران، للمرتبة الخامسة بعدما كان في المرتبة الثانية في انتخابات عام 2018م، مقابل صعود التيارات الداعمة لمسار نقل العراق إلى مرحلة الدولة مثل: تيار «الكتلة الصدرية» الذي احتلّ المرتبة الأولى. كما تحوّلت إيران من دولة فاعلة لمد نطاق النفوذ على كل الأصعدة خلال السنوات الماضية، إلى دولة تستخدم أوراق الضغط مثل ورقة الكهرباء والمياه، وإرباك الساحة العراقية للحفاظ على نفوذها. وأدركت إيران ذلك التحوّل في المعادلة الداخلية العراقية بوجود حكومة تعلي من مبدأَي نقل العراق إلى مسار الدولة

وتحقيق التوازن في العَلاقات الخارجية. كما أدركت التغيُّر في المزاج الشعبي العراقي، ولا سيّما عند الفئات الشابة نحو مسار الدولة ورفض المحاصصة الطائفية، إضافةً إلى اندلاع الانقسامات بين ميليشيات إيران في الساحة العراقية بعد غياب قاسم سليماني وتراجع التمويل الإيراني للميليشيات نتيجةَ العقوبات، فضلًا عن فاعلية الدور الخارجي العربي والأمريكي لحصار إيران وتحجيم نفوذها، إذ زاد معدل الانخراط العربي والخليجي في الساحة العراقية. وذلك بالإضافة إلى استخدام إدارة بايدن القوة ضد التمركزات الميليشياوية على الحدود العراقية–السورية على خلاف ما كانت تتوقّعه إيران من التغيُّر في القيادة الأمريكية. في ضوء هذه التطورات، يمكنُ القول: إنَّ العراق دخل مرحلةً جديدة في مسيرة بناء العراق الجديد بمعادلة مغايرة تمامًا عن المعادلات السابقة، وبذلك تتراكم التحديات الداخلية والخارجية أمام النفوذ الإيراني في العراق، ولا سيّما في ظل وجود كتلة وطنية عابرة للطائفية أدت إلى انكشاف المشروع الإيراني وفقدان شرعيته وتعريته أمام الداخل والخارج، من خلال خلق دولة نموذج يمكنُ تعميمها على بقية الدول المستهدَفة بمشروعِ التوسع الإيراني، بما يجعل جهود إيران لتحقيق هذا المشروع مجرد وهم غير قابل للتنفيذ.

وفي سوريا، مرت عَلاقاتها مع إيران في عام 2021م بأحداثٍ وتطورات سياسية عديدة طالت الوجود الإيراني ودوره النافذ في عديد من المجالات السورية. وسعت طهران إلى تعزيز موقعها في استخدام سوريا كأداة تفاوض في العَلاقة مع الغرب وخط دفاع لردع إسرائيل عن مهاجمة برنامجها النووي. وفي مقابل هذه المساعي لا يمكنُ إغفال النظر عن التحديات والصعوبات التي واجهتها إيران في سوريا. ويأتي في قائمة هذه التحديات الرغبة الروسية في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في سوريا، بجانب التقارب العربي باتجاه عودة العَلاقات مع بشار الأسد، وكذلك استمرار الغارات الإسرائيلية على مواقع إيرانية امتدادًا لِـ«حرب الظل» الإيرانية–الإسرائيلية في البر والبحر والجو، وتنوع نطاق الاستهدافات الإسرائيلية لتصل إلى ميناء اللاذقية بما يحمله من أهمية لكلّ من الإيرانيين والروس، وبكل تأكيد تأتي هذه الجرأة الإسرائيلية بعد الغطاء الذي قدمه بوتين لإسرائيل في ملاحقة إيران عسكريًّا في سوريا.

أما في لبنان، فكان المِلف الحكومي ومِلف الوقود، ودور إيران وذراعها «حزب الله» في كلا المِلفين، من أبرز معالم عام 2021م. وقد عمل «حزب الله» على أن يقضيَ اللبنانيون هذا العام من دون حكومة في بدايته، وأنهوه بحكومة مشلولة غيرقادرة حتى على الاجتماع. وبين بداية العام ونهايته عُطِّل مِلف التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت في وجه الحكومة اللبنانية، وحُوصرت الحكومة بخلافات داخلية بين مكوناتها السياسية بفعل الحزب. وتنامى ذلك على شكل تطور أمني واجتماعي في الشارع اللبناني، وجرى احتواء الموقف من غير أن تهدأ تداعياته. وزاد من الواقع اللبناني المأزوم إسهام «حزب الله» في تعكير عَلاقة الدولة بمحيطها العربي وكذلك بالمجتمع الدولي، عبر استهدافاته المتكررة للعَلاقات الثنائية بين لبنان وباقي الدول، ومحاولات إبقاء دور لبنان الوظيفي ساحةً للتصعيد الإيراني إقليميًّا.

ويبقى دور إيران و«حزب الله» محكومًا مستقبلًا بمدى تقدم التحركات الإقليمية والدولية الأخيرة بخصوص لبنان، وما ستؤول إليه محادثات فيينا أوّلًا ومحاور وساحات الصراع بين عديد من الدول الإقليمية مع إيران. أمّا على مستوى الداخل، فسيبقى دور إيران محكومًا بمدى استمرار الخلافات التي اندلعت بين الأطراف اللبنانية، وكذلك بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة في لبنان، وقدرة «حزب الله» على تجييرها أو تأجيلها أو حتى تعطيلها بما يتوافق مع المتغيرات الإيرانية في المنطقة.

وفي الشأن الدولي، أحدثت إدارة بايدن تحوّلًا جذريًّا في عَلاقة الولايات المتحدة بإيران. يأتي هذا التحوّل في وقتٍ ترمي الولايات المتحدة فيه إلى إعادة ترتيب الأوضاع في الشرق الأوسط وَفق إستراتيجية غايتها أن تحفظ لها دورها ونفوذها، وتمثّل العَلاقة مع إيران أحد جوانب هذه الإستراتيجية، وتستند في ذلك إلى: أوّلًا، الدبلوماسية من أجل إحياء الاتفاق النووي، وثانيًا، تخفيف حدة التوترات بين إيران ودول المنطقة. وتتجاوب إيران مع هذه التوجهات بتحفّظ شديد، ولا سيّما في ظل هيمنة «المتشددين» الذين يرغبون في رفع كامل العقوبات وإحياء الاتفاق النووي دون أيّ تكلفة إضافية، مع التمسك بالثوابت الأيديولوجية.

على صعيد التعاون الروسي–الإيراني، شهدت العَلاقات بين البلدين تطورًا ملحوظًا في عام 2021م، إذ دعمت موسكو طهران في مفاوضات البرنامج النووي وفي المطالبة برفع العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، إضافةً إلى دعم روسيا لعضوية إيران في المنظمات الإقليمية والدولية مثل «منظمة شنغهاي للتعاون» و«منظمة التعاون الاقتصادي». وشكَّل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والتطورات الداخلية في سوريا جانبًا آخرَ من مجالات التعاون الإيراني الروسي. كما اتخذ البلدان خطوات مهمّة لتعزيز العَلاقات التجارية بينهُما في خضمّ المعوقات الناجمة عن العقوبات الأمريكية المفروضة على الاقتصاد الإيراني، إذ زادت الصادرات الروسية إلى إيران بنسبة 16%، وزادت الواردات الروسية من إيران

بنسبة 14%، فيما ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين بنسبة 15% على أساسٍ سنوي خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021م. وشمل التعاون مجالاتٍ أخرى كالطاقة بعد أن استحوذت الشركات الروسية على حصة ضخمة من مشروع تنمية حقل غاز «جالوس» شمال إيران. وحول العَلاقات العسكرية، أجرت إيران وروسيا مناورةً بحرية مشتركة أُطلق عليها اسم «حزام الأمن البحري الإيراني-الروسي 2021م» في منطقة المحيط الهندي. كما زار موسكو كلٌ من رئيس هيئة الأركان الإيرانية محمد حسين باقري، وقائد القوات البحرية الأدميرال حسين خانزادي، والتقيا نظيريهما الروسيّيْن.

أمّا على صعيد العَلاقات الإيرانية-الأوروبية، فقد دارت جُلّ التجاذبات بين الطرفين خلال عام 2021م حول القضية النووية، فمِن جهةٍ، نجد تجاوزات إيرانية بمعدلات تخصيبٍ لليورانيوم تصل إلى 60%، وتقابلها سلسلةٌ من الإدانات التي انبرت لها دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا وفرنسا وبريطانيا) بالتزامن مع تشديد الوكالة الدولية للطاقة الذرية ضغوطها على إيران. كما عُقدت ثماني جلسات من المباحثات النووية، تسعى فيها أوروبا لإيجاد تسوية مُرضية، فيما تردّ طهران بعدم اكتراثها لأيّ مواعيد، وتوجيه كل تركيزها للحصول على ضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مجددًا. وفي العموم، تمارس أوروبا مع إيران سياسة العصا والجزرة، فتضغط على إيران في مجالات حقوق الإنسان والإرهاب، وفي الوقت ذاته، تقدم لها مساعدات صحية لمجابهة جائحة كورونا. أما إيران فتدرك حاجتها إلى أوروبا لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها، بُغية الوصول إلى تسوية تضمن لها رفع العقوبات الأمريكية المكبلة لاقتصادها.

وفي مِلف العَلاقات الإيرانية-الصينية، كان أبرز ما دار خلال عام 2021م هو وقوف الصين خلف إيران في خضم الاتفاق النووي، واستمرار الدعم الصيني لإيران في الصناعة النووية، سواءً أكان بشكل مباشر أو غير مباشر. واتساع خطوات تعميق التعاون بين إيران والصين، الذي تجسَّد في توقيع «وثيقة التعاون الإستراتيجي»، وانضمام طهران إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» بعضوية كاملة في توقيت دقيق، ثُم المساعدة في توفير لقاح كورونا، وَفق ما فُسِّر بأنَّه في إطار التنافس حول «دبلوماسية اللقاح». كما نبعت تقاطعات في العَلاقات بين إيران والصين وشملت أبرز الدول الإقليمية، وهي السعودية وإسرائيل وأفغانستان، وما يحمله تعاون بكين مع كُلّ منها وانعكاسه على طهران. وفي ضوء التطورات التي شهدتها العَلاقات الإيرانية-الصينية في عام 2021م، يُتوقع أن يكون عام 2022م حافلًا بعدد من مستجدات العَلاقة بين البلدين.

أمّا العَلاقات الإيرانية-التركية خلال عام 2021م، فقد مرَّت عبر ثلاث قضايا شكَّلت أبرز التجاذبات السياسية بين الطرفين، أوّلها: تزايد حدّة التنافس في الساحة العراقية، ولا سيّما في جبال قنديل ومنطقة سنجار حيث كثّفت تركيا عملياتها ضد قوات «حزب العمال» الكردي، فيما أعادت ميليشيات الحشد الشعبي الموالية لإيران تموضع قواتها في المنطقة، مِمَّا هدّد تركيا بالردّ. وتكمُن أسباب التنافس: أوّلًا، في أهمية سنجار الحدودية كونها ممرًّا إستراتيجيًّا ما بين الحدود العراقية والسورية. وثانيًا، يبرز التعاون النسبي بين الطرفين ضد إشكالية اللاجئين الناجمة عن الأزمة الأفغانية، لكنهما على ذات النسق يحاولان مد النفوذ واغتنام الفراغ السياسي الناجم عن الانسحاب الأمريكي من أفغانستان. وثالثًا، تعقيدات العَلاقة بينهُما نتيجةً لتصادم الرؤى وتعارض

المصالح في الساحة الأذربيجانية، ولا سيّما أنَّ إشكاليات التعارض هناك تشمل مواضيع الأمن القومي والتنافس في مجالات الطاقة والتسليح ومد النفوذ باتجاه جنوب القوقاز وبحر قزوين وآسيا الوسطى.

على مستوى التفاعلات الإيرانية-الباكستانية، ألقت التطورات التي شهدتها كلّ من أفغانستان وأذربيجان بظلالها على العَلاقة بين البلدين، فقد أثار استيلاء «طالبان» على الحكم في أفغانستان والدعم الذي لقيَته هذه الحركة من إسلام آباد قلق طهران. وظهر هذا القلق بشكل واضح من خلال تصريحات المسؤولين الإيرانيين ووسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي. كما أنَّ العَلاقات الوطيدة بين إسلام آباد وباكو والمناورات العسكرية المشتركة التي قامت بها بجانب أذربيجان وتركيا أثارت حنق طهران أيضًا؛ مِمَّا دفعها إلى استعراض أكبر حشد لقواتها العسكرية على حدودها مع أذربيجان. وعلى صعيد التعاون العسكري بين البلدين، استمرّت الزيارات المتبادلة بين القادة العسكريين. أما على المستوى الاقتصادي، فلم تشهد العَلاقات التجارية

الثنائية ارتفاعًا في ظل استمرار وتنامي عمليات التهريب على الحدود البرية والبحرية التي تؤثّرُ بشكلٍ أكبر في باكستان. ولتفادي العقوبات الأمريكية، وقّع البلدان اتفاقيةَ مقايضةٍ تجارية باستخدام قناة بنكية لتسهيل المدفوعات.

وعلى مستوى العَلاقات الإيرانية مع أذربيجان، فقد سعت طهران جاهدةً للتعامل مع الوقائع الإستراتيجية الناشئة من وقف إطلاق النار بين أذربيجان وأرمينيا بوساطة روسية. لا تشعر طهران بالضعف عسكريًّا من حدودها الشمالية فحسب، بل أيضًا داخليًّا إزاء مخاوفها من اندلاع انتفاضة عرقية قومية يقودها الأذريون الإيرانيون، ولا سيّما أنَّ مظاهر الحماسة العرقية تجلّت في الأراضي المحررة بعد تحرير إقليم ناغورني كاراباخ من الاحتلال الأرميني، مِمَّا دفع إيران إلى رفع مستوى الاستعدادات الأمنية على حدودها وتعزيز العَلاقات الدبلوماسية مع باكو. وتشكِّل العَلاقات الأذرية-الإسرائيلية وسعي تركيا لتعزيز القومية التركية مصادرَ قلقٍ بالنسبة إلى النظام الإيراني. ونظرًا إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بعَلاقاتها الاقتصادية مع أرمينيا، تطمح إيران إلى إعادة بناء عَلاقات اقتصادية متينة معها. وتحتاج إيران إلى تعزيز تواصلها الجيو-اقتصادي أكثر من جارتها أذربيجان، ولا سيّما أنَّ التوترات على حدودها مع أذربيجان مُعرّضةٌ للتصعيد في حال خرق وقف إطلاق النار.

وأخيرًا، شكّل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وعودة «طالبان» إلى الحكم أحد أهمّ التطورات التي شهدتها دول الجوار الإيراني. وقُبيل الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، استشعرت طهران مخاطر التوسع المتنامي لـ«طالبان» داخليًّا، لذا سعت لاحتواء الحركة وكثّفت لقاءاتها بقادة الحركة وعقدت معهم عددًا من الاجتماعات والجلسات التشاورية، لإدراكها بأنَّ «طالبان» هي الطرف الأقوى في المعادلة الأفغانية. وبعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان الذي عدّته إيران انتصارًا لأفغانستان وهزيمة للولايات المتحدة، وما طرأ من تغييرات جوهرية بعد عودة «طالبان» إلى المشهد السياسي، تصاعد التعاون بين إيران وحركة «طالبان»، وعاد لإيران طموحها في التموضع على الساحة الأفغانية وتعزيز أدوات نفوذها واستغلال الفرص الممكنة اقتصاديًّا وسياسيًّا والاستفادة من الأطراف الموالية لها وتوظيف المشتركات المتعدّدة، العرقية والدينية والثقافية، للخروج بالقدر الأكبر من المكاسب. وعلى الرغم من التعاطي الإيجابي الإيراني مع حركة «طالبان» بعد اجتياحها المدن الأفغانية، فإنَّ تعقيدات المشهد سرعان ما أفضت إلى مخاوفَ إيرانية من التهديدات والمخاطر التي قد تتعرض لها خلال الفترة القادمة، كموضوع اللاجئين، وعودة الجماعات الإرهابية التي قد تهدِّد الداخل الإيراني، ومستقبل الشيعة الأفغان في العملية السياسية، والوجود المؤثّر للمنافسين الإقليميين في أفغانستان، واحتمالية تفجُّر أزمة نهر هيرمند الذي كان ولا يزال محل خلاف ونزاع بين البلدين بسبب حاجتهما المُلحّة إلى المياه.

وختامًا، فإنَّ هذا التقرير الإستراتيجي لعام 2021م من خلال استعراضه لمتغيرات البيئة الدولية، والمتغيرات على الساحة الإيرانية، يسعى للوصول إلى استشراف ماهية ونمط العَلاقات المستقبلية في البيئة الدولية والإقليمية، التي ستسهمُ في تشكيل كثير من المواقف، وتبني عليها دولٌ كثيرة توجهاتها لاغتنام الفرص المتوقَّعة، أو لتفادي المخاطر القادمة.

اقرأ أيضًا تقدير موقف

إيران ومنظمة شنغهاي: مزايا الانضمام وحدود الحركة

وافق أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، خلال الاجتماع الذي عُقد في العاصمة الطاجيكية دوشنبه، يوم 18 سبتمبر2021م، على منح إيران العضوية الكاملة بالمنظمة، بعد أن كانت لسنواتٍ طويلة بصفة مراقب. وتكتسبُ هذه الخطوة أهميَّتها بالنظر إلى المكانة الدوليّة والإقليميّة، التي تحظى بها المنظمة، ولا سيَّما في ظل التطورات الراهنة على الساحتين الإقليميّة والدوليّة، وأهمها تزايد حِدَّة التنافس بين الولايات المتحدة من جهة، والصين وروسيا من جهةٍ ثانية، وكذا حالة الارتباك التي خلَّفها الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وبالنظر كذلك إلى أنَّ انضمام إيران لهذا التجمُع الإقليمي ينسجمُ مع نزعة «الإقليميّة» في السياسة الخارجية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة ضمن سياسة «التوجه شرقًا»، وذلك لرغبة مؤكدة في مواجهة العزلة المفروضة عليها من الولايات المتحدة والغرب، والعقبات الاقتصاديّة الناجمة عن العقوبات. وبقدر ما يوفّرُ فضاء شنغهاي من مزايا تنظر إليها إيران بعين الاعتبار، فإنَّ حركة إيران واستفادتها من هذه الساحة، تواجه قيودًا وعقبات متعدِّدة...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

أحدث إصدارات رصانة

النفوذ الإيراني في أفريقيا جنوب الصحراء

يحاول هذا الكتاب أن يوضِّح كيف اتَّجهت إيران صوب أفريقيا جنوب الصحراء بدوافع تجمعُ بين الواقعية والتوجُّهات الأيديولوجية، اعتقادًا منها أن دول القارة أراضٍ خصبة لمشروعها العابر للحدود «مشروع ولاية الفقيه»، وإحدى الساحات ضمن إستراتيجية «التحرك بعيدًا عن الغرب» التي يتَّبعُها النظام الإيراني في إطار مواجهة الضغوط والعُزلة الدولية، في هذا الإطار يبدوا عمليًا أن إيران لم تكن تملك نموذجًا ملهمًا جديرًا بالترويج بين أبناء القارة، وإن نجحت من خلال الإغراءات في جذب بعض العناصر لمذهبها في عددٍ محدود من الدول، كما أنها لم تملك نموذجًا تنمويًا رائدًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وكانت تحرُّكاتها في هذه الساحة لا تعكس سوى نزعةً أُحادية وعلاقةً من طرفٍ واحد، أعادت لأبناء القارة ذاكرتهم المريرة مع الاستعمار وأدواته، لهذا سرعانَ ما باتت تواجهُ تحدياتٍ وتراجعًا في النفوذ في ظلِّ أدوارٍ قويةٍ منافسة، لا سيما الدور الخليجي الذي تَقودُه المملكة العربية السعودية.

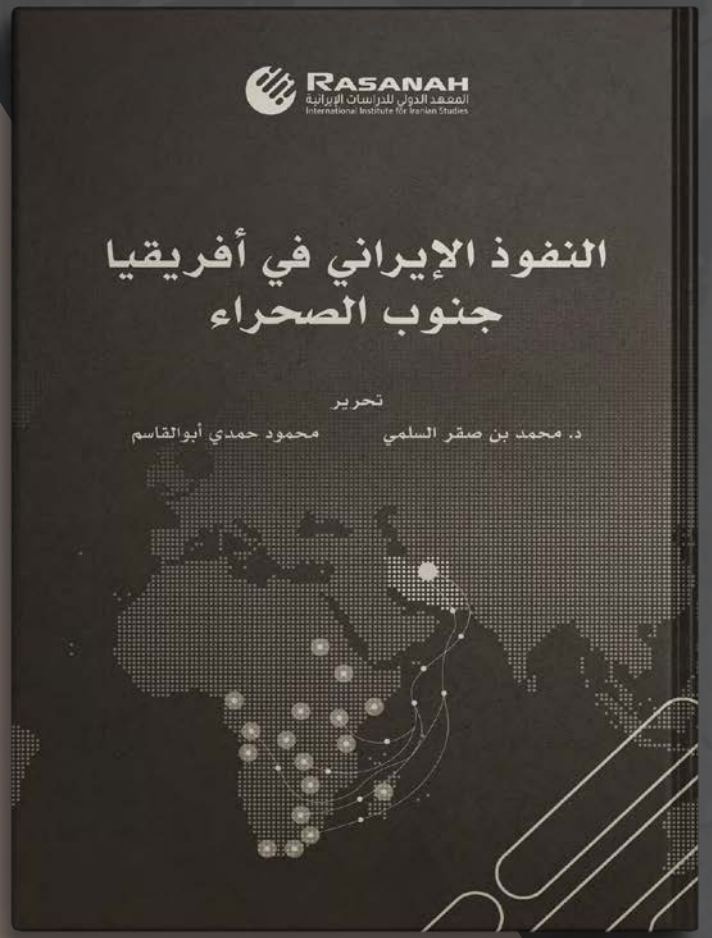

www.rasanah-iiis.org

التحولات في توازنات القوى بالنظام الدولي

تصاعُد التنافس الأمريكي-الصيني على الساحة الدولية

يُعَدّ صراع القوى الدولية على تراتبية القوة في النظام الدولي، بما يُحدث تغييرات جوهرية في شكل النظام الدولي القائم، من أخطر أشكالِ الصراع على حالة السلْم والأمن الإقليميَّين والدوليَّين؛ لأنه غالبًا ما تسبق مرحلةَ التحوّل في النظام الدولي حروبٌ طاحنة بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة. لذلك تعكف مراكز الفكر والدراسات الدولية على تقديم تحليلات إستراتيجية حول الاتجاهات المحتملة والمسارات المتوقعة للتنافس الإستراتيجي بين أكبر قوتين مؤثّرتيْن في مجريات الشؤون الدولية، الولايات المتحدة والصين، ولاسيّما في ظل تعاظُم التوتر بينهما في عديد من ميادين الصراع حول العالم ■

يأتي ذلك بوصول إدارة أمريكية جديدة بقيادة الرئيس جو بايدن مطلع عام 2021م، بإستراتيجية مغايرة عن إستراتيجية سلفه دونالد ترامب في احتواء الصين، من حيث طبيعة وأدوات الاحتواء، للحيلولة دون إحداث تحولات في موازين القوة الدولية لغير صالح الولايات المتحدة وديمومتها على قمّة هرم النظام الدولي.

تكشف تطوّرات الصراع بين القوتين الرائدتين في العالم، خلال العام الأول مِن حُكم بايدن، عن عدة

تساؤلات: كيف أدرك بايدن مخاطر الصين على موقع الولايات المتحدة على قمّة هرم النظام الدولي، خصوصًا في ظل توقع عديد من المحلّلين قدرة الصين على إزاحتها من المرتبة الأولى عالميًّا بحلول 2040م؟ وما مدى الاستمرارية والتغيير في سياسة احتواء الصين خلال 2021م؟ وما أبرز بؤر التوتر بين القوتين الأُوليَيْن على مستوى العالم؟ وما اتجاهات التنافس المتوقعة بينهما خلال عام 2022م؟

لذلك سينقسم هذا الجزء من التقرير إلى أربعة محاور، الأول: يتطرق إلى سياسة الاحتواء الأمريكية للصين بين الاستمرارية والتغيير في عهد بايدن، والثاني: يُحلل سياسات التطويق والمواجهة المتبادلة بين أمريكا والصين، والثالث: يستعرض بؤر التوتر بينهما على الصعيد العالمي. وفي الخاتمة، سنقدم بعض التوقعات لمآلات التنافس الأمريكي-الصيني خلال عام 2022م.

أوّلًا: سياسة احتواء الصين بين الاستمرارية والتغيير في عهد بايدن

منذ يومها الأوّل في البيت الأبيض مطلع 2021م، وضعت إدارة بايدن مواجهة الصين على رأس أولوياتها، بوصفها المهدِّد الأوّل والمنافس الأقوى للولايات المتحدة على قمّة هرم النظام الدولي، بحكم امتلاكها أدوات المزاحمة ومقومات القوة والصعود، مع سعيها الدؤوب لإرساء نظام دولي متعدّد الأقطاب. ويتجلى ذلك في تصنيف «وثيقة الدليل الإستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأمريكي» للصين في مارس 2021م، كأخطر مصدر تهديد على إعادة توزيع القوة والنفوذ في غير صالح الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم[1]، وتصنيف «قانون الابتكار والمنافسة الأمريكي» في يونيو 2021م للصين كأكبر تحدٍّ جيو-سياسي وجيو-اقتصادي عالمي أمام الولايات المتحدة، فيما يعُدُّ تايوان دولة مستقلة[2]، في مؤشّرٍ على تمسكٍ أمريكيٍّ بانفصال تايوان التابعة للأراضي والسيادة الصينية، عنها. وفي ما يلي أبرز عوامل إدراك إدارة بايدن أن الصين خطر صاعد على القيادة العالمية ينبغي احتواؤه:

1. تخوُّف الولايات المتحدة من فقدان الهيمنة الدولية

يظل تمسُّك الصين بنظام دولي متعدّد الأقطاب هو الدافع المركزي الذي تتمحور حوله بقية دوافع التنافس بين القوتين الأُوليَيْن في العالم؛ لإدراكها أن القوة الدولية المهيمنة على قمّة هرم النظام الدولي تستطيع مدّ نطاق نفوذها وهيمنتها العالمية، والقدرة على التأثير في مجريات الشؤون الدولية، بما يعظم مكانتها وثقلها الدولي، ويحقّق مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية العالمية، وهو ما يفسر الهواجس الأمريكية من فقدان الموقع المهيمن على قمة النظام الدولي.

كما تدرك واشنطن أن امتلاك بكين ميزة تنافسية تدعمها في تحقيق طموحاتها للقيادة العالمية، وإفقاد الولايات المتحدة موقع المهيمن على النظام الدولي، لم تتوافر للخصم السوفييتي في أثناء الحرب الباردة، وهي ميزة التحلل من تكلُفة عبء الحلفاء المأزومين، باستثناء كوريا الشمالية، بما لا يعوقها عن المضيّ في تحقيق هدف إرساء نظام دولي متعدّد الأقطاب. لذلك تتمتع الصين

(1) white house, Interim National Security strategic Guidance, (March 2021), Accessed: Dec 25,2021, https://bit.ly/3rnHnsz

(2) John J. Mearsheimer, The Inevitable Rivalry America، China, and the Tragedy of Great-Power Politics, foreign affairs, (Nov/Dec 2021), Accessed: Dec 25,2021, https://fam.ag/3mvVB94

بقدر كبير من التركيز في تنافسها ضد الولايات المتحدة، ولم يكُن هناك ما يشتت جهودها عن تحقيق هذا الهدف، مقارنةً بالاتحاد السوفييتي السابق الذي تحمّل تكلفة الحلفاء المأزومين، مثل بولندا والمجر آنذاك؛ ما شكّل عبئًا على موسكو نتج عنه تشتيت تركيز القادة السوفييت جهودهم ضد خصمهم الرئيس، المتمثل في الولايات المتحدة[1].

2. مزاحمة الصين لمكانة الولايات المتحدة

على الرغم من أن ميزان القوى الدولي لا يزال في صالح الولايات المتحدة، بحكم امتلاكها مناطق نفوذ واسعة وأوراق ضغط عالمية متعدّدة، واستحواذها على مقدرات عسكرية واقتصادية جعلتها في مراكز الصدارة العالمية لعام 2021م، وقيادتها لتحالفات سياسية من حلفائها في آسيا وأوروبا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك تحالفات عسكرية هي الأقوى في العالم، مثل حلف الناتو، فإنها قلقة من المساعي الصينية لتعظيم معدلات القوة بمفهومها الشامل. وأصبحت بكين المنافس الأول والأكبر لواشنطن على قيادة النظام الدولي، بما تمتلكه من ثروة مالية تقدَّر بنحو 70% من ثروة الولايات المتحدة، كذلك على عدد سكان يقدَّر بأربعة أضعاف الشعب الأمريكي. وتشير التقديرات إلى أنه في حال استمرار نمو الاقتصاد الصيني بنحو 5% سنويًّا، يُتوقع أن تصبح ثروة الصين نحو 1,8% من ثروة الولايات المتحدة بحلول 2050م[2].

وكذلك تدرك واشنطن أن امتلاك بكين لعاملَي الثروة المالية الضخمة وعدد السكان الهائل يمكّنها من امتلاك مقدرات عسكرية تفوق نظيرتها الأمريكية خلال العقود المقبلة، ولاسيّما في ظل تبوُّئِها المرتبة الثالثة في التصنيف العالمي لأقوى الجيوش («غلوبال فاير باور» لعام 2021م)[3] بعد واشنطن وموسكو، ومع مساعيها لتقليص فارق القوة العسكرية مع واشنطن برفع ميزانيتها الدفاعية وإنفاقاتها العسكرية، وهو ما يزيد قلق واشنطن من إمكانية قدرة بكين على إحداث تحوُّل في ميزان القوى الدولي لغير صالحها.

3. مساعي بكين لخلق نموذج اقتصادي عالمي بديل

تتوالى مساعي الصين لخلق نموذج اقتصادي عالمي بديل عن النموذج الغربي، الذي تقوده الولايات المتحدة، إذ أسست بنوكًا دولية، مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، والبنك الآسيوي للتنمية، وبنك آسيا، وكثير من المنظمات المالية والاقتصادية التي تهيمن على قراراتها الصين، لمنافسة البنوك الغربية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وإزاحة الولايات المتحدة من قمة النظام النقدي العالمي، وتقديم الحِزَم التمويلية لمختلف دول العالم بمعدلات فائدة تنافسية؛ بما يؤدي إلى سحب البساط من تحت الشركات الأمريكية المنفِّذة للمشروعات في مختلف دول العالم لصالح الشركات الصينية. كذلك تعتمد الصين على بنوكها الداخلية، مثل بنك الصين للاستيراد والتصدير، في تقديم القروض الدولية، كما تنافس الصين شركات التكنولوجيا الأمريكية في اختراق الأسواق العالمية بأسعار تنافسية.

وتدرك الولايات المتحدة تقدُّم الصين في إنجاح هذا النموذج البديل، خصوصًا أنه لا يفرضُ على الدول إملاءات ولا اشتراطات، مقارنةً بالنموذج الأمريكي عند الإقراض أو المنح ما يجعله نموذجًا مقبولًا عالميًّا. وتتخوف واشنطن أن يعقب هذا النموذج الاقتصادي البديل نموذجٌ أمني ثُم سياسي بديل، ما يفقدها هيمنتها العالمية بشكل واقعي، وهو ما يكشف عن انخداع الإدارات الأمريكية المتعاقبة بنظريات فرانسيس فوكوياما حول «نهاية التاريخ»، التي لم تتحقّق افتراضاتها حول الانتصار الحتمي للنموذج الغربي، والتي أسهمت، إلى حدّ كبير، في تشجيع واشنطن على إدماج الصين في الاقتصاد العالمي بقبول انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، ظنًّا منها أنها ستتحول إلى شريك اقتصادي تحت عباءة نظام دولي بقيادةٍ أمريكية، فيما أصبحت الصين أكبر خصم ومنافس إستراتيجي عالمي أمامها على القيادة العالمية.

ثانيًا: سياسات الاحتواء المتبادلة بين أمريكا والصين

تبنّت كلٌّ من الدولتين، الولايات المتحدة والصين، سياساتٍ تجاه الأخرى لكسب معركة الحفاظ على تغيير/تراتبية القوة والنفوذ في النظام الدولي، كالتالي:

1. سياسات الإدارة الأمريكية لتطويق الطموحات الصينية العالمية

علاوةً على استمراريتها في فرض العقوبات الاقتصادية والقيود التجارية، التي اتبعها ترامب ضد الصين،

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) مونت كارلو الدولية، أقوى الجيوش في العالم عام 2021م.. أمريكا الأولى وروسيا الثانية ومصر الـ13 والسعودية الـ17، (30 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FvP7OZ

أضافت إدارة بايدن أدوات جديدة لاحتواء الصين عالميًّا، أبرزها:

أ. تشكيل/إحياء التحالفات العسكرية:

تتمثل أهم أدوات إستراتيجية إدارة بايدن لاحتواء الصين في تشكيل/إحياء التحالفات العسكرية المناهضة للصين، من حلفاء الولايات المتحدة الآسيويين والأوروبيين. وتسلّط هذه التحالفات الضوء على إدراك بايدن لصعود الصين خصمًا إستراتيجيًّا تتنامى قوته بشكل يمثّل مصدر تهديد للهيمنة الأمريكية العالمية أكثر مِمَّا كان يمثله الاتحاد السوفييتي السابق على الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة. ومن أهمّ هذه التحالفات:

(1) «أوكوس» (Aukus): يُعَدّ أهمّ ترتيب أمني منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية قبل نحو 75 عامًا، وأخطر تحالف أمني في القرن الحادي والعشرين، بتوقيع الولايات المتحدة مع المملكة المتحدة وأستراليا اتفاق الشراكة الأمنية (أوكوس)، في 15 سبتمبر 2021م. أهمّ بنوده أن تحصل أستراليا بموجبه من الولايات المتحدة وبريطانيا -لأوّل مرة- على تكنولوجيا عسكرية لبناء وتطوير غواصات تعمل بالطاقة النووية، فضلًا عن تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في المجال النووي، لتطوير وتحديث البنى التحتية للدفاع النووي.

(2) «كواد» (Quad): وهو تحالف عسكري قديم[1*]، يضم كلًّا من الولايات المتحدة والهند واليابان وأستراليا، أحيته إدارة بايدن بعد أيام قليلة من توقيعها اتفاق «أوكوس»، بموجب اتفاق وقّعته مع الدول الثلاث في 24 سبتمبر 2021م. ونص الاتفاق على[2] توثيق التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، والعمل على الحفاظ على منطقة المحيطيْن الهندي والهادي حُرة ومفتوحة، وتعزيز النظام الحُر والمفتوح القائم على قواعد القانون الدولي، والتزام إخلاء كوريا الشمالية من الأسلحة النووية.

معلومٌ أنَّ الهدف الأمريكي من وراء تشكيل «أوكوس» وإحياء «كواد» يتمثل في احتواء الصين في المحيطيْن الهندي والهادي بوصفهما أبرز منطقتين للمواجهة الجيوسياسية بين الولايات المتحدة والصين، وخلق توازن قوى جديد في المحيطين وفي عموم آسيا، يحدّ من منافسة الصين للولايات المتحدة على القيادة الدولية، خصوصًا في ظل قلق واشنطن من إقدام بكين على تقديم ضربة استباقية ضد حليفها الإستراتيجي بشرق آسيا، تايوان؛ لإثنائها عن طموحاتها الاستقلالية عن الصين، ورؤية بعض الحلفاء الأوروبيين للصين على أنها لا تشكّل تهديدًا وجوديًّا لأوروبا، مقارنةً بالتهديد الذي كان يشكّله الاتحاد السوفييتي السابق على القارة الأوروبية. أمّا أهداف بقية الدول الأعضاء فتتمثل في موازنة النفوذ الصيني المتنامي في شرق آسيا، والحدّ من تأثيرات الصين على مصالحهم، بعد أن شهدت السنوات الماضية تفاقمًا للنزاعات بين هذه الدول والصين، وصلت إلى حدّ المواجهات العسكرية الحدودية مع الهند، وتصاعد التنافس التجاري والتكنولوجي مع اليابان، وتعاظم التوترات بين الصين وأستراليا، على خلفية فرض الأولى عقوباتٍ على الثانية لمطالبتها بإجراء تحقيق دولي حول دور بكين في التستر على معلومات حول تفشّي «كوفيد-19». هذه التطوّرات كلها استغلّتها واشنطن لصالح تفعيل التحالفيْن في محيط الخصم الصيني.

في المقابل، انتقدت الصين سياسةَ الإدارة الأمريكية في تشكيل التحالفات لتطويقها من دول جوارها، كالهند التي تضمُ ثاني أكبر تكتل بشري على كوكب الأرض بعد الصين، وتشكّل قوة اقتصادية صاعدة، وتقع ضمن قلب الطريق التجاري الصيني العابر للحدود «الحزام والطريق»، كما تمثل قوة نووية هي الأبرز في منطقة شبه القارة الهندية المجاورة للصين، وتطمح إلى ممارسة دورٍ مؤثّر في مجريات الشؤون العالمية. واليابان صاحبة القوة الاقتصادية، والحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة، والعدوّ التاريخي للصين في شرق آسيا. أمّا أستراليا فتحظى بمكانة مهمة لدى واشنطن حال اندلاع مواجهات محتملة مع الصين، بحكم موقعها الإستراتيجي قرب الصراعات في شرق آسيا، ومن الخطوط التجارية والعسكرية الدولية.

ب. طرح المبادرات المنافسة لِـ«الحزام والطريق»:

لمواجهة مبادرة «الحزام والطريق»، كإحدى أبرز أدوات الصين لممارسة دور أكبر على الساحة الدولية، دعا بايدن مطلع 2021م إلى أن تُطلق الدول الديمقراطية حول العالم مبادرةً مُنافسة؛ لذلك طرح إعلان مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى، في يونيو 2021م، بدعم أمريكي، مبادرةً مُنافسة بقيادة الدول السبع تحت عنوان «إعادة بناء عالمٍ أفضل»، مضمونها إعادة إحياء وتعزيز الاتجاه الليبرالي على مستوى العالم، من خلال العمل على إعادة اللُحمة بين الأنظمة الديمقراطية على الصعيد العالمي، وتعزيز التنمية في الدول النامية؛ لبناء تكتل وطريق ديمقراطي قوي مناوئ لِـ«الحزام والطريق»؛ بهدف

(1) * أسَّسته الدول الأربع على خلفية التسونامي المدمر في المحيط الهندي عام 2004م، وأُعلن رسميًّا عام 2007م، لكن لم يخرُج إلى حيزِّ النور لاعتبارات إقليمية ودولية آنذاك، إلى أن جرى تفعيله في سبتمبر 2021م.

(2) علياء عبد الرحمن السيد، تعزيز المواجهة.. قمة «كواد» وإستراتيجيات تقويض الصعود الصيني، المركز العربي للبحوث والدراسات، (27 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qs2HN9

حصار ما تعُدُّه واشنطن الاتجاه السلطوي الصاعد بقيادة صينية، بما يضمنُ احتواء الصين في النهاية.

وبشأن ما يعكس توجهًا أمريكيًّا في عهد بايدن لمواجهة القيم السلطوية المتصاعدة عالميًّا، نظّمت إدارته قمّة افتراضية عالمية في ديسمبر2021م، لمناقشة التحديات والفرص التي تواجه الديمقراطيات في القرن الحادي والعشرين، شارك فيها ممثلون عن أكثر من 100 دولة حول العالم، ناقشوا خلالها ثلاث مسائل: مناهضة الاستبداد، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان وحُرياته. وعبَّر بايدن في البيان الختامي للقمة عن تفاؤله من قدرة المشاركين على ترسيخ القيم الديمقراطية حول العالم، مشيرًا إلى تشكيل رؤساء بنما وكوستاريكا والدومينيكان تحالفًا لتعزيز المؤسسات الديمقراطية، مؤكدًا أنَّ ترسيخ القيم الديمقراطية في النظام الدولي حقق عقودًا من النموّ والازدهار العالميَّيْن، داعيًا إلى مزيد من الممارسات الديمقراطية في مواجهة الاتجاه السلطوي، من خلال جهد جماعي عالمي، بما يسهمُ في مسار عودة ازدهار الديمقراطية حول العالم من جديد[1].

كما أعلنت الخارجية الأمريكية عن إستراتيجيات تكميلية لقمّة بايدن لتعزيز الديمقراطية حول العالم، منها إنشاء منصب منسق وزارة الخارجية لمكافحة الفساد العالمي، وتسريع الحلول التكنولوجية لمكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، من خلال مشروع حلول مكافحة الفساد عبر التقنيات الناشئة، ومكافحة الاعتقال التعسفي في العَلاقات بين الدول، مثل الاحتجاز التعسفي لمواطن دولة من قِبل دولة أخرى لأغراض ذات دوافع سياسية، بوضع حدٍّ له من خلال الاستمرار في تبادل المعلومات حول التهديدات المشتركة لحقوق الإنسان والديمقراطية وحكم القانون، وتعزيز التحولات الديمقراطية وحالة حقوق الإنسان على مستوى العالم، ومواجهة عمليات تزوير الانتخابات في الأنظمة غير الديمقراطية وفضحها عالميًّا.

ورغم الأهمية الإستراتيجية للمبادرة في احتواء القيم السلطوية عالميًّا، فإنّ عديدًا من المحللين شكَّك في قدرتها على خلق تكتل ديمقراطي عالمي يسهم في حصار الصين؛ نتيجةَ مشاركة بعض الدول ذات الأنظمة السلطوية فيها، إذ صنّف مؤشر «فريدوم هاوس» 31 دولة من الدول المشاركة على أنها «حُرة جزئيًّا»، و3 دول ضمن المعسكر «غير الحُر»، و8 دول تقع في مرتبة منخفضة في تصنيفات الديمقراطية، هي: زامبيا، وباكستان، وأنغولا، وصربيا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وماليزيا، والعراق. كما أنَّ 4 دول ترتفع فيها مستويات الاستبداد مع الانخفاض الكبير في حُرية التعبير والرأي على مدى العقد الماضي، وهي: الهند، والبرازيل، والفلبين، وبولندا[2]. كذلك لم يُدْعَ إلى القمّة من الشرق الأوسط من حلفاء الولايات المتحدة سوى إسرائيل والعراق.

ج. استمرار تطويق الصين بالأزمات والتحديات:

يرى عديدٌ من المحللين أنَّ تطويق الصين بطوق أزمات، سواءً بتأجيج نزاعاتها مع بعض دول جوارها في ما يخص بحرَي الصين الشرقي والجنوبي، أو بخلق أزمات في دول جوارها بهدف التأثير في الداخل الصيني بما يحدّ مِمَّا تعُدُّه واشنطن طموحات الصين العالمية، من بين الأدوات الأمريكية لاحتواء الصين. لذلك ربط كثير من المختصّين بين الانسحاب العسكري الأمريكي من أفغانستان في أغسطس 2021م، والرغبة الأمريكية في خلق ساحة فوضى على الحدود الغربية للصين، تفرضُ تحديات عليها تبطئ صعودها، وذلك على النحو التالي:

(1) **أمنيًّا:** حال تقديم «طالبان»، التي سيطرت على أفغانستان عقب الانسحاب الأمريكي، الدعمَ لحركة تركستان الإسلامية في إقليم شينجيانغ شمال غرب الصين، الحدودي مع أفغانستان، ما يشجع هذه الحركة على المُضيّ في طموحاتها الانفصالية عن الصين لإنشاء دولة في شينجيانغ. كما يتوقع أن تتيح سيطرة «طالبان» إمكانية انخراط عناصر من حركة تركستان في صفوفها، وكذلك قد يشكل صعود التنظيمات الإرهابية ضمن ولاية خراسان الأفغانية عامل جذب لمقاتلي الإيغور المسلمين، مع إمكانية تشجيعهم على تنفيذ عمليات إرهابية بالداخل الصيني، للضغط على بكين لقبول الانفصال.

(2) **اقتصاديًّا:** إمكانية تعطيل مشروعات طريق «الحزام والطريق» العابر للحدود، وتهديد مصالح الصين في أفغانستان وآسيا الوسطى؛ لأنَّ أفغانستان تحظى بموقع جيو-إستراتيجي هامّ يربط غرب وشرق وجنوب ووسط آسيا. وهو ما يفسر محاولة استثمار بكين الانسحاب الأمريكي من أفغانستان لتعزيز حضورها على الساحة الأفغانية. لذلك، بعد يوم واحد من سيطرة «طالبان»، أعلنت بكين استعدادها لتعميق العَلاقات مع الحركة، وأبقت على سفارتها في أفغانستان رغم نقل

(1) The White House, Remarks by President Biden at the Summit for Democracy Closing Session, (Dec 2021, 10), Accessed: Dec 2021, 23, https://bit.ly/3dVlwm6

(2) عربي بوست، حضور للهند وإسرائيل وغياب عربي شبه كامل.. وتركيا غير مدعوّة.. لماذا تواجه قمة بايدن للديمقراطية انتقادات حادة؟، (25 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qo0XVd

الولايات المتحدة وأغلب الدول الأوروبية مقرات بعثاتها الدبلوماسية إلى خارج أفغانستان.

(3) **سياسيًّا:** يرتبط بالتحديَين السابقَين، فإذا ما تحقَّقا، أو على أقل تقدير زادت حدة رغبة مسلمي الإيغور في الانفصال، فإنه من شأن ذلك تأجيج النزعات الانفصالية لبقية المناطق الصينية ذات الطموحات الانفصالية، مثل تايوان وهونغ كونغ وماكاو، ما قد يربك الساحة الصينية الداخلية، ويؤثّرُ في معدّل القوة الصينية العالمية كقوة صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة المهيمنة على النظام الدولي.

د. مواجهة نفوذ الصين في أمريكيا اللاتينية:

ولأنَّ سياسة حشد الحلفاء تحتلُ أولويةً في عهده لاحتواء الصين، سعى بايدن -على خلاف ترامب- لعودة الدور الأمريكي في الساحة اللاتينية، الذي شهد تراجعًا كبيرًا في عهد ترامب نتيجةَ سياساته العدائية تجاه عديد من الدول اللاتينية على خلفية تعزيز عَلاقاتها مع بكين، وذلك لكسبها إلى جانبه في معركة مواجهة نفوذ الصين المتصاعد عالميًّا، ولاسيّما في ظل إدراك بايدن أهميتها كفناء خلفي للبلاد. لذلك كانت الدائرة اللاتينية حاضرة بشدة في ذهنه وهو مرشّح للرئاسة، باختياره كامالا هاريس ذات الأصول اللاتينية-الهندية نائبةً له، وبعد فوزه في الانتخابات عيَّن شخصيات ذات أصول لاتينية ضمن فريق إدارته، مثل وزير الأمن الداخلي أليخاندرو مايوركاس، ووزير التعليم ميغيل كاردونا.

اتبع بايدن سياساتٍ مغايرة عن سياسات سلفه في مواجهة الصين في أمريكيا اللاتينية، فبدلًا من سياسة الضغط والتوبيخ التي اتبعها ترامب ضد القادة اللاتينيين؛ لإثنائهم عن تعزيز معدلات التجارة والاستثمار مع الصين، أقدم بايدن على تغيير لغة الخطاب السياسي من الطابع الصدامي إلى التعاوني، وتقديم بدائل تنموية ومساعدات (منح/قروض)، لتمويل مشروعات البنية التحتية والقدرة على مواجهة التحديات المتصاعدة مثل الكوارث الطبيعية والجريمة المنظمة، بخلاف ترامب الذي قلّص حجم المساعدات لهذه الدول. وخصص بايدن نحو 4 مليارات دولار لمساعدة دول المثلث الشمالي -السلفادور وغواتيمالا وهندوراس- على مكافحة الفقر والبطالة والجريمة المنظمة[1].

كذلك تبنّى بايدن سياسات مغايرة تجاه مِلف الهجرة، بإلغائه قرار بناء الجدار الحدودي مع المكسيك، الذي شرع ترامب في بنائه، وقراره زيادة عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول البلاد. كما تعهّد بايدن، قبل توليه الحكم، بأنه سيُلغي النهج الذي سلكه ترامب لمعالجة الأزمة الفنزويلية، بقوله: «إنَّ النهج الذي يركز على العقوبات تجاه فنزويلا والدعاية للحرب الوهمية، التي يفضّلها ترامب، سيتغير»[2]، وبالفعل ألغى بايدن بعد فوزه في الانتخابات العقوبات على فنزويلا، ونسّقت إدارته مع قادة الدول اللاتينية لتسوية الأزمة، من خلال صيغة متعدّدة الأطراف تدعم الانتقال السِلمي في كراكاس.

لكن جهود بايدن لمواجهة الصين في أمريكا اللاتينية تواجه تحديات عديدة، منها: عدم تعافي الاقتصاد الأمريكي من تداعيات «كوفيد-19» بشكل يسمح لواشنطن بتقديم مساعدات مالية، مقارنةً بمساعدات الصين التي تعافى اقتصادها للمساهمة في تقليص معدلات الفقر العالية في هذه الدائرة، التي تشهد نحو 231 مليون شخص في حالة فقر خلال 2020م[3]. كما أنَّ نتائج الانتخابات التشريعية وانتخابات حكام الولايات، التي شهدتها العديد من الدول اللاتينية، جاءت في صالح التيارات اليسارية المعادية للولايات المتحدة، فضلًا عن رغبة عديد من الأنظمة اللاتينية في تنويع شبكة تحالفاتها الدولية. كل هذه العوامل تخلق تحديات أمام واشنطن في الساحة اللاتينية، مقابل تعظيم الفرص أمام بكين لتعزيز حضورها.

2. السياسات الصينية لإحداث تحوّلات في النظام الدولي

شهد العقد الثاني من الألفية الثالثة مزيدًا من الجهود الصينية لإحداث تحوّلات في النظام الدولي من الأحادية إلى التعدّدية القطبية؛ لإرساء توازنات دولية جديدة، وعزّزت جهودها في هذا المضمار خلال 2021م، من خلال:

أ. الاستمرار في تقليص الفجوة العسكرية مع الولايات المتحدة:

تابعت بكين سياسة تقليص فارق القوة العسكرية مع واشنطن لإحداث توازن عسكري، لأن القوة العسكرية من أهم مرتكزات القدرة على التنافس على القيادة العالمية، وأنه إذا كانت الصين عازمةً على إرساء عالم

(1) Jennifer Heiman, What Latin America can expect from Joe Biden, DW, (Jan 2021 ,20), Accessed: Dec 2021 ,24, https://bit.ly/3yuQmLA

(2) Candidates Answer CFR's Questions Kamala Harris, CFR, (Aug 2019 ,21), https://on.cfr.org/3ITCYW6

(3) Dinorah Azpuru, Four years later, Biden faces a different Latin America, the global Americans, (Jan 2021 ,26), Accessed: Dec 2021 ,24, https://bit.ly/3JhzQnj

متعدّد الأقطاب، فلا مناصّ من زيادة قوتها العسكرية للتفوق على نظيرتها الأمريكية، وأنّ تخلُّف قدراتها العسكرية يعني القبول بالقيادة الأمريكية المنفردة للنظام الدولي؛ لذلك أعلنت في مارس 2021م عن زيادة بنسبة 6,8% في ميزانيتها العسكرية، وتأتي هذه الميزانية التصاعدية بعد الزيادة التي شهدتها ميزانية 2020م، التي بلغت نحو 6,6%[1]. وأعلن معهد إستوكهولم الدولي لبحوث السلام في أبريل 2021م عن رفع الصين إنفاقها العسكري لعام 2020م البالغ نحو 252 مليار دولار، بنسبة 1,9% عن العام الذي سبقه[2]، ما نسبته 13% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

قد يرى بعض المحلّلين أنَّ واشنطن تبالغ في قلقها من الإنفاق العسكري الصيني عند مقارنته بالإنفاق الأمريكي، الذي يعادل نظيره الصيني بأكثر من 3 مرات، بإنفاق واشنطن نحو 778 مليار دولار لعام 2020م، ما نسبته 39% من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي في 2020م. لكن يرى البعض الآخر أنَّ مبعث القلق الأمريكي يعود إلى حفاظ بكين لسنواتٍ متتالية على المرتبة الثانية عالميًّا في الإنفاق، بفارقٍ كبير للغاية عن إنفاق الدول التي تليها في القائمة، مثل الهند وروسيا والمملكة المتحدة (انظر الشكل1)، بل يشكل الإنفاق الصيني أكبر من إجمالي إنفاق الهند وروسيا واليابان وكوريا الجنوبية، ورفع بكين للإنفاق بشكل مُتتالٍ على مدى 26 عامًا حتى 2020م، وهي أطول سلسلة زيادات مستمرة لأيّ دولة

شكل (1): الإنفاق العسكري للدول على مستوى العالم لعام 2020م

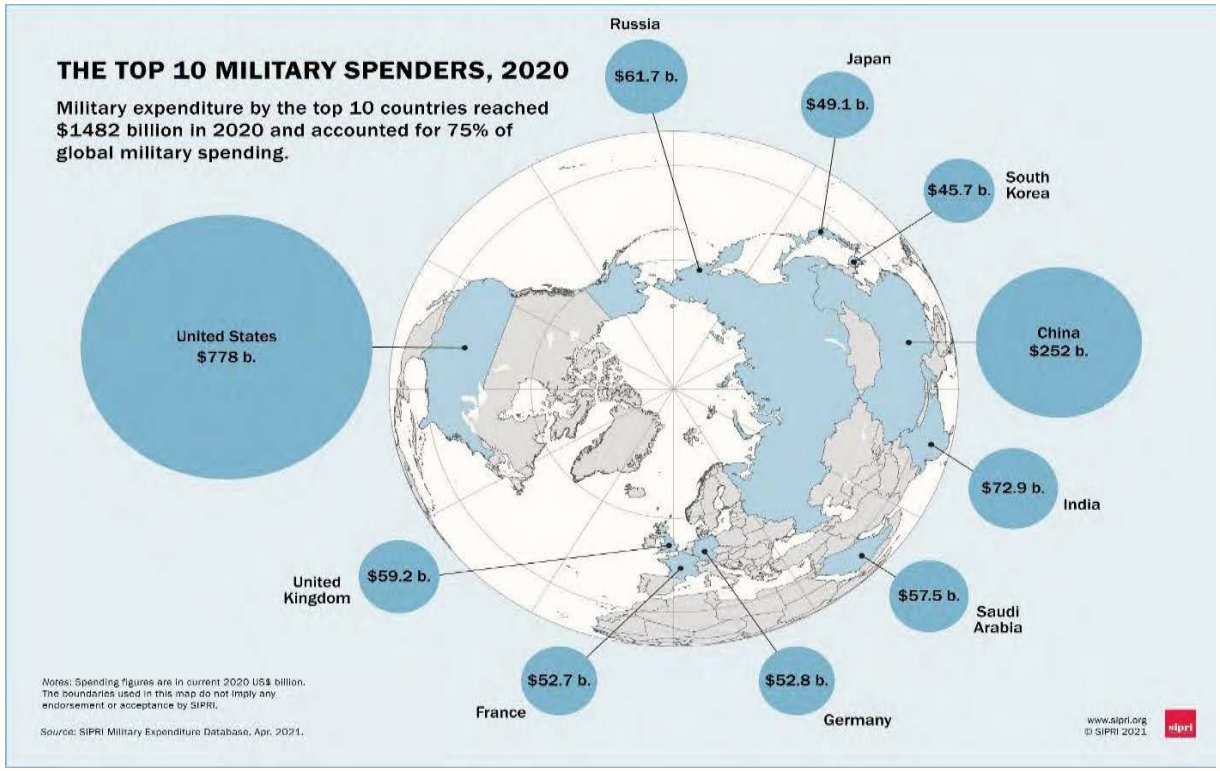

Source: sipri, World military spending rises to almost 2$ trillion in 2020, (Apr 2021 ,26), Accessed: Dec 2021 ,24, https://bit.ly/3DzcipU

في العالم[3]، هو ما تراه واشنطن مؤشرًا على نيّةٍ صينية للوصول إلى القوة الأولى عسكريًّا في المستقبل.

كذلك تدرك واشنطن مخاطر التطوير العسكري النوعي، الذي تُجريه الصين منذ سنوات، على ترسانتها العسكرية؛ بهدف امتلاك أسلحة دفاعية وهجومية متطوّرة، مثل تقنيات الغواصات النووية الهجومية، وتحسين تقنيات صواريخ كروز الباليستية، والأسلحة فرط الصوتية القادرة على حمل رؤوس نووية؛ لأنَّ هذه

(1) إندبندنت عربية، بكين تزيد ميزانيتها العسكرية وسط توتر متواصل مع واشنطن، (05 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3yXmEiE

(2) sipri, World military spending rises to almost 2$trillion in 2020, (Apr 2021 ,26), Accessed: Dec 2021 ,24, https://bit.ly/30YBk4D

(3) رويترز/ تقرير: الإنفاق العسكري العالمي ارتفع 2.6% في 2020م رغم الجائحة، (26 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://reut.rs/3mwQQMs

الأسلحة قد تدفع واشنطن إلى التفكير في إبعاد قوّاتها عن مناطق الصراع في شرق آسيا، وتقييد اللجوء إلى القوة بصدد تايوان أو بحر الصين الجنوبي، وهو ما تجلّى في تصريح وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، في أثناء زيارته لطوكيو في 2021م، أن الصين استغلّت انشغال الولايات المتحدة بقضايا الشرق الأوسط وحدّثت جيشها، وتمكّنت من تقليص الفجوة في القوة العسكرية[1].

لكن في المقابل، تجادل بعض أدبيات العَلاقات الأمريكية-الصينية بأنَّ قرار واشنطن تزويدَ أستراليا بغواصات هجومية تعمل بالطاقة النووية يضعُ بكين أمام مأزقٍ إستراتيجي في إطار سباق التسلح مع واشنطن؛ ما من شأنه تغيير موازين معادلة القوة في الإندو-باسيفيك لصالح واشنطن. وتتطلب مساعي بكين لمضاهاة هذا التطوّر رفع إنفاقها العسكري بشكل كبير للغاية، وإذا ما رفعته عن معدلاته الطبيعية السنوية فمِن المرجح وقوعها في ذات الفخّ الذي وقع فيه السوفييت في أثناء الحرب الباردة؛ لأنه إما أن يأتي على حساب نموها الاقتصادي إذا ما قررت رفعه، وإما أن يجعلها أكثر عرضةً للتهديدات من واشنطن وحلفائها في الإندو-باسيفيك، إذا ما أدركت الفخ ورفضت المُضيّ في رفعه. وحتى إذا استطاعت بكين مجاراة الإنفاق الأمريكي على المدى المنظور، فإنّ المسألة أيضًا ليست في صالحها، إذا ما أُضيفت مقدرات أعضاء «أوكوس» و«كواد» لاحتواء الصين إلى المعادلة؛ لأنه سيفرض على الصين مضاعفةَ إنفاقها لأضعافٍ مضاعفة لمضاهاة مقدراتها مجتمعة، وهو ما يصعبُ حدوثه.

أضف إلى ما سبق، أنَّ الولايات المتحدة لا تزال تتربع على عرش النظام الدولي، بحكم تمتعها بالقدر الأكبر من القدرات المادية وغير المادية في العالم، لتبوُّئِها المرتبة الأولى عالميًّا في المجالين العسكري (أقوى جيوش العالم) بأكثر بنحو 5-6 مرات من القدرات العسكرية الصينية، والاقتصادي (تحوي 25% من الثروة العالمية، أي نحو 4 أضعاف الثروة مقارنةً بالصين)، وتهيمنُ على مؤسَّسات التمويل الدولية، وتحظى بالريادة العالمية في مجال التطوّر التكنولوجي والابتكار (35% من الابتكار العالمي)[2]، ومن أقوى دول «الفيتو» في مجلس الأمن؛ لذلك توجد فجوةٌ كبيرة بين الجانبيْن، يستغرق سدّها عقودًا مقبلة.

ب. تعزيز الحضور على الساحة اللاتينية:

مقابل مساعي واشنطن لتعزيز الحضور الأمريكي في المحيط الصيني، تبنّت بكين سياسةً مُمَاثلة في الفِناء الخلفي للولايات المتحدة، بهرولتها لملء الفراغ التي تركته في عهد ترامب في الساحة اللاتينية على خلفية سياساته العدائية تجاهها، وهو ما أسهم في تغيير بوصلة عديدٍ من دولها نحو الصين، التي وجدوا فيها حليفًا موثوقًا، خصوصًا في ظل تداعيات «كوفيد-19»، التي بدورها وفّرت فرصةً تاريخية للصين لتعزيز نفوذها، من خلال إرسال الإمدادات الطبية اللازمة للمساهمة في مكافحته؛ ما أسهم في تخلي بعض الدول اللاتينية، مثل بنما والسلفادور والدومينيكان، عن اعترافهم بتايوان مقابل الاعتراف بمبدأ «صين واحدة ونظامان مختلفان»[3*]، كما اضطرت البرازيل، رغم عَلاقتها القوية بواشنطن، إلى التراجع عن انتقاداتها للصين؛ لكونها باتت الشريك التجاري الأوّل لها.

لذلك، مقابل تراجع الحضور الأمريكي، باتت الصين لاعبًا اقتصاديًّا مؤثرًا في الساحة اللاتينية، بتبوُّئِها مرتبة الشريك التجاري الأول مع بعض دولها، كالبرازيل وأوروغواي والأرجنتين وبيرو وتشيلي، فضلًا عن وصول عددِ الدول اللاتينية المنضمة إلى مبادرة «الحزام والطريق» حتى نهاية 2021م إلى نحو 19 دولة[4]. كما عززت الصين حضورها الأمني من خلال الزيارات العسكرية المتبادَلة والتمرينات المشتركة مع بعض الدول اللاتينية، بما في ذلك الدول الصديقة لواشنطن، مثل بيرو وكولومبيا. وتكمُن خطورة الحضور الصيني في الساحة اللاتينية في حالة اندلاع مواجهات مع الولايات المتحدة في بؤر التوتر بشرق آسيا، إذ يُتوقع أن تستغلّ بكين هذا الحضور في مواجهاتها مع واشنطن، وهو ما

(1) الوفاق، وزير الدفاع الأمريكي: الصين قوة ازدادت في أثناء انشغالنا بالشرق الأوسط، (17 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/30WLv9I

(2) رحاب جودة خليفة: واشنطن.. نفوذ في مهبّ الريح، (30 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pnp6vD

(3) (*) مبدأ دستوري صيني أرساه أبو التجربة التنموية الصينية دينغ شياو بينغ خلال ثمانينيات القرن المنصرم، لإعادة توحيد كل المقاطعات التي تطالب بالاستقلال بعد انتهاء عقود استئجارها لبريطانيا والبرتغال نهاية تسعينيات القرن الماضي، مثل هونغ كونغ وماكاو، تحت راية دولة واحدة، وهي الصين الشعبية، وبموجبه ستحتفظ المقاطعتان بالحكم الذاتي لمدة 50 عامًا، وبنظامهما الرأسمالي، شريطة الاعتراف بمبدأ «صين واحدة ونظامان مختلفان» والعمل تحت مظلة الدولة الأم ذات النظام الشيوعي، لا كدول مستقلة عنها، والاعتراف بأنَّ كيان الدولة الرئيس يطبقُ الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. وتعاملت بكين مع تايوان بموجب هذا المبدأ على أن تحتفظ بنظامها الرأسمالي وبدرجة عالية من الحكم الذاتي، وهو ما ترفضه تايوان وتسعى نحو إعلان الاستقلال.

(4) Paola Zuleta , How Latin America Can Make the Most of the US-China Competition?, The Diplomat, (Dec2020 ,16), Accessed: Dec 2021 ,30, https://bit.ly/3FzwJUZ

يفسر تصريح البنتاغون أن أمريكيا اللاتينية «ساحة معركة» رئيسة في الحرب العالمية الثالثة المقبلة[1]؛ لأنه في الوقت الذي تسعى فيه إدارة بايدن لتعزيز الحضور فيها، وجدت نفسها أمام منافسةٍ حادّة للغاية مع الصين.

ج. تعزيز سياسة الاتجاه نحو الشرق الأوسط:

وبينما اتجهت بوصلة الولايات المتحدة شرقًا لاحتواء الصين، استغلّت الأخيرة تراجع أولوية المنطقة الشرق أوسطية في السياسة الأمريكية، مقارنةً بزيادة أولوية منطقة شرق آسيا، ولجأت إلى تعزيز حضورها في الشرق الأوسط، بهدف تعزيز طموحاتها العالمية كقوة رائدة، وإثبات أنها فاعلٌ دوليٌّ مؤثّر في إدارة الأزمات الدولية، في الوقت الذي تنظر فيه بعض دول المنطقة لواشنطن على أنها اللاعب الدولي الوحيد الأكثر تأثيرًا في الشؤون العالمية عامةً، والشرق أوسطية خاصةً، وذلك من خلال:

(1) تعميق عَلاقتها مع إيران، العدوّ اللدود للولايات المتحدة، في إطار سياسة استقطاب خصوم الولايات المتحدة، كما تفعل واشنطن ضد الصين في شرق آسيا، وذلك بتوقيعها اتفاق الشراكة الإستراتيجية مع طهران في مارس 2021م، إذ تستثمرُ الصين بموجبها نحو 400 مليار دولار أمريكي في مجالات مختلفة بإيران لمدة 25 عامًا[2]. هذا الاتفاق يؤكد نفوذ الصين المتنامي في المنطقة، ويكشفُ عن تغيير جيوسياسي فيها، وقد يوفر فرصةً لطهران للتخفيف من وطأة العقوبات، التي أثّرت في نفوذها شرق-أوسطيًّا، وخنقتها اقتصاديًّا، وعزلتها دوليًّا. في المقابل، يرى عديد من المحلّلين أنَّ الاتفاق يأتي في إطار ما يُعرف بإستراتيجية «فخّ الديون» الصينية، للسيطرة على أصول الدول عند عجزها عن سداد ديونها للصين.

(2) تعزيز عَلاقاتها مع دول الخليج العربي، في إطار التوازن مع إيران وإسرائيل، إذ وقّعت اتفاقاتِ شراكةٍ إستراتيجية شاملة مع بعض دول الخليج، مثل السعودية، وباتت أبرز مُشترٍ للنِّفط الخليجي. وتقدمت العَلاقات الخليجية-الصينية على خلفية بثّ واشنطن عبر إدارتها الحالية وإدارتَيها السابقتَين بقيادة أوباما وترامب إشارات غير واضحة إزاء التزام أمريكا تحقيق الأمن في الشرق الأوسط، فأوباما تردد في الدخول في سوريا، وترامب انسحب جزئيًّا بشكل مفاجئ، وبايدن ينسحب جزئيًّا من العراق. ويتطابق ذلك مع ما كشفه أحد مستشاري بايدن بأنَّ «الشرق الأوسط ليس ضمن المراكز الثلاثة ذات الأولوية لإدارته: آسيا والمحيط الهادي، ثُم الدائرة الأوروبية، ثُم نصف الكرة الغربي»[3]؛ ما يعكس إجماعًا بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الاتجاه شرقًا، مع احتدام التنافس مع الصين على القيادة العالمية.

د. توسيع فضاء منظمة شنغهاي:

في إطار تقوية تحالفاتها العالمية كإحدى أبرز أدواتها للإسهام في تغيير النظام الدولي الراهن، عملت الصين على توسيع فضاء منظمة شنغهاي للتعاون، بالسعي لضمّ دول جديدة من حلفائها الموثوقين في الشرق الأوسط إلى المنظمة؛ لذلك لعبت دورًا في إقناع أعضاء المنظمة بالموافقة على منح إيران العضوية في سبتمبر 2021م، إذ تحظى طهران بأهمية لدى بكين لكونها تتيحُ لها موطئ قدم جيوسياسي في واحدة من أكثر المناطق إستراتيجيةً لخصمها الأمريكي في العالم؛ نظرًا إلى ثرواتها ومواردها وممراتها لعبور السلع الإستراتيجية وحركة التجارة الدولية، فإيران دولةٌ مهمة في إطار سياسة الاستقطاب للقوى، وفي إطار الصراع مع واشنطن على القيادة العالمية، كما تُعَدّ إيران حليفًا موثوقًا بالنظر إلى إدراك بكين لطبيعة النظام العدائية للهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، وكذلك إدراكها لطبيعة التطابق بين الرؤيتين الصينية والإيرانية في الدعوة لنظام دولي متعدّد الأقطاب، فضلًا عن أهميتها الاقتصادية؛ كونها ضمن أهمّ المصدّرين للنِّفط رغم العقوبات الأمريكية. كذلك تدرك بكين أنَّ إيران دولةً إقليمية مؤثّرة في الشرق الأوسط، بحكم موقعها ومعدل نفوذها الإقليمي، ومِن ثَمّ يشكّل ضمّها إلى المنظمة هدفًا تكتيكيًّا صينيًّا لتعزيز نفوذ جيوسياسي يسهمُ في تحقيق توازن نفوذ مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

ثالثًا: البؤر والقضايا الأكثر توترًا بين الولايات المتحدة والصين

تجلى التنافس بين القوتين المؤثّرتين في الشؤون الدولية خلال العام الأوّل من حكم بايدن في تعدّد بؤر التوتر على مستوى العالم، وسنركز على أكثرها توترًا، وهي:

(1) Bill Van Auken, Pentagon to Biden: Latin America a major battlefield in war with China, World Socialist Web Site, (Dec 2020 ,4), Accessed: Dec 2021 ,23, https://bit.ly/3DKMh88
(2) Farnaz Fassihi and Steven Lee Myers, Defying U.S., China and Iran Near Trade and Military Partnership, NY times,)Mar 2021 ,27(, Accessed: Dec 2021 ,22, https://bit.ly/3FgfGrl
(3) دويتشه فيله، تحليل: ما خِيارات أوروبا مع صعود الصين على حساب هيمنة أمريكا؟، (07 فبراير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 22 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3D1eTIO

1. تايوان

تُعَدّ تايـوان إحدى أهمّ بـؤر التوتر بين الولايات المتحدة والصين، وتصاعد التوتر بينهما مع تكثيف المساعي التايوانية، بدعم أمريكي، نحو إعلان الاستقلال، ولاسيّما عقب إعـادة انتخاب تسـاي إنغ ون مرشـحةُ الحزب التقدمي الديمقراطي -رأس الحربة في المطالبة باستقلال تايوان والتمسك بهُويَّتها الديمقراطية- عام 2020م للمرة الثانية لرئاسة تايوان، ورفض الحوار مع الصين وَفق مبدأ «صين واحدة ونظامان مختلفان»، وزادت مساعيها نحو الاسـتقلال مع فوز الديمقراطيين بالرئاسة الأمريكية مطلـع 2021م، وهو ما ترفضه الصـين، لاعتبارها تايوان جزءًا من أراضيها، وهو ما ترفضه تايوان أيضًا.

واحتدم التوتر بين واشـنطن وبكين بتصعيد الصين عسكريًّا ضد تايوان، باختراق طيرانها، بشكل شبه يومي، منطقةَ الدفاعات الجوية التايوانية، وإرسالها الطائرات العسكرية إلى منطقة الدفاع الجوي المحاذية للمجال الجوي لتايوان، في استعراضٍ واضح للقوة بمناسبة العيد الوطني، وتذكيرتايوان بانتصار الصين الشعبية على الصين الوطنية قبل أكثرمن 70 عامًا، وزيادة تأكيد عزم الصين ضمّ الجزيرة ضمن الوطن الأم، وتقديم تحذير للغرب الأوروبي والأمريكي من مغبّة تقديم الدعم لاستقلال تايوان، وأن بكين ترفضُ بثّ واشنطن إشارات خاطئة للمؤيدين لاستقلال تايوان، وأنها تعُدُّ وحدتها الترابية خطًّا أحمر.

كذلك، في أثناء القمّة الافتراضية بين بايدن وتشي في نوفمبر 2021م، حـذّرتشي نظيره الأمريكي من مغبة أيّ محاولة أحادية الجانب لتغييروضع تايوان؛ لكون الصين تعُـدُّ إعلان تايوان لاستقلالها -في أي وقت- بمثابة إعلان حرب[1]. في المقابل، ردّت إدارة بايدن بأنّ واشـنطن ملتزمةٌ، بل تتعهد، بالدفاع العسكري عن حليفها الإسـتراتيجي حال شنّت الصين هجومًا عسكريًّا عليها[2]، مع ما يؤشّـرُ على جهوزية القوتين لإمكانية استخدام القوة المسلحة في أيّ وقت بصدد تايوان.

ورغم توخي القوتين الحذر في تحوّل التهديدات المتبادلة إلى صراع مفتوح، يصل إلى تصعيد نووي بشأن تايوان، فإنّ تايوان سـتظل بؤرةَ التوتر الأكثرخطورة في المواجهة الجيوسياسية بينهُما؛ لكونها تُعَدّ بمثابـة اختبار حقيقي لتفـوُّق أيٍّ منهما في التنافـس المحتدم بشـرق آسـيا، واختبار لسـيادة أيٍّ من النموذجين: الديمقراطي الذي ترعاه واشـنطن، والشـيوعي الذي ترعاه بكين في شرق آسيا. فالولايات المتحدة تعُدُّ استقلالية تايوان وهُويَّتها الديمقراطية بمثابة رمزٍ لقوة النموذج الليبرالي وسيادته في آسيا، بل وخارجها، وهزيمةٍ للنموذج الشيوعي. في المقابل، تعُدُّ الصين نجاحها في استعادة تايوان انتصارًا لنموذجها على النموذج الليبرالي الرأسمالي، وخطوةً نحو استكمال نجاح مبـدأ الصين الواحـدة، ومِن ثَـمّ فأهمية تايـوان في التنافس الجيوسـياسي العالمي بين واشنطن وبكين تتجاوز بكثير صغر حجمها، وقد تقرر -ولو جزئيًّا- شكل القرن الحادي والعشرين على كل الأصعدة، خصوصًا مع احتدام التنافس عليها، في ظل رغبة صينية لتسوية قضية تايوان، قبل انتهاء الولاية الثانية لتشي في 2022م، وهو يخطط لولاية ثالثة.

2. الحرب التجارية

خالفت سياسات بايدن تجاه الصين توقعات عديدٍ من المراقبين بـأنَّ الحرب التجارية التي أشـعلها ترامب مع الصين سـتهدأ بتوليه مقاليد الحكم، بل اسـتمرت، ليس فقط بمُضيّه على خُطى سلفه في اسـتخدام سلاح العقوبات، بل بتوسيعه دائرة العقوبات والقيـود التجارية على الصين، للحـدّ من خطواتها الاقتصادية المتسارعة نحو إزاحة الاقتصاد الأمريكي من مرتبة الاقتصاد الأوّل في العالم، ولاسيّما في ظل تجاوز الاقتصاد الصيني للأوّل في بعض المؤشّرات العالمية، مثل حجم التجارة الخارجية.

ووقّـع بايدن عقوباتٍ ضد الصين خـلال 2021م، أوّلها في يونيو، بإضافته 28 شركة صينية ضمن قائمة الشركات الصينية المحظور على الأمريكيين بيع أو شراء سندات مالية متداولة علنًـا معها منذ عهـد ترامب. وثانيهـا في 09 يوليو، بتوقيعها عقوبات على 34 شـركة صينية بتهمة ممارسة أنشطةٍ تتعارضُ والأمن القومي الأمريكي. وثالثها في 16 يوليو، بفرضها عقوبات على 7 نـواب لمديري مكتب اتصال حكومة بكين في هونغ كونغ، بتهمة تقويضهم الديمقراطية في هونغ كونغ. وقُبيل قمّتـه الافتراضية مع شي في نوفمبر 2021م، وقّع بايدن على «قانون المعدّات الآمنة»؛ لمنع الشركات الصينية المصنفة أمريكيًّا بأنها مهدِّدة للأمن القومي من تلقّي تراخيص معـدّات اتصالات جديدة، في مؤشّـر على رفض أمريكي لاسـتخدام هذه المعدّات في الشبكات الأمريكية، خشية أن تلعب دورًا استخباراتيًّا ضد الأمن القومي الأمريكي.

في المقابل، شهرت بكين سلاح العقوبات بوجه واشنطن، بإقرارهـا في يونيو 2021م قانونًا لتحصين شـركاتها من هذه العقوبات، ينصُ على حظر إصدار تأشيرات للأفراد -سـواءً في الصين أو خارجهـا- الذين يلتزمون العقوبات الأمريكية، وترحيلهم إذا ما كانوا بداخل الصين، كذلك قطع العَلاقات بالشركات الملتزمة لهذه العقوبات[3]. وفي

(1) إندبندنت عربي، بكين تزيد ميزانيتها العسكرية وسط توتر متواصل مع واشنطن، مرجع سابق.

(2) الجزيرة نت، سؤال وجواب.. هل ستدافع أمريكا عن تايوان إذا شنت الصين الحرب عليها؟، (01 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 13 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/33xAEnP

(3) Reuters , China passes law to counter foreign sanctions , (Jun 2021 ,10) , Accessed: Dec 2021 ,22 , https://reut.rs/33YVKeT

يوليو 2021م، فرضت الصين عقوبات على 7 من كبار مسؤولي إدارة بايدن، على خلفية تعهّدها بتقديم الدعم للمطالبين بالديمقراطية في هونغ كونغ وتوقيعها عقوبات على مسؤولين بالحكومة الصينية في هونغ كونغ، وهو ما يعكس رغبةً صينية في إبراز القوة والقدرة على التعامل بالمثل مع الولايات المتحدة، وبثّ رسائل بأنه على واشنطن أن تدرك حجم التحوّلات الدولية، والنظر إلى الصين كموازن دولي.

3. التنافس على الساحة الشرق أوسطية

يمثّل الشرق الأوسط واحدًا من أهم ساحات التنافس بين الولايات المتحدة والصين؛ نظرًا إلى وزن هذه الساحة ومكانتها في إستراتيجية الدولتين، لاعتبارات سياسية وأمنية واقتصادية، وامتلاك الدولتين لمناطق نفوذ إستراتيجية فيها، ووجود الحلفاء التقليديين والإستراتيجيين للدولتين بها. كما يتيحُ النفوذ في الشرق الأوسط امتلاك أوراق ضغط قوية لتعظيم المصالح والتأثير في مصالح المنافسين، ومِن ثَمّ، تدرك الولايات المتحدة أنَّ تعاظم النفوذ الصيني في هذه الساحة ذات الأهمية الجيوسياسية يخصمُ من الرصيد الأمريكي، ليس على مستوى المنطقة فحسب، وإنما على مستوى العالم، ويضع مستقبل حركة التجارة في الشرق الأوسط في يد الصين. لذلك يُتوقع استمرارية التنافس بين القوتين في الشرق الأوسط، لكنه سيكون تنافسًا محسوبًا لاتفاقهما ضمنًا على أولوية احتواء الصراعات في المنطقة، حفاظًا على مصالحهما الإستراتيجية، واستقرار الأسواق العالمية للنِّفط، وضمان تدفق النِّفط للدول الغربية والشرقية المستهلكة للنِّفط؛ تجنبًا لضرب الاقتصاد العالمي، خصوصًا أنَّ دول المنطقة تدرك أهمية الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، وأهمية الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الصين[1].

خاتمة: مآلات التنافس الأمريكي-الصيني خلال 2022م

على ضوء المنافسة المتصاعدة بين الولايات المتحدة والصين خلال عام 2021م، يمكنُ رصد عدد من النتائج، كذلك توقع اتجاهات هذا التصعيد خلال 2022م.

من مجمل الاستنتاجات التي يمكنُ الخروج بها من عام 2021م، ما يأتي:

أوّلًا: استمرارية سياسة الاحتواء الأمريكية للصين، إذ تطابق إدراك الرئيس الأمريكي بايدن مع إدراك سلفه ترامب للصين كخطر صاعد أمام هيمنة بلاده المنفردة على النظام الدولي، بسعيها لإرساء نظام دولي متعدّد الأقطاب وتبديل ميزان القوى الدولي لصالحها، وخلق نموذج اقتصادي عالمي بديل، وهو ما يفسر سيره على خُطى سلفه في مواجهة الصين، بتبنّيه سياسة «الاحتواء» تجاه الصين، للحد من انتشارها ونفوذها المتصاعد والمتنامي على الصعيد العالمي، ومِن ثَمّ، تطابقت الإدارتان في الأهداف المتعلقة بإبقاء الولايات المتحدة على قمّة هرم النظام الدولي.

ثانيًا: انتقال التنافس الإستراتيجي من الجانب الاقتصادي إلى السياسي، ويتضح ذلك من الاختلاف بين الإدارتين في أدوات وكيفية الاحتواء. ففي الوقت الذي ركز فيه ترامب على الأداة الاقتصادية لاحتواء الصين، أضاف بايدن أدواتٍ جديدة من خلال بناء/ إحياء التحالفات، وخلق تكتل ديمقراطي عالمي بقيادة أمريكية في مواجهة ما تعدُّه واشنطن الاتجاه السلطوي العالمي بقيادة صينية. وبينما تحرك ترامب بشكل منفرد لاحتواء الصين، تحرك بايدن بشكل جماعي من خلال حشد الحلفاء حول العالم.

وأخيرًا: ارتفاع معدل التوتر بين القوتين الأمريكية والصينية، فمقارنةً بفترة ترامب، ارتفع معدل التوتر بين الطرفين خلال العام الأول من حكم بايدن؛ لارتباط الصراع بقضية مركزية، لا هامشية، تتمثّل في تراتبية كل قوة في هيراركية النظام الدولي، وتفعيل الصين لإستراتيجية عالمية لتحقيق أهدافها، تتمثل في تقليص فارق القوة مع الولايات المتحدة، وتعزيز الحضور في فِنائها الخلفي، وتعزيز سياسة الاتجاه غربًا، مقابل إضافة بايدن لأدواتٍ جديدة في إستراتيجية احتواء الصين، والتحرك من خلال القوة الجماعية الدولية مقارنةً بإستراتيجية ترامب، ما أثار قلق الصين وأدى إلى ارتفاع التوتر في ساحات متعدّدة تتقدمها تايوان، التي يُحتمل أن تشعل فتيل المواجهة المسلحة بينهما.

أمّا في ما يتعلق بتوقعات التنافس الأمريكي-الصيني خلال 2022م، فعلى ضوء المعطيات والنتائج السابقة، يمكنُ وضع عدَّة اتجاهات للتنافس الإستراتيجي الأمريكي-الصيني خلال عام 2022م، على النحو التالي:

أوّلًا: الانزلاق للحرب، وهذا الاتجاه غير مرجَّح، لأسباب تتعلق بتحذير قادة الدولتين من انحراف التوتر لصراع مفتوح يؤدي

(1) د. محمد بن صقر السلمي، التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (22 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3oUYgcJ

إلى الانزلاق للحرب؛ لإدراكهما أنَّ مخاطر الانزلاق لحرب قابلة للتحول إلى حرب عالمية ثالثة، بحكم تعدّد بؤر التوتر حول العالم، وحجم الخسائر المتوقعة، وتكلفة الفرص البديلة للطرفين، والتكلفة العالية المتوقعة للحرب، خصوصًا في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية نتيجةَ تداعيات جائحة كورونا التي تسود العالم. كما يتحسَّب الطرفان أنه في حال اندلاع قتال بينهما حول تايوان لا يمكنُ استبعاد تصعيد نووي، فحال لاحظ أيٌّ منهُما وقوع خسارة فادحة، سيفكر حينها في اللجوء إلى الأسلحة النووية لإبراز قوته وإنقاذ الموقف.

ثانيًا: الاتجاه للتهدئة، وهذا الاتجاه غير مرجَّح كذلك؛ لأنَّ الصراع يدور حول قضايا مركزية، لا هامشية، ترتبط برغبة كل طرف في تعظيم قوته في تراتبية القوى في النظام الدولي، والقيادة العالمية، ونطاق النفوذ العالمي، وإدراك الولايات المتحدة باقتراب الصين من عرشها على قمّة هرم النظام الدولي، إذ تشير تجارب القوى الدولية إلى أنَّ القوى العظمى المتحكمة في النظام الدولي لن تسمح ببساطة للقوى الصاعدة بأن تُحدِث تحوّلًا في ميزان القوى الدولي لغير صالحها.

ثالثًا: التصعيد المحسوب، ومفاده استمرارية التصعيد المتبادَل بين الطرفين، لكن بشكل محسوب للغاية، بما لا يُفضي إلى الحرب خلال 2022م. وهذا هو الاتجاه المرجَّح؛ نتيجةَ إدراك كل طرف للخطوط الحمراء للطرف الآخر، مع العمل على كسب النقاط في بؤر التوتر وساحات الصراع حول العالم، بالنظر إلى حسابات كل طرف تجاه مخاطر الانزلاق للحرب، كما تبيَّن في الاتجاه الأول، ومركزية قضايا الصراع ورغبة كل طرف في الحصول على أعلى وأكبر قدر من القوة والقيادة العالمية، ومِن ثَمّ، عدم الاتجاه نحو التهدئة، في ظل تعدّد ساحات التنافس وأدوات المواجهة، كما ظهر في الاتجاه الثاني.

اقرأ أيضًا

دراسة

التنافُس الأمريكي-الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط

د.محمد بن صقر السلمي
مؤسس ورئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

تزحف الصين بقوَّة نحو قمَّة النظام الدولي، وذلك ترجمةً لرؤيةٍ تبنّاها الحزب الشيوعي بتطوير الصين لتُصبح دولةً متقدِّمةً متوسِّطة المستوى بحلول عام 2035م، وإلى قوَّةٍ عُظمى على مستوى الولايات المتحدة عام 2050م. هذا الاندفاع الصيني فرضَ على واشنطن ضرورةَ مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت في التحوُّل من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافُس الإستراتيجي.

يقفُ وراء تبنِّي الولايات المتحدة خيارَ المنافسة الإستراتيجية رغبةٌ مبدئية في إقناع الصين بعدم السعي نحو تهديد طبيعة النظام الدولي القائم والمكانة الأمريكية على قمّته، أو إنهاكها وفرض قيودٍ على تحوُّلها إلى قوّة تحويلية وتعديلية لهيكل النظام الدولي، وتشمل التحرُّكات الأمريكية في هذا الإطار العمل على: استعادة التوازُن الإستراتيجي بمنطقة غرب آسيا بتوجيه الموارد والقوّات نحو الشرق الأقصى، وإبقاء المزايا الاقتصادية والتفوُّق التكنولوجي لصالح الولايات المتحدة، وأخيرًا حشد التحالُفات لدعم القيم والمعايير التي ترعاها الولايات المتحدة.

لا شكّ أنَّ استجابة الصين لهذه التحرُّكات الأمريكية، هي التي ستُحدِّد طبيعة الصراع على المستوى الدولي، فالفارقُ كبيرٌ بين تبنِّي الصين سياسةً أقّل عدوانية، ومدى رضاها عمَّا ستُقدِّمه الولايات المتحدة لها من مزايا، وبما يضمن بقاء القوَّتين ضمن هيكل النظام القائم، وبالتالي إعادة الاعتبار لسياسة الشراكة والتوازُن في إطار النظام الأُحادي القائم، وبين اتّجاه الصين لتوسيع نطاق التنافُس الجيو-سياسي ...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

العلاقات عبر الأطلسي والتحديات الأمنية والإستراتيجية على الساحة الأوروبية

كان عام 2021م وقتًا استثنائيًا متأرجحًا بين الأمل والتوتر، في العلاقات عبر الأطلسي. ففي بداية العام، بعثت إدارة بايدن برسالة إيجابية لإعادة الانخراط عبر المحيط الأطلسي، وللالتزام بدعم التعددية في جميع أنحاء العالم. لكن من وجهة نظر الولايات المتحدة، لا تزال هناك حاجة إلى نهج نقدي تجاه ما يُنظَر إليه على أنه ردودٌ خجولة من فرنسا وألمانيا، لمواجهة النفوذ الصيني في جميع أنحاء العالم، وإلى جانب اختلاف النهج تجاه المسألة الصينية، زادت التوترات عبر الأطلسي بشكل ملحوظ بعد حدثين: انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان في أغسطس 2021م، وتوقيع اتفاق «أوكوس» (AUKUS) في سبتمبر 2021م ■

بشكل عام، تُعَد مسألة العلاقات الإستراتيجية عبر الأطلسي موضوعًا مناسبًا؛ لأنه في عام 2022م، سيَنشُر كلٌ من حلف الناتو والاتحاد الأوروبي الرؤى الإستراتيجية لكلٍ منهما، للسنوات المقبلة. من ناحية ثانية، سيتعامل «الناتو» مع ما تعُدُّه الولايات المتحدة «التحدي الصيني»، في «مفهومه الإستراتيجي» الجديد. أخيرًا، في مارس 2022م، سيُقدم الاتحاد الأوروبي «البوصلة الإستراتيجية»، بناءً على رؤية إستراتيجية جديدة.

يُسلط هذه التقرير الضوء على التوافق المحتمل و/أو الأبعاد التنافسية بين المشروع الأوروبي، الذي يحدد التهديدات والتحديات المشتركة، وأهداف «الناتو» الجديدة. على سبيل المثال، هل سيكون إنشاء قوة عسكرية أوروبية للرد السريع في 2022م بمثابة تكرار لقدرات «الناتو» العسكرية الموجودة بالفعل؟ من بين الأبعاد التنافسية للمنظمتين، هناك بالفعل خطر إنشاء هياكل متوازية. بالإضافة إلى الجانب العملي، هناك فجوة في التفكير الإستراتيجي بين جانبي المحيط الأطلسي. من ناحية، يُنظَر في واشنطن إلى البحث عن هُويَّة إستراتيجية أوروبية على أنه نقص في الولاء لها. وعلى الجانب الآخر، هناك تصور أوروبي عن تزايد عدم اليقين فيما يتعلق بالتزام الولايات المتحدة بالأمن الأوروبي. في نهاية المطاف، تظل إحدى السمات الرئيسة للعلاقات عبر الأطلسي، هي الافتقار إلى الإجماع الأوروبي، حيث لا تزال الانقسامات الداخلية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واضحةً عند تقييم الأولوية، التي ينبغي إعطاؤها لتحالفاتها العسكرية الثنائية مع الولايات المتحدة.

أوّلًا: الأزمة في العلاقات الأوروبية-الأمريكية

شهد خريف 2021م فترةً مضطربة للعلاقات عبر الأطلسي، بعد انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان، واتفاق الغواصات النووية «أوكوس» بين الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا. نشأ هذا الاضطراب بعد فترة من إعادة النظر من الجانب الأوروبي، حول ماهية الشراكة عبر الأطلسي خلال رئاسة ترامب، وكانت مرحلة إعادة النظر الأوروبية تمرينًا فكريًا مهمًا؛ لأنَّ الاستقلال الإستراتيجي يبدأ عندما تنظر هذه الدول إلى العالم بعيونها، وليس من خلال العدسة الأمريكية. وتُعَدّ القدرة على التفكير المستقل شرطًا مسبقًا وحاسمًا لأيّ إستراتيجية أوروبية كبرى؛ كي تتوافق مع رغبة الاتحاد الأوروبي الساعية إلى إعداد أجندة إستراتيجية عالمية أوروبية[1]، وشكَّلت الأحداث التالية العلاقات الأمنية الأوروبية-الأمريكية في 2021[2]:

1. الانسحاب الأمريكي من أفغانستان

في أعقاب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، أعلنت إدارة بايدن أنَّ الولايات المتحدة ستتدخل عسكريًا في أفغانستان مستقبلًا، لمعالجة القضايا الأمنية الحيوية المتعلقة بالمصالح الوطنية. وفتح هذا النهج السياسي الجديد نقاشًا مثيرًا للاهتمام بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وأدى إلى السؤال التالي: ما الذي يجب أن يكون على رأس أولوياتهم؟ العمل نحو تكامل دفاعي أفضل في الاتحاد الأوروبي و/أو عضوية نشِطة في «الناتو»؟

(1)Martin Briens, Thomas Gomart, « Comment préparer 2050 ? De la « prévoyance » à la « grande stratégie » », *Politique étrangère,* December 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3HxA6Nd

(2) Giovanna De Maio, "Opportunities to deepen NATO-EU cooperation", Brookings, December 2021. Accessed December 28, 2021. https://brook.gs/3sPHO1c

قد يدفع النهج السياسي الأمريكي الجديد، لتحديد إمكانية تدخل الدول الأعضاء الأوروبية العسكري، أو عدم تدخلهم لتحمُّل درجة أكبر من المسؤولية، عند معالجة القضايا المتعلقة بالدفاع[1]. كما يمكنُ للتركيز الأمريكي الحالي على روسيا والصين، أن يوفر للجانب الأوروبي فرصًا جديدة للمشاركة في أنشطة عسكرية في جوارهم، خاصةً في البلقان، أو الساحل الأفريقي، أو شرق البحر الأبيض المتوسط. على الرغم من هذه الفرص الجديدة المحتملة على المدى الطويل، يجدر بنا الإشارة هنا إلى أنَّ الأوروبيين، وبعد وقت قصير من انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان، شعروا بالضعف. لكن هذا لا يعني أنَّ إدارة بايدن كان ينبغي عليها أن تقدم خططها إلى شركائها الأوروبيين، الذين لا يستطيعون حتى إدارة مطار كابول بمفردهم[2]. ومع ذلك، كان من الصعب على الدبلوماسيين الأوروبيين تقبُّل عجزهم عن إصدار قرار مستقل لمستقبل وجودهم الدبلوماسي في كابول، بعد سيطرة حركة طالبان عليها. لهذا، كان عليهم اتباع الإرشادات الأمريكية؛ نظرًا لاعتمادهم الأمني على واشنطن. على سبيل المثال، لم يكُن قرار إغلاق السفارة الفرنسية في كابول قرارًا سياديًّا، بل نتيجة قرار الولايات المتحدة بالانسحاب من أفغانستان. ويثبت ما ذكرناه آنفًا مدى اعتماد الجانب الأوروبي على القرارات السياسية الأمريكية، وعجزه عن طرح مسارٍ بديل لخطة واشنطن الإستراتيجية.

2. اتفاق «أوكوس»

يمر الأوروبيون بأوقات عصيبة؛ إذ يتوقون لرؤية الاتحاد الأوروبي في مكانة أفضل؛ للدفاع عن نفسه ضد التهديدات الخارجية. جرى الإعلان عن اتفاقية أمنية ثلاثية تجمع أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لمنطقة المحيطيْن الهندي والهادي، قبل يوم واحد من الكشف عن إستراتيجية أوروبية لنفس المنطقة في بروكسل، حيث مرَّت دون أن يلاحظها أحد، واختصروا ذلك في مجرد شعار يقول: «تعاون بلا مواجهة»[3]. وفي نهاية المطاف، أكدت الدول السبع والعشرون الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أن واشنطن تعتزم إبلاغهم، وليس التشاور معهم، قبل اتخاذ قرارات حاسمة، حتى بعد عهد ترامب. هذان الشعاران؛ «الاستقلال الإستراتيجي» و«الدفاع الأوروبي»، جذَّابان بلا أدنى شك، لكن توقيع اتفاق مثل «أوكوس» يعكس مدى ضعف الاتحاد الأوروبي.

وشدَّد الرئيسان بايدن وماكرون بعد مفاهمة هاتفية، على «أهمية وجود دفاع أوروبي أقوى وأكثر قدرة.. بصورة مكملة لحلف الناتو»[4]. وكان هذا البيان المشترك؛ نتيجةً لضغوط ماكرون التي أثمرت عن اعتراف الولايات المتحدة بالحاجة إلى مشروع دفاعي أوروبي موثوق. لا يمكنُ لاتفاق

(1) See Benjamin Haddad's intervention, Brookings, 8 December 2021. Accessed December 28, 2021. https://brook.gs/3sRi4S5

(2) Benjamin Haddad, "Europe must wean itself off US defence to reset transatlantic relations", *Financial Times*, 29 September 2021. Accessed December 28, 2021. https://on.ft.com/3qOyqbo

(3) See the official declaration: Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3eQIR8K

(4) Benjamin Haddad, "Europe must wean itself off US defence to reset transatlantic relations", *op. cit.*

«أوكوس» إخفاء حقيقة أنَّ المكون الدفاعي لمفهوم الاستقلال الإستراتيجي لأوروبا، كما هو محدد في باريس، لا يتوافق إلى حدٍ كبير مع الطموحات الإستراتيجية لحلف الناتو. ولدى الرئيس الفرنسي ماكرون موقف صارم حول مستقبل «الناتو»؛ فهو يسعى لاستخدام الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي، للدفع من أجل تقديم «بوصلة إستراتيجية أوروبية شاملة». ومن المقرر تبنِّي ما يُسمَّى بِـ«الورقة البيضاء»، حول السياسة الخارجية والأمن والدفاع، في مارس 2022م.

وستلقي التوترات المتصاعدة بين روسيا وأوكرانيا في نهاية 2021م بظلالها على الشراكة عبر الأطلسي، ولاسيّما في ظل الحوار المباشر بين الولايات المتحدة وروسيا، الذي يُظهِر ضعف الأوروبيين في محيطهم الجغرافي. هذا الضعف الأوروبي، مع غياب الوحدة السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يضاعف من حاجة دول أوروبا الشرقية للحصول على دعم أمريكي؛ لمواجهة التهديدات /الاعتداءات الروسية. لكن من الممكن أن تواجه روسيا كلٌ من الإدارة الأمريكية وحلف الناتو بِـ«خطوة جيوسياسية روسية–صينية، تُدار فيها قضايا أوكرانيا وتايوان في نفس الوقت»[1].

وفي هذا السياق من الأزمات المتعددة المذكورة أعلاه، يبدو الجدل حول الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي أو السيادة أو القوة مصطنعًا إلى حدٍ كبير[2]. يرتبط قصور القدرات الدفاعية الأوربية، بعدم تخصيص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أموالًا كافية لميزانيات الدفاع الخاصة بها، وأدى الافتقار إلى الاستثمار في الدفاع الجماعي الأوروبي، والافتقار إلى هيكل دفاعي متكامل، إلى الازدواجية وإهدار الموارد بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما «قد تواجه القوات المسلحة لدول أوروبية مختلفة صعوبات في العمل مع بعضها البعض؛ نظرًا لتعدد أنواع الأنظمة التسليحية في أوروبا (مقارنةً بالولايات المتحدة). كما ورد في تقرير للمفوضية الأوروبية، يؤدي غياب التعاون في صناعة الدفاع الأوروبية إلى خسارة تتراوح بين 25 مليارًا و100 مليار يورو سنويًا، في حين يمكنُ توفير 30% من التكاليف، إذا نُفِّذت عملية شراء مشتركة»[3].

وهناك توترات سياسية مع انعدام التبادل الاستخباراتي المباشر بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، كما لا يزال التعاون الاستخباراتي مقصورًا على المستوى الثنائي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. هناك أيضًا خطر قيام مشروع أوروبي جديد في مجال الدفاع، بإضعاف قوة «الناتو»، وسط التهديدات الروسية، أو مزيج من التهديدات الروسية والصينية. يمتلك «الناتو» والاتحاد الأوروبي تاريخًا من التعاون، على المستويَيْن المؤسَّسي والعسكري مع المناورات المشتركة، مثل التدخل في البوسنة عام 2004م. كما لا تُعَد القضية الخاصة بالإجراءات التكميلية للاتحاد الأوروبي و«الناتو» جديدة تمامًا، إذ بدأ الحديث عنها، بعد إعلان سان مالو في عام 1998م، واستمر حتى أُنشئ مجلس الاتحاد الأوروبي التعاون المنظم الدائم (PESCO) في ديسمبر 2017م[4].

وَفقًا للتصور الفرنسي، يُعَد الاستقلال الإستراتيجي عملية طويلة الأمد، ويكمُن الهدف الرئيس في «ضمان تولِّي الأوروبيين المسؤولية عن أنفسهم بشكل متزايد، والدفاع عن مصالحنا وقيمنا في عالم يزداد قسوةً، إنه عالم يلزمنا الاعتماد على أنفسنا لضمان مستقبلنا»[5]. تأمل فرنسا من خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في 2022م، في الترويج لمفهوم «أوروبا القوة»؛ حيث تشكل كلمة القوة جزءًا من محاور ماكرون الأساسية الثلاثة، التي تتمثل بالتعافي والقوة والانتماء. تهدفُ فرنسا إلى «تأكيد وضعها كلاعب مستقل وقادر، بالإضافة إلى عنصرها

(1) Cyril Widdershoven, "Investments, geopolitics and oil price volatility to rise in 2022", *Energy Connects*, 22 December 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3Hzz7wc

(2) "'Strategic autonomy for Europe - the aim of our generation' - speech by President Charles Michel to the Bruegel think tank", European Council Speech, 28 September 2020. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3mVdTAL

(3) Giovanna De Maio, "Opportunities to deepen NATO-EU cooperation", Brookings, December 2021. Accessed December 28, 2021. https://brook.gs/3ETSVIC

(4) See the official website: Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3mTZIfq.

(5) "Why European strategic autonomy matters", 3 December 2020. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3zlHGri.

الدفاعي، تسعى فرنسا إلى جعل أوروبا أكثر حضورًا وتفاعلًا، وبالتحديد في حالة حدوث أزمة دبلوماسية»[1].

ثانيًا: الخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

لم تؤدِّ قضية الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي إلى الانقسامات بين الجانبين الأوروبي والأمريكي فحسب، بل أحدثت انقسامات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي نفسها. بالنظر إلى هذه الخلفية، هل يمكنُ تحقيق مشروع الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي أو بناء «ركيزة أوروبية» داخل «الناتو»؟[2].

بادئ ذي بدء، هناك قلق في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بشأن تركيا، في ظل بيع صواريخ «إس-400» الروسية، والوضع العسكري في شرق البحر الأبيض المتوسط، وآلية للحد من التضارب ولخفض التصعيد[3]. إذا كان صحيحًا أنَّ تركيا لا تزال عضوًا ملتزمًا في «الناتو»، فهناك خلافات بين أنقرة والدول الأعضاء الأخرى. وَفقًا للأمين العام لـ «الناتو»، تُعَد المنظمة قادرة تمامًا على التعامل مع هذه الخلافات، والتخفيف من مخاطر وقوع حادث عسكري في شرق البحر المتوسط؛ نظرًا للوجود العسكري المتزايد للقوات اليونانية والتركية[4]. ومع ذلك، فالهدف المباشر من تشكيل التحالف العسكري اليوناني-الفرنسي الجديد، هو مواجهة التهديد العسكري المتصور لتركيا في شرق البحر المتوسط، كما تعكسُ هذه الشراكة الجديدة الإرادة السياسية لاثنين من أعضاء «الناتو» (اليونان وفرنسا)؛ للتحضير لمواجهة عسكرية ضد عضو ثالث في «الناتو» (تركيا).

(1) Antoine Michon, "Building European Strategic Autonomy Vs. Turkish Strategic Depth. Macron's Diplomatic Gamble", *Briefing de l'ifri*, 22 October 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3JI9aw3

(2) " « Les Européens doivent sortir de la naïveté » vis-à-vis des États-Unis et « se faire respecter », dit Macron", *AFP*, 28 September 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3nfOwdp

(3) Magda Panoutsopoulou, "'Greece ready for dialogue with Turkey': Greek premier", *Anadolu Agency*, 6 October 2020. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3JHOAfe

(4) According to NATO General Secretary, Jens Stoltenberg, University of South Florida (USF), Conversation on "The Future of NATO", 29 March 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3qIW4Gs

ولا يزال دور أوروبا في العالم يشكل قضيةَ انقسام داخلية، إذ تتفق ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وحتى بولندا، أنه لا يوجد تناقض بين تعزيز أوروبا وتقوية حلف الناتو، لكن العديد من القادة بمَن فيهم المستشارة الألمانية، أشاروا إلى أنَّ القوة الاقتصادية الأوروبية ستعزز أيضًا قوتها السياسية، بدلًا من إنشاء مشروع دفاع مشترك[1]. وعلى الجانب الآخر، لا تزال دول البلطيق مترددةً للغاية تجاه الفكرة الفرنسية[2]، ولم تتّضح بعد تأثيرات تصريحات بايدن، التي تشجع بصورة مبهمة على تعزيز دفاع أوروبي أقوى بدول أوروبا الشرقية، حيث يُنظَر إلى أيّ تهديد حقيقي أو مُتصوَّر لحلف الناتو على أنه مشكلة وجودية؛ بسبب جارتها الروسية. وقد تحمل «الورقة البيضاء» حول الدفاع الأوروبي هذا الطموح لإنشاء قدرات دفاعية أوروبية جماعية أقوى، إلَّا أنَّها لن تنهي حالة الانقسام في سعيها نحو تحقيق الاستقلال الإستراتيجي للاتحاد.

وستعتمد الركيزة الأوروبية لحلف الناتو على قدرة صانعي السياسة الخارجية الفرنسية، على إقناع حلفائهم الأوروبيين بضرورة إنشاء قوة عسكرية أوروبية جديدة، جنبًا إلى جنب مع «الناتو»، وسيعتمد هذا أيضًا على ما إذا كانت الولايات المتحدة ستقبل بمثل هذا المشروع الأوروبي أم لا. يمكنُ لإدارة بايدن قبول المشروع، حيث يمكنه الموافقة على مثل هذا الاقتراح لأسباب دبلوماسية، إلَّا أنه لن يحصل على موافقة البنتاغون[3].

وصرَّح البيت الأبيض بعد اجتماع بايدن وماكرون: «أشار البيان المشترك بين الرئيسيْن في 22 سبتمبر 2021م، إلى أنَّ الولايات المتحدة تدرك أهمية وجود دفاع أوروبي أقوى وأكثر قدرة، يسهمُ في الأمن العالمي وعبر الأطلسي بشكل إيجابي، ومكمل لعمل حلف شمال الأطلسي»[4].

ويبقى التمويل العقبةَ الرئيسة أمام تطوير قوة دفاع أوروبية مشتركة؛ فمع تضخم الإنفاق العسكري الوطني، انهارَ الإنفاق المشترك. لقد تضاءل التعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال المشتريات المشتركة؛ لتجنب التكاليف غير الضرورية، ومشاكل الازدواجية، وقابلية التشغيل البيني. كما انخفض «الدفاع التعاوني» الأوروبي بإجمالي مبلغ 4,1 مليار يورو ونسبة 13%، ووصل إلى أدنى مستوى له. وفي عام 2008م، حين لم يشغَل موضوع الدفاع الأوروبي أهميةً كما هو اليوم، كان هذا المبلغ حوالي 6,3 مليار يورو. في هذا الصدد، صرَّح الرئيس التشيكي جيري سيديفي لوكالة الدفاع الأوروبية، أنَّ

(1) Anne Rovan, "Défense européenne: Emmanuel Macron tente d'enrôler les Européens sur l'autonomie stratégique", *Le Figaro*, 6 Octobre 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3HwASKh

(2) *Ibid.*

(3) See Hubert Védrine, Assemblée Nationale, 15 September 2021.

(4) See the official declaration: Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/31nYiSV

«تحسين الإنفاق يكمُن في الإنفاق المشترك»، لاسيّما أنَّ انخفاض الإنفاق المشترك على الدفاع الأوروبي يثير القلق[1]. ومع ذلك، لا يزال الاتحاد الأوروبي متفائلًا، إذ يؤكد أن صندوق الدفاع الأوروبي، الذي يهدفُ إلى تجميع الاستثمارات من أجل تطوير وسائل القدرة المشتركة ناجحًا، خصوصًا مع وجود حوالي 50 مشروعًا قيد الإعداد، وميزانية تبلغ 8 مليارات يورو للفترة 2021–2027م[2].

وعلى المستوى المؤسَّسي، تؤطّر معاهدة الاتحاد الأوروبي لمجموعة من الدول الأعضاء كيفيةَ تخطيط وتنفيذ أيّ مهمة أو عملية للاتحاد بحلول عام 2023م؟، فقد صرَّح دبلوماسي من أوروبا الشرقية لموقع «EURACTIV»، أنَّ بعض البلدان في المنطقة ستنفتح لمناقشة وتحسين عمليات صنع القرار، لكن «الإجماع يجب أن يظل المبدأ التوجيهي»[3].

ثالثًا: مأزق «الناتو» والدور العسكري الأوروبي في الخارج

يُنظَر إلى الفكرة الفرنسية الخاصة بالاستقلال الإستراتيجي الأوروبي بصورة مختلفة في الداخل الفرنسي، وبين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي[4]. يُعَدّ هذا الاستقلال وسيلةً لتحويل الاتحاد الأوروبي، من قوة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي على الساحة العالمية مستقل عن الولايات المتحدة، من وجهة النظر الرسمية الفرنسية. لاقت فكرة الاستقلال الإستراتيجي رواجًا في أوروبا، خاصةً خلال رئاسة ترامب (2017–2021م)، عندما لم يُنظَر إلى الاعتماد الأوروبي المتزايد على الولايات المتحدة بشكلٍ إيجابي في واشنطن، كما كان الحال خلال فترة أوباما (2009–2017م). ومع ذلك، لا تزال المصالح المتضاربة للدول الأوروبية وتركيز كلٍ منها على تعزيز علاقاتها الثنائية مع واشنطن، عقبةً رئيسة في تحقيق هدف الاستقلال الإستراتيجي الأوروبي. يُذكَر هنا أنَّ الاتحاد الأوروبي منذ انطلاقته، لم يكُن مشروعًا لإظهار القوة؛ لذا من المهم دائمًا أن نستذكر هذه الحقيقة، عند الحديث عن أوروبا القوية (قوة أوروبا).

دعا ماكرون الرئيس بوتين أوّلًا لبدء حوار مع روسيا، دون أيّ تشاور مع الشركاء الرئيسِين لفرنسا، خلال 2019–2020م، وهذا أحد الأسباب التي تفسر غياب دعم من دول البلطيق أو أوروبا الشرقية للمشروع الفرنسي. هناك أيضًا مقابلة لماكرون مع مجلة «The Economist» البريطانية، أعلن فيها أنَّ «الناتو» أصبح «ميّتًا دماغيًا»[5]. تُضعِف تصريحات ماكرون حول «الناتو»، ومبادرته مع روسيا، مصداقيته مع الإدارة الأمريكية، والدول الأوروبية الأخرى[6]. لذلك، رُوِّج للمشروع الفرنسي كمُكمِّل لحلف شمال الأطلسي، وليس كبديل فرنسي للمنظمة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة. يستند هذا إلى ضرورة تجنّب إثارة غضب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أوروبا الشرقية، التي تشعر بالقلق من الحوار الأخير بين باريس وموسكو، وكان الفرنسيون تاريخيًّا ينظرون إلى الاتحاد الأوروبي كلاعب مضاد للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، لكن يُنظَر إليه الآن كجهة فاعلة تكميلية، وليس منافسًا للحلف؛ ما يعكسُ نهجَ باريس البراغماتي.

ومن جانب «الناتو»، قرر 30 من رؤساء الدول الأعضاء تعزيز شراكتهم الأمنية، وكتابة فصل جديد في تاريخ التحالف عبر الأطلسي، خلال قمته الثامنة والعشرين ببروكسل، في يونيو 2021م. وتبقى الأهداف الرئيسة الثلاثة للمنظمة تتمحور حول الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني. ولايزال التهديد الأوّل لتحالف الأمن الجماعي يتمثَّل في «الأعمال العدوانية» الروسية، لكن التهديد الإرهابي المتزايد، ظلَّ في قلب أجندة

(1) Jean-Pierre Stroobants, "En Europe, la défense commune en panne de financements", *Le Monde*, 9 December 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3zl0wPv

(2) *Ibid.*

(3) Alexandra Brzozowski, "LEAK : À quoi pourrait ressembler la future stratégie militaire de l'UE ?", *Euractiv*, 10 November 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3G52V36

(4) According to a survey, only 29% of French people want a more integrated Europe, compared to 50% of Italians and 43% of Germans. See Guillaume Klossa, "Sondage. 29% des Français veulent une Europe plus intégrée, contre 50% des Italiens et 43% des Allemands", *Journal du Dimanche*, 25 December 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/32Y8q5k

(5) "Emmanuel Macron warns Europe: NATO is becoming brain-dead", *The Economist*, 7 November 2019. Accessed December 28, 2021. https://econ.st/3FUenic

(6) Michel Duclos, "La diplomatie d'Emmanuel Macron ou le risque de la solitude stratégique", Institut Montaigne, 11 October 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3sZUdzB

«الناتو» منذ عام 2001م. أما التحدي الجديد الذي ذُكِر خلال القمة الثامنة والعشرين لحلف «الناتو»، فكان النفوذ الصيني المتنامي في الساحة الدولية[1].

وسيكون هذا التحدي على رأس أجندة «الناتو» في المستقبل القريب؛ نظرًا لما تملكه الصين من تقنيات عسكرية وأنشطتها الإلكترونية وصعودها كقوة إقليمية، بعد انسحاب الولايات المتحدة من أفغانستان. والعقبة الرئيسة لمواجهة هذا التحدي الجديد تكمُن في الانقسام الداخلي بين أعضاء «الناتو»، ولاسيّما الاختلافات حول نهج مواجهة التحدي الصيني (مع احتمالية الدعم الروسي لبكين). أصدر «الناتو» تقريرًا في نوفمبر 2020م، أكَّد لأوّل مرة على مركزية التنافس بين الولايات المتحدة والصين في مستقبل الشؤون العالمية.

خاتمة: مستقبل «الناتو» والاستقلالية الأوروبية

سيعتمد «الناتو» مفهومه الإستراتيجي الجديد في قمة مدريد 2022م، وسيحدد التحديات الأمنية التي تواجه المنظمة، إضافةً إلى مهامه السياسية والعسكرية. وَفقًا للأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ، «سيعكسُ مفهوم مدريد الإستراتيجي البيئة الأمنية الجديدة، ويعيد الالتزام بقيمنا، ويعيد تأكيد وحدتنا؛ ما يضمن تناغم تحالفنا مع المستقبل»[2]، وسيسعى المفهوم الجديد لتحديث المفهوم الإستراتيجي السابق، المعتمد في عام 2010م[3].

وسيأخذ المفهوم الإستراتيجي لعام 2022م في الاعتبار فشل التدخل العسكري لحلف الناتو في أفغانستان، وإعادة النظر في فشل «الشراكات» في أفغانستان، وسيتطرق أيضًا لمناقشة عواقب الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وتخفيض أعداد قواتها في الشرق الأوسط. وفي ضوء الأحداث السابقة، نجد أنَّ حلف الناتو يمر بأزمة وجودية غير مسبوقة، إلَّا أنه رغم ذلك لن يحيد عن الهدف الرئيس من إنشائه[4]. لكن هناك نهاية لحقبةٍ يمر بها حلف الناتو، ونهاية لقصورٍ في التفكير الإستراتيجي وراء التدخلات العسكرية الغربية في الشرق الأوسط الكبير، كما شهدنا خلال العقدين الماضيَيْن. في الوقت نفسه، ستُشكل الدروس التي يعالجها صناع القرار حاليًا في واشنطن والعواصم الأوروبية نطاقَ ارتباطات الناتو المستقبلية، سواءً أكان ذلك في الشرق الأوسط أو في آسيا.

ويجب فهم احتمالية تنامي حالة عدم الاستقرار في أفغانستان، في إطار النفوذ الروسي المتزايد في بلاد الشام، ولاسيّما سوريا ولبنان، وخطر تهميش أعضاء «الناتو» في العملية الدبلوماسية الرئيسة (أستانا)، التي تتعامل مع الحرب السورية، ويكمُن مسار التقدم لأعضاء «الناتو» والمنظمة، بالأخذ في الحسبان ماهية العلاقة الجديدة بين النزاعات في بلاد الشام وجنوب القوقاز (حرب كاراباخ في نوفمبر 2020م)، والساحة الأفغانية/الباكستانية، وتظهَر آثار الصراعات في هذه النطاقات الثلاثة (سوريا–جنوب القوقاز–أفغانستان/باكستان) في حركة المقاتلين (الميليشيات الشيعية المدعومة من إيران والمرتزقة الأتراك)، من ساحة معركة إلى أخرى؛ لذا قد يستوجب على حلف الناتو إعادة النظر في نهجه الإقليمي، تجاه أدوار الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحرب الحديثة.

أوروبيًّا، قد لا يكون الاستقلال الإستراتيجي؛ (أي هدفُ الاتحاد الأوروبي للعمل بصورة أكثر استقلالية في سياسته الخارجية والأمنية)، في صُلب الرؤية الإستراتيجية الأوروبية الجديدة، وإنما المقصود أنَّ هذه الفكرة يُقصَد بها إستراتيجيًّا القدرة على العمل مع الشركاء؛ لحماية قيم الدولة ومصالحها، ولا تقتصر مسألة الاستقلال الإستراتيجي على مجالات الأمن والدفاع، إذ يتمتع الاتحاد الأوروبي بالفعل بالاستقلال الإستراتيجي في التجارة، لكن فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. على نطاقٍ أوسع، تُعَد الاستجاباتُ غير المتكافئة على يد الجهات الفاعلة غير الحكومية، أو الأنشطة المختلطة، من العوامل التي تجعل الاستجاباتِ التقليدية ضرورية، لكنها لم تعُد كافيةً لحماية أمن حلف شمال الأطلسي والدول الأوروبية؛ وهذا هو السبب في أنَّ مسألة الاستقلال الإستراتيجي ستكون في صُلب الجهود الأوروبية، خلال الأشهر الستة الأولى من 2022م، تحت الرئاسة الفرنسية لمجلس الاتحاد الأوروبي.

(1) "Leaders agree NATO 2030 agenda to strengthen the Alliance", 14 June 2021. Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3t3afZo

(2) See the NATO 2022 strategic concept: Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3JAyCnr

(3) See the NATO 2010 strategic concept: Accessed December 28, 2021. https://bit.ly/3ETNE42

(4) Jean-Loup Samaan, "The Moment for Soul-Searching. NATO and the Retreat from Afghanistan", INSIGHTS No. 272, 7 December 2021. Accessed December 28, 2021. https://nus.edu/3JBciKe

تحديات الاقتصاد العالمي في ضوء جائحة كورونا وأزمات الطاقة

برزت خلال العام 2021م عددٌ من القضايا التي كان لها بالغُ الأثر على الاقتصاد العالمي، وألقت بظلالها على سلوك كثيرٍ من دول العالم، وانسحب ذلك على تشكُّل عالم جديد له أدبياته ومقارباته، ولم تكُن دول المنطقة ودول الخليج خاصّةً بمنأىً عن تلك التأثيرات. ويناقش المِلف الحالي من التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، ثلاثًا من أهم القضايا المؤثّرة على الاقتصاد العالمي، تتمثَّل الأولى في تأثيرات جائحة كورونا على اقتصاد وسكان العالم في الوقت الراهن ومستقبلًا، بينما تناقش القضية الثانية تداعيات أزمات الطاقة والتغيّرات المناخية على الاقتصاد العالمي، ثُم أخيرًا القضية الثالثة وهي اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2022م ■

أوّلًا: تأثيرات جائحة كورونا على اقتصاد وسكان العالم

كانت الصين أوُلى الضحايا لجائحة كورونا بعدما تعرَّض ثاني أكبر اقتصاد عالمي وأكبر مصدِّر للبضائع بأنواعها على مستوى العالم، لضربةٍ قاسية في عام 2019م بعد انتشار الجائحة بالصين، فتوقفت الحياة وتعطلت الصادرات الصينية المغذية لتجارة وصناعة باقي دول العالم في عام 2020م، وتأثَّر بذلك الاقتصاد وسكان العالم ولم يعُد الوضع إلى سابق عهده بنهاية عام 2021م؛ وعلى الرغم من استعادة جزءٍ كبيرٍ من عافية الاقتصاد الصيني والأمريكي وباقي الاقتصادات الصناعية الكبرى مقارنةً بعام 2020م، فإنَّ تحدياتٍ إضافية واجهت الاقتصاد العالمي في عام 2021م ولا تزال تمثّل عبئًا قد يمتد إلى عام 2022م وما بعده.

ولذا سيُناقش المحور الحالي ثلاثة محاور أساسية، يتمثَّل الأول: في تأثيرات كورونا على الاقتصاد العالمي وسكانه، والثاني: ظاهرة التضخم العالمي واضطراب سلاسل الإمداد كأبرز التحديات الاقتصادية الراهنة، والثالث: مستقبل الاقتصاد العالمي ما بعد جائحة كورونا.

1. تأثيرات كورونا على النمو والاقتصاد العالمي

كان تأثير كورونا على الاقتصاد العالمي هو الأسوأ خلال الثلاثة عقودٍ الماضية على أقل تقدير، إذ أدت الإغلاقات المتتابعة عقِب تفشّي الجائحة في 2020م إلى تعطل الإنتاج والصادرات، وانتقال مدخلات الإنتاج والتجارة العالمية، وركود النمو الاقتصادي لدى الغالبية العظمى من دول العالم، كما يظهر على الخريطة التالية باللون الأحمر والبرتقالي (انظر خريطة 1) في حين لم ينجُ من الركود إلَّا دولٌ معدودة

خريطة (1): معدلات نمو الاقتصاد العالمي في 2020م (عام انتشار جائحة كورونا)

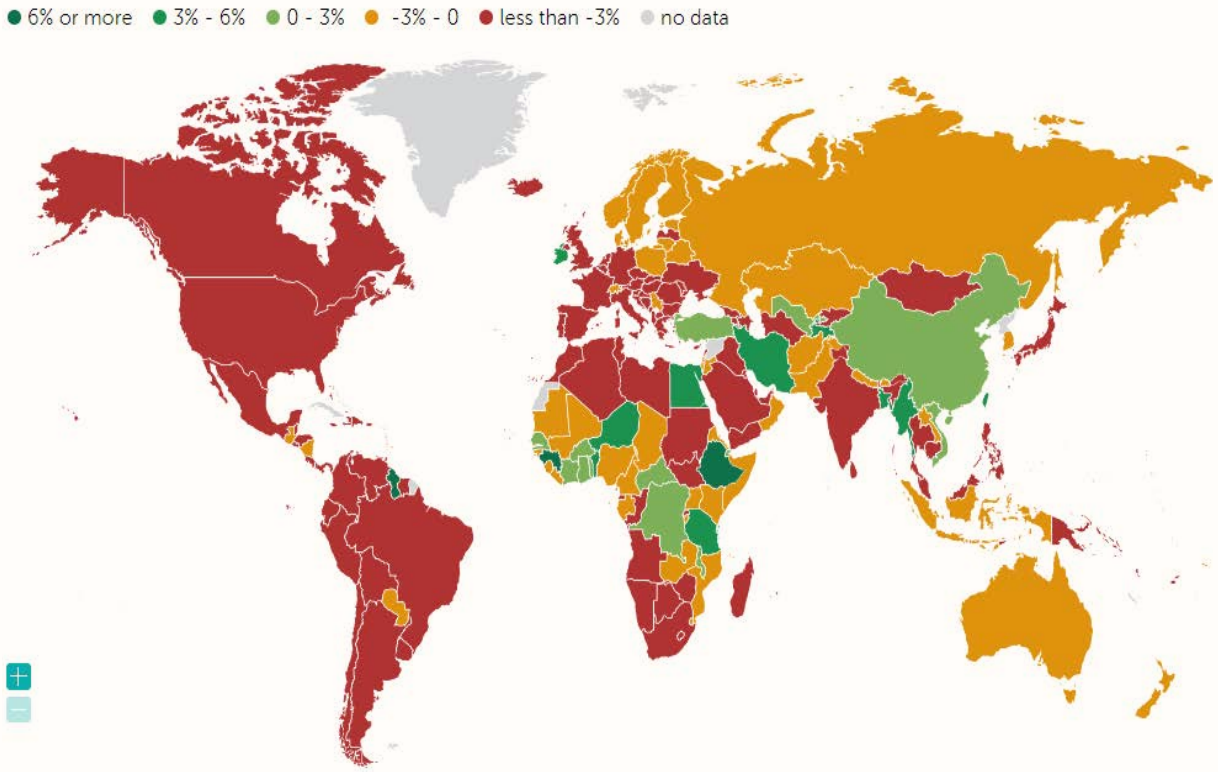

Source: IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, (Oct. 2021), Accessed on: Nov. 29. https://bit.ly/3Iojo3Z.

بالعالم. وتكشف الخريطة عن نموٍ سلبي في عام 2020م بأكثر من 3% كمتوسط عالمي لم يُسجل حتى خلال عام 2008م أو خلال الأزمة المالية العالمية. ونتيجةً للجائحة فُقدت ملايين الوظائف ومعها جزءٌ كبيرٌ من الدخل والإنفاق؛ وبالتالي الطلب العالمي كمحركٍ أساسي للنمو الاقتصادي.

كانت هناك خسائر ضخمة في شتَّى القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي، كالتجارة والصناعة والسياحة الدولية، أدت إلى فقدان جزء من الدخول والوظائف وحتى النمو المعرفي وزيادة معدلات الفقر. فعلى سبيل المثال، خسر قطاع السياحة العالمي أكثر من 4 تريليون دولار خلال عامَي 2020م و2021م وَفق

منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد)[1]، في حين شهدت تجارة السلع دوليًا ومعدلات الإنتاج الصناعي أكبر تراجع لهُما منذ الحرب العالمية الثانية، وتراجعت صادرات السلع بنسبة 8,2% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كما تغير هيكل صادرات البضائع الدولية[2] فتراجعت صادرات المحركات والآلات، وارتفعت صادرات الإلكترونيات ومعدات الحماية والمنتجات الصيدلانية.

ويشير الجدول (1) إلى جانبٍ من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالعالم من جرَّاء جائحة كورونا في 2020م، ومن بينها فقدان ملايين الوظائف. بينما أثرت إغلاقات المدارس على أكثر من 1,6 مليار طالب، ما دعا كُلًا من البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم (اليونسكو) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) إلى التحذير في تقريرٍ مشترك[3] من مخاطر اقتصادية بعيدة المدى كتعرُّض هذا الجيل من الطلاب لخطر فقدان ما قيمته 17 ترليون دولار من دخولهم مدى الحياة بالقيمة الحالية بسبب إغلاقات المدارس.

لكن في عام 2021م ومع تراجع حدَّة انتشار الجائحة وزيادة تلقي اللقاحات، وعودة ممارسة الأنشطة الإنتاجية عاد متوسط نمو الاقتصاد العالمي مسجلًا معدلًا إيجابيًا مرتفعًا، قدَّره البنك الدولي بـ 5,6% كأسرع وتيرة للنمو بعد كسادٍ اقتصادي

جدول (1): جانب من الخسائر الاقتصادية التي لحقت بالعالم بسبب جائحة كورونا في عام 2020م

القطاع	الخسائر
متوسط نمو الاقتصاد العالمي	– 3,1%
نمو الاقتصادات المتقدمة	– 4,5%
نمو الاقتصادات الناشئة والنامية	– 2,1 %
صادرات السلع بدول منظمة التعاون والتنمية	تراجع بـ 8% هو الأعلى منذ الحرب العالمية الثانية
خسائر السياحة الدولية	4 ترليون دولار (عامَي 2020 و2021م)
فقدان دخول مستقبلية بسبب تعطل التعليم	17 ترليون دولار
تراجع في ساعات العمل الكلية	بنسبة 8,8%، ما يعادل 255 مليون وظيفة

Sources: IMF, World Economic Forum, UNCTAD, UNICEF, ILO.

(1) UNICTAD, Global Economy Could Lose Over $4 Trillion Due to COVID-19 Impact on Tourism, (June 30, 2021), Accessed on: Nov. 29, 2021. https://bit.ly/3ywQMBm

(2) World Economic Forum, This is How COVID-19 has Affected Global Trade, (Nov. 05, 2021), Accessed on: Nov. 29, 2021. https://bit.ly/3yIUoA2

(3) اليونيسيف واليونيسكو والبنك الدولي، حالة التعليم في العالم: من الأزمة إلى التعافي، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م. https://bit.ly/31F4tSH

منذ 80 عامًا[1]. ويعود ذلك بالأساس إلى تحقيق بعض الاقتصادات الصناعية الكبرى معدلات نمو مرتفعة كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وبعض اقتصادات أوروبا، وكما يظهر باللون الأخضر الداكن في خريطة (2)، وذلك بفعل إجراءات التحفيز المالي أو المساعدات المالية الكبيرة المقدَّمة للمتعثرين، ورفع الإغلاقات والقيود المفروضة لمواجهة الجائحة، وانتعاش الطلب المحلي وتدفق التجارة الدولية بشكلٍ أكبر من عام 2020م. ومن ناحيةٍ أخرى، شهدت الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تعافيًا جزئيًّا بفعل نمو الطلب وارتفاع أسعار صادرات السلع الأولية من طاقة وغذاء ومواد خام.

خريطة (2): معدلات نمو الاقتصاد العالمي في 2021م (عام التعافي النسبي)

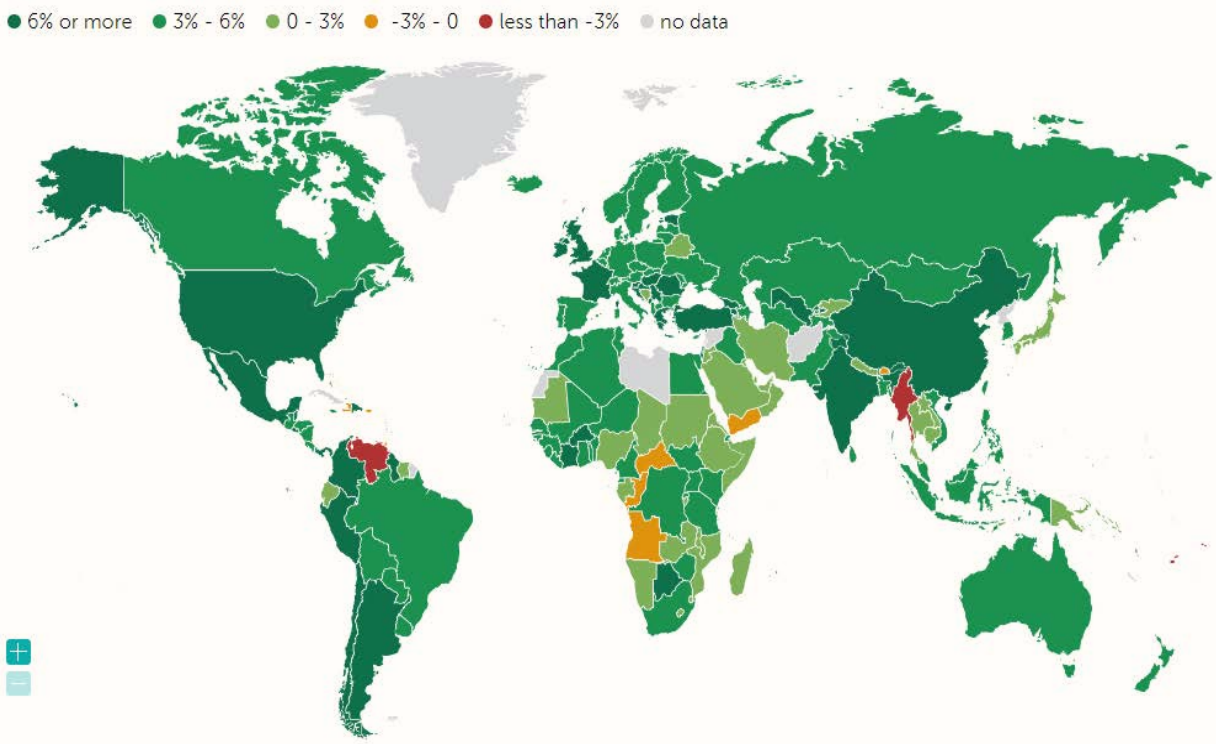

Source: IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, (Oct. 2021), Accessed on: Nov. 2021 ,30. https://bit.ly/3Iojo3Z.

2. ارتفاع التضخم واضطراب سلاسل الإمداد بعد التعافي

على الرغم من أنَّ الانتعاش الاقتصادي حقَّق تقدمًا ملحوظًا في عام 2021م، وارتدَّت معدلات النمو من السلب إلى الإيجاب، لكنه مع ذلك يُعَدُّ نموًا غير متوازن من ناحية، واستقراره لا يزال محفوفًا بالمخاطر من ناحيةٍ أخرى، فغالبية الاقتصاديات المتقدمة حقَّقت معدلات نموٍ جيدة في عام 2021م، إلَّا أنها تواجه تحدياتٍ من نوعٍ آخر تتمثل في نقص العمالة في بعض القطاعات الحيوية وعقبات في التوظيف وسرعة تدفق سلاسل الإنتاج، وارتفاع في أسعار الطاقة والتضخم وزيادة الديون ونمو السيولة. أما كثير من الاقتصادات الناشئة فلا تزال تعاني من تداعيات كورونا خاصةً في دول شرق وجنوب آسيا، ومعدلات مرتفعة من الإصابات والوفيات، وتأخر في تلقي اللقاح والعودة للحياة الطبيعية، وزيادة في معدلات الفقر نتيجةً لارتفاع أسعار الغذاء عالميًّا وهو أهم عنصر في إنفاق الفقراء، وفوق كُل هذا مخاطر عودة الإغلاقات مرةً أخرى.

ضرب التضخم العالم في 2021م بقوة غير مسبوقة، وبمعدلات لم تشهدها بعض الاقتصادات المتقدمة منذ ثلاثة عشر عامًا أي منذ الأزمة المالية العالمية في 2008م كدول غرب أوروبا واليابان، وحتَّى منذ أكثر من 25 عامًا لدول أمريكا الشمالية. توقَّع صندوق النقد الدولي أن تسجل الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا

(1) World Bank, Global Recovery Strong but Uneven as Many Developing Countries Struggle with the Pandemic's Lasting Effects, (June 08, 2020) Accessed on: Dec. 05, 2021. https://bit.ly/3slVAs0

في متوسط أسعار المستهلكين بنهاية عام 2021م بنسبة 2,8%، وبنسبة 4,3% لدول أمريكا الشمالية. وبنسبة 11,6% لدول الشرق الأوسط كأعلى معدل منذ 2008م، وبمعدل 5,5% للأسواق الناشئة والدول النامية. بينما يسجل متوسط التضخم العالمي 5% كأعلى معدل منذ أحداث ما يسمى بـ «الربيع العربي» في عام 2011م، مع توقعاتٍ باستمرار معدلات التضخم مرتفعة نسبيًّا في عام 2022م.

جدول (2): معدلات التضخم في العالم لعام 2021م

المنطقة	معدل التضخم (%)
الاقتصادات المتقدمة	2,8
أمريكا الشمالية	4,3
الشرق الأوسط	11,6
الأسواق الناشئة والدول النامية	5,5
المتوسط العالمي	5%

Source: IMF, WORLD ECONOMIC OUTLOOK, (Oct. 2021), Accessed on: Nov. 2021 ,30. https://bit.ly/3Iojo3Z.

ويعود التضخم الذي يضرب كُلًا من الاقتصادات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء، رغم تحسّن النمو الاقتصادي إلى ثلاثة أسباب رئيسة هي:

أ. ارتفاع الطلب:

دفعت المساعدات النقدية الحكومية وسياسات التحفيز المالي المقدَّرة بتريليونات الدولارات والمُقدمة للمتعثرين والمتأثرين سلبيًّا من تداعيات الجائحة إلى زيادة الطلب والإنفاق لدى الدول الصناعية. لكن في وقتٍ لم يكُن المعروض من السلع والخامات الإنتاجية كافيًّا أو قادرًا على مواجهة ذلك الطلب، بعد تعطل كثير من المنشآت الإنتاجية أو عملها بأقل من طاقتها القصوى، علاوةً على نقص العمالة البشرية والمواد الخام الوسيطة المستوردة اللازمة للإنتاج خاصةً القادمة من اقتصادات جنوب وشرق آسيا، ما تسبَّب في ارتفاع مستويات الأسعار في النهاية وانتقالها من بلد إلى آخر بفعل ترابط سلاسل الإمداد العالمية.

ضخَّت دول العالم خصوصًا الصناعية، عشرات التريليونات من الدولارات (التريليون ألف مليار)، في واحدة من أكبر عمليات ضخّ السيولة في الاقتصاد العالمي. دفعت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بحوافز مالية ضخمة في الاقتصاد الأمريكي، بلغت قيمتها 6 تريليونات دولار خلال العامين الأخيريْن، دفعت بدورها الإنفاق الاستهلاكي بمعدل 9% أعلى مِمَّا كان قبل الجائحة[1].

ب. تراجع المعروض واضطراب سلاسل الإمداد والمخزونات المحلية:

لم يكُن الاستيراد حلًّا كافيًّا لمواجهة الطلب المتزايد على السلع وخامات الإنتاج بسبب الضغط على الشركات المنتجة ورغبة كُل دولة في تأمين حاجتها من الإمدادات تحسبًا لأيّ إغلاقات مستقبلية. علاوةً على ما تشهده الاقتصادات المغذية للإنتاج والاستهلاك العالمي من تباطؤ في النمو الاقتصادي خلال الربع الأخير من عام 2021م، كالصين ودول جنوب شرق آسيا وكذلك ألمانيا وبريطانيا.

(1) كفاية أولير، 4 تحديات يواجهها الاقتصاد العالمي لعبور 2022... فما هي؟، إندبندنت عربية، (09 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 07 ديسمبر 2020م. https://bit.ly/3rZeYLi

فعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أنَّ نقص مكوّنٍ واحد كالشرائح والرقائق الإلكترونية المصدَّرة من دول جنوب شرق آسيا للخارج، تسبَّب في تراجع إنتاج الهواتف الذكية والسيارات لدى كبار المنتجين في الولايات المتحدة وألمانيا وارتفاع أسعارها عالميًّا.

وكان لنقص الأيدي العاملة دورٌ في اضطراب سلاسل الإمداد، وظهر ذلك جليًّا في كُل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بعدما واجهتا مؤخرًا تكدسًا ضخمًا لحاويات الشحن بالمستودعات والموانئ البحرية نظرًا لنقص سائقي الشاحنات بالبلدين، وتأخر مواعيد الشحن والتفريغ بالصين. وخلال النصف الأوّل من عام 2021م تراجعت ساعات العمل الكُلية، بما يعادل فقدان 267 مليون وظيفة بدوام كامل وَفق منظمة العمل الدولية، وأكثر المناطق تضررًا كانت دول أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي وآسيا الوسطى وأوروبا، مع توقع استمرار وجود فجوة عمالة قد تقل مستقبلًا مع الدعم المالي وتلقي اللقاحات[1].

ج. ارتفاعاتٌ كبيرةٌ في أسعار الغذاء والمواد الأولية والطاقة عززت من التضخم:

تكشف بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) تسجيل مؤشّر أسعار الغذاء أعلى مستوىً له على مدى 10 سنوات مدفوعًا بارتفاع أسعار الحبوب ومشتقات الألبان، وموجة ارتفاعات عالمية في أسعار القمح والأرز والذرة والزيوت، مع تحذير المنظمة من ارتفاع الأسعار نتيجةَ تكثيف الشراء للتخزين[2]. ومن المتوقع أن تؤثّر هذه الارتفاعات على الأُسر منخفضة الدخل، خصوصًا في بعض دول جنوب آسيا ودول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. كما شهد العالم في عام 2021م ارتفاعًا في أسعار الطاقة كالبترول ونقص إمدادات الغاز الطبيعي وتغيراتٍ مناخية أثرت على إنتاج الطاقة الكهرومائية من السدود؛ الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج.

3. مستقبل الاقتصاد العالمي ما بعد كورونا

يمر الاقتصاد دومًا بدورات متكررة من النمو ثُم التباطؤ وأحيانًا الركود ثُم استعادة النمو مرةً أخرى وهكذا. وها هي أغلب الاقتصادات العالمية قد مرت بعامٍ عصيبٍ كعام 2020م ساد فيه الركود العالمي، ومِن ثَمَّ، تحسّن وضع النمو الاقتصادي نسبيًّا في عام 2021م، من دون أن يعني ذلك استعادة أغلب الاقتصادات وبخاصة المتقدمة لمستويات مستقرة من النمو، ولا تزال هناك ضبابية حول استعادة عافية الاقتصاد العالمي في ضوء متحورات كورونا مثل «أوميكرون» وغيره.

ومع هذا فعند استعادة مستوياتٍ مستقرة من النمو، سيُصاحبها غالبًا معدلات ديونٍ عالية لدى عدد كبير من الحكومات كفاتورةٍ لتدخلاتها المباشرة لمواجهة الجائحة وتقديم تدابير مالية للمتعثرين. وقد تواجه آثارًا تضخمية لم تشهدها بعض البلدان منذ سنوات، إضافةً إلى اتجاهٍ عالمي لمراكمة المخزونات المحلية وبعض الدعوات لمعالجة مشكلات العولمة التجارية خصوصًا في أوقات الأزمات العابرة للحدود أو كما أطلقت عليه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) في ديسمبر 2020م «Rethinking Globalization».

تُظهر بعض المؤسسات الدولية توقعاتٍ إيجابية متحفظة بشأن التعافي العالمي فيما بعد كورونا، حتى قبل أن تأخذ في حسبانها تداعيات متحورات كورونا غير واضحة المخاطر حتى الآن. فتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) أن تعود معظم الاقتصادات المتقدمة الأعضاء بالمنظمة إلى مسار الإنتاج الذي كانت عليه قبل الجائحة في عام 2023م، وأن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى معدل 4,5% خلال عام 2022م. وأن يظل معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في العديد من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في حدود 3,5% بحلول نهاية عام 2022م[3]. وعلى الرغم من توقعات البنك الدولي بمعدلات نموٍ جيدة لعام 2022م، إلَّا أنَّه حذَّر في الوقت ذاته من عرض التوقعات العالمية لمخاطر كبيرة لاحتمالات موجاتٍ جديدة من كورونا، واستمرار الضغوط المالية على

(1) International Labor Organization, World Employment and Social Outlook- Trend 2021, (June 02, 2021), P:2. Accessed on: Dec. 10, 2021. https://bit.ly/31YkUJn

(2) Food and Agriculture Organization (FAO), November Marked a Further Increase in the Value of the FAO Food Price Index, (Dec. 02, 2021), Accessed on: De. 10, 2021. https://bit.ly/3H13bQR

(3) OCED, A vigorous but Incomplete Recovery in OECD, (Dec. 01, 2021), Accessed on: Dec. 15, 2021. https://bit.ly/3EzUfjR

الدول. حتى أنَّ هذا الحذر كان قبل ظهور متحور «أوميكرون» الذي بدأ ينتشر في العديد من دول العالم في أواخر ديسمبر 2021م.

وفي ضوء ضبابية المشهد الراهن، قد يبدو من المحتمل بقاء بعض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا قائمة على المدى القريب، مثل الآثار المرتبطة بنقص العمالة والمواد الخام الإنتاجية الوسيطة، واتجاه الدول لزيادة المخزونات، وارتفاع محتمل في تكاليف النقل واللوجستيات؛ وبالتالي احتمالية تأثر سلاسل الإمداد والتموين فيما بين الدول، وكذلك المعروض من البضائع والمنتجات، وهو ما يُترجم في ارتفاع التضخم وتباطؤ النمو بالنهاية. وقد تتعزز تلك الآثار السلبية إذا ما واجه العالم إغلاقات إضافية بسبب متحورات كورونا، أو مخاطر جيوسياسية تقود إلى ارتفاع أسعار الطاقة أو تكاليف الشحن والتأمين.

ومع ذلك، لا يزال هناك سيناريو مشرق يعتمد على التقدّم الصحي في مواجهة فيروس كورونا ومتحوراته مثلما حدث في عام 2021م، وتسارع وتيرة تلقي اللقاحات وتوسيع نطاقها الجغرافي خصوصًا بالاقتصادات الناشئة، وكذلك التطور التكنولوجي والإنتاجي لمعالجة تحديات العولمة التجارية أو المشكلات المتعلقة بعقبات الإنتاج والنقل والإمداد عالميًّا، وزيادة معدلات التوظيف والعمالة واستقرار أسعار الطاقة وتنوع مصادرها المستدامة، ما سيقود إلى زيادة المعروض من البضائع والمنتجات والخامات واستقرار أسعارها وتحفيز التجارة واستقرار النمو الاقتصادي عالميًّا.

شكل (1): أسعار الغاز الطبيعي خلال الفترة (يناير 2019–سبتمبر 2021م)

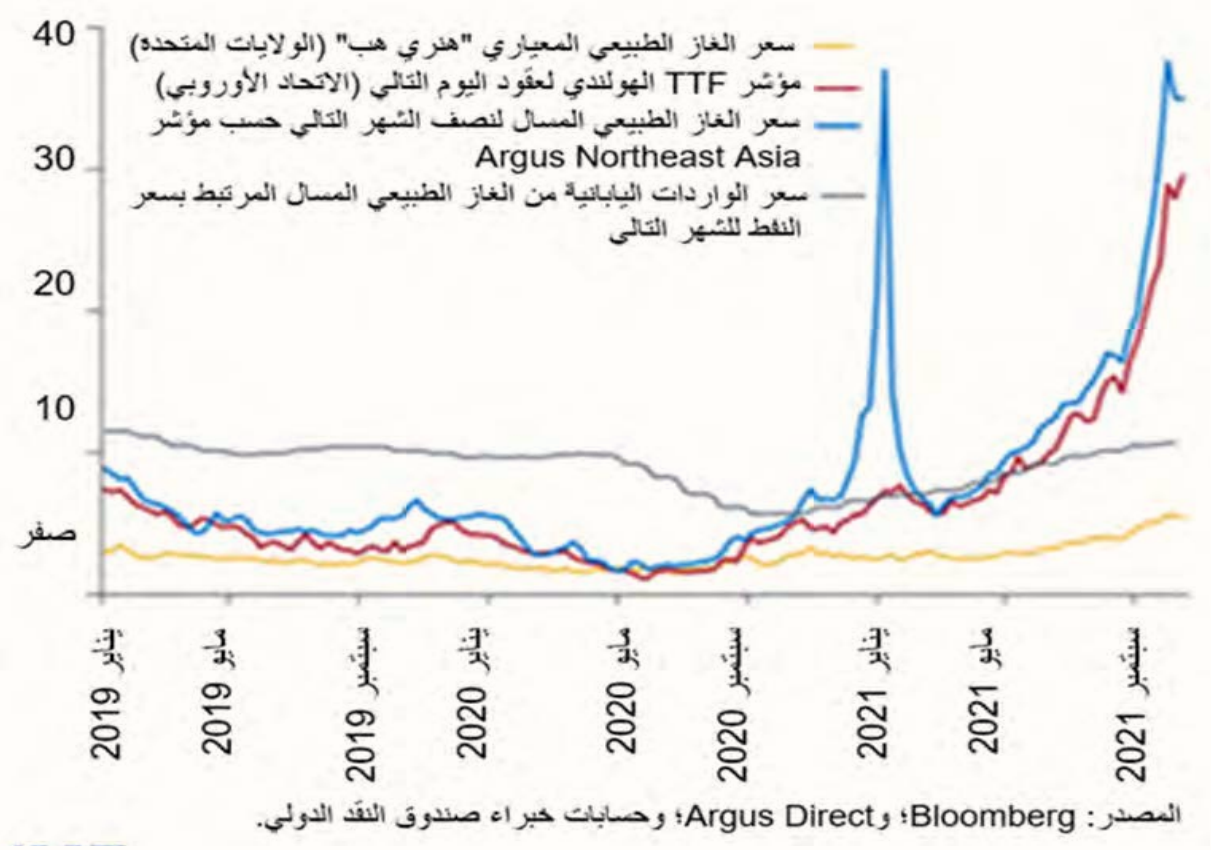

المصدر: Bloomberg؛ وArgus Direct؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ثانيًا: تداعيات أزمات الطاقة والتغيرات المناخية على الاقتصاد العالمي

في عام 2021م شهد العالم اهتمامًا متزايدًا بتداعيات التغير المناخي حتى أصبح على سُلم أولويات بعض الدول، وترتب على ذلك التزاماتٌ ومبادراتٌ بيئية من بعض الدول، والتحوّل نحو الاستثمار في الطاقة النظيفة بدلًا من التقليدية واستهداف الحياد الكربوني الصفري، في ظل نقص إمدادات الطاقة التي شهدها العالم.

1. أزمات الطاقة الراهنة واتجاهات الطاقة البديلة

في عام 2021م، شهد العالم نقصًا في توفير إمدادات الطاقة خاصةً قبل موسم الشتاء الذي يتطلب مزيدًا

من الوقود في مختلف أنحاء العالم لأغراض التدفئة، وذلك بعد مُضي عام على جائحة كورونا الذي تعرَّض فيه طلب الطاقة العالمي لنقص حاد نتيجةً لتوقف أغلب النشاطات التجارية والصناعية في العالم خلال الجائحة؛ ما أدى إلى تزايد المخاوف بشأن أزمة الطاقة سواء فيما يتعلق بالأسعار أو نقص الإمدادات.

وتعود الأسباب الرئيسة لهذه الأزمة إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها: تراجع الاستثمارات في مجال النِّفط والغاز من بعد انخفاض أسعار الطاقة في السوق العالمي، في الفترة (2015–2020م)، بالإضافة إلى انصراف العديد من الشركات عن عمليات الصيانة بحقول الغاز والفحم أثناء جائحة كورونا. وعلى الرغم من انتعاش الطلب بعد الجائحة، فإنَّ تأثير ذلك بقي على مستوى المعروض حيث أدى انخفاض المخزونات الإستراتيجية عن المعدلات المعتادة إلى نقص المعروض، الأمر الذي أسهم في ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى اهتمام الشركة الروسية للغاز (غازبروم) بالعقود الطويلة بدلًا من العقود قصيرة الأجل، ما قاد إلى تعزيز أزمة الغاز العالمية وارتفاع أسعاره بقوة بدايةً من يناير 2021م كما يظهر من الشكل البياني (1).

أثَّرت أسعار الطاقة على الإنتاج في مصانع الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة وأوروبا والهند بالإضافة إلى الصين؛ الأمر الذي أدى إلى حالة من الإرباك في سلاسل الإمداد العالمية وعزَّز موجة التضخم التي من المتوقع أن تتزايد بشكلٍ أكبر في منتصف الشتاء بسبب تأثير نقص إمدادات الطاقة على أسعار المنتجات في الدول المنتجة للسلع خصوصًا الصين وغيرها من الدول التي تُعَد مصدرًا رئيسًا للسلع والاحتياجات الأساسية للاستهلاك والإنتاج[1]، بل وحتى انتقال موجات التضخم إلى الاقتصادات الناشئة كما سبق ورأينا في الجزء الأول بتسجيل أسعار الغذاء لمعدلات ارتفاع لم تشهدها منذ عشر سنوات وَفق منظمة «الفاو»[2] الأمر الذي يترتب عليه زيادة في معدلات الفقر في الدول الأقل نموًا وكذلك النامية.

تجدر الإشارة إلى أنَّ هذه الأزمة لم تكُن الأولى التي يشهد فيها سوق الطاقة العالمي تقلبات في أسعار الطاقة والإمداد، ولكن ما يجعل الأمر مختلفًا في عام

اقرأ أيضًا

كيف رفع كوفيد-19 مستوى الفقر في إيران؟

تواجه إيران مستويات فقر متنامية، تفاقمت منذ أن بدأت جائحة فيروس كورونا في 2020م، وكانت إيران –بسبب سوء إدارة الوباء– إحدى أكثر الدول المتضرِّرة في العالم من حيث معدَّلات الإصابة والوفيات من جرَّاء الفيروس، ولم يكتمل التحصين سوى 4% من إجمالي الشعب الإيراني.

وفي ظِل هذه الظروف، فليس من المُستغرَب أن يواجه الاقتصاد الإيراني مزيدًا من العقبات، لا سيّما ارتفاع معدَّل الفقر. ففي عام 2020م، أدَّى الانخفاض في مستويات الدخل، وارتفاع معدَّل التضخُّم إلى زيادة حادَّة بنسبة 11% في معدَّل الفقر، إذ يتحمَّل الفقراء في إيران عواقب هذه الأزمة. وبحسب ما تفيد التقارير، فإنَّ حوالي 6 ملايين إيراني يعملون في القطاع غير الرسمي في البلاد ويعتمدون على الأُجور اليومية، كما انخفض نصيب الفرد من نفقات الأُسرة المعيشية في المتوسِّط بمقدار الثلث، خلال الشهر الأوَّل من تفشِّي وباء كورونا في 2020م.

وفي نفس العام، عانى ثلاثة إلى أربعة ملايين إيراني تقريبًا من البطالة، بعد أن تقلَّص الناتج المحلِّي الإجمالي بنسبة 5%، وبسبب الجائحة، وصل معدَّل البطالة الحقيقي إلى ما بين 20 إلى 35%. وبحسب ما أفاد مركز أبحاث البرلمان الإيراني، فإنَّ ←

(1) IEA, What is Behind Soaring Energy Prices and what Happens Next?, (Dec .08, 2021), Accessed on: Oct. 12, 2021. https://bit.ly/3IzrdUA
(2) Food and Agriculture Organization(FAO), Ibid.

تقرير

35% من الإيرانيين - بحلول أكتوبر 2020م - يعيشون تحت خطّ الفقر. وبحسب ما أفاد البنك الدولي، فقد وصل «مؤشِّر تضخُّم أسعار المستهلكين» إلى 46,6% بحلول نوفمبر 2020؛ ما تسبَّب في ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والإسكان. وعلى الرغم من أنَّ البرلمان الإيراني خصَّص مبلغًا قيمته 7 مليار دولار تقريبًا لتخفيف أثار الفيروس، إلا أنَّ البنك الدولي توقَّع محدودية تأثير الخطوة، في حال استمرَّت تكاليف المعيشة في الارتفاع.

وفي ظِل عجز الحكومة الإيرانية عن إغلاق الاقتصاد لخفض منحنى الوفيات الناتجة عن الوباء، ضربت عدَّة موجات للفيروس إيران بشدَّة. ففي الفترة 2020-2021م - على سبيل المثال - كان من المتوقَّع أن يكون تعافي الناتج المحلِّي الإجمالي بطيئًا، على الرغم من انتعاش الاقتصاد الإيراني بنسبة 1,7%. وفي أبريل 2021م، توقَّع البنك الدولي أنَّ السبب في بطء مسار الانتعاش الاقتصادي يعود إلى الجائحة؛ نظرًا لإعادة ظهور «كوفيد-19»، وزيادة معدَّل التضخُّم عن 20%. وبحلول يونيو، أفادت تقارير أنَّ الوباء تسبَّب في تقلُّص أو إغلاق عديد من الشركات الإيرانية؛ وبالتالي فقد عصفت الجائحة بـ 1,4 مليون وظيفة، وبلغ عدد من خسروا وظائفهم في سوق العمل مليوني شخص، بحلول ربيع 2021م، مقارنةً بعام 2020م.

المزيد على www.rasanah-iiis.org

2021م هو طبيعة تصميم أنظمة الطاقة في اقتصاديات الدول الكبرى للتحول للطاقة البديلة وهي المستمدة من الموارد الطبيعية مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمد والجزر بالإضافة إلى الطاقة النووية، حيث تُعَد هذه العملية أكثر الخطط الطموحة لجعل أنظمة الطاقة أكثر مرونة. ولكن تواجه هذه العملية العديد من العقبات، أبرزها طريقة تخزين الطاقة المولدة من المصادر المتجددة التي تجعل عملية التحول الفعلي من الوقود الأحفوري إلى الطاقة البديلة أكثر صعوبةً، لذلك من المرجح أن تستغرق عملية التحول إلى الطاقة البديلة عقودًا حتى مع قيام المنتجين الرئيسين في العالم بتغيير إستراتيجيات إنتاجهم بصورة جذرية، حيث يعبِّر أبرز مُحلّلي الطاقة في العالم دانيال يرغن عن هذه العملية بقوله: «إنها رسالة تحذيرية بشأن مدى التعقيد الذي ستكون عليه عملية التحوّل إلى الطاقة النظيفة»[1].

علاوةً على ذلك، يُعَدُّ ارتفاع تكاليف مواد تصنيع وشحن الطاقة النظيفة من أبرز العوامل التي تزيد من تحديات التحول من الطاقة التقليدية إلى الطاقة البديلة النظيفة، حيث أظهر تحليل من قِبل شركة أبحاث الطاقة «Rystad Energy» عن زيادة تكاليف للوحدات الكهروضوئية قياسًا على عام 2020م إلى النصف الثاني من عام 2021م نسبة ما يقارب 50%، والسبب الرئيس في هذه الزيادة هو زيادة المكون الأساس في تصنيع الخلايا الكهروضوئية (البولي سيليكون) بنسبة تزيد على 300%، بالإضافة إلى ارتفاع المواد الخام الأخرى، الأمر الذي يزيد من الضغط على أسعار الوحدات، حيث من المتوقع أن يؤدي تضخم أسعار السلع الأساسية واختناق سلسلة التوريد إلى تأجيل أو إلغاء المشاريع المخطط لها للتوجه نحو الطاقات البديلة في عام 2022م، لتواجه بذلك صناعة الطاقة الشمسية أحد أصعب التحديات. ومن غير المتوقع أن يتمَّ تخفيف هذه الاختناقات في السنة القادمة[2]؛ الأمر الذي يتعيَّن على المطورين والمتعهدين اتخاذ أحد القراريْن، إما تقليل الهوامش

(1) الشرق، أزمة الطاقة العالمية هي الأولى في عصر الطاقة النظيفة لكنها لن تكون الأخيرة، (07 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 08 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/31IAKrQ

(2) Rystad Energy, Most of 2022's Solar PV Projects Risk Delay or Cancelation due to Soaring Material and Shipping Costs, (Oct. 26, 2021), Accessed on: Dec. 12, 2021. https://bit.ly/3pi4GnI

الربحية أو تأخير المشاريع المخطط لها لعام 2022م.

وعلى الرغم من ذلك، يقول المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول: «إنَّ الارتفاع الذي نشهده في أسعار السلع والطاقة يمثل تحدياتٍ جديدة لقطاع الطاقة المتجددة، ولكن ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري يجعل مصادر الطاقة المتجددة أكثر تنافسية». ويضيف: «الزيادات القياسية في عام2021م في إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة والتي بلغت 290 غيغاوات تمثل إشارةً أخرى على ظهور اقتصاد عالمي جديد للطاقة». وأشار إلى أنَّ قدرة إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ستعادل إجمالي طاقة الإنتاج العالمي من الوقود الأحفوري والطاقة النووية مجتمعتيْن مع حلول عام 2026م أي إنَّ الطاقة البديلة في نموٍّ بلا شك لكنها مسألة وقت وتوازنات بين العرض والطلب والتكلفة[1].

2. آثار التغيرات المناخية على الاقتصاديات الصناعية النامية

كانت تداعيات التغير المناخي إحدى السمات البارزة في السياسة العالمية لعام 2021م، بوصفها تشكل تهديدًا للمجتمع الدولي والاقتصاد العالمي بشكلٍ عام، حيث يشهد العالم ازديادًا في آثار التغير المناخي السلبية على الأصعدة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وأصبح للتغير المناخي تأثيرٌ واضح على اقتصاديات جميع الدول النامية والصناعية كذلك. ولكن حجم تأثيره على الاقتصاديات النامية أكثر خطورة، إذ تتمثل خسائر الاقتصاديات النامية إثر التغير المناخي في عدة أشكال أبرزها ما يلي:

أ. التأثير المباشر على الناتج والإنتاجية بشكلٍ سلبي جرَّاء تغير درجات الحرارة طويلة الأجل، والزيادة في حدة حدوث الظواهر المناخية المتطرفة خاصةً في قطاع السياحة وصيد الأسماك والزراعة.

ب. التكاليف الباهظة والتي تنتُج عن ارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة شدة الفيضانات، على سبيل المثال، فإنَّ حدوث ارتفاع بمقدار متر واحد من شأنه أن يخفّض الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 10% في العديد من الاقتصاديات النامية كمصر وموريتانيا وبنجلاديش.

ج. تسبُّب زيادة الإنفاق المبذول لتخفيف التغير المناخي والتكيف مع مستجداته في تدهور الأوضاع المالية وذلك بسبب تقلُّص القواعد الضريبية التقليدية في تلك الاقتصاديات.

د. يسبِّب انخفاض صادرات السلع والخدمات الإنتاجية في الاقتصاديات النامية في اختلاف موازين المدفوعات وازدياد الحاجة إلى استيراد السلع الغذائية وغيرها من السلع الأساسية.

هـ. ترتبط عملية فقدان التنوع البيولوجي والنُظم البيئية والآثار المناخية بشكلٍ سلبي بصحة الإنسان ونوعية الحياة ومستوى جودتها.

وتشير التقديرات إلى أنَّ الدول النامية تواجه ما يقارب 75% إلى 80% من أضرار التغير المناخي بسبب اعتمادها في الإنتاج، إلى حدٍ كبير، على خدمات المنظومة الأيكولوجية ورأس المال الطبيعي في القطاعات التي تتَّسمُ بالحساسية تجاه التغير المناخي، وتبقى قدرتها على التكيف المالي محدودة. وأشار صانعو السياسات في العديد من الدول النامية إلى أنَّه يتم تحويل جزءٍ كبيرٍ من موازنة بلدانهم التنموية لأغراض تتعلق بالتغلب على طوارئ الأحوال الجوية الناتجة من التغير المناخي.

بينما في الدول الغنية يكون التأثير السلبي بشكلٍ أكبر على الفرد، فسكان هذه الدول يمثلون ما نسبته 16% من سكان العالم، وتتحمل اقتصاديات الدول الغنية نسبةً تتراوح بين 20 إلى 25% من الأضرار العالمية الناتجة عن الاحتباس الحراري؛ ولذلك تجعلها قوتها المالية أكثر قدرةً على التغلب على ذلك[2]. وهذا ما جعل من قضية دفع تكاليف تداعيات ظاهرة التغير المناخي أحد أهم القضايا الرئيسة خلال قمة المناخ بمدينة غلاسكو الأسكتلندية في 31 أكتوبر 2021م التي تُختصر بـ«كوب 26»، حيث دعت البلدان النامية الأكثر عرضةً لتداعيات التغير المناخي إلى ضرورة وجود التزامات مالية من قِبل الدول الصناعية المتقدمة والتي لها دورٌ كبير في تفاقم تداعيات ظاهرة التغير المناخي المتمثلة بارتفاع درجة حرارة الأرض والجفاف والفيضانات والأعاصير القوية التي أثرت على طبيعة عيش الملايين حول العالم بل محت جُزرًا بأكملها.

وتُعَدُّ قضية التمويل إحدى أبرز القضايا التي تطرَّقت إليها قمم المناخ السابقة ولاسيَّما قمة بولندا قبل ثماني سنوات والتي خرجت بآلية تعرفُ باسم

(1) العين الإخبارية، بالأرقام.. الطاقة المتجددة تهيمن على إنتاج الكهرباء في العالم، (01 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 22 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32gw90k

(2) مجلة القافلة، المناخ هل يعصف بالاقتصاد؟، أرامكو السعودية، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م. https://bit.ly/3pcKUKh،

«آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار»، والتي تهدف إلى مساعدة بعض البلدان النامية في مواجهة تداعيات ظاهرة التغير المناخي. وتمَّ التأكيد على هذه الآلية خلال قمة باريس للمناخ 2015م، إلَّا أنَّ البلدان الصناعية المتقدمة لا تزال مترددةً في تقديم التزاماتٍ مالية بشكلٍ كبير حيث تخشى هذه الدول من أنَّ «آلية الخسائر والأضرار» قد يترتب عليها تحميل هذه الدول المسؤولية عن كُل ظاهرة مناخية. وتشير بعض الدراسات إلى أنَّ التكلفة الاقتصادية لتداعيات التغير المناخي من الممكن أن تتراوح ما بين 400 مليار دولار إلى 580 مليار دولار سنويًّا في البلدان النامية مع حلول عام 2030م[1].

تتطلب عملية تقليل الآثار الاقتصادية لتغير المناخ تبنّي أُسس ومعايير «الاقتصاد الأخضر» التي تشجع على إيجاد مصادر نظيفة وجديدة للطاقة، والعمل على الحد من تعرية التربة وحماية التنوع البيولوجي. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما بذلته المملكة العربية السعودية من جهودٍ محلية وإقليمية للتصدي للتحديات المناخية تتمثل في مبادرتَي «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر»، وتضع مبادرة السعودية الخضراء المملكة في موقعٍ إيجابي على الساحة الدولية للتصدي لتحديات المناخ حيث تعمل على تقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة 4% وذلك ضمن إسهامات بقية دول العالم للوصول للأهداف المحددة في اتفاقية باريس للمناخ 2015م، من خلال عدة برامج محلية تتمثَّل في مشاريع الطاقة المتجددة التي سوف توفر 50%من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030م. بالإضافة إلى مشاريع التقنيات الهيدروجينية النظيفة ويُعَدُّ الأضخم في العالم في مدينة نيوم بحجم استثمار يصل إلى 5 مليارات دولار. ومن المرجح أن تُسهم هذه المشاريع في محو أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية. وإقليميًّا تبنَّت المملكة مفهوم الاقتصاد الدائري للكربون وتأسيس أوّل مجموعة عمل خاصة لحماية البيئة خلال رئاستها لقمة مجموعة العشرين في عام 2021م[2].

3. إستراتيجيات دول الخليج العربي بتنوّع مصادر الدخل والطاقة: المملكة العربية السعودية نموذجًا

تشهد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي تحوّلاتٍ ديناميكية وتغيرات في مجالات مختلفة، سياسية وديمغرافية بالإضافة إلى تقلبات اقتصادية مرتبطة بتغيرات أسعار النِّفط والغاز؛ الأمر الذي جعل من عملية التنوع الاقتصادي بدول مجلس التعاون الخليجي حلًّا حاسمًا لمواجهة هذه التقلبات والمخاطر الاقتصادية لذلك سارعت دول الخليج في رسم إستراتيجيات طويلة المدى للخروج من مرحلة الاعتماد الكُلي على عوائد النِّفط والغاز إلى عملية التنوع الاقتصادي قبل أن تصبح عوائد النِّفط غير كافية أو تمثّل الجزء الأدنى من إيرادات الدولة.

وتمثَّل ذلك في الرؤى المستقبلية للدول الخليجية مثل «رؤية المملكة العربية السعودية 2030م» والتي تهدفُ إلى تنويع مصادر الدخل والاستثمار وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. وأُطلقت الرؤية في عام 2016م وستستغرق 15 عامًا للسعي في هذا الاتجاه، وتستهدف الوصول إلى ترليون ريال سعودي كإيراداتٍ غير نفطية بحلول عام 2030م. وقد فاقت بالفعل الإيرادات غير النِّفطية في الربع الثاني من عام 2020م، الإيرادات النِّفطية خلال جائحة كورونا وتدهور أسعار النِّفط، وهناك رؤى مُمَاثلة في الإمارات والكويت وعمان والبحرين تهدف إلى تنويع مصادر الاقتصاد بحيث يكون الاعتماد على القطاع الخاص والتشجيع على الاستثمار وجلب استثماراتٍ جديدة، مع تحديد مسارٍ زمني طويل لهذه الإستراتيجيات[3].

فيما يتعلق باستثمارات الطاقة النظيفة، قامت دول الخليج بتنفيذ مشاريع ضخمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر الذي يتم إنتاجه عبر استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية والرياح لتتحوّل بذلك إلى أحد أهم مراكز تصدير الهيدروجين في العالم، حيث وضعت المملكة العربية السعودية إستراتيجيةً لمشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر الذي سوف يكون جاهزًا بحلول عام 2025م بطاقة إنتاجية ضخمة تبلغ 650 طنًا و1,2مليون من الأمونيا الخضراء كواحد من أكبر المشاريع للطاقة النظيفة في العالم. أما دولة الإمارات فقد انضمت إلى مجلس الهيدروجين العالمي ووضعت إستراتيجية وطنية للطاقة النظيفة لعام 2050م، إذ تنتج شركة بترول أبوظبي الإماراتية (أدنوك) في الوقت الحالي ما يقارب

(1) إذاعة صوت ألمانيا، بعد «كوب 26».. من يدفع للدول النامية فاتورة التغيّر المناخي؟، (21 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3GzZDVB

(2) Saudi Green Initiative, Championing Climate Action at Home and Abroad, Accessed on: Dec. 21. 2021. https://bit.ly/32ptlhq

(3) المجلة، خبير اقتصادي لـ «المجلة»: الخليج مستعدٌّ لـ «ما بعد النَّفط» والعوائد إيجابية على المواطن، (21 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3p9XUAl

300 ألف طن متري من الهيدروجين الأخضر سنويًّا، وقامت بتصدير أوّل شحنة إلى اليابان في 2021م، ولديها العديد من المشاريع للطاقة النظيفة بشراكات عالمية. وفي الكويت، انتهت شركة البترول الوطنية من العمل في وحدة التكسير الهيدروجيني التي تمكّنها من إنتاج 454 ألف طن من الوقود النظيف بتكلفة تقدَّر بـ15 مليار دولار. وفي سلطنة عمان، تنفّذُ «شركة عمان للنِّفط» بالتعاون مع شركات أجنبية مشروعًا لإنتاج 1,8 مليون طن من الهيدروجين الأخضر بتكلفة تقدَّر بـ30 مليار دولار[1].

ويتضحُ بهذا سير غالبية دول الخليج وَفق إستراتيجيات تواكب المتغيرات الكبيرة والسريعة في سوق الطاقة العالمي للمحافظة على موقعها العالمي المهم في إنتاج الطاقة، بوصفها مصدرًا للطاقة التقليدية والطاقة المتجددة على حدٍّ سواء، وتتوفر مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدول الخليج بغزارة مِمَّا يسهل الاستثمار فيها مع توفر رؤوس الأموال ما سيُساهم في المحافظة على عملية تنويع مصادر الدخل ومستويات معيشية مرتفعة.

من ناحيةٍ أخرى، يواجه العالم تحدياتٍ غير مسبوقة متعلقة بتداعيات التغير المناخي الخطرة على البيئة والصحة والحياة الاجتماعية واقتصاد الدول، ورغم الاتفاق العالمي على هذا الأمر، إلَّا أنَّ الحد من أثره يتطلب موقفًا دوليًّا وتبنّي مبادرات جادة خاصةً من قِبل الدول الصناعية، من أبرزها: المساهمة الفعالة وتحمل المسؤولية في الحد من انبعاثات الكربون من الأنشطة الصناعية وتقليل آثار التغير المناخي، خصوصًا الأثر على اقتصاديات الدول النامية بضرورة الالتزام بـ«آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار». وعلى الرغم من نمو التوجه العالمي نحو الطاقات البديلة والنظيفة، إلَّا أنَّها تواجه تحدياتٍ مستقبلية بلا شك تتطلب التدخل السريع للحد من صعوبة التحوّل إليها من خلال التشجيع على الاستثمار فيها والمساهمة في خفض تكاليف مكونات صناعتها المرتفعة ومشكلات تخزينها بالبحث والتطوير؛ الأمر الذي سوف يسرّع بشكلٍ فاعل من الوصول للحياد الصفري من انبعاثات الكربون؛ وبالتالي تخفيف آثار وتداعيات التغير المناخي مستقبلًا بشكلٍ تدريجي وحتى التقليل من أزمات الطاقة المتكررة من حين لآخر وترتبط بدرجة كبيرة بالتغيرات الجيوسياسية العالمية.

ثالثًا: اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2022م

أثَّرت جائحة كورونا تأثيرًا خطيرًا على الاقتصاد العالمي على مدى أكثر من 3 أعوام، ورغم التعافي النسبي في عامَي 2020م و2021م، إلَّا أنَّ المخاوف تتجدَّد من آثارٍ أعمق إذا لم تتم السيطرة على متحورات كورونا مثل «أوميكرون» أو غيره مستقبلًا. في ضوء ضبابية المشهد الراهن لا تزال هناك تداعيات سلبية للجائحة على الاقتصاد العالمي قد تمتد لعام 2022م تتمثل في اتجاه الدول لزيادة المخزونات المحلية والتأثير على انتقال الخامات بين الدول وسلاسة عمل سلاسل الإنتاج والتجارة، وارتفاع محتملٍ في تكاليف النقل واللوجستيات ومعها ارتفاع الأسعار عالميًّا، وعودة تباطوء النمو الاقتصادي مجددًا مع ارتفاع في ديون الدول. لكن من ناحيةٍ أخرى، لا يُتوقع أزمات كبرى مثلما كانت في بداية الجائحة، وهناك إشراقة أمل في التعافي الاقتصادي التدريجي مع التقدم الطبي والتكنولوجي المشهود لمواجهة الفيروس، وتوسيع النطاق الجغرافي للتحصين، وإيجاد حلول لمشكلات سلاسة التجارة العالمية، وسرعة انتقال خامات الإنتاج عبر المحيطات؛ وبالتالي احتمالية استعادة عافية الاقتصاد العالمي تدريجيًّا، وبشكلٍ أسرع لدى بعض الاقتصادات والتكتلات الصناعية كالصين والولايات المتحدة.

فيما يتعلق بأزمة الطاقة التي اشتدت أواخر عام 2021م، من المحتمل أن تمتد الأزمة إلى عام 2022م؛ الأمر الذي سوف ينعكس على بطء تعافي الاقتصاد العالمي، خصوصًا في ظل عدم اقتصار أزمة الطاقة على النِّفط، حيث تشهد أسواق الغاز الطبيعي أزمةً أيضًا في ظل ازدياد الطلب على الغاز الطبيعي مع حلوله محل الفحم لتوليد الكهرباء لعِدَّة أسباب اقتصادية وبيئية. ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الوقود الأحفوري في عام 2022م، على الرغم من استمرار الخطوات الفعلية لمعالجة أزمة المناخ المتمثلة في الاستثمارات في السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والأنواع الأخرى من الطاقة النظيفة. أما فيما يتعلق بإستراتيجيات دول مجلس التعاون الخليجي لتنوع مصادر الدخل، فمن المرجح أن تستمر في تبنّي تلك الإستراتيجيات وتعزّز من الفرص والمكاسب مع استمرار الطلب العالمي على النِّفط والغاز الطبيعي في عام 2022م.

(1) الاتحاد، دول الخليج ومستقبل الطاقة، (04 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3p9lKwe

تحولات الإسلام السياسي بين انحسار «داعش» وتراجع الأحزاب الإسلامية

شهدت جماعات الإسلام السياسي وأحزابها من ناحية، والجماعات الجهادية العنيفة من ناحية أخرى أفولًا وانحسارًا في مناطق، وتوسعًا في أخرى؛ الأمر الذي يشير إلى اختلاف المشهد في العام 2021م عمّا كان عليه في العام 2020م، حيث ضعفت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في التجنيد والسيطرة على الأرض، والاكتفاء بهجمات إرهابية فجائية، ومحاولة الانتشار في أفريقيا وأفغانستان، ومواطن بديلة تعوضه عن المركزية المفقودة في سوريا والعراق. وفي 2020م أيضًا، لم تكن حركة طالبان في سُدة الحكم، بل كانت حركةَ معارضةٍ عنيفة، تبنَّت عمليات عنيفة ضد أهداف ومؤسسات مدنية وحكومية، وهو ما تغيَّر في 2021م، الذي سيطرت فيه على الحكم، وحاولت الحصول على شرعية دولية وإقليمية ■

وعلى مستوى تيارات الإسلام السياسي، لم يكن العام 2020م مفصليًا مقارنةً بالعام 2021م، ففي 2020م كان الإخوان المسلمون في سدة الحكم، أو مشاركون فيه بالمغرب وتونس، وكانت الجماعة أقل تشظيًا في مصر، وأكثر فاعليةً وتحالفًا مع الميليشيات الشيعية في العراق، وهو ما تغيَّر كليًا في العام 2021م.

ويتناول هذا الملف، تنظيم داعش في سوريا والعراق، وأفريقيا، وأفغانستان، ثُم يتطرَّق إلى انشطار جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وفشل حركة النهضة في تونس، وإخفاق حزب العدالة والتنمية في المغرب، ثُم الهزائم المتتالية للحزب الإسلامي في العراق، وأخيرًا الهزيمة الحاسمة لأحزاب وفصائل الإسلام السياسي الشيعية في العراق. وبناءً على ذلك، سيحاول التقرير رصد النموذج الكامن لأفول أو تمدد الإسلام السياسي، مع البحث عن إجابة وافية وواقعية لأسباب ذلك الانحسار أو الفاعلية، وهل هو انحسارٌ فكري ومبادئي فحسب، أو هو فكري وواقعي في آنٍ واحد، وذلك من خلال تناول، أوّلًا: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين الانحسار والتمدد، ثانيًا: انحسار أحزاب وتيارات الإسلام السياسي.

أولًا: تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين الانحسار والتمدد

شهد العام 2021م انحسارًا لما يُسمَّى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، في بعض المواقع، في حين حاول التنظيم إيجاد مواقعَ بديلة، للتمركز وإدارة العمليات، لاعتقاده أن «الخلافة» لا تكون إلا بالسيطرة على أرض،

لا مجرد فكر أيديولوجي. لكن التنظيم لم يعُد يسيطر على أرض، كما كان الأمر في سوريا والعراق، قبل هزيمته، واضطر إلى تحويل إستراتيجيته إلى الهجمات الانتحارية، وسياسة الذئاب المنفردة، عبر الخلايا النائمة.

1. أفول التنظيم في العراق وسوريا

انحسر التنظيم في سوريا والعراق خلال العام 2021م، مقارنةً بما قبله، ففي العراق لم يعُد التنظيم يسيطر على أية أراضٍ أو مدن، من جرَّاء الضربات التي وُجِّهت له من القوات العراقية والتحالف الدولي. واستطاعت المخابرات العراقية بالتعاون مع المخابرات التركية،

اعتقالَ نائب البغدادي والرجل النافذ في التنظيم، سامي جاسم الجبوري؛ مسؤول التمويل في التنظيم، وهو مساعدٌ مقرب من زعيم التنظيم الحالي أبو إبراهيم الهاشمي القريشي[1].

وأجبرت هذه السياسة الأمنية والضربات المتلاحقة التي وُجِّهت إلى التنظيم، أجبرته على التخلي عن سياسة السيطرة على الأرض، ولجأ إلى إستراتيجية التفجيرات، والاستهداف الطائفي، التي اتبعها الزرقاوي في العراق من قبل، بغية خلخلة الوضع الأمني في الدولة، ومحاولة إثارة شروخ طائفية على المستوى الديني والمذهبي، تتطور إلى

(1) بي بي سي عربي، اعتقال سامي جاسم الجبوري: الاستخبارات التركية «ساعدت» العراق في القبض على نائب أبو بكر البغدادي، (13 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3shlQDW

حروب مذهبية، فيسهل على التنظيم القيادة والسيطرة على الأرض.

في نفس الوقت، فإنَّ بعض عمليات التنظيم في العام 2021م تشير إلى ضعف التنظيم، لا إلى قوته أو فاعليته. ففي ديسمبر، هاجم التنظيم موقعًا للبيشمركة في قرية بِكركوك، وأدى إلى مقتل عناصر من البيشمركة، واستعان إقليم كردستان بالحكومة المركزية والأمريكان لمواجهة العمليات المسلحة للتنظيم[1]. وفي يناير 2020م، وفي اليوم الأول لفترة بايدن الرئاسية، تبنَّى التنظيم تفجيرًا مزدوجًا في العراق أدى إلى مقتل أكثر من ثلاثين شخصًا، وجرح أكثر من 100 شخص[2].

واستمر التنظيم في شنّ عمليات إرهابية دون قدرةٍ على أي سيطرة على الأرض، تلك القدرة التي افتقدها التنظيم نتيجةَ أمرين، الأوّل: الضربات الأمنية التي تعرَّض لها؛ نتيجة التعاون الاستخباراتي الدولي والإقليمي ضده، والثاني: فقدانه لحواضنه الشعبية جرَّاء الجرائم التي ارتكبها في المناطق التي سيطر عليها؛ ما أفقده أيّ تعاطف من أيّ نوع، وكذلك تعاون المؤسّسات الدينية الرسمية وغير الرسمية ضده، بوصفه تنظيمًا خارجيًا لا يمثّل متن الإسلام[3].

وفي سوريا، لم يعُد للتنظيم أيّ سيطرة عسكرية على الأرض منذ فبراير 2019م[4]، لكن له وجود صغير وغير مؤثّر في أماكن صحراوية غير مأهولة، خاصةً في الصحراء السورية بالوسط، والبادية الشرقية[5]، يحددها البعض بنسبة 1%، أو ما دونها بقليل[6]؛ وبالتالي افتقد التنظيم إلى قدراته العسكرية والأمنية، وكذلك الدينية في نشر أفكاره وتطبيق معتقداته التكفيرية على الأرض.

على مستوى علاقة التنظيم بالنظام السوري، فقد عمل النظام السوري سابقًا على توظيف التنظيم لتحقيق عدَّة أهداف إستراتيجية، مثل: الظهور أمام المجتمع الدولي كمحارب للإرهاب، وتعزيز شرعيته الإقليمية والدولية، وتبرير العنف المنهج ضد المدنيين والمعارضة وعدم التفرقة بين معارضة عنيفة وغير عنيفة، وتعزيز وجود الإيرانيين وحزب الله والميليشيات الشيعية في قلب دمشق والمدن السورية. وفي المقابل، قام التنظيم بخدمة أهداف النظام السوري في كثير من الأحيان، عندما أسهم في القضاء على «المعارضة المعتدلة»، وعقد بعض الصفقات مع النظام، وإجراء بعض التعاملات الاقتصادية بين الجانبين، لكن اختفى هذا التعاون في العام 2021م؛ ما أسهم في الحد من قدرات التنظيم، وسيطرته العسكرية على الأرض، لصالح النظام السوري الذي حقَّق ما يريده من التنظيم، ثُم عمل على كبحه[7].

على مستوى الأفكار والمبادئ، لم تحدث أي مراجعات فكرية للتنظيم، بل لا يزال مؤمنًا بنفس أفكاره المتشدَّدة، وخِياراته الفقهية العنيفة، التي ترى المؤسَّسات الدينية الرسمية وغير الرسمية في عموم العالم الإسلامي، أنها أفكار تكفيرية ومتشدَّدة، لا علاقة لها بالفهم الصحيح للإسلام[8]؛ وبالتالي انعكس هذا على التنظيم، وقدراته في التجنيد وجذب مزيد من الشباب إلى أفكاره.

2. في مواجهة «طالبان»: ولاية خراسان ومحاولات التموضع

في أفغانستان، وبعد سيطرة حركة طالبان على العاصمة كابول في أغسطس 2021م، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية فرع خراسان، في تكثيف عملياته ضد الأفغان، متبعًا نفس سياسته في العراق؛ فاستهدف المدنيين، خصوصًا الشيعة، في محاولة لتفخيخ المشهد السياسي والاجتماعي أمام حركة طالبان[9].

في المقابل، تسعى حركة طالبان «الماتريدية الحنفية» إلى الانفراد بالحكم، والتخلُّص من المتشدّدين، في سعيٍ

(1) روداو، «داعش» يهاجم جبهات البيشمركة في كركوك، (06 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3EwBvCB
(2) الجزيرة نت، دلالات تفجير بغداد المزدوج مع وصول بايدن للسلطة.. رسائل التوقيت والمكان، (21 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/33cLtv4
(3) للمزيد حول جرائم «داعش» على الأرض، راجع: فالح عبد الجبار، *دولة الخلافة التقدم إلى الماضي*، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017م)، ص186: 188.
(4) جسور للدراسات، خريطة النفوذ العسكري في سورية، (01 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3llETc8
(5) شورش خاني، إعادة تشكيل صفوف تنظيم داعش في الصحراء السورية، معهد واشنطن، (12 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3DaCfvG
(6) المرصد السوري لحقوق الإنسان، مع انحسار مساحة انتشار تنظيم «الدولة الإسلامية».. خريطة توزع النفوذ العسكري ونسب السيطرة على الأراضي السورية، (13 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3ociUpW
(7) ماثيو ليفيت، نموذج عمل نظام الأسد لدعم تنظيم «الدولة الإسلامية»، معهد واشنطن، (26 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pfeyxs
(8) راجع: أحمد الطيب «تقديم»، الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي «مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف»، (القاهرة– أبو ظبي، مشيخة الأزهر+ مجلس حكماء المسلمين، 2018م)، ص51، 84.
(9) للوقوف على رؤية تنظيم الدولة (داعش) وإستراتيجيته تجاه الشيعة، والفارق بينها وبين إستراتيجية القاعدة، راجع: حسن أبو هنية، الجهادية العربية، ص202.

منها لفتح صفحةٍ جديدة مع المجتمع الدولي؛ وبالتالي فإنَّ الانسحاب الأمريكي وضع «طالبان» في امتحان صعب، وفي مواجهة مباشرة مع «داعش».

والمفارقة أن تنظيم داعش خراسان لم يخرج من رحم القاعدة هذه المرة، بل خرج كانشقاقٍ عن حركة طالبان سنة 2015م، وهذا يُحيلنا إلى أسئلة مهمة وجوهرية؛ لأنَّ حركة طالبان «ماتريدية حنفية»، لها منزعٌ صوفي، بخلاف «داعش» وتنظيماته؛ ما يدعو إلى طرح أسئلة عميقة حول تأثيرات تنظيم القاعدة في «طالبان»، وتأثّر الحركة أو بعض عناصرها بأدبياته وأفكاره؛ ما أنتج لاحقًا انشقاقًا من بعض هذه العناصر، لتنضم إلى «داعش». لكن مع التأمل في جغرافيا التنظيم بعد تأسيسه، سنجد أنه سيطر على منطقة تورا بورا؛ المعقل السابق لتنظيم القاعدة[1]؛ ما يعزز افتراضية تأثرهم بالفكر القاعدي، قبل مبايعتهم لتنظيم الدولة (داعش). وعند النظر في أوائل الأسماء المنشقة عن «طالبان»، التي أعلنت بيعتها لتنظيم الدولة الأم في سوريا والعراق، سنجدها أسماء لها خلفيات «سلفية جهادية»، وكانوا يعتقدون أنهم مهمشون وغير مُرحَّب بهم داخل حركة طالبان. وهناك تصريح شهير لمفتي التنظيم عبد الرحيم مسلم دوست، يقول فيه إنه كان يجاهد «الكفر العالمي» بجانب حركة طالبان، ولم يكُن له أيّ منصب رسمي فيها، فيقول: «ولما علمنا أنها عميلة للاستخبارات الباكستانية، ووجدنا ميدانًا آخر للجهاد وهو تنظيم الدولة، انضممنا إليه، وتركنا طالبان»[2].

وقد شنّ التنظيم هجمات على «طالبان» نفسها، وينظر إليها بوصفها الخصم الرئيس والإستراتيجي له؛ لكونها حركة قومية، لا تؤمن بتأسيس خلافة عالمية. وهناك اتهامات متبادلة بين التنظيم والحركة؛ فبينما يتهم التنظيم «طالبان» بالعمالة للاستخبارات الباكستانية، والردَّة، والولاء للكفار؛ فإنَّ الحركة تتّهِم التنظيم بالعمالة لليهود[3].

وشنّ التنظيم عشرات الهجمات منذ 2016م، حتى اليوم، استهدف بها المستشفيات والمواقع العسكرية والمدنيين، لكن كانت أبرز هجماته في 2021م: هجومه في 26 أغسطس، عندما نفذ عناصره تفجيرًا انتحاريًا في مطار كابول الدولي قُتل خلاله 175 شخصًا، بينهم 28 على الأقل من مُسلّحي حركة طالبان، و12 من القوات الأمريكية[4]. وكذلك هجومه، في أكتوبر، على مسجد «فاطمية»، وهو أكبر مسجد للشيعة في قندهار، جنوبي أفغانستان، وأسفر عن مقتل وجرح عشرات الأشخاص. وتبنى التنظيم في أكتوبر أيضًا، تفجيرًا استهدف مسجدًا للهزارة الشيعة في منطقة خان آباد بولاية قندوز (شمال أفغانستان)، وقُتل فيه 60 شخصًا، وجُرح أكثر من 100 شخص[5]. وفي الثاني من نوفمبر، استهدف التنظيم المستشفى العسكري الوطني في كابول؛ ما أسفر عن مقتل وجرح عشرات الأشخاص[6].

وإثر هذه الهجمات المتعددة لـ «تنظيم الدولة خراسان»، صرَّح الرئيس الروسي بوتين قائلًا: «إنَّ الإرهابيين من العراق وسوريا يتجمعون في أفغانستان، ويمكنهم زعزعة استقرار الوضع في منظمة رابطة الدول المستقلة»؛ فردّ عليه نائب المتحدث باسم حركة طالبان بلال كريمي: «إنه لا توجد بياناتٌ تدعم ادعاء الرئيس بوتين، ليست لدى تنظيم الدولة إمكانية لنقل مقاتلين من دول الشرق الأوسط إلى أفغانستان»[7].

لكن المؤكد أنَّ هذه العمليات الإرهابية جعلت التنظيم العدو الإستراتيجي الأوّل لحركة طالبان، ليس فقط على مستوى الأفكار والعقائد، بل على المستوى السياسي والأمني أيضًا، إذ إنَّ التنظيم هو السبب الرئيس حتَّى الآن لإفشال الحركة، وإظهارها بمظهر غير القادر على بسط الأمن في البلاد. لكن لا يمكنُ الجزم بقدرة الحركة على إنهاء التنظيم وإضعاف قدراته، دون تعاونٍ من الفاعلين الدوليين والإقليميين، مع اعتراف بالحركة ومحاولة ضبط سلوكها، تفاديًا لبروز حركات أكثر راديكالية.

وخلاصة القول، إنه من المرجَّح أن يستمر تنظيم الدولة في العُنف ضد الدولة الأفغانية، وضد «طالبان»، ولا سيَّما في حالة الفوضى التي تتَّسمُ بها تلك المرحلة في أفغانستان، وعدم قدرة «طالبان» على ضبط الأمن،

(1) الجزيرة نت، أبرزها الأعراس والمراكز الثقافية.. هذه هجمات «ولاية خراسان» في أفغانستان، (29 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3IeeFls

(2) الجزيرة نت، واشنطن وطالبان حذرتا من هجماته.. تعرَّف على «تنظيم الدولة ولاية خراسان»، (26 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3DjGzcc

(3) الجزيرة نت، أبرزها الأعراس والمراكز الثقافية.. هذه هجمات «ولاية خراسان» في أفغانستان، مرجع *سابق*.

(4) الجزيرة نت، تنظيم الدولة يتبنَّ الهجوم.. عشرات القتلى والجرحى بينهم جنود أميركيون في مطار كابول، (26 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3xUT7FO

(5) الجزيرة نت، تنظيم الدولة يتبنَّ تفجير قندهار و«طالبان» تدعو المجتمع الدولي للاعتراف بحكومة أفغانستان، (15 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3lzVOHQ

(6) DW، قتلى وجرحى في هجوم انتحاري على المستشفى العسكري في كابول، (02 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3lAWn4q

(7) الجزيرة نت، تنظيم الدولة يتبنَّ تفجير قندهار، مرجع *سابق*.

وهيكلة المؤسَّسات الأمنية، إضافةً إلى تنامي الفكر القاعدي والداعشي في العالم الإسلامي عمومًا، وفي مناطق التوتر والنزاع خصوصًا؛ ما يُسهِّل على تلك الحركات المتطرفة عمليات التجنيد الفكري والعسكري. وذلك كله، يضع «طالبان» في موقف صعب دوليًا وداخليًا.

3. «داعش» وأفريقيا

في مصر وفي محافظة سيناء على وجه الخصوص، انحسرت عمليات تنظيم «ولاية سيناء» التابع لتنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية «داعش» (بايعت ولاية سيناء تنظيم الدولة في نوفمبر 2014م)، وقد أدت عدَّة عوامل إلى انحسار عمليات التنظيم، أهمها: الحرب التي يخوضها الجيش المصري في سيناء منذ سنوات ضد التنظيم وحواضنه، وقد عزَّز الجيش المصري وجوده هناك العام 2021م بعد تفاهماتٍ مع الجانب الإسرائيلي، أدت إلى بعض التعديلات في اتفاقية كامب ديفيد، سمحت للجانب المصري بتعزيز قواته ونوعية تجهيزاته، في بعض المناطق[1]. كذلك الأحكام الصارمة التي صدرت بحق متهمين بالانتماء إلى التنظيم، ففي نوفمبر من هذا العام، أيدت محكمة النقض المصرية حكم الإعدام الصادر بحق ضابط شرطة و21 متهمًا آخرين بتُهم تتعلق بالإرهاب، في القضية المعروفة إعلاميًا بقضية «أنصار بيت المقدس»، كما أيدت المحكمة أحكامًا بالسجن المؤبد ضد 45 آخرين، والسجن لمدة 10 سنوات لـ21 متهمًا، وخمس سنوات لـ 52 متهمًا في نفس القضية[2].

ووُضِع تنظيم ولاية سيناء على قوائم الإرهاب أمريكيًا، مع حركة «سواعد مصر/ حسم»، وقالت الخارجية الأمريكية: «كان بعض قادة حركة حسم مرتبطين في السابق بجماعة الإخوان المسلمين المصرية»[3]. ولا يُدرى على وجه اليقين هل حركة حسم تابعة للجناح العنيف من الإخوان المسلمين الذي نظَّر للعُنف، بعد أحداث 2013م، والذي اشتُهِر بجناح «محمد كمال»، أم هي حركة منشقة عن جماعة الإخوان بقسمَيْها في ذلك الوقت؟ لكن الحركة بعد أن كانت فاعلة منذ تأسيسها في 2016م، انحسرت أعمالها تمامًا في 2021م؛ بسبب القوة الأمنية والاستخباراتية المصرية، وتغيُّر حسابات الداعمين الإقليميين للحركة، وتراجع كثير من المنظِّرين الدينيين الذين أجازوا مثل هذه الأعمال المسلحة والعنيفة، ولا سيَّما بعد استقرار الأوضاع الأمنية في مصر، وكذلك تراجع التظاهرات التي كانت تستغلها الحركة كغطاء سياسي لها. لكن في نفس الوقت، يُلحَظ كمونُ الحركة وأفولُها، بعد أفول مُمَاثل من تنظيم «ولاية سيناء»؛ ما يطرح احتمالية العلاقة التعاونية بين الطرفين، أو على الأقل التأثير والتأثر، والخدمات المتبادلة.

وفي قلب أفريقيا، لا تزال «داعش» نشطةً وفاعلة؛ بسبب الفوضى الأمنية، وضعف الدعم اللوجستي والاستخباراتي للدول الأفريقية الفقيرة اقتصاديًا، ووجود مشكلات سياسية وتمردات، وكذلك وجود مشكلات في الخطاب الديني، ودور المؤسَّسات الدينية التقليدية.

ففي النيجر استهدف تنظيم الدولة مساجدَ الصوفية بهجمات إرهابية، في أكتوبر، راح ضحيتها أكثر من 10 أشخاص، وقُتِل أكثر من 500 شخص في غرب النيجر، من جرَّاء العمليات الإرهابية التي قام بها تنظيم الدولة[4].

وفي موزمبيق، نشطت حركة الشباب التابعة لتنظيم داعش، وقامت بعِدَّة أعمال إرهابية، أهمها: استهداف قرية بالما في الجزء الشمالي لولاية كابو ديلجادو الغنية بالغاز، والتي يبلُغ عدد سكانها حوالي 75 ألف نسمة. أسفر هذا الهجوم عن مقتل العشرات من المواطنين وفرار المئات، من خلال عمليات قتل وذبح للأبرياء العُزل؛ ما تسبَّب في نزوح الآلاف من سكان قرية بالما إلى الدول المجاورة، وفرار البعض إلى الغابات تأمينًا لحياتهم، أو هربًا إلى الشواطئ عن طريق القوارب، أو سيرًا على الأقدام[5]. وفي الصومال، تبنَّت حركة الشباب التابعة لتنظيم القاعدة، عشرات العمليات ضد الدولة والمدنيين. وفي نيجيريا، اشتبك تنظيم الدولة مع جماعة بوكو حرام، وقُتِل زعيم «بوكو حرام» أبو بكر شيكاو، على أيدي مسلحي «داعش»، وأسَروا العديدَ من مسلحي «بوكو حرام»، واستولوا على أسلحة ومعدَّات. وتحوَّل العديد من قادة وزعامات «بوكو حرام» إلى «داعش»؛ خوفًا من القتل، أو قناعةً بالفكر المتطرف. وتعتقد العديد من وكالات الاستخبارات العالمية أنَّ المجموعات المتشدِّدة والموجودة في منطقة الساحل، موريتانيا وبوركينا فاسو ومالي والنيجر وتشاد، ستتوحَّد على

(1) إندبندنت عربي، تعديل في اتفاقية «كامب ديفيد» بين القاهرة وتل أبيب، (09 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 14 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pTRd4P
(2) بي بي سي عربي، تنظيم الدولة الإسلامية: ما هي «جماعة أنصار بيت المقدس» وما علاقتها بأحكام الإعدام التي صدرت في مصر؟، (25 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 22 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/33F2vlM
(3) بي بي سي عربي، الولايات المتحدة تدرج تنظيميَ «ولاية سيناء» و«حسم» في مصر على القائمة الأمريكية للإرهاب، (15 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3lsk12Q
(4) مرصد الأزهر، قراءة في جرائم استهداف المساجد في النيجر، (18 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3rACle0
(5) مرصد الأزهر، تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في موزمبيق، (08 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3GfvNFJ

الأغلب، تحت قيادة ما بات يُعرَف باسم «ولاية داعش في غرب أفريقيا»[1]؛ ومن ثمَّ، فإنَّ القضاء على التنظيم في تلك المناطق الشاسعة يحتاج إلى حلول عاجلة وآجلة، وتكاتف من جميع الفاعلين في أفريقيا.

وفي السودان لم يُعلَن عن وجود رسمي تابع لـ«داعش»، لكن في سبتمبر 2021م، أعلنت السلطات الأمنية القبض على خلية تتبع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وقُبِض على زعيم الخلية، وهو مصري الجنسية. وفي يونيو، أعلنت السلطات الأمنية السودانية أيضًا القبض على خلية تابعة لتنظيم القاعدة، مكونة من 4 سودانيين، و5 من الجنسيات الأخرى، وفي فبراير أيضًا، كشفت السلطات الأمنية عن خلية تابعة لـ«داعش»، في منطقة صوامع الغلال، شرق البلاد[2].

أما عن أسباب تمدّد داعش في أفريقيا، فثمَّة أسباب عديدة، أهمها، أنَّ التنظيم عمل على وراثة تنظيم القاعدة هناك، واستهوى خطابه المُنتمين لـ«القاعدة»، ولا سيَّما بعد أفول «القاعدة» في المركز والهامش، وأفول خطابها بعد وفاة أبرز قادتها، وتعرُّضها لعمليات نوعية من قِبل الغرب. كذلك أسهمت هشاشة القبضة الأمنية في دول أفريقية ومشكلات داخلية متعلقة بالفقر والبطالة، وتوترات التمرد، وعدم وجود مؤسَّسات دينية ومشيخية مركزية -على غرار الأزهر والزيتونة- تتبنَّى الخطاب الوسطي وتعمل على توجيهه، أسهمت تلك العوامل في تمدّد التنظيم وإيجاد موطئ قدم له. أيضًا، فإنَّ اللحظة الفارقة في تمدد «داعش» في سوريا والعراق وسيطرته على الأرض، ألهَمَ الحركات الجهادية على الانضمام إلى حركة «باقية وتتمدد»[3]، باعتبار اللحظة والوهج الذي اغترَّبه المتطرفون حينئذٍ، ثُم انتقال، أو محاولة انتقال «داعش» إلى أفريقيا، بعد الكمون الذي حلَّ به في الشرق الأوسط، كل هذه العوامل أدت إلى تمدد التنظيم أفريقيًا. بيْد أنَّ ثمَّة عوامل أيضًا تشير إلى إمكانية كبحِه، أهمها: المصالح الدولية في أفريقيا، ولا سيَّما مصالح الفرنسيين والصينيين، يليهم الأمريكان والأوربيين، والبيئة الدينية في أفريقيا، التي تختلف عن البيئة الدينية في العالم العربي والشرق الأوسط، وهي وإنْ غابت عنها المؤسسات الدينية القوية، إلَّا أن الطُرُق الصوفية الكبيرة والمنتشرة في إفريقيا تحوُل دون تمدد، أو انفراد، تنظيم الدولة فكريًا، لكن الخطاب الصوفي في ذاته لا يكفي لمواجهة التنظيم؛ نظرًا لما تحمله بعض الطرق الصوفية من مغالاة ومشكلات في قراءة الإسلام، يسهل نقدها، وفكّ صلتها بإرث الإسلام وتراثه؛ وبالتالي تعضِّد حجج التنظيمات المتطرفة؛ ما يحتّمُ على المعنيين النظر في مسألة الخطاب الديني، والعمل على عقلنته، وترشيده، وإصلاح مؤسَّساته.

ثانيًا: انحسار أحزاب وتيارات الإسلام السياسي

شهد العام 2021م انزياحًا وتهميشًا لحركات الإسلام السياسي، أكثر من أيّ وقتٍ مضى، خاصةً منذ ما سُمِّي بثورات «الربيع العربي». وتفاوتت أسباب تهميش تلك الحركات، وانخفاض شعبيتها، ما بين أسباب داخلية خاصة ببِنيَتها وأفكارها، وأسباب خارجية متعلقة بالبيئة السياسية والدينية من حولها.

1. انشطار جماعة الإخوان

تشظّت جماعة الإخوان المسلمين المصرية في العام 2021م، وانقسمت إلى جماعتين، بقيادتين مختلفتين، لأوّل مرةٍ في تاريخها. وانهارت الجماعة على مستوى المشاركة والفاعلية السياسية، وانطوت أفكارها من المجتمع المصري، مقارنةً بالعام 2011م وما قبلها في حقبة الرئيس مبارك، عندما سمح لهم بنشر أفكارهم في المجتمع المصري، والاستيلاء على بعض النقابات المهنية، كنقابتَي الأطباء والمهندسين.

ومنذ العام 2013م، انقسمت جماعة الإخوان داخليًا؛ فكريًا وتنظيميًا، إلى جناحين: جناح تبنَّى العُنف ضد الدولة المصرية وأسسَّ حركات صغيرة منبثقة عنه تحت عناوين مختلفة مثل «حسم» وغيرها من حركات، وكذلك تبنَّى بعض ما سماه بـ«العمليات النوعية»، وجناحٌ آخر لم يتبنَّ العُنف رسميًا، وإنما سعى إلى حفظ بيضة الجماعة؛ خوفًا من القضاء التام عليها، وحاول التترُّس بالتعاليم والميراث التقليدي المحافظ للجماعة. وكلا الجناحين ينتمي إلى التيار القطبي في الجماعة، لكن أحدهما سارع باللجوء إلى العُنف، والآخر

(1) الحرة، «داعش» يسيطر على آلاف الكيلومترات المربعة ويفتح جبهة جديدة، (26 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 06 ديسمبر 2021م، https://arbne.ws/3ExDWVx

(2) الحائط العربي، لماذا تصاعد نشاط تنظيم داعش في السودان؟، (05 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 14 أكتوبر 2021م، https://bit.ly/30oWXe5

(3) راجع: لينا الخطيب، إستراتيجية تنظيم الدولة الإسلامية: باقية وتتمدد، مركز مالكوم كير- كارنيغي، (29 يونيو 2015م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3eqXlvP

أراد أن يتمهَّل، ويعيد تعزيز الجماعة مرةً أخرى، لإنفاذ خطته في «التمكين»[1].

وفي أكتوبر من العام 2021م، برز الخلاف الأكبر داخل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، بين قيادات نفس التيار المحافظ في الجماعة (تيار محمود عزت)؛ إذ انقلب إبراهيم منير، القائم بأعمال المرشد منذ اعتقال عزت (مكتب لندن)، على حليفه الإستراتيجي محمود حسين، أمين عام الجماعة (مكتب تركيا)، وكان بينهما تحالفٌ في وجه تيار العُنف (تيار محمد كمال)، ويسعى كل فريق منهما للإمساك بزمام الجماعة ومواردها المالية والإدارية. وبرَّر كلُّ فريق موقفه بتفسيرات غير محايدة للوائح الداخلية للجماعة، وزعم كلٌ منهما استناده إلى مجلس شورى الجماعة، الذي لم يعُد فاعلًا منذ أغسطس 2013م (بلغ عدد أعضائه في 2013م، 117 عضوًا، أُلقي القبض خلال السنوات الماضية على 53 منهم، وتوفي 37 آخرون، وبقي 27 منهم خارج مصر؛ اعتذر 3 منهم عن الاستمرار في أعمالهم، وجرى إيقاف عضو آخر، وبقي 23 عضوًا فقط فاعلين في المجلس، منهم 10 مُعيّنون من قِبَل رابطة الإخوان بالخارج / مكتب تركيا)[2].

وأصدر منير قرارًا بالتحقيق مع محمود حسين، وعددًا من قادة الجماعة المحسوبين على حسين، وجُمِّدت عضويتهم، لكن تيار محمود حسين رفض ذلك الإجراء، ودعا مجلس الشورى إلى عزل منير من منصبه. وبالفعل قرَّر هذا الجناح في ديسمبر، وَفق ما قال إنه نتيجة اجتماع الشورى العام[3]، تعيين قائم بأعمال المرشد (محسوب على تيار حسين)، هو مصطفى طلبة، وهو أستاذ جراحة عامة يحمل الجنسية البريطانية ورجل أعمال يدير أموال الجماعة وضعته السلطات المصرية على قوائم الإرهاب[4]، ومِن ثَمَّ، سُحِب عزلُ إبراهيم منير من ذلك المنصب، في حين نفى جناح إبراهيم منير أيّ انعقاد للشورى العام، أو صدور قرارات عنه[5]؛ وبالتالي انقسمت الجماعة رسميًا إلى جماعتين برأسين مختلفين، جماعة بقيادة إبراهيم منير (مكتب لندن)، وجماعة بقيادة محمود حسين ومصطفى طلبة (مكتب تركيا).

ولا يبدو هذا الصراع لائحيًا أو فكريًا، بقدر ما هو خلاف شخصي على إدارة الجماعة وشراييها، والتكسب من

(1) حول الهُويّة القطبية للجماعة، راجع: حسام تمام، الإخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة، (القاهرة: دار الشروق، 2013م)، ص39، 40. ويتَّهِمُ تمام قادة من جماعة الإخوان مِمَّن نجوا مما حصل لأعضاء تنظيم 1965م بـ «توطين الفكر القطبي داخل الأطروحة الإخوانية»، وذكر منهم: محمد بديع «مرشد الجماعة»، ومحمود عزت «نائب المرشد»، وصبري الكومي أحد قادة الجماعة.

(2) أحمد سلطان، انشطار الإخوان: كواليس الصراعات القيادية داخل الجماعة، إضاءات، (13 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3ecfRb7

(3) إخوان أون لاين، بيان هام من مجلس الشورى العام حول اللجنة القائمة بأعمال فضيلة المرشد العام للجماعة، (17 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mixD10

(4) سكاي نيوز، بعد إعلان مرشد جديد.. الإخوان تنشطر رسميًا إلى جماعتين، (18 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32hhul8

(5) إخوان سايت، الإخوان المسلمون تنفي خبر انعقاد مجلس الشورى العام أمس، (18 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3snskkH

مواردها، وداعميها الإقليميين والدوليين، وبالتالي فلا يُتوقَّع حدوث أي تراجع من كلا الجانبين، أو إمكانية المصالحة بينهما. ومن نتائج هذا الخلاف، أفول الجماعة في المشهد العام المصري، ونبذها حتّى من قِبل حواضنها الشعبية.

2. حركة النهضة وفشل التجربة

في مايو 2016م أعلن حزب النهضة التونسي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين، التخلي عن تسمية «الإسلام السياسي»، ووصف نفسَه بأنه حزب «مسلم ديمقراطي». وجاء في البيان الختامي لمؤتمر الحزب حينئذ: «حزب حركة النهضة تجاوز عمليًا كل المبررات، التي تجعل البعض يعُدُّه جزءًا مما يُسمَّى الإسلام السياسي، وأن هذه التسمية الشائعة لا تعبِّر عن حقيقة هُويَّته الراهنة»[1]. لكن الحقيقة أن حركة النهضة وإن تخلَّت ظاهريًا عن الإسلام السياسي، إلَّا أنها بقيت تنتهج نهجه، في تعاطيها مع المسائل الشائكة، داخل الحركة وداخل الدولة.

وأخفقت حركة النهضة في الحكومة والبرلمان، وانغمست في مشكلات اجتماعية وحياتية لا قدرةَ لها على حلها؛ وبالتالي انخفضت شعبيتها، ونبذها الشعب دعمًا لقرارات رئيس الجمهورية. ففي يوليو 2021م، أطاح الرئيس قيس سعيد بحركة النهضة التونسية من البرلمان والحكومة، عندما أعلن عقِب اجتماع مع قيادات أمنية وعسكرية يوم 25 يوليو إعفاءَ رئيس الوزراء هشام المشيشي من منصبه، وتجميد عمل واختصاصات البرلمان 30 يومًا[2].

وفي ضربات متلاحقة، شهدت الحركة في سبتمبر موجة استقالات، شملت أكثر من 100 عضو من النافذين والقيادات، وجاء في بيان صادر عنهم، أنَّ «الإخفاق في الإصلاح الداخلي للحزب، هو أهم أسباب الاستقالة»[3].

وأرجع أعضاء «النهضة» استقالاتهم إلى تعطُّل الديمقراطية داخل الحركة، وإلى: «انفراد مجموعة من الموالين لرئيسها بالقرار»[4]، وهو ما أدى حسب قولهم إلى خطوات خاطئة، أفضت إلى تحالفات سياسية متناقضة مع التعهدات المقدَّمة للناخبين[5]. وهذه أكبر أزمة داخلية تمر بها الحركة منذ تأسيسها، وترجع في الأصل إلى ما قبل يوليو 2021م، لكن إجراءات قيس سعيد أسهمت في خروج خلافات النهضة إلى العلن والتراشق وتبادل الاتهامات.

والسبب الرئيس الذي أدى إلى انكماش «النهضة» وخطابها المتدثِّر تحت عناوين «الإصلاح»، أنَّ الحركة وعلى الرغم من أنها كانت تدعو قديمًا إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلَّا أنها تخلت عن أي إصلاحات اقتصادية عندما كانت في الحكومة؛ ما أسهم في عزلها شعبيًا[6].

3. «العدالة والتنمية» المغربي والأفول السياسي

في سبتمبر 2021م، خسر حزب العدالة والتنمية في المغرب الانتخابات البرلمانية خسارةً كبيرة وحاسمة، ودالّة على رسائل متعدّدة أراد الشعب المغربي إيصالها، وحلّ الحزب في المرتبة الثامنة، في ترتيب الأحزاب بعد حصوله على 13 مقعدًا فقط، بعد أن حاز قبل 5 سنوات 125 مقعدًا، خوَّلت له تشكيل الحكومة للمرة الثانية على التوالي[7].

كانت المؤشّرات تشير إلى انخفاض شعبية «العدالة والتنمية»؛ فتعرَّض سعد الدين العثماني إلى الضرب، وكذلك رئيس برلمان الحزب إدريس الأزمي، من قِبل مُحتجّين حانقين على سياسة الحزب في إدارة الدولة[8]. كذلك هناك أسباب حقيقية أدت إلى نبذ الحزب جماهيريًا، أهمها: مشروع «فرنسة التعليم» الذي سمح الحزب بتمريره، وبمقتضاه سُمِح بتدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية بدلًا من اللغة العربية. ثُم السماح، بل وتبرير، تقنين زراعة مخدر الكيف، وكذلك التطبيع مع إسرائيل، والترويج له كإنجاز من إنجازات الحزب[9].

(1) آندرو مارتش، *خلافة الإنسان السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الحديث*، ترجمة أسامة عباس، (بيروت: مركز نهوض للدراسات والبحوث، 2021م)، ص359.
(2) الجزيرة نت، مسار الأحداث في تونس من قرارات قيس سعيد إلى المظاهرات ضدها، (19 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qbbB1q
(3) الجزيرة نت، أكثر من 100 استقالة من «النهضة».. ما الأسباب؟ وأي سيناريوهات للمشهد الإسلامي في تونس؟، (26 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sjrhlR
(4) *المرجع السابق*.
(5) *المرجع السابق*.
(6) حمزة المؤدب، خروج «النهضة» المُرتَبِك من الإسلام السياسي، مركز مالكوم كير–كارنيغي للشرق الأوسط، (29 أكتوبر 2019م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3q2Wwi8
(7) ميدان، آخر قلاع الإسلاميين العرب.. لماذا انتهى حكم العدالة والتنمية المغربي بهزيمة قاسية؟، (12 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3GXsPGm
(8) *المرجع السابق*.
(9) *المرجع السابق*.

هناك أيضًا أمورٌ داخلية تراكمية لا تقل أهميةً عما سبق، أهمها: عدم قدرة الحزب على تحسين الوضع الاقتصادي للناس، وعدم قدرته على تلبية مطالبهم، أو حتّى تنفيذ وعوده التي أخذها على نفسه.

وتسبَّبت نتائج الانتخابات وسياسات الحزب الفوضوية في اتساع دائرة الخلافات والغضب الداخلي في الحزب، وطالب عددٌ من قادة الحزب سعد الدين العثماني بتقديم استقالته، وبالفعل قدمت الأمانة العامة للحزب استقالتها، وانتُخِب بنكيران مرةً ثانية أمينًا عامًا للحزب[1].

وانتقلت عدوى الخسارة إلى الجزائر، فخسر الإسلاميون هناك الانتخابات التشريعية والانتخابات المحلية[2]؛ ما يؤكد معادلة أفول الإسلاميين، وانعدام مساحات المناورة التي توفرت لهم بعد 2011م فيما سُمِّي بـ «الربيع العربي».

4. الحزب الإسلامي العراقي والهزائم المتتالية

من الرباط إلى بغداد، أخفق الحزب الإسلامي العراقي المحسوب على جماعة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية، ودخل الحزب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (أكتوبر 2021م) ضمن تحالف «العقد الوطني» برئاسة رئيس هيئة الحشد الشعبي فالح الفياض، وحصل التحالف على أربعة مقاعد فقط[3]. وكان الحزب من جملة الرافضين لنتائج الانتخابات، رفقة تيارات الإسلام السياسي السني والشيعي، وجاء في بيانٍ له في أكتوبر، أنَّ «النتائج التي أعلنتها مفوضية الانتخابات غير صحيحة، ونُشدّد على أنَّ مرشحينا لم يخسروا، بل تمَّ استبعادهم بجهود مشتركة بين أطراف مختلفة في الداخل والخارج، لا تريد لمشروعه الوطني والإسلامي أن يكون له حضور في الساحة العراقية»[4].

والواقع أنَّ الحزب خسر الانتخابات كنتيجة طبيعية وتراكمية للنّهج الذي ينتهجه منذ فترة، فتحالف الحزب مع الحشد الشعبي وفصائله المسلحة قلَّل من مصداقيته عند الناخب السني، الذي رأى بطش الميليشيات المسلحة، وفي نفس الوقت يتحالف الحزب مع الإيرانيين، ولا يجدُ قادته غضاضةً في التصريح بدفء العلاقات مع إيران؛ ما وسَّع الفجوة بينه وبين أهل السنة في العراق[5]. وفي انتخابات 2010م، كان للحزب 10 نواب، وفي 2014م نجح له 7 نواب، وفي 2018م نجح له 6 نواب؛ ما يعني أن شعبية الحزب آخذةٌ في الأفول منذ 2010م حتّى اليوم، وأنَّ الحواضن السنية تجاوزت خطاب الحزب وأيديولوجيته. ولم يخسر الإسلاميون السُّنة فقط في الانتخابات البرلمانية العراقية، بل خسر أيضًا الإسلاميون الشيعة لصالح التيار الصدري وبعض القوى القومية والمدنية.

وبعيدًا عن الدلالات السياسية، فإنّ الدلالات الفكرية والدينية حاضرة وبقوة في هذا المشهد، إذ إنَّ

(1) ميدان، بعد عودته لقيادة العدالة والتنمية.. هل ينجح بنكيران في إحياء مشروع إسلاميّ المغرب؟، 16(نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3Ff0I4Y
(2) حفريات، خسارة الإخوان الانتخابات المحلية في الجزائر... الأسباب والتداعيات، (01 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3e94Jfu
(3) الجزيرة نت، نتائج الانتخابات العراقية النهائية تؤكد فوز الكتلة الصدرية، (30 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/3eavu2U
(4) ناس نيوز، الحزب الاسلامي ينضم إلى الفتح: نرفض نتائج الانتخابات، (12 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3p9LJ6M
(5) روداو، رشيد العزاوي: القوى السياسية لم تكُن جادة بتنفيذ المادة 140 والوضع الأمني قلق بالمناطق السنية، (07 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FtozOB

الناس العاديين سئموا الخطاب المؤدلج، سنيًا كان أو شيعيًا، وأدركوا أنَّ تلك الأحزاب تتجاهل تمامًا إصلاح الوضع الاقتصادي للناس، مقابل تصدير خطاب أيديولوجي ومذهبي وطائفي، والتحصن وراءه؛ بغية تمتين الحواضن المذهبية على حساب الإنجاز الحقيقي على أرض الواقع.

5. الإسلام السياسي الشيعي

لم يختلف الأمر كثيرًا في حالة تيارات الإسلام السياسي الشيعي عن نظيرتها السنية، فقد مجَّها الناس، ونبذها المجتمع؛ فخسر السياسيون المحسوبون على الحشد الشعبي والميليشيات المسلحة الانتخابات البرلمانية العراقية أكتوبر 2021م، لصالح التيار الصدري وبعض القوى المدنية والعلمانية. وبدلًا من النظر التام في أسباب تلك الخسارة، راح قادة الميليشيات يزعمون حصول تزوير في الانتخابات؛ ما تسبب في حدوث شرخ عميق داخل البيت الشيعي، فخرج مقتدى الصدر ليُرسل رسالة تهديدٍ للميليشيات والفصائل المسلحة بقوله: «لن نسمح بالتدخلات على الإطلاق، ومن الآن فصاعدًا يجب حصر السلاح بيد الدولة، ويمنع استخدامه خارج هذا الإطار، وحتى ممَّن كانوا يدعون المقاومة»[1]. في حين شكَّكت كتائب حزب الله في نتائج الانتخابات، وهدَّدت بالتصعيد المسلح، على لسان الناطق باسم الكتائب أبو علي العسكري، الذي قال: «إنَّ ما حصل في الانتخابات التشريعية يمثّلُ أكبر عملية احتيال والتفاف على الشعب العراقي»[2]، ثم وجَّه رسالةً إلى الحشد للدفاع عن نفسه، فيما يبدو أنها ردٌّ على تهديدات الصدر: «على الحشد الشعبي أن يحزم أمره، ويستعد للدفاع عن كيانه المقدس»[3]. ثُم جاء التهديد بالعُنف والتشكيك في العملية الانتخابية من حلفاء آخرين للكتائب[4].

وكانت تيارات الإسلام السياسي الشيعي تهدفُ إلى تأمين وجودها المسلح وممارساتها العنيفة عبر المؤسَّسات الرسمية في الدولة، من خلال الفوز في الانتخابات، ومِن ثمَّ، جاءت النتائج مخيبةً للآمال؛ ما دعاهم إلى التهديد تارةً، ومحاولات التفاوض داخل البيت الشيعي تارةً أخرى.

لكن الدلالات الفكرية والدينية الواضحة، بعيدًا عن السياسية، أنَّ الحواضن الشعبية والقواعد الجماهيرية أدركت التضخم الأيديولوجي لدى تلك التيارات، وأنها مثل مثيلتها السنية لم تلقِ بالًا بالمشكلات الحقيقية للمواطن العراقي، فقرَّرت نبذها والتخلص منها عبر الصناديق.

خاتمة: مستقبل الإسلام السياسي

يبدو الإسلام السياسي اليوم في مأزقٍ كبير، ليس على المستوى السياسي فقط، ولا على مستوى الخسائر التي مُني بها في السنين الأخيرة منذ يناير 2011م، وحتَّى اليوم، بل تبدو أزمته الكبرى في استبداد داخلي انتشر في مفاصل تياراته، وعدم قدرتها على صناعة مراجعات فكرية وفلسفية تمكّنها من مصالحة الشعوب والأنظمة، والاستمرار كفاعلٍ مدني في المشهد الديني والسياسي، بعيدًا عن فقه المواجهة والتمايز، وتجهيل المجتمعات، وتكفيرها، والخروج على أنظمتها. ثُم هي في حاجة ثانيًا إلى تغيير إستراتيجيتها في التعامل مع العامَّة؛ فبدلًا من دغدغة عواطفهم بالخطاب الديني، العمل على الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، وتبنّي خطاب ديني وسطي ومعتدل، والمساهمة في تخفيف الاحتقان المجتمعي. لذا؛ فمِن المتوقع أن تستمر أزمة أحزاب وحركات الإسلام السياسي، ما لم تقرأ واقعها جيدًا، بعيدًا عن فقه المحن والفتن، والابتلاءات التي لطالما تشبَّثت به لحفظ بيضتها من الزوال والانهيار.

على مستوى الحركات العنيفة والمسلحة، فإنه من المتوقع أن تشهد تمددًا في أماكن الفراغ الأمني والفكري والمشكلات الاجتماعية؛ كالفقر والبطالة، في ظل انحسارٍ في بلدانٍ أُخرى كالعراق وسوريا ومصر (سيناء)، شرط استمرار الجهود الأمنية والاستخباراتية والفكرية في كبح التنظيم. وعلى كلٍّ، فليس من المتوقع أن يسيطر التنظيم على أراضٍ واسعة، على غرارِ ما حصل قَبل ذلك في سوريا والعراق؛ لأنَّ هذا على غير رغبة الفاعلين الدوليين على اختلاف مصالحهم وتوجهاتهم، ولأنَّ هذه الإستراتيجية ثانيًا كلَّفت التنظيم الكثيرَ من قدراته في سوريا والعراق، فيترجَّح إذن إيثارُه لحربِ العصابات والعمليات الإرهابية كبديل لإستراتيجية السيطرة؛ ما يعني تنازل التنظيم قسرًا عن أهم معلمٍ من معالمه، وهو تأسيسُ «الخلافة الإسلامية».

(1) ناس نيوز، الصدر: نحو إيقاف السلاح المنفلت حتّى وإن كان من الذين يدّعون المقاومة، (11 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32dG4E9

(2) ناس نيوز، كتائب حزب الله تدعو «المقاومة» والحشد الشعبي للاستعداد احتجاجًا على نتائج الانتخابات، (12 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sv2ICG

(3) *المرجع السابق.*

(4) «لنهار العربي، العراق... «الإطار التنسيقي الشيعي» يعلنُ طعنه بنتائج الانتخابات، (12 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/33GQ1dp

التفاعلات السياسية في الشرق الأوسط

شهدت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدًا خلال العام 2021م عددًا من التطورات والتفاعلات السياسية المهمة التي من المتصوَّر أن يكون لها تأثيراتٌ ملموسة على المشهد السياسي الإقليمي خلال المرحلة المُقبلة. حيث اعترى مكانة المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية نوعٌ من تغير الأولوية في إطار إعادة ترتيب الإدارة الأمريكية الجديدة لأولويات إستراتيجيتها، وربما كان هذا سببًا كافيًا لتحولات وتفاعلات مهمة على الساحة الإقليمية، من بينها التشجيع على خفض حدة التوتر والاستقطاب بين المحاور الإقليمية، فضلًا عن استعداد القوى الفاعلة لمتغيرات الساحتيْن الإقليمية والدولية، حيث شهدت المنطقة بوادر نشوء تكتلات جديدة تحركُها بجانب العوامل السياسية، تطلعاتٌ اقتصادية بالأساس ■

ومع ذلك، لم تسهم هذه التفاعلات البينيّة والحوار في تسوية الصراعات الداخلية، إذ هيمن الجمود على الصراعات في اليمن وسوريا والأراضي الفلسطينية في ظل تراجع فرص التسوية، بل لا يزال عددٌ من الدول يعاني من أزمات الحكم كما هو الحال في: العراق ولبنان وليبيا وتونس والسودان؛ نتيجةً لتفاقم الانقسامات والخلافات بين النُخب السياسية، وعدم التوافق حول قواعد العملية السياسية والتداول السِلمي للسلطة.

في ضوء هذه التحوّلات يحاول هذا المِلف من التقرير الإستراتيجي لعام 2021م أن يرصد أهم التطورات

الإقليمية وتأثيراتها، وأُفقها خلال المرحلة المقبلة، من خلال التطرُّق لأبرز القضايا، وأهمها: إعادة تموضع الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية، وتراجع الاستقطابات بين الأطراف والتحالفات الإقليمية المتنافسة، و«قمة دول جوار العراق» والهُويَّة العربية للدولة العراقية، وإرهاصات التكتلات الإقليمية الجديدة، واستمرار الصراعات والأزمات وآفاق التسوية في المنطقة العربية، وأخيرًا نحو مرحلة انتقالية تتَّسم بالتقلُّب وعدم اليقين.

أوّلًا: إعادة تموضع الشرق الأوسط في الإستراتيجية الأمريكية

في إطار إعادة ترتيب الولايات المتحدة لأولوياتها، واتجاهها نحو الانخراط في مناطق أخرى من العالم، ولا سيَّما في شرق آسيا في ظل تصاعد التنافس مع الصين؛ شهدت منطقة الشرق الأوسط تحوّلًا مهمًّا تمثَّل في تراجع أولوية المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية.

وتمثَّلت أهم مظاهر هذا التحوّل في سحب بعض القوات والقدرات والمعدات العسكرية الأمريكية من المنطقة، وإعادة بعضها إلى الولايات المتحدة، ونقل بعضها الآخر إلى مناطق أخرى[1]. بالإضافة إلى إعلان انتهاء العمليات القتالية في العراق مع نهاية عام 2021م، وسحب أعداد من القوات الأمريكية من بعض القواعد العسكرية في سوريا.

هذا التحوّل يأتي في سياق الجدل القديم المتجدّد الذي تشهده الأوساط السياسية الأمريكية منذ سنوات حول أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الأمريكية. وهو إن عُدَّ مؤشرًا على تراجع ترتيب المنطقة في قائمة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، إلَّا أنه لا يعني بالضرورة حدوث تغييرات جذرية فيما يتعلق بمكانة المنطقة وأهميتها في الإستراتيجية الأمريكية، أو أنَّ الولايات المتحدة تتجه نحو الخروج بشكل كامل من الشرق الأوسط، الذي يحظى بأهمية جيوسياسية كبيرة، ولا سيَّما في مجال التنافس الدولي على النفوذ، فضلًا عن أهميته المحورية بالنسبة إلى المصالح الحيوية للولايات المتحدة والمتمثِّلة في ضمان استمرار تدفق النِّفط إلى الاقتصاد العالمي، والحفاظ على أمن الممرَّات الدولية، وحماية الحلفاء الإستراتيجيين في المنطقة، ومواجهة التهديدات الإرهابية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ومع ذلك، فإنَّ التركيز الأمريكي على الشرق الأقصى والمحيط الهادئ على حساب الشرق الأوسط، والذي يُعَد أحد أهم محاور سياسة إدارة الرئيس جو بايدن، هو مسألة رغم قِدم طرحِها إلَّا أنها لا تزال في طوْر الاختبار وقد سبق وفشل الرئيس الأسبق باراك أوباما في التخلِّي عن المنطقة؛ نظرًا إلى أنَّ التحوّل الإستراتيجي ربما أصبح منجزًا على مستوى الرؤى والتصورات، لكنه يفتقدُ لإمكانية التطبيق الفعلي على أرض الواقع.

ولعلَّ الثابت أنه بسبب التشابك الهائل بين مِلفات السياسة الدولية وتأثيرات الشرق الأوسط على المصالح الدولية المختلفة، جعل من الصعب على الولايات المتحدة الأمريكية ترك المنطقة، بينما يُوسّع خصومها

(1) وفاء جباعي، رغم سحب قوات من المنطقة.. البنتاغون: لدينا وجود قوي في الشرق الأوسط، قناة الحرة، (22 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2021م، https://arbne.ws/32nPeNN

مساحات نفوذهم في الشرق الأوسط[1]، خصوصًا مع إدراك الولايات المتحدة أنَّ فقدانها لنفوذها في المنطقة سوف ينعكس سلبًا على مكانتها ودورها على الساحة الدولية بشكل عام.

وفي هذا الإطار، تبدو الإستراتيجية التي تتّبعها إدارة بايدن في المنطقة غير مختلفة كثيرًا عن إستراتيجية الإدارتين السابقتين، والتي تعتمد على تخفيض عدد القوات المنتشرة في العراق وسوريا ومنطقة الخليج العربي، مع النظر إلى صفقات التسليح وتطوير القدرات القتالية لجيوش الدول الحليفة في المنطقة كأولوية في ظل التنافس الكبير مع اللاعبين الرئيسين في الشرق الأوسط، كروسيا والصين. هذه الإستراتيجية تتيحُ للولايات المتحدة ممارسة نفوذها وإظهار قوتها بتكلفة أدنى من خلال نشر أعداد أقل من الجنود على الأرض[2]. كما تتيح إعادة توزيع القوات الأمريكية، ما يجعل الولايات المتحدة أقل اعتمادًا على قواعد العمليات الكبيرة، والتي قد تصبح أكثر عرضةً للهجمات الإيرانية مع تقدم قدرات إيران في مجالَي الضربات الصاروخية وغارات الطائرات دون طيار[3].

ومع أنَّ دول المنطقة لديها قلقٌ من استمرار تراجع مظلة الحماية الأمريكية عنها، لكن في ضوء الاعتبارات السابقة، من المتصوَّر أن تشهد المرحلة القادمة احتفاظَ منطقة الشرق الأوسط بمكانتها كنطاق إستراتيجي حيوي للمصالح الأمريكية، مع استمرار دور الولايات المتحدة وحضورها في المنطقة دون تغييرات جوهرية، وعدم استعدادها لحدوث تغييرات في موازين القوى على المستوى الإقليمي؛ وهو ما يتضح من المؤشّرات الآتية:

1. إعلان الإدارة الأمريكية عن نيَّتها الإبقاء على وجود عسكري قوي في الشرق الأوسط، بما يتناسب مع حجم التهديدات المحتملة، مع إمكانية إعادة بعض القوات بسرعة إلى المنطقة إذا لزم الأمر[4]. كما نصَّ الدليل الإستراتيجي المؤقَّت للأمن القومي الأمريكي الصادر في مارس 2021م على «أنَّ واشنطن ستعمل مع حلفائها في المنطقة لردع اعتداءات إيران وتهديداتها لسيادة الدول ووحدة أراضيها، والقضاء على تنظيم القاعدة والشبكات الإرهابية المرتبطة به، ومنع عودة ظهور داعش»[5].

2. عودة الولايات المتحدة كوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واستئناف بعض المساعدات للفلسطينيين، والتي كانت قد توقفت إبَّان إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب، واستئناف الاتصالات مع قادة السلطة الفلسطينية، وعملها من خلال نهج دبلوماسي هادئ مع الأطراف الإقليمية الرئيسة، لإنهاء جولة الصراع التي تفجَّرت بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مايو 2021م[6].

3. استمرار الضربات الموجهة إلى الميليشيات المدعومة من إيران في العراق وسوريا، ردًّا على تزايد هجمات الصواريخ والطائرات دون طيار على القوات الأمريكية في هذين البلدين.

ثانيًا: تراجع الاستقطابات بين الأطراف والتحالفات الإقليمية المتنافسة

يُعَد تراجع التوترات والاستقطابات بين الأطراف والتحالفات الرئيسة في المنطقة، التحوّلَ الإقليمي الأبرز في العام 2021م. توالت خطوات التصالح والتقارب بين مختلف الأطراف المتنازعة في الشرق الأوسط منذ انعقاد «قمة العُلا» في المملكة العربية السعودية في يناير 2021م، والتي أرسَت قواعد المصالحة الخليجية، وأنهت الانقسام بين كُلٍ من السعودية والإمارات والبحرين، من جهة، وقطر، من جهة أخرى، كما مهَّدت لمصالحاتٍ أوسع على المستوى الإقليمي تشمل مصر وتركيا، وبدرجة أقل إيران.

وفي مايو 2021م، أصبحت المصالحة المصرية-القطرية أمرًا واقعًا في أعقاب زيارة وزير الخارجية القطري للقاهرة؛ ومِن ثَمَّ، تشكيل لجنة متابعة مصرية-قطرية لبحث كافة مِلفات العلاقة والتعاون بين الدولتين. وفي الشهر نفسه، عُقدت في القاهرة أولى جولات المباحثات الرسمية المعلنة بين وفدين من الخارجية المصرية والتركية لبحث مِلفات الخلاف، والتمهيد لعودة العلاقات الدبلوماسية، وعلى الرغم من أنَّ شيئًا ملموسًا

(1) غازي دحمان، التطورات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية، شؤون عربية، (08 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/3J7cP6n

(2) مركز الروابط للبحوث والدراسات الإسترتيجية، إستراتيجية واشنطن في الشرق الأوسط: جنود أقل ومساعدات أمنية أكبر، (30 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/32jYjaw

(3) Dalia Dassa Kaye, America is not Withdrawing from the Middle East, Foreign Affairs, (Dec. 01, 2021), Accessed on: Dec. 10, 2021. https://fam.ag/3qcdTgM

(4) وفاء جباعي، رغم سحب قوات من المنطقة.. البنتاغون: لدينا وجود قوي في الشرق الأوسط. مرجع *سابق*.

(5) White House, Interim National Security Strategic Guidance, (March, 2021), Accessed on: Nov. 19, 2021. https://bit.ly/33OIWHW

(6) David Ignatius, Biden learned from his Predecessors' Mistakes in the Middle East — and Probably Saved lives, The Washington Post, (May 21, 2021), Accessed on: Nov. 19, 2021. https://wapo.st/32b8VbW

لم ينجم عن اللقاء، فإنَّ جولةً ثانية عُقدت في أنقرة، في سبتمبر 2021م، في إشارة إلى أنَّ الطرفين لا يزالان ملتزمين بهدف التطبيع والتعامل مع الإشكالات المتراكمة في علاقاتهما منذ عام 2013م[1].

كما جرى استئناف الاتصالات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتركيا، والتي مهَّدت لزيارة وليّ عهد أبوظبي محمد بن زايد لتركيا في نوفمبر 2021م، وجرى خلالها بحث فرص تعزيز العلاقات الاقتصادية، وتدعيم التعاون والعمل المشترك من أجل مصلحة البلدين. كما تمَّ خلالها الإعلان عن تأسيس صندوق إماراتي بقيمة 10 مليارات دولار لدعم الاستثمارات في تركيا[2].

وفي السياق ذاته، أتى التقارب بين دولة الإمارات وإيران، والذي أسفر عن إجراء محادثات بين مسؤولي البلدين، بهدف تطوير علاقات إيجابية وتعزيز التواصل والتعاون في المنطقة وتحقيق الاستقرار الإقليمي من خلال إدارة الرؤى المتباينة[3]. كما جرت محادثاتٌ مباشرة بين السعودية وإيران منذ أبريل 2021م، بهدف بحث سُبل تخفيف التوتر في المنطقة، ووضع أساس لمعالجة الموضوعات العالقة بين الطرفين[4]. ورغم أنَّ هذه المحادثات لم تُسفر عن نتائج مهمة في ظل مواصلة إيران لتدخلاتها السلبية في بعض دول المنطقة، وخاصةً في اليمن، فإنَّها مثَّلت خطوةً نحو تهدئة التوترات.

ويمكنُ إرجاع المصالحات التي أسهمت في تهدئة الاستقطابات الإقليمية إلى سببيْن رئيسيْن، الأول: هو إدراك الأطراف المختلفة أنَّ المنافسات والمنازعات فيما بينها استنزافية وغير مُجدية، حيث أضرَّت بمصالحها الحيوية، وأثَّرت سلبًا على نفوذها الإقليمي، ولذلك بدأت تسعى للوصول إلى حلول وسط أو تفاهمات من أجل وضع حدٍّ للنزاعات. أما السبب الثاني: فهو التغير في التوجهات الأمريكية المتعلقة بالتعامل مع الصراعات في منطقة الشرق الأوسط، والذي يتضح من تبنّي إدارة بايدن لنهج الدبلوماسية الهادئة لإنهاء هذه الصراعات، والدفع نحو تشكيل بيئة إقليمية حاضنة للتسويات السياسية، مع الميل إلى إفساح المجال للديناميات الداخلية في المنطقة لتُنتج صيغًا للتوافق وتهدئة النزاعات بين دولها. وذلك بالتزامن مع تغيير أولوية مكانة المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية وتوجيه واشنطن تركيزها نحو شرق آسيا؛ مِمَّا أسهم في دفع الأطراف الرئيسة في المنطقة إلى محاولة الاعتماد على الذات من خلال المبادرة بخطوات جديَّة لحل القضايا النزاعية بينها.

من المتصوَّر أن تؤدي المصالحات وما ترتَّب عليها من تراجع للاستقطابات بين الأطراف والتحالفات الإقليمية الرئيسة إلى مرحلة جديدة من التوافق والتهدئة، وإلى أنماط طبيعية ومستقرة للعلاقات بين دول المنطقة، على نحو يمكنُ أن يسهم في حلّ الصراعات والأزمات المتفاقمة، ولا سيَّما في اليمن وسوريا وليبيا. لكنَّ ذلك يتوقف على حدوث تغييرات إيجابية ملموسة تتعلَّق بالتوافق حول القضايا التي تمثِّل أصلَ التنازع، كقضايا الانتقال السياسي وتداول السلطة في الدول التي تعاني من الصراعات على الحكم، أو قضايا تقاسُم النفوذ بين الفاعلين الرئيسيْن على المستوى الإقليمي.

ثالثًا: «قمة دول جوار العراق» والهُويّة العربية للدولة العراقية

تندرج «قمة دول جوار العراق» أو «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة»، التي عُقدت في أغسطس 2021م، في سياق المصالحات وجهود تخفيف التوتر بالمنطقة، حيث

(1) مركز الجزيرة للدراسات، الشرق الأوسط: من عشرية الصراع إلى زمن المصالحات، (17 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/3yPzCyI

(2) سي إن إن، مع أول زيارة لمحمد بن زايد منذ 2012.. الإمارات تعلن عن صندوق بـ10 مليارات دولار لدعم الاستثمارات في تركيا، (24 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2021م، https://cnn.it/3mldTKk

(3) قناة روسيا اليوم، قرقاش يكشف المبدأ من زيارة الشيخ طحنون بن زايد إلى طهران، (06 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 14 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mr6MQp

(4) سي إن إن، وزير خارجية السعودية يوضح مرحلة المفاوضات الحالية مع إيران، (04 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2021م، https://cnn.it/33QaX1O

جمعت القوى الرئيسة في الإقليم، كالسعودية ومصر وتركيا وإيران، إلى جانب أطراف أخرى. كما تندرج في إطار مساعي العراق لاستعادة مكانته الإقليمية، جنبًا إلى جنب مع تحقيق التوازن بين انتمائه العربي وبين توجهات بعض الفصائل السياسية العراقية نحو توثيق ارتباطه بإيران وإبعاده عن جواره العربي.

وقد استندت إقامة هذا المؤتمر إلى قناعة الحكومة العراقية بأنَّ بعض الصراعات الداخلية في العراق لها

أبعادٌ إقليمية، كما أنَّ التوترات والصراعات الإقليمية لها انعكاساتٌ على الوضع الداخلي العراقي، وأنَّ التهدئة على المستوى الإقليمي الأوسع لا بد أن تنعكس على التهدئة والاستقرار في داخل العراق، مِمَّا يسهم بدوره، بشكلٍ إيجابي، في تحقيق الاستقرار في المنطقة ككل[1].

وفي هذا الإطار، أشارت مصادر رسمية عراقية إلى أنَّ «مؤتمر دول جوار العراق» هو جزءٌ مكمل لعملية التواصل الإقليمي مع دول الجوار والمنطقة، وأنَّ العراق يحاول جمعَ الأطراف الدولية والإقليمية على طاولة واحدة من أجل مناقشة معظم المِلفات السياسية والأمنية والاقتصادية ذات الاهتمام المشترك لهذه الأطراف، ولاسيَّما وأنَّ المِلفات العراقية الرئيسة المتمثلة في الأمن ومكافحة الإرهاب والفساد، والخدمات والإعمار والمياه، هي ملفاتٌ ذات أبعاد وتداخلات دولية وإقليمية مباشرة؛ ولذلك تحتاج إلى إستراتيجية متوازنة مع جميع الأطراف بما يضمن حلَّ الخلافات مع دول الجوار[2].

وقد تضمَّن البيان الختامي للمؤتمر مبادئ مهمة، مثل: ضرورة احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتي إذا أُخِذت مأخذَ الجدّ وتمَّ وضعها موضع التنفيذ في المرحلة القادمة، يمكنُ أن تسهم بشكل ملموس في تخفيف التوتر وتحقيق الاستقرار الإقليمي، من خلال إيقاف التدخلات السلبية في بعض دول المنطقة، ولاسيَّما التدخلات الإيرانية في اليمن وسوريا والعراق.

كما أكد البيان على ضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية بالشكل الذي ينعكس إيجابًا على استقرار المنطقة وأمنها، وعلى أهمية الوصول إلى أرضية من المشتركات مع المحيطيْن الإقليمي والدولي في سبيل تعزيز الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية وتبنّي الحوار البنَّاء، وترسيخ التفاهمات على أساس المصالح المشتركة. وأكد أيضًا على أنَّ المنطقة تواجه تحديات مشتركة تقتضي تعامل دول الإقليم معها على أساس التعاون المشترك والمصالح المتبادلة وَفقًا لمبادىء حُسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة الوطنية[3].

من غير المتوقع أن ينتُجَ عن «مؤتمر دول جوار العراق» نتائج كبيرة أو توافقات مؤثّرة بين الدول التي شاركت فيه، خصوصًا بين الدول العربية من جهة وإيران من جهة أخرى، والتي تسود علاقاتها البينيّة توترات وخلافات جوهرية متعلقة بالعديد من القضايا. لكن يمكنُ أن يشكِّل هذا المؤتمر خطوةً على طريق الحوار بين هذه الدول من أجل الوصول إلى تفاهمات لحلّ النزاعات والأزمات. كما أنه يمثّل فرصةً للدول العربية يمكنُ أن تستغلها للعودة من جديد إلى الساحة العراقية بشكل أكثر تأثيرًا وفعالية عبر المشروعات الإستراتيجية الاقتصادية والاستثمارية التي عرضها العراق خلال المؤتمر، على نحو يمكنُ أن يزيد من تقارب العراق مع محيطه العربي، ويساعده على اتخاذ مزيدٍ من التدابير والإجراءات لتعزيز سلطة الدولة والحد من نفوذ الفصائل المتحالفة مع إيران، والتي تعرقل مساعي العراق نحو الانفتاح على جواره الإقليمي العربي.

(1) العربية نت، دول جوار العراق تجدّد التزامها بدعم سيادته.. وقمة بغداد تكسر جمود الخلافات، (28 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3yOCwUs
(2) بوابة الأهرام، العراق: نتائج مؤتمر دول جوار ستفضي إلى توقيع معاهدة «إعلان بغداد»، (14 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 15 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3squZKt
(3) جمهورية العراق–وزارة الخارجية، البيان الختامي لمؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، (28 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 16 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3HoIAX9

رابعًا: إرهاصات التكتلات الإقليمية الجديدة

شهد عام 2021م بوادر عملية لإنشاء تكتلات إقليمية جديدة، وهي مختلفة عن التكتلات والمحاور المتنافسة سياسيًّا وإستراتيجيًّا التي شهدتها المنطقة في الفترة السابقة، بأنها ذات طبيعة تكاملية اقتصادية بالأساس، وإن أوْلَت بعض الاهتمام للأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة.

1. تكتل العراق ومصر والأردن «مشروع الشام الجديد»

عُقدت في بغداد في يونيو 2021م، قمةٌ ثلاثية جمعت كلًّا من العراق ومصر والأردن، تركَّزت مناقشاتها على التعاون الاقتصادي والتجاري والأمني بين الدول الثلاث، من أجل رفع مستوى التنسيق بين هذه الدول، وتعزيز آفاق التعاون في مجالات الاقتصاد والتجارة والاستثمار ومشاريع البُنى الأساسية ونقل الطاقة الكهربائية والمشاريع النِّفطية[1]. فضلًا عن التشاور والتنسيق بشأن مستجدات الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة وجهود مكافحة الإرهاب؛ وذلك بهدف تأسيس مرحلة جديدة من التكامل الإستراتيجي بين الدول الثلاث، قائمة على الأهداف التنموية المشتركة[2].

وتندرج هذه القمة في سياق ما يُعرف بِـ«مشروع الشام الجديد»، الذي أعلن عنه رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لأوَّل مرة خلال زيارته للولايات المتحدة في أغسطس 2020م، كمشروع اقتصادي على نسقِ التكامل الأوروبي، يجمع كلًّا من العراق بثروته النِّفطية الضخمة، ومصر بكتلتها البشرية الكبيرة، والأردن بموقعه الجغرافي الذي يربط العراق بمصر، مع إمكانية انضمام دول عربية أخرى إليه، لتكوين تكتل إقليمي قادر على مواجهة التحديات المشتركة. يتضمَّن هذا المشروع عدَّة مخططات اقتصادية ضخمة، في مقدمتها الربط الكهربائي بين العراق ومصر والأردن، وتنشيط خط نفط من البصرة إلى شبه جزيرة سيناء، عبر الأراضي الأردنية[3].

وعلى الرغم من أهمية هذا المشروع؛ نظرًا إلى مردوده التنموي الكبير المتوقع، فإنَّ وضع الكثير من مخططاته موضع التنفيذ في المرحلة القادمة يُعَد تحديًّا صعبًا؛ بسبب عقبات من أبرزها: احتمالية عرقلة الفصائل السياسية العراقية المتقاربة مع إيران تنفيذَ بنود هذا المشروع بوصفه يُلحِق ضررًا بالمصالح الإيرانية في العراق، خصوصًا فيما يتعلق بمخططات الربط الكهربائي، حيث يعتمد العراق على شراء الغاز الإيراني لتوليد الطاقة الكهربائية، كما يستورد كميات من الكهرباء من إيران عبر الشبكات الناقلة، فضلًا عن سيطرة المجموعات الشيعية المسلحة الموالية لإيران على مناطق من المفترض أن تكون، وَفقًا للمشروع، مواقع لتنفيذ استثمارات مشتركة أو ممرات للتبادل التجاري بين العراق ومصر والأردن، ما يعني أنَّ المُضي قُدُمًا في هذا المشروع سيظل مرهونًا بتعزيز التوافق والاستقرار في العراق، وتدعيم سلطة حكومته المركزية، وتحجيم نفوذ الجماعات المسلحة الناشطة خارج إطار سلطة الدولة.

2. تكتل اقتصادي بين تركيا وإيران والعراق

جرى الإعلان عن اتفاقٍ بين تركيا وإيران على تدشين مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية بين البلدين في ديسمبر 2021م، حيث اتفق الطرفان على عقد قمة مشتركة في طهران لبدء مرحلة جديدة من تنمية التعاون في مجالَي الاقتصاد والأمن. وفي السياق نفسه، قدَّمت الحكومة العراقية اقتراحًا إلى تركيا من أجل تشكيل كتلة اقتصادية إقليمية تضمُّ العراق وتركيا وإيران، لتصبح قوةً اقتصاديةً قادرةً على المنافسة على غِرار التجمعات الاقتصادية حول العالم. كما طرح العراق على الجانب التركي فرصًا استثمارية في المجالات الزراعية والصحية والمصرفية والتجارية، وتقدَّم بطلب لفتح منفذين حدوديَّيْن جديديْن مع تركيا لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين البلدين، والتي يبلغ حجمها 21 مليار دولار سنويًّا[4].

وقد أتت هذه التحركات في إطار سعي كُلٍ من تركيا وإيران والعراق إلى تحقيق أكبر قدرٍ مُمكن من المكاسب الاقتصادية لتعزيز نفوذها الإقليمي، ولتدعيم استقرار جبهاتها الداخلية، في ظل إدراكها لأهمية البُعد الاقتصادي في تحقيق الاستقرار، خاصةً وأنها تواجه تحديات اقتصادية وتنموية كبيرة. وذلك في ظل معاناة إيران من أوضاع اقتصادية صعبة وضغوط مالية هائلة جرَّاء العقوبات الدولية المفروضة عليها، ومعاناة العراق كذلك من وضع اقتصادي حرج بسبب قلة الموارد المالية وضعف الصادرات وانخفاض معدلات الاستثمار المحلي،

(1) فرانس 24، قمة ثلاثية في بغداد بمشاركة العراق ومصر والأردن لتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، (27 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 16 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FlSesR

(2) قناة روسيا اليوم، بيان للرئاسة المصرية حول تفاصيل القمة الثلاثية بين مصر والعراق والأردن في بغداد، (27 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sw4xPD

(3) إيلاف، «الشام الجديد» على جدول أعمال قمة مصرية – عراقية – أردنية ببغداد، (24 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3JhkChV

(4) تركيا الآن، تركيا وإيران تتفقان على مرحلة جديدة من العلاقات الاقتصادية، (09 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 18 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qoXQw7

ومواجهة تركيا تحدياتٍ اقتصادية تتمثَّل في ارتفاع معدل التضخم، وخروج جزء من الاستثمارات الأجنبية من البلاد بسبب اضطراب السياسة النقدية، وزيادة فاتورة الوقود نتيجةً لارتفاع أسعار النِّفط والغاز عالميًّا.

3. تكتل تجاري بين الإمارات وإيران وتركيا

في نوفمبر 2021م، أُعلِن عن تفعيل خط تجاري واقتصادي يربط الإمارات بتركيا مرورًا بالأراضي الإيرانية، يجري عبره نقل الحاويات من ميناء الشارقة الإماراتي إلى مرفأ بندر عباس الإيراني ومنه برًا إلى ميناء مرسين الذي يُعَد بوابةً رئيسة لتركيا إلى البحر المتوسط. وذلك بالتزامن مع استئناف الاتصالات وتحسّن العلاقات بين هذه الدول بعد توترات استمرت لسنواتٍ بسبب الخلاف حول المِلفات الإقليمية[1].

ويندرج هذا التكتل في سياقٍ بحثت أطرافهُ الثلاثة عن المنافع الاقتصادية، مع تغليب اعتبارات المصالح المشتركة على الاعتبارات السياسية الخلافية. كما يندرج أيضًا في إطار التنافس الإقليمي والدولي على ممرات التجارة الدولية ومسارات خطوط نقل النِّفط والغاز.

خامسًا: استمرار الصراعات والأزمات وآفاق التسوية في المنطقة العربية

هيمن الجمود خلال عام 2021م على الصراع في اليمن وسوريا والأراضي الفلسطينية في ظل تراجع فرص التسوية. كما استمرت أزمات الحكم في العراق ولبنان وليبيا وتونس والسودان؛ نتيجةً لتفاقم الانقسامات والخلافات والاستقطابات بين النُخب والجماعات السياسية، وغياب التوافق حول قواعد العملية السياسية والتداول السِلمي للسلطة. ومن ناحيةٍ أخرى، برزت أزماتُ المياه كباعثٍ للتوترات في المنطقة.

1. صراعات مستمرة وتراجع فرص التسوية

في اليمن، شهد عام 2021م موجةَ تصعيدٍ جديدة للصراع العسكري المحتدم بين قوات الحكومة الشرعية المدعومة من قِبل «التحالف العربي» بقيادة المملكة العربية السعودية من جهة، و«جماعة الحوثي» المدعومة من إيران من جهة أخرى. حيث تواصلت المعارك العنيفة بين قوات الحكومة الشرعية و«الحوثيين» بشكل غير مسبوق بمحافظة مأرب، التي يحاول «الحوثيون» السيطرة عليها بسبب موقعها الإستراتيجي وأهميتها الاقتصادية لاحتوائها على أهم حقول النِّفط والغاز في اليمن. كما تَواصَل استهدافُ الميليشيات الحوثية للمناطق السعودية باستخدام الطائرات المُسيَّرة والصواريخ الباليستية. وذلك وسط تراجع فرص تسوية الصراع بسبب تعنُّت «جماعة الحوثي»، وعدم تجاوبها مع المبادرات الإقليمية والدعوات الدولية لإنهاء الحرب.

وفي سوريا، استمر جمود الأزمة في ظل استمرار قصف قوات النظام لمناطق المعارضة، وفشل الجولة السادسة من مشاورات اللجنة الدستورية السورية التي عُقدت في جنيف في أكتوبر 2021م، وعدم تحقيق الجولة السابعة عشرة من محادثات أستانا بشأن الأزمة السورية، والتي عُقدت في شهر ديسمبر 2021م، لأيّ نتائج ملموسة. وعلى المدى القريب تبدو فرص إنهاء الصراع ضئيلةً للغاية؛ نظرًا لتعثُّر المسار السياسي للتسوية بسبب تشبُّث النظام والمعارضة بمواقفهما، واستمرار الانخراط العسكري الروسي والإيراني والتركي والأمريكي، والإسرائيلي (من خلال الغارات الجوية على أهداف تابعة لإيران وشحنات أسلحة لِـ«حزب الله») بسوريا، مع عدم وجود بوادر لإنهاء هذا الانخراط على المدى القريب، فضلًا عن عدم توافق الأطراف الدولية

(1) ليبانون فايلز، خط تجارة تركي إماراتي عبر ايران.. هل ينعكس إيجابا على المنطقة؟، (23 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 18 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sDfi2R

والإقليمية الرئيسة، خاصةً روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على تسوية شاملة وملائمة للصراع.

وفيما يتعلق بالصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، شهد شهر مايو من عام 2021م جولةً من التصعيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث شنَّت إسرائيل عمليةً عسكريةً كبيرة على قطاع غزة ردًّا على استهداف «حركة حماس» والفصائل الفلسطينية لإسرائيل بالصواريخ، والذي جاء بدوره ردًّا على اقتحام الشرطة الإسرائيلية لباحات المسجد الأقصى، بالإضافة إلى إبعاد عددٍ من العائلات الفلسطينية من «حيّ الشيخ جراح» بالقدس.

وبشكلٍ عام هيمنَ الجمود على الموقف في ظل عدَّة اعتبارات على المستويَيْن الفلسطيني والإسرائيلي. فعلى المستوى الفلسطيني، استمرت التحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية والمتمثِّلة في الأزمة الاقتصادية والماليّة الخانقة نتيجةً لتراجع المساعدات الدولية ومواصلة إسرائيل اقتطاعَ أموال الضرائب الفلسطينية؛ والانقسام السياسي ومعضلة تشكيل حكومة وحدةٍ وطنية؛ فضلًا عن استمرار الجدل حول جدوى الخِيار التفاوضي لتسوية القضية الفلسطينية في مقابل مسار المقاومة. أما على المستوى الإسرائيلي، فقد تشكَّلت حكومةٌ يمينيةٌ جديدة بعد حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية السابقة، ما يعني استمرارَ الموقف الإسرائيلي «المتشدد» دون تغييرات جذرية فيما يتعلق بالتسوية وإقامة دولة فلسطينية، وسياسة الاستيطان، وصفقة تبادل الأسرى وحصار قطاع غزة. الأمر الذي يعني تراجعَ أُفق التسوية السياسية للقضية الفلسطينية على أساس حلّ الدولتين على المدى القريب، فضلًا عن احتمالية حدوث جولة أخرى من الصراع في المرحلة القادمة على غرار جولة التصعيد السابقة، وذلك في ظل

تلويح «حركة حماس» والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة بالتصعيد ردًّا على مماطلة إسرائيل في رفع الحصار عن القطاع وتباطؤ عملية إعادة الإعمار.

2. الاستقطابات الداخلية واستمرار أزمات الحكم في بعض دول المنطقة

في العراق، شهد الموقف توترات وانقسامات حادة بين التحالفات السياسية، حيث واجه العراق مأزقًا سياسيًّا عقب الانتخابات التشريعية التي جرت في أكتوبر 2021م، والتي أسفرت نتائجها عن خسارة التحالفات الشيعية المدعومة من إيران لعددٍ كبير من مقاعدها في البرلمان، ولذلك يتوقع أن تستمر حالة التوتر وعدم التوافق في العراق والتي تغذيها التدخلات الإيرانية، فضلًا عن الاختلالات الهيكلية الكبيرة التي ينطوي عليها النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية.

أما في لبنان، فقد شهد عام 2021م تشكيل حكومة توافقية بعد فراغ دام لأكثر من عام بسبب الانقسامات الحادة بين مختلف الطوائف اللبنانية حول حصصها الوزارية. لكن الحكومة الجديدة، بدأت نشاطها في مناخ مضطرب، في ظل التدهور الكبير للأوضاع الاقتصادية، وتجدَّدت الخلافات حول إجراءات التحقيقات المتعلقة بانفجار مرفأ بيروت بين القوى اللبنانية، وتوتر العلاقات بين لبنان من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى؛ بسبب تصريحات وزير الإعلام اللبناني بخصوص الأزمة اليمنية، والذي استقال لاحقًا.

وفي ليبيا، فإنَّه برغم توقف الصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة على السلطة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة برئاسة عبد الحميد الدُبَيْبة في مارس 2021م، استمرت أزمة الحكم في ظل استمرار الانقسام السياسي، وتعثّر توحيد المؤسَّسات السياسية، وتأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان من المقرر أن تُجرى في ديسمبر 2021م؛ بسبب الخلاف على قواعد تنظيمها وأهلية مرشحيها. ذلك مِمَّا وضع مصير عملية الانتقال السياسي في حالة من الغموض، مع احتمالية تفاقم الانقسام وعودة التوترات المسلحة من جديد في الفترة القادمة. وحتّى إذا تمَّ إجراء الانتخابات في مرحلة لاحقة سيظل إنجاز عملية الانتقال السياسي في ليبيا يمثّل تحديًّا كبيرًا، في ظل احتمالية عدم قبول الأطراف الخاسرة بنتائجها.

وفي تونس، واجهت عملية الانتقال السياسي تحديًّا صعبًا، مع قيام الرئيس قيس سعيّد في 25 يوليو 2021م، بتجميد عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه، وإقالة الحكومة، وتعطيل معظم مواد الدستور وإسناد جميع الاختصاصات التشريعية والتنفيذية إلى الرئيس. وقد أتت هذه الإجراءات في إطار التوتر والخلاف بين الأحزاب والنُخب السياسية، والتنازع على الاختصاصات بين رئيس الجمهورية، من جهة، والبرلمان والحكومة، من جهة ثانية. كما أتت في سياق تفاقم المشكلات الاقتصادية والمعيشية في ظل عجز الحكومات التونسية المتعاقبة منذ عام 2011م عن تبنّي خطط تنموية فعَّالة.

ووسط ضغوط شعبية محلية ومطالبات دولية بتحديد سقف زمني للخروج من الوضع الاستثنائي المترتب على إجراءات الرئيس، جرى الإعلان في ديسمبر 2021م عن خريطة طريق للعملية السياسية، تنصُّ على مواصلة تجميد أعمال مجلس النواب إلى حين تنظيم انتخابات جديدة، وتنظيم «استشارة شعبية افتراضية» عبر منصة إلكترونية، بالتزامن مع تنظيم «استشارات مباشرة»، خلال الفترة من يناير وحتى مارس 2022م، وتعيين لجنة تتولى تأليف مختلف المقترحات بخصوص النظام السياسي والدستوري والانتخابي، وتنظيم استفتاء بشأن التعديلات الدستورية في 25 يوليو 2022م، وصولًا إلى تنظيم انتخابات تشريعية وَفق القوانين الجديدة في 17 ديسمبر 2022م. بيْد أنَّ هذا الإعلان عن خريطة الطريق لم يؤدِ إلى توقف الحراك السياسي للقوى المعارِضة لإجراءات الرئيس، فضلًا عن عودة الاحتجاجات الشعبية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. وذلك مِمَّا يجعل الموقف في تونس في المرحلة القادمة مرشحًا لحالة من الاحتقان وعدم الاستقرار قد تُفضِي إلى انتفاضة شعبية، على غِرار الانتفاضة التي أسقطت النظام السابق في عام 2011م.

وفي السودان، تأزم الوضع السياسي بشكل كبير مع تفاقم الخلافات بين المكونيْن المدني والعسكري، الشريكان في السلطة منذ إسقاط نظام عمر البشير، مِمَّا أدى إلى قيام الجيش في 25 أكتوبر 2021م، بإنهاء الشراكة السياسية مع ائتلاف «قوى إعلان الحرية والتغيير»، والانفراد بالحكم، لكنه تراجع لاحقًا نتيجةً للضغوط الشعبية وضغوط الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. وقد أسهمت عدَّة عوامل في تفاقم التوتر بين طرفي السلطة العسكري والمدني، من أهمها: الخلاف حول «الوثيقة الدستورية» التي وُضعت لتكون مرجعًا ومرشدًا للحكم الانتقالي في السودان بسبب بعض الخروقات، إعادة هيكلة القوات المسلحة وإخضاعها لإشراف الجناح المدني، والخلاف حول هيمنة الجناح اليساري وأربعة أحزاب سياسية في حكومة عبدالله حمدوك على السلطة وتهميش القوى السياسية الأخرى، وحول دور لجنة «إزالة التمكين» التي مارست حملة إقصاء كبيرة ضد قوى سياسية واسعة بدعوى صلتها بالنظام السابق، والخلاف حول التحقيق في الانتهاكات

التي ارتكبتها القوات الأمنية إبَّان المظاهرات الشعبية ضد النظام السابق، وحول تسليم الرئيس المخلوع عمر البشير إلى المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمته على جرائم الحرب التي أُرتكِبت خلال حرب دارفور.

وعلى الرغم من عودة الشراكة السياسية بين طرفي السلطة، قبل أن يعود حمدوك لتقديم استقالته مطلع 2022م، في إطار توازن قُوى جديد في العلاقة بين العسكريين والمدنيين، فإنَّ الأوضاع في السودان مرشحةٌ لعدم الاستقرار في المرحلة القادمة؛ نظرًا لاستمرار الخلافات بين المدنيّين والعسكريّين، وبين المدنيين أنفسهم في ظل انقسام «قوى إعلان الحرية والتغيير»، واستمرار تردِّي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وعدم اتخاذ إجراءات فعَّالة لمعالجة التهميش الذي تعاني منه مناطق الأطراف، فضلًا عن عدم استكمال مؤسَّسات المرحلة الانتقالية كالمجلس التشريعي، ومفوضية الانتخابات، وغياب التوافق حول صيغة عملية واضحة وجدول زمني لإنجاز الانتقال السياسي.

3. أزمات المياه كبواعث للتوتر في المنطقة

برزت إلى الواجهة خلال عام 2021م أزمات المياه المحتدمة في منطقة الشرق الأوسط التي تتَّسمُ بمحدودية مواردها من المياه العذبة، وتواجه غالبية دولها تحديات شديدة الصعوبة تتعلق بتحقيق التوازن بين حجم الموارد المائية المحدود والاحتياج المتزايد إلى المياه العذبة. في هذا الإطار، مثَّل اقتسامُ مياه الأنهار المشتركة قضيةً خلافية وباعثًا للتوتر بين العديد من دول المنطقة.

أ. أزمة المياه بين العراق وإيران:

يحتدم الخلاف بين العراق وإيران حول تقاسم مياه روافد نهر دجلة التي تنبع من إيران في ظلّ عدم وجود إطار قانوني يحدّدُ حصص البلدين. وتسعى الحكومة العراقية إلى توقيع اتفاقية مع الجانب الإيراني لتنظيم تقاسم مياه الراوفد المشتركة، ولتحقيق التعاون في أثناء فترات الشُح المائي، لكن دون جدوى؛ مِمَّا دفع العراق إلى التلويح برفع دعوى ضد إيران أمام محكمة العدل الدولية؛ بسبب قيامها ببناء العديد من السدود لاحتجاز مياه روافد نهر دجلة مِمَّا تسبب في حدوث نقص كبير في حصة العراق من مياه النهر، كما تسبَّب في حدوث مشاكل بيئية واقتصادية كبيرة. حيث اضطر العراق إلى تقليص المساحات الزراعية للموسم الزراعي (2021-2022م) إلى النصف بعد تفاقُم أزمة المياه التي تشهدها البلاد؛ بسبب خفض إيران لتدفقات روافد نهر دجلة. وذلك بالتزامن مع تأثُّر العراق بتغيُّرات مناخية كبيرة نتج عنها ارتفاعٌ حاد في درجات الحرارة واحتباس الأمطار، ما أدى إلى انخفاض منسوب المياه في نهرَي دجلة والفرات إلى النصف تقريبًا. ومن المتوقع أن تشكل قضية المياه محفّزًا للتوتر بين العراق وإيران في المستقبل، في ظل معاناة البلدين من فقر مائي شديد، وعجزهما عن تحقيق التوازن بين حجم الموارد المائية وعدد السكان والاحتياجات التنموية.

ب. أزمة المياه بين العراق وسوريا وتركيا:

على مدى فترة طويلة، شهد مِلف اقتسام مياه نهرَي دجلة والفرات بين العراق وسوريا وتركيا توترًا شديدًا، حيث عارضت العراق وسوريا إنشاء تركيا لعددٍ من السدود على النهرين ضمن مشروع جنوب شرق الأناضول، والذي يُلحق أضرارًا كبيرة بالحقوق المائية لكُلٍ من العراق وسوريا. وفي سبتمبر 2021م، جرى الإعلان عن توصُّل العراق وتركيا (مع غياب سوريا لانشغالها بصراعها الداخلي) إلى اتفاق جديد حول تقاسُم مياه نهرَي دجلة والفرات، بما يضمن توزيعًا عادلًا للمياه، حيث نصَّ هذا الاتفاق على «زيادة التدفقات المائية لنهرَي دجلة والفرات، وتقاسُم الضرر في فترات الشُح المائي». لكن ذلك لا يعني بالضرورة انتهاء هذه الأزمة في ظل إحكام تركيا سيطرتها على تدفقات مياه نهرَي دجلة والفرات من خلال العديد من السدود، كسد إليسو، وسد سيلفان على أحد الروافد الرئيسة لنهر دجلة والمخطط الانتهاء من بنائه عام 2022م، واستخدام هذه السيطرة كورقة ضغط على العراق وسوريا لبعض القضايا، كالقضية الكردية.

ج. أزمة المياه بين مصر والسودان وإثيوبيا:

أكملت أزمة سد النهضة، بين مصر والسودان من جهة، وإثيوبيا من جهة أخرى، عامها العاشر دون تسوية؛ حيث عجزت أطرافُ الأزمة على مدى جولات تفاوضية عديدة عن التوصّل إلى اتفاق قانوني ملزم بشأن ملء وتشغيل سد النهضة، يحقّقُ مصالح الدول الثلاث ويحفظ الحقوق المائية لمصر والسودان، في ظل رفض إثيوبيا لكافة الأفكار والمبادرات التي قدمتها مصر والسودان لتسوية الأزمة، وإصرارها على فرض الأمر الواقع على دولتَي المصبّ من خلال استكمال ملء السد حتّى لو لم يتم التوصل لاتفاق على قواعد الملء والتشغيل، وهو ما رفضته مصر والسودان لما يمثِّله من تهديدٍ مباشر لأمنهما المائي.

وفي الفترة القادمة، تبدو أزمات المياه في المنطقة مرشحة لمزيدٍ من التصاعد والتعقيد، سواء على المستوى الإقليمي، أو على المستوى المحلي للدول؛ نتيجةً لضعف كفاءة إدارة الموارد المائية، والافتقار إلى إستراتيجيات شاملة وفعَّالة لمواجهة ظاهرة الفقر المائي في المنطقة، وعدم وجود منظور شامل وتعاوني للتعامل مع قضايا اقتسام مياه الأنهار المشتركة، على نحوٍ يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف.

سادسًا: نحو مرحلة انتقالية تتّسمُ بالتقلب وعدم اليقين

تشير التفاعلات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال العام 2021م إلى أنَّ المنطقة لا تزال تمر بمرحلة انتقالية تتَّسمُ بالتقلب وعدم اليقين، حيث انطوت بعض هذه التفاعلات على مؤشّرات للاستقرار، كما على المستوى الإقليمي، في ظل التوافق النسبي وتراجع حدَّة التنازع والاستقطاب بين الأطراف الرئيسة، في حين انطوى بعضها الآخر على مؤشّرات لعدم الاستقرار، ولاسيَّما على مستوى التفاعلات الداخلية، في ظل استمرار الصراعات وأزمات الحكم في بعض دول المنطقة. كما تشيرُ تلك التفاعلات أيضًا إلى تغيّر نسبي في طبيعة التنافس الإقليمي ومجالاته بتحوّله من التركيز على القضايا السياسية والإستراتيجية إلى مزيد من التركيز على الاعتبارات والمصالح الاقتصادية، وذلك في ظل تزايد الضغوط والتحديات التنموية التي تواجهها غالبية دول المنطقة، وهو ما يتّضحُ من الطبيعة الاقتصادية للعديد من التكتلات الإقليمية الناشئة. وفي المرحلة القادمة، ربما تتوقف غلبة أيٍ من مؤشّرات الاستقرار أو عدم الاستقرار في المنطقة على مدى ترسيخ التوافقات والمصالحات الإقليمية، ومدى مساهمة هذه التوافقات في بلورة إرادةٍ جماعية قوية تدفعُ نحوَ تسوية الصراعات وتهدئة الأزمات الداخلية المحتدمة في العديد من دول المنطقة، ومدى تعبير التكتلات الاقتصادية الجديدة عن المصالح الاقتصادية والتنموية الأكثر تكاملًا والأكثر شمولًا لدول الإقليم في مقابل المصالح الذاتية الضيقة التي قد تشكِّل محفّزًا للتنافس والتوتر.

اقرأ أيضًا تقرير

محاولة اغتيال الكاظمي.. الدوافع والتداعيات

تعرَّض رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي فجر يوم الأحد (07 نوفمبر 2021م)، لمحاولة اغتيال فاشلة، بواسطة طائرات مسيَّرة مُفخَّخة حاولت استهداف مقرّ إقامته في المنطقة الخضراء ذات التحصينات الكبيرة في بغداد، حسب بيان خلية الإعلام الأمني العراقية. وتداولت وسائل إعلام عراقية صورًا لسقوط صاروخ من طراز كاتيوشا استهدف منزل الكاظمي في التوقيت ذاته. وتحدَّثت تقارير إعلامية عن نقل الكاظمي إلى المستشفى بعد إصابة بسيطة في يده اليمنى. ونشرت وكالة الأنباء العراقية صورًا لتهشُّم بعض جدران السور الخارجي والأبواب الزجاجية لمنزل الكاظمي، مع وقوع إصابات طفيفة في صفوف أفراد حمايته.

وفي تغريدة له على حسابه في موقع التواصُل الاجتماعي «تويتر»، طمأنَ الكاظمي المواطنين على صحَّته، داعيًا إلى التهدئة وضبط النفس من الجميع، مؤكِّدًا أنَّه «مشروع فداء للعراق وشعب العراق»، وأنَّ «صواريخ الغدر لن تُثبِط عزيمته». وفي أوَّل ظهور مُتلفَز له بعد الحادث، كشف الكاظمي أنَّ منزله «تعرَّض لعدوان جبان»،...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

الشـأن الداخلـي الإيرانـي

الملف الأيديولوجي

يرصد المِلف الأيديولوجي للعام 2021م التطورات الدينية والأيديولوجية، المتعلقة بالنُخب الدينية الإيرانية، والحوزة الشيعية، وأثر تلك التطورات على المشهدين الديني والسياسيّ، وعلى علاقة الحوزة بالشأن العام.

وقد تطرَّق المِلف الأيديولوجي في التقرير الإستراتيجي للعام الماضي 2020م إلى أبرز الأحداث المهمّة على مستوى الحوزة والدولة في إيران، فتناول عددًا من القضايا على صعيد العلاقات الدينية السياسية، ولاسيّما علاقة الحوزة بالشأن العام، مثل جهود النجف في كبح النفوذ الإيراني، وضبط سلوك الميليشيات الولائية. كذلك موقف النُخب الدينية في التعاطي مع جائحة كورونا، أيضًا تطرَّق للفتاوى الفقهية التي تستهدفُ الوجود الأمريكي في العراق، وختم بقضية الإصلاح الديني، وقلق السلطة الإيرانية منها ■

نسعى في هذا المِلف، إلى رصد أبرز القضايا التي طُرحت العام 2021م، ذات الأثر المستقبلي على المشهدين الديني والسياسي. مثل الخلاف القُمي-النجفي الذي انعكس في عدَّة قضايا دينية وسياسية، كتوظيف الفتوى في

الانتخابات، وزيارة بابا الفاتيكان للنجف والاستنكار الإيراني للزيارة، ومثل علاقة حركة طالبان بإيران من ناحية، وعموم الجماعة الشيعية من ناحيةٍ أخرى.

كما نحاول أن نضع إجابات للعديد من الإشكالات والتساؤلات فيما يتعلق بهذه القضايا وأبعادها الدينية والسياسية مثل، ما هو انعكاس توظيف الدين والفتوى من قِبل رجال الدين المحسوبين على الولي الفقيه في الشأن العام وفي العملية الانتخابية وما يتعلق بها؟ وكذلك ما هو مصير الاشتباك النجفي-الإيراني في ظلّ تزايد وتيرته، واتساع دائرة المِلفات محلّ الخلاف؟ وما هو مستقبل تموضع الجماعة الشيعية في أفغانستان بعد وصول طالبان إلى سدة الحكم؟ والموقف الإيراني حِيال ذلك.

أوّلًا: عقدنة السياسة: رجال الدين والانتخابات

لم يتوانَ رجال الدين المحسوبين على ولاية الفقيه، في توظيف كُل الأدوات الدينية: المذهبية والفقهية في سبيل تعزيز شرعية النظام، وتبرير أطروحاته السياسية.

1. الفتوى في مواجهة الخصوم

قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية يونيو 2021م، ظهرت دعواتٌ سياسية لمقاطعة الانتخابات، وبغضّ النظر عن صوابيّتها السياسية، فإنها حقّ سياسيّ تكفلُه القوانين والدساتير الديمقراطية، والذي أزعج النظام الإيراني من تلك الدعوات أنها خرجت من شباب غير متحزِّب[1]. فاستند إلى الخطاب الديني، بغيةَ تحجيم الظاهرة بالدين، فأكَّد رجل الدين أحمد علم الهدى، إمام جمعة مشهد، أنَّ من يدعو الناس لعدم المشاركة في الانتخابات «كافر»، مؤكدًا أنّ الإيرانيين في حاجةٍ إلى: «رئيس جهادي، يكون جُلّ تفكيره مُنصبًّا على الناس، ويستلهم الدعم من المجاهدين»[2]. وجعل أحمد خاتمي، إمام جمعة طهران، المشاركةَ في الانتخابات الطريقة الوحيدة لمواجهة العولمة الأمريكية، ووصف دعاة المقاطعة بأنهم أعداء الشعب[3]. كما وجعل آية الله جنتي أمين مجلس صيانة الدستور، الانتخابات من باب تعزيز أُسس النظام الإسلامي[4]. وعدَّ رجال الدين، الولائيون، الامتناعَ عن المشاركة في الانتخابات جريمة وخيانة، وأوجبوا المشاركة في الانتخابات، وحرّموا الامتناع عنها، فصرّح أحمد خاتمي، خطيب جمعة طهران، قائلًا: «هذا التصويت، يعني التصويت بِـ نعم مرةً أخرى لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومن لم يحالفه الحظ في قول نعم لهذا النظام في بداية الثورة، فإنَّ الثامن عشر من يونيو 2021 هو يوم تجديد بيعتهم للنظام الإسلامي»[5]. في الوقت نفسه، يقول حاجي مصطفى ممثل المرشد في الحرس الثوري: «نحن بحاجة إلى حكومة مطيعة للمرشد وتعُدُّ النظام الأساسي للمجتمع متعلقًا بالمرشد»[6]. فالحلّ إذن هو حكومة غير مستقلة، بل مطيعة للمرشد في كلّ

(1) آرمان ملي، مشاركت پايين يعنى عدم‌مشروعيت!، (11 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3f94ssP

(2) خبراونلاين، علم الهدى: كسانى كه مردم را به عدم شركت در انتخابات دعوت مى‌كنند، كافرند، (21 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/2Rt454N

(3) خبراونلاين، خاتمى: تنها روشى كه مى‌توان با جهان‌خواهى آمريكا مقابله كرد حضور در انتخابات است، (07 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3hawozm

(4) تسنيم، آيت الله جنتى: نامزدهاى انتخابات از همين امروز درست سخن بگويند، (05 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/2Sxqr5j

(5) انتخاب، احمد خاتمى: راى دادن، رأى «آرى» مجدد به نظام جمهورى اسلامى است...، (04 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3wUSA55

(6) عصر إيران، نماينده ولى فقيه در سپاه: رئيس جمهورى مى‌خواهيم كه سرباز محض ولايت باشد، (06 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: ديسمبر يونيو 2021م، https://ly.bit/3x6Op6t

شيء؛ وبالتالي فإنّ الانتخابات عمل صوري وتشريفي فحسب، وهو المعتمد عند فلاسفة النظام الإيراني.

ولم يقف التسييس والتوظيف الديني عند المراجع وخطباء المساجد، بل شمل المرشد علي خامنئي نفسه، الذي ذهب إلى أنّ المشاركة في الانتخابات: «واجبٌ شرعي»، وأنها «واجبٌ عيني» وليست واجبًا كفائيًا، وأنّ مشاركة المرأة: «ليست منوطةً بإجازة الزوج»[1]. وهُنا مفارقة عجيبة، فالمرأة الممنوعة من تولّي مناصب كثيرة كرئاسة الجمهورية وغيره، يتم توظيفها سياسيًّا ما دام في صالح النظام، حتى ولو على حساب تفكك الأسرة، بل هي دعوةٌ للخلافات السياسية داخل المنزل الواحد.

2. التوظيف المضاد للدين

إذا كان المرشد ورجاله المقربون استعملوا الدين كأداة سياسيّة لتسقيط خصومهم، وتعزيز شرعيتهم، وتمرير الانتخابات لصالحهم، فإنهم وُوجِهوا بنفس السلاح، فانتقد آية الله محمود أمجد، المرشدَ علي خامنئيّ، واتهمه بـ«فرض الجهل على الإيرانيين بهدف استمرار الديكتاتورية الدينية»[2]. تلك الديكتاتورية الدينية التي تمثَّلت في عدم وجود: «أكثر من صوت واحد في البلاد»[3]. وعدَّ في رسالته الانتخاباتِ صورية، وأنَّ كُل شيء بيد المرشد: «الذنب الذي لا يُغتفَر هو أنَّك بالعصا والبلطجة والتزوير جعلت عباد الله عبيدك، ومحَوْت معنى هذه الجمهورية نهائيًّا، وسدت طريقَ التنفُّس على

أيّ حرِّية، وسلَّطت جُهلاءً بلا حياء على أرواح وممتلكات الشعب، وهمَّشت العارفين في العُزلة، وأرعبت العُلماء، وقلَّلت من شأنهم، في حين أنَّه لا يخفى على أحد أنَّ كُلّ التفاصيل الجزئية والكلِّية -من شراء لقاح حتى اختيار وزير واستجواب ووضع المظلومين تحت الإقامة الجبرية- كُلّ هذا في يدك، تلعب مرَّةً أُخرى أمامَ عدسات الكاميرا دورَ البريء، الذي يعظ عن الظُلم والمظلومين»[4]؛ ولأمجد مواقف قديمة مناهضة للمرشد علي خامنئي، فقد حمّله مسؤولية إراقة الدماء منذ 2009م[5].

وفي وقت آخر، كانت «جمعية مدرّسي حوزة قم» قد هاجمت أمجد الذي يعيش منذ سنوات خارج إيران، ووصفته بأنه: «جاهل وخارجي...، ساذج ومفلس وغير مطيع لولّي الأمر»[6]. وعدَّ مدير الحوزات، علي رضا الأعرافي، تصريحاتِ المرجع محمود أمجد، ضد المرشد

(1) ايسنا، پاسخ حضرت آیت الله خامنه ای به برخی سوالات درباره انتخابات، (06 يونيو 2021م)، 28 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3fY7cuF

(2) حفريات، مرجعية إيرانية تحرم المشاركة في الانتخابات الرئاسية... لماذا؟، (06 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3juQ1Dr

(3) *المرجع السابق*.

(4) رصانة، آية الله أمجد لخامنئي: توقَّف عن الاستخفاف بالمواطنين وسلب حقوقهم.. وبرلماني: وعود مرشَّحي الرئاسة الكاذبة تُصيب المجتمع باليأس، (07 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32IOKly

(5) الأناضول، رجل دين إيراني: خامنئي مسؤول عن إراقة الدماء منذ 2009م، (18 ديسمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3h0HwhG

(6) العربية نت، بسبب انتقاده خامنئي.. حوزة قم عن مرجع إيراني: «جاهل»، (20 ديسمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3qzDyQ5

الأعلى، بأنّها: «وقاحة لن تمر مرور الكرام»[1]، وقال الأعرافي: «تصريحات المرجع أمجد تتعارض مع الأوامر الإلهية، وعليه أن ينتظر العقاب الإلهي»[2].

ومجمل القول: إنّ النظام الإيراني لم يتوانَ عن استخدام الدين، وتوظيفه في معاركه السياسيّة، من أجل تعزيز شرعيته، وتسقيط خصومه، حتى ولو كان ذلك التوظيف على حساب سمعة المذهب، أو هيبة رجال الدين، أو على حساب الحقيقة العلمية والتاريخية؛ وبالتالي فإنّ النظام لا تعنيه سوى مصالحه السياسية الضيقة، مع اتخاذ الدين مطيّةً لذلك.

ثانيًا: الصراع النجفي الإيراني وانعكاساته السياسية

يبدو الخلافُ النجفي الإيراني عميقًا، ويتّخذ مستويات دينية وسياسية، فالنجف تسعى لحفظ إرثها الفقهي والأصوليّ وقراءتها الدينية، ورؤيتها السياسية، بيْد أنّ طهران تريد استلاب مكانة النجف لصالح سلطة الولي الفقيه. مع الملاحظة أنّ ليس كلّ قمّ ولائية، فلا يزال مراجع في قلب قم ضد ولاية الفقيه، بيْد أنّهم واقعون تحت سلطة النظام الإيرانيّ، وعَنَته؛ مِمَّا أفقدهم القدرة على التعبير أو المعارضة، وإلا تعرضوا للبطش والتنكيل، دون محاكمات عادلة وشفافة. في المقابل ترى النجف أنّ استقلالية الحوزة عن السلطة السياسية مسألة مركزية وتاريخية بالنسبة لها، وتتيحُ لها مساحات من المناورة والنّأي بالنفس عن الضغوط والإملاءات، بخلاف قم التي وقعت تحت وطأة النظام الإيراني منذ العام 1979م، مِمَّا أفقدها الاستقلالية والقدرة على المناورة.

1. الانتخابات العراقية بين النجف وقمّ

لم يكتفِ رجال الدين «المحسوبين على ولاية الفقيه»، توظيف الدين، أو توجيه الفتوى إلى الداخل الإيراني فقط، بل أيضًا خارج الحدود، ففي الانتخابات البرلمانية العراقية، وقفت إيران بكل قوة خلف القوى السياسية المقربة منها، والأذرع السياسية للميليشيات المدعومة منها، وأصدر آية الله كاظم الحائري في أكتوبر 2021م، فتوى بتحريم إعطاء الصوت أو تأييد: «كُل مَن يدعو لبقاء قوات الاحتلال على أرض العراق، أو لا يدعو إلى إخراجها». وحرَّم كذلك انتخاب: «من ينصبُ العداء لقوى الحشد الشعبيّ، أو من يستتِرُ تحت دعاوى دمج الحشد مع القوات الأمنية لتضعيفه أو تمييعه؛ سعيًا وراء إرضاء الأجانب الأعداء والفاسدين»[3]. وكان الحائري يستهدفُ النجف بفتواه، ذلك أنَّ النجف تطالب دومًا بدمج الحشد الشعبيّ في المؤسَّسات الأمنية الرسمية، وهو ما يرفضه الإيرانيون، وميليشياتهم المسلحة. وهو، أي الحائريّ، من المؤمنين بولاية الفقيه المطلقة، ومِمَّن يرفضون تعدّد «الولايات» بتعدّد الفقهاء وتعدّد البلدان، لأنَّ: «المصلحة الإسلاميّة العُليا تقتضي بالدرجة الأولى وحدة الولاية مع الإمكان»[4]، ويرفض نظرية «شورى الفقهاء»[5]، وكان من المراجِع الذين أفتوا

(1) إرم نيوز، بعد هجومه ضد خامنئي.. الحوزة الشيعية الإيرانية تتهم المرجع محمود أمجد بـ«العمالة»، (20 ديسمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3mJyYOt

(2) *المرجع السابق.*

(3) وكالة أنباء الحوزة: آية الله السيد كاظم الحائري يصدر فتوى بتحريم انتخاب الكتل التي تعادي الحشد وتدعو إلى حله أو دمجه، (02 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3bzav8V

(4) موقع الحائري، مسائل في ولاية الفقيه، (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/2ZI130k

(5) *المرجع السابق.*

بوجوب استهداف الوجود الأمريكي في العراق، تحت أي عنوان، وشرعنوا عمل الميليشيات والفصائل المسلحة[1].

في المقابل، لم تتدخل النجف في الانتخابات الرئاسية الإيرانيّة، رغم أنَّ النجف عمليًّا تخالف ولاية الفقيه، فهي تؤمن بـ«الدولة الدستورية» في فترة غياب «المعصوم»، واكتفت في الانتخابات البرلمانية العراقية بإصدار بيانٍ حثّت فيه المواطنين على المشاركة في الانتخابات البرلمانية الخامسة، والتي وإنْ لمْ تكُن مثالية، وَفق رؤية المرجعية، إلَّا أنَّها تمنعُ السيناريوهات الأشد سوءًا[2]. وتلك السيناريوهات الأشد سوءًا تكمُن في التدخلات الإيرانيّة، وترك الساحة أمام وكلاء إيران للسيطرة على مقاليد الأمور في العراق، أو التأثير على استقلال العراق وسيادته؛ وبالتالي التأثير على المرجعية النجفية بوصفها المرجعية الأمّ والتاريخية للشيعة في العالم.

واكتفت المرجعية النجفية بالكليات، دون الدخول في تفاصيل العملية الانتخابية، فلم تحدد أسماءً محددة لانتخابها، ونصحت بعدم انتخاب الفاسدين، في إشارةٍ ضمنية إلى الأذرع الإيرانية في العراق[3]. وإذا كانت النجفُ تؤمن بالدولة الوطنية الدستورية، في ظل غياب المعصوم، وإذا كانت لا تتدخل في الشأن الإيراني، فإنها في المقابل تطلب من الآخر ألَّا يتدخل في الشأن العراقي؛ ولذا فقد ركَّزت على مسألة «السيادة»، وحذّرت من محاولات بعض الجهات الداخلية رهن السيادة العراقية للقرار الخارجي، في إشارة إلى الدور الإيراني[4].

2. النجف والفاتيكان: القلق الإيراني

في إطار الصراع الإيراني-النجفي، وسعي الإيرانيين إلى تحجيم النجف، فقد تملَّكهم القلق إزاء زيارة بابا الفاتيكان إلى النجف في مارس 2021م، ولقائه آية الله السيستاني.

ورأت إيران أنَّ انفتاح النجف على العالم الخارجي، والفاعلين الدوليّين ولاسيّما الفاتيكان، يجعلها ممثلًا للجماعة الشيعية على حساب «الوليّ الفقيه»، ويسمح لها بالتضخم، وتعزيز الشرعية الداخلية بين حواضن التقليد، وتظهرها بمظهر المؤسَّسة الداعية للسِلم والحوار، على حساب إيران غير المؤمنة بالحوار، والداعمة للميليشيات.

ظهر ذلك القلقُ الإيراني في عدَّة تصريحات لرجال دين إيرانيين، أو ولائيين عراقيين محسوبين على طهران، فصرَّح القيادي في كتائب حزب الله أبو علي العسكريّ، منتقدًا تلك الزيارة: «يجب ألَّا نتفاءل كثيرًا بزيارة بابا الفاتيكان، وأنه سيجعل ديارنا بردًا وسلامًا، فحريٌّ به أن يصلح دولته التي لا تزيد مساحتها عن مساحة قطاع من قطاعات مدينة الصدر في بغداد، قبل أن يصلح ديار غيره»[5]. ثُم شكَّك في مبدأ «حوار الأديان» برمته[6].

لكن مقتدى الصدر بارك الزيارة، وردّ على تلك التصريحات الولائية، قائلًا: «وصلني أنَّ هناك بعض

(1) راجع: تقرير الحالة الإيرانية، (يونيو 2020م)، (السعودية: معهد رصانة)، ص6-7.
(2) موقع آية الله السيستاني، البيانات الصادرة، بيان مكتبه حول الانتخابات النيابية في العراق، (29 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3BjJf8z
(3) *المرجع السابق.*
(4) *المرجع نفسه.*
(5) آرتي بالعربي، العراق.. «كتائب حزب الله» تهاجم البابا: نحذر مما يحاك بواجهة حوار الأديان، (03 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 04 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/388iEQm
(6) *المرجع السابق.*

المعارضين لزيارة البابا..، فأقول: إنَّ الانفتاح على الأديان أمرٌ مستحسن، وزيارته للعراق مرحبٌ بها، وقلوبنا قبل أبوابنا مفتوحةٌ له..»[1]. وصرّح إمام جمعة مشهد، علم الهدى، أن زيارة البابا للنجف، تأتي في سياق محاولة الاستكبار العالمي استقطابَ الشيعة وتقسيمهم إلى: شيعي علماني، لا علاقة له بالقضايا الاجتماعية ولا يفكر بالسياسة والإدارة، وشيعي سياسي ثوري[2]. ثُم اتّهمَ علمُ الهدى البابا رسميًّا بأنه في مهمّة أمريكية: «كان لدى البابا مهمة أمريكية هنا لأنه كان يعلم أنَّ مصدر المواجهة مع أمريكا هو المرجعية الشيعية»[3]. وأرجع لجوء الأمريكان إلى البابا بسبب فشلهم في التعامل مع الإيرانيين[4]. ثُم انتقد النجف صراحةً، وطلب منها أن تنتقد البابا، وتُذكّره بذبح المسيحيين العراقيين في محافظة نينوى وتدمير كنائسهم[5].

ومجمل القول: إنَّ الخلاف الإيراني-النجفي، يتضخم يومًا بعد يوم، ويتخذ مسارات بعيدة عن المسائل الفقهية والأصولية الفنية والدقيقة، لصالح عقدنة المسائل الظنية، وتسييس الدين من قِبل الإيرانيين، بغية الهيمنة على النجف، لصالح سلطة «الولّي الفقيه».

ثالثًا: حركة طالبان والجماعة الشيعية: الترقّب الإيراني

عندما سيطرت حركة طالبان على كابول في أغسطس 2021م، سادت إيران حالةٌ من القلق والترقب، ذلك أنَّ تاريخ العلاقات بين إيران وطالبان، كان متوترًا في مراحل كثيرة، رغم وجود قنوات دبلوماسية بين الطرفين في أغلب الأحيان، فإنَّ الصراع بين الطرفين بدهي؛ لاختلاف القراءة الدينية، والمذهبية، ووجود عداوات تاريخية.

1. الموقف الإيراني والجماعة الشيعية

قُبيل وصول طالبان إلى سدة الحكم، كان ثمَّة مغازلات إيرانية للحركة، فقد جاءت إحدى افتتاحيات صحيفة «كيهان» في شهر يونيو 2021م، لتقول إنّه لا وجود لأيّ أخبارٍ عن جرائم مروعة، لطالبان، أو شبيهة بما قامت به داعش في العراق، وذكرت الصحيفة أنّ طالبان أعلنت أنه: «لا شأن لها بالشيعة الأفغان»[6].

وفي أغسطس، وبعد استيلاء طالبان على الحكم، صرّح المرشد علي خامنئي بقوله: «إنَّ إيران ستدعم أفغانستان مهما كانت الظروف»[7]. وفي رسالة يبدو أنها للمعترضين على العلاقات الإيرانية-الطالبانية، قال خامنئي: «نحن ندعم دولة أفغانستان، فالحكومات تأتي وتذهب، ولكن الأمة الأفغانية باقية»[8]. وتناغمًا مع السياسة الإيرانية، قال المتحدث باسم كتائب حزب الله العراقي: «إنَّ سيطرة طالبان على أفغانستان هي هزيمة كبيرة لأمريكا ونفوذها في منطقة آسيا الوسطى»[9]. وعن قبول حكم طالبان قال: «يُعَد قبول حكم طالبان اختيارَ الشعب الأفغاني، ونحن نحترم خِيارهم بشرط ألَّا يشكل تهديدًا لجيرانه وألَّا يتبنّى أيديولوجية تكفيرية إقصائية»[10].

لكن «الإصلاحيين» الإيرانيين يرفضون التقارب بين طهران وطالبان، ورفضوا ما سموه بـِ «الإسلام الطالباني»، وانتقد الرئيس السابق محمد خاتمي، البراجماتية الإيرانية في التعامل مع طالبان على حساب حقوق الإنسان، وغياب الديمقراطية، ومناهضة التشيّع![11].

لكن يبدو أنَّ الإيرانيين يدركون اختلاف طالبان عن تنظيم الدولة «داعش»؛ كونها حركة محلية غير عالمية، وماتريدية صوفية وليست «سلفية جهادية»، مع إدراكهم كذلك أنَّ تقليدية الحركة وتشبعها بالتراث وتمسكها به، يجعلها عصيةً على الاختراق الإيراني،

(1) مقتدى الصدر، تغريدة على حسابه الرسمي على تويتر، (13 فبراير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3szYfv4

(2) خبراونلاين، واكنش علم الهدى به ديدار پاپ و آيت‌الله سيستانى / پاپ يک ماموريت آمريكايى داشت، (12 مارس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/2OLqloz

(3) *المرجع السابق.*

(4) *المرجع نفسه.*

(5) *المرجع نفسه.*

(6) عصر إيران، كيهان: طالبان تغيير رويه داده و ديگر سر نمى‌برد!، (26 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3mV2UIH

(7) Eurasiareview, Ayatollah Khamenei Says Iran Supports Afghan Nation In All Circumstances, August 29, 2021. https://bit.ly/2XWNxoD

(8) Eurasiareview, Ayatollah Khamenei Says Iran Supports Afghan Nation In All Circumstances, August 29, 2021. https://bit.ly/2XWNxoD

(9) Al-monitor, Taliban victory inspires pro-Iran militias in Iraq, August 31, 2021, https://bit.ly/3m8etdj

(10) *المرجع السابق.*

(11) خبراون لاين، خاتمى يک پيام جديد صادر كرد، (04 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://ly.bit/3DGMrgW

فانتهج الإيرانيون إستراتيجية البراجماتية، وتحقيق المصالح المتبادلة كونها أمرًا واقعًا؛ ولذا صرّح قائد فيلق القدس العميد قآاني، قائلًا: «إنَّ ما يهمنا في أفغانستان ألَّا يؤذي أحدٌ أمن إيران، خطة أمريكا تقوم على جعل إيران تشتبك مع العالم السني، ولذلك يتعيَّن على إيران العمل على النحو الذي لا يضر بأمنها، وألَّا تصل أمريكا إلى أهدافها»[1]. وأكَّد أنَّ لشيعة أفغانستان أهمية بالغة بالنسبة لإيران: «وتحاول طهران حلّ موضوع أفغانستان بغير الحرب، وأن تشارك كافة القوميات في إدارة أفغانستان»[2].

وانتقد «إصلاحيون» هذه التصريحات، مِمَّا دفع وكالة أنباء «فارس» المقربة من الحرس الثوري، إلى التعليق والرد على تلك الانتقادات بالقول: «إنَّ حشدًا أقل من 15 ألف عنصر من لواء فاطميون لمحاربة مجموعة تزيد عن مئة ألف عنصر من طالبان، هو أمرٌ غير قابل للتطبيق ويمكنه أن يشعل صراعًا شيعيًا-سنيًا أوسع نطاقًا»[3]. وكأنَّ الصحيفة تريد أن تقول: إنَّ الخلافات موجودة مع طالبان لكن الواقع الأفغاني يمنع الإيرانيين من دخول حرب مفتوحة مع طالبان؛ نظرًا لعدم تكافؤ القوة على الأرض، بين الموالين لإيران وعناصر الحركة.

ولذا تعامُلَ الشيعةُ الأفغان مع الواقع الجديد براجماتيًا أيضًا، فبعد سيطرة طالبان على كابول نفى فيلق فاطميون في بيانٍ أصدره يوم 12 أغسطس ما تردَّد عن تقديم مقترح استفادة الحكومة الأفغانية من قواته لمواجهة طالبان[4]، وأصدر «حجة الإسلام» سيد عيسى حسيني مزاري، بيانًا عارض فيه الاحتجاجات المناهضة لطالبان في إيران[5]، ونفى الأخبار التي تفيد بوقوع انتهاكات ضد الشيعة في أفغانستان من قِبل عناصر طالبان[6].

2. طالبان ورسائل التطمين

سعت طالبان إلى تطمين الجماعة الشيعية في الداخل والخارج إثر استيلائها على الحكم، وأصدرت بيانًا يوم 13 أغسطس، جاء فيه عفوٌ عام عن الجميع، وتطمينٌ لكل الناس بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم[7]. على أرض الواقع، قامت عناصر من طالبان بالمشاركة في أحد المجالس الحسينية، وطمأنت عموم الشيعة، وأمر قياديٌّ في طالبان بحماية المواكب الحسينية وعدم التعرُّض لها، مع عدم إساءة المواكب لرموز المذهب السني[8]. وعدَّ السفير الروسي في أفغانستان: «الخطواتِ الأولى التي اتخذتها حركة طالبان تجاه الطائفة الشيعية في البلاد مُشجعة»[9]، ونفت حركة طالبان مسؤوليتها عن تهديم تمثالٍ لأحد رموز الشيعة في أفغانستان، وأعادت رايات المواكب الحسينية التي مزَّقها بعض عناصرها[10].

ويدل ذلك على تعلم الحركة من تجاربها السابقة، فتجنَّبت عداوة إيران، وفتحِ جبهات صراع تسبّبُ لها عداواتٍ إقليمية ودوليةَ، وفي نفس الوقت، تحاول الحركة تهدئة الجماعة الشيعية الأفغانية، وإدراجهم في مشروع الدولة.

ومجمل القول: إنه من المرجح أن تستمر حركة طالبان في عقلانيتها تجاه الجماعة الشيعية؛ لانشغالها بعدوها الإستراتيجي الأوّل تنظيم الدولة بولاية خراسان، الذي يجعل الشيعة في محلّ استهدافه كأولوية دينية وسياسية؛ وبالتالي، فإنَّ الحركة كي تتفادى الحرج الدولي والإقليمي ملزمةٌ بالدفاع عن مصالح الجماعة الشيعية ولاسيّما الشعائرية والعبادية، مع بعض الضوابط التي تحرص عليها الحركة. وكذلك لأنّ الحركة لا تريد فتح

(1) وكالة أنباء مهر، سردار قآانی: همه اقوام افغانستان باید در اداره کشورشان سهیم باشند، (07 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3zQ1uCB

(2) *المرجع السابق.*

(3) iraninternational, Iran's Quds Chief Says Afghanistan Must Not Spark Sunni–Shia Conflict, , 07 Sep 2021. https://bit.ly/3tqXZ3e

(4) وكالة تسنيم، واكنش لشكر فاطميون به ادعای رسانه های سعودی درباره بحران جاری أفغانستان، (12 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3iJtHF9

(5) أفابريس، بيانيه رييس كل مركز تبيان پيرامون حركت های اعتراضی اخير ضد طالبان به خصوص در ايران؛ حركت های اعتراضی عليه طالبان، قابل حمايت يا نيازمند نصيحت و سپس مخالفت؟، (29 اَسَد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mIg4s3

(6) *المرجع السابق.*

(7) اخبار اون لاين، بيانيه مهم طالبان خطاب به مردم و همسايگان در پی سقوط شهرهای بزرگ أفغانستان، (13 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3lX78yR

(8) القدس العربي، شيعة أفغانستان يحيون عاشوراء وطالبان تتعهد بحمايتهم، (18 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sZakva

(9) آر تي بالعربي، السفير الروسي في أفغانستان: «طالبان» اتخذت خطوات مشجعة بحق الطائفة الشيعية وبدأت بحمايتهم، (25 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3t8Lkll

(10) القدس العربي، شيعة أفغانستان يحيون عاشوراء وطالبان تتعهد بحمايتهم، *مرجع سابق.*

جبهة صراع مع إيران ومع المجموعات الشيعية الداخلية الموالية لها، دون داعٍ واقعي يفرض نفسه. أما بخصوص الشيعة، فإنهم يتعاملون واقعيًّا وبراجماتيًّا مع الحركة، ويسعون لحفظ مصالحهم، والاستفادة من مراجعات الحركة وتراجعها عن إرثها العملي القديم.

خاتمة: مستقبل الخلاف الشيعي والعلاقات مع طالبان

خلاصةٌ لما سبق، يمكنُ القول: إنَّ النجف قلقةٌ من توسع النفوذ الإيراني السياسي والديني والعسكري الميليشياتي في العراق، وتسعى بكلّ جهدٍ لكبح هذا التمدد، ومحاولة الإبقاء على نفوذها التاريخي بين حواضن التقليد الشيعية. بيْد أنَّ إيران تسعى لضرب النجف، والتشكيك في بعض نشاطاتها كما فعلت في زيارة بابا الفاتيكان، أو حتى مجابهتها في لُبّ نفوذها الفتووي الخالص في الشأن العراقي، كما فعلت في مسألة الانتخابات البرلمانية العراقية. فالتوظيف الإيراني للدين واستغلاله بغية تحقيق المصالح الإيرانية وهيمنة سلطة الولّي الفقيه على عموم الجماعة الشيعية، لم ينحصر داخل الحدود الإيرانية إذن، وإنما تعدَّاها إلى الخارج ليشمل أفغانستان والعراق.

أفغانيًّا، حاولت إيران والجماعة الشيعية التعامل ببراجماتية مع حركة طالبان؛ لإدراك الإيرانيين أنهم أمام طرف تقليدي أصوليّ، له باعٌ في الحرب «المقدسة» ضد الأمريكان، وعناصرُه مليئةٌ بالحيويةِ والخبرة، ومشحونةٌ بالعقيدة السنية، الماتريدية، مِمَّا يصعِّب على إيران مواجهتهم أو خلق جبهةٍ مفتوحةٍ معهم.

ويمكنُ الخروج بنتيجتيْن مهمّتيْن في هذا السياق، **الأولى**: بقاء الصراع النجفي-الإيراني حول ولاية الفقيه ونفوذه في العالم الشيعي خصوصًا والإسلامي عمومًا، وليس من الوارد على المدى القريب تنازُل أيّ طرفٍ عن فكره وفلسفته الكلية، فالإيرانيون يريدون إخضاعًا تامًّا للنجف ونزولها تحت عباءة الولي الفقيه، بوصف ما للولي الفقيه من سلطةٍ وهيمنةٍ، وولايةٍ على عموم المسلمين، لا تنحصرُ بحدود، وتشملُ الفقهاء والعامة على حدٍ سواء.

وربما ينحسم هذا الصراع بغلبةِ أحد الفريقين أو تتحدَّد معالمُه في فترة خليفة آية الله السيستاني في النجف، والمرشد علي خامنئي في إيران، وهو عين ما توقّعه التقرير العام الماضي.

والثانية: أنه من المرجح بقاء العلاقات بين طالبان من جانب وإيران والشيعة من جانبٍ آخر محلَّ هدوء، ومسار تفاوض، مع بعض النزاعات أو الخلافات التي قد تحدث بين الفينةِ والأخرى؛ بسبب الخلاف المذهبي والسياسي الموجود أصلًا بين الطرفين. لكن عوامل كثيرة تحوُل دون تفجّر الأوضاع بينهما، فكلٌّ منهما في حاجةٍ متبادلة إلى الآخر، وكلاهما يسعى للتخلُّص من الوجود الأمريكي، وكذلك التخلُّص من تنظيم الدولة داعش.

اقرأ أيضًا

تقرير

إلغاء منصب المفتي في سوريا.. السياقات والأبعاد

لا ينفكّ الدين، عادةً، عن الشرعية في الممارسة السياسية، فالسلطة السياسية تدرك موقع الدين بالنسبة إلى الناس، وكذلك تدرك جماعات المعارضة، عنيفةً كانت أو غير عنيفة، مركزية الإفتاء في العقل الجمعي لدى العامّة.

في هذا السياق، يمكن إدراك أبعاد المرسوم التشريعي الذي أصدره الرئيس السوري بشار الأسد، والذي ألغى بمقتضاه منصب «مفتي الجمهورية»، فنصَّ على إلغاء المادة رقم 35 من القانون المُنظِّم لعمل وزارة الأوقاف، التي يُسمَّى بموجِبها المفتي العامّ للجمهورية، وعزَّز في الوقت ذاته صلاحيات مجلس فقهيّ ضمن وزارة الأوقاف...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

الملـف السياسـي

شـكَّلَت سـيطرةُ «المحافظين» على البرلمان الإيراني بعد الإقصاء الجماعي للإصلاحيـين قُبيـل الانتخابات البرلمانية، ثُم دخولهم في صراعات شـديدة مـع الرئيس السـابق حسـن روحاني، وتهديدهـم له بالعـزل والمحاكمة، أهمَّ الأحـداث التـي شـهدتها السـاحة الإيرانيـة فـي 2020م. وتوقَّـع التقريـر الإسـتراتيجي للمعهـد الدولي للدراسـات الإيرانية (رصانـة) في 2020م أن يستمرَّ الضغط على حكومة روحاني خلال 2021م لتشويه صورة منافسيهم «الإصلاحيـين»، فضـلًا عن اسـتخدام «التيار المحافظ» لكل السـبُل من أجل الفـوز بالانتخابـات الرئاسـية، وهذا ما حـدث بالفعل فـي 2021م، إذ مارسَ «المحافظـون» أقصى الضغـوط على حكومة روحاني فـي عامها الأخير، ولم تتوقف مطاردتهم له حتى بعد انتهاء فترته الرئاسية ■

وفي ما يتعلق بخطط «المحافظين» للسيطرة على مراكز صُنع القرار بالنظام الإيراني، فقد اضطلع مجلس صيانة الدستور والأجهزة الأمنية بأكبر عملية لهندسة الانتخابات الرئاسية في تاريخ الانتخابات التي أجرتها إيران منذ 1979م، لصالح إبراهيم رئيسي؛ كونه المرشح المفضل للمرشد و«المتشددين». ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا التقرير تقديم قراءة للقضايا التي شكّلَت أبرز التطوّرات السياسية في إيران خلال عام 2021م، وفي نهاية التقرير سوف نتطرق إلى مستقبل الوضع السياسي في إيران في ضوء سيطرة «المحافظين» على المشهد.

أوّلًا: حكومة روحاني في عامها الأخير تتعرض لمزيدٍ من التضييق

حاوَل الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني إنهاء العام الأخير لولايته الرئاسية بهدوء ومن دون صدام وتوترات مع خصومه السياسيين في «التيار المحافظ»، لكن هنالك مجموعة من العوامل شجعت «المحافظين» على ممارسة أقصى الضغوط وتوجيه أشد الانتقادات إلى الحكومة، أهمُّها: اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، التي كان «المحافظون» يمهدون للفوز بها، عبر تشويه صورة منافسيهم في «التيار الإصلاحي»، كونهم الداعمين الأساسيين للرئيس روحاني. إضافةً إلى ذلك، كان الرئيس روحاني يعمل جاهدًا على إقناع المرشد باستئناف المفاوضات النووية، بهدف العودة إلى الاتفاق النووي وبالتالي رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، أي إنه كان بصدد حل معضلة الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأمريكية قبل انتهاء فترته الرئاسية، لكنّ «المحافظين» كانوا يصرّون على إرجاء موضوع الاتفاق النووي إلى حين وصول حكومة جديدة.

1. تحميل روحاني المسؤولية عن الأزمة الداخلية

لتصعيد الضغوط ضد حكومة روحاني خلال شهورها الأخيرة، قلّل «المتشددون» من حجم الضرر الذي لحق بإيران جرّاء العقوبات المفروضة عليها، وذلك بالقول إنّ «30% فقط من المشكلات والأزمات التي تتعرض لها إيران ناتجةٌ عن العقوبات الأمريكية، أمّا بقية الأزمات فقد كانت بسبب سوء الإدارة»، ليأتي ردّ حسن روحاني على هذه الاتهامات بالرفض القاطع[1]، بل وعدَّ روحاني القانونَ المعروف بـ«رفع العقوبات وضمان المصالح القومية»، الذي جرى تمريره في البرلمان الإيراني، بأنه عرقل مسار المفاوضات بشأن البرنامج النووي وحال دون رفع العقوبات المفروضة على بلاده[2]. وهنا أراد روحاني القول إنّ العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، فضلًا عن سياسات «المتشددين» سواء في البرلمان أو في بقية مؤسَّسات النظام الإيراني، هي من أهمّ العوامل التي تقف وراء الأزمات التي تواجهها إيران. هذا الموقف تدعمه الإحصاءات والواقع المعيش في إيران منذ انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي في 2018م، إذ تؤكد المؤشّرات أنّ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وعودة العقوبات كلّف الشعب الإيراني كثيرًا، وأدى إلى تراجع مستويات المعيشة وأضرَّ بالاقتصاد الإيراني بما لا يقبل الجدل.

مطاردة «المحافظين» لحسن روحاني لم تتوقف حتّى بعد انتهاء فترته الرئاسية، إذ أعلنت لجنة برلمانية في سبتمبر 2021م تقديم شكوى رسمية إلى القضاء الإيراني لتحريك شكوى ضده، تشمل مجموعة من التهم، منها: الإهمال في قضية تدهور قيمة العُملة الرسمية، وأزمة البورصة الناتجة عن بيع سندات حكومية، كما قدَّم نحو 500 ألف من طلاب الجامعات والمدارس الدينية ومختلف فئات المجتمع مجموعةً من الشكاوى إلى البرلمان (يبدو أنَّ خصوم روحاني هُم من يحركها)، طالبوا خلالها بملاحقةٍ قضائية للرئيس السابق حسن روحاني، في مِلفات عدَّة، مثل: تخفيض قيمة العُملة الوطنية الإيرانية، وتعيين جواسيس ومزدوجي جنسية في مناصب حساسة، وتسلُّل أجهزة استخبارات الأعداء إلى الفريق المفاوض لحكومة روحاني، الذي أسهم في التوصل إلى الاتفاق النووي عام 2015م، فضلًا عن اتهام روحاني بالتورط في مقتل أكثر من 200 إيراني في اضطرابات نوفمبر 2019م الناجمة عن رفع أسعار الوقود[3].

هذه التحركات والشكاوى المتعدّدة ضد الرئيس السابق حسن روحاني تكشف عن نية «المتشددين» في النظام الإيراني لتشويه صورته وحرمانه من لعب أيّ دورٍ في مستقبل العملية السياسية في إيران، على غرار ما حدث لعددٍ من أسلافه كالرئيس «الإصلاحي» الأسبق محمد خاتمي، الذي يخضع للحظر من السفر والمقابلة والحديث، مرورًا بالرئيس الأسبق أحمدي نجاد، الذي تحوَّل من الابن المدلَّل لخامنئي و«المحافظين» إلى الابن العاقّ. لكن يبدو أنَّ للمرشد علي خامنئي رأيًا آخر حول

(1) روحاني: اينكه مى‌گويند 30 درصد مشكلات از تحريم است، غلط است، (02 ارديبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sBsSU5

(2) دنياى اقتصاد، علت تاخير در احياى برجام، (08 دي 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3JnQEJb

(3) بي بي سي فارسي، يک نماينده مجلس خبرداد: شكايت‌ها از روحاني با استقرار تيمى در نهاد رياست جمهورى ايران بررسى مى‌شود، (17 مهر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3syeT1z

التعامل مع حسن روحاني بعد انتهاء فترته الرئاسية، إذ جرى التداول وبشكلٍ واسع خلال الأيام الأخيرة من شهر ديسمبر 2021م بأنّ لقاءً قد جمع بين المرشد وروحاني واستمرّ ساعة كاملة[1].

2. تسريب التسجيل الصوتي لظريف ودلالات التوقيت

أزمة أخرى تعرَّضت لها حكومة روحاني خلال الأشهُر الأخيرة من عمرها، واستغلّها «المحافظون» لشنّ مزيد الانتقادات والضغط على حسن روحاني، تمثّلت في تسريب مقابلة أُجريَت مع وزير الخارجية السابق محمد جواد ظريف، وكانت المقابلة ضمن سلسلة مقابلات تحت عنوان «خارج الحكومة»، تهدفُ إلى توثيق فترتَي حكم حسن روحاني، ليُحتفَظ بها في أرشيف رئاسة الجمهورية.

وكشف ظريف في التسجيل الصوتي المسرب عن عددٍ من القضايا التي لم تخرُج تفاصيل كثيرة عنها إلى العلن، منها: طبيعة التنسيق الأمني بين الحرس الثوري ووزارة الخارجية، إذ كشف عن خيوط سيطرة قائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، على السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك بالقول: «إنّ ساحة المعركة تمثّل أولويةً للنظام، وهي التي تحدّد سياسة البلاد»، وأنه غالبًا ما ضحى بالدبلوماسية من أجل عمليات الحرس الثوري العسكرية في جميع أنحاء المنطقة، فضلًا عن قوله إنّ فيلق القدس هو أكثر من مجرد جناح بالحرس الثوري، فهو يتمتع أيضًا بأقوى كلمة في السياسة الخارجية بشكل عام، والسياسة النووية بشكل خاص. ومن وجهة نظر ظريف، فإنَّ فيلق القدس يعتقد أنَّ صلاحياته ومهامّه تمتدّ إلى ما هو أبعد من الشؤون الإقليمية والعسكرية، كما يعتقد قادته أنهم يملكون الشرعية اللازمة للتدخل في الشؤون الداخلية والخارجية. وفي جزء آخر ومهمّ من المقابلة قال ظريف إنّ «المتشددين» في بلاده حاولوا عرقلة إبرام الاتفاق النووي عام 2015م عبر عدَّة خطوات، بدأت بسفر قاسم سليماني إلى روسيا، وانتهت بشنّ هجوم على السفارة السعودية في طهران. واتَّهم روسيا بأنها لم تكُن تريد أن تتوصل إيران إلى اتفاق حول البرنامج النووي الإيراني، كما اتهم الحرس الثوري بالتعاون مع موسكو من أجل إفشال الاتفاق النووي، وهو ما عرقل الدبلوماسية الإيرانية كثيرًا[2].

هذا التسريب أثار جدلًا واسعًا في إيران وخارجها؛ ما دفع بالرئيس الإيراني السابق حسن روحاني إلى طلب التحقيق في ما سماها «مؤامرة» نشْر التسجيل والقبض على المتورطين في نشره، كما رأى روحاني حينها أنَّ نشْر التسجيل الصوتي لظريف هو ضرب النجاحات التي حقَّقتها المفاوضات النووية[3].

توقيت التسريبات يحملُ مجموعةً من الدلالات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالأحداث والتطوّرات التي كانت تشهدها إيران، كالمفاوضات النووية، التي سعت حكومة روحاني لإنجاحها لكنها اصطدمت برفض «المتشددين» في النظام الإيراني. أما الحدث الآخر، فهو الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في يونيو 2021م، والجهود التي كان يبذلها «المحافظون» لإبعاد خصومهم «الإصلاحيين» وتهيئة المناخ للفوز بالانتخابات. وبناءً على هذين الحدثين، يمكنُ القول: إنّ تسريب التسجيل الصوتي قد لا يخرج عن التفسيرات التالية:

أ. الاحتمال الأوَّل أنَّ منافسي ظريف سربوا هذه المقابلة لإحراقه سياسيًّا وحرمانه من خوض السباق الرئاسي. وجرى استغلال رمزية سليماني لتشويه صورة ظريف لدى مؤسَّسات النظام الإيراني، لا سيّما مجلس صيانة الدستور المعنيّ بالبتّ في أهلية المرشحين في الانتخابات. وفي هذا الصدد، يمكنُ القول: إنه على الرغم من أنَّ ظريف كان قد أعلن مرارًا بأنه لن يخوض السباق الرئاسي، فإنّ هذا التسريب قد قضى على جميع محاولات «الإصلاحيين» من أمثال الرئيس الأسبق محمد خاتمي، وحسن الخميني (حفيد مؤسِّس النظام الإيراني)؛ لإقناع ظريف بخوض الانتخابات الرئاسية. وخلال جلسة مغلقة في البرلمان الإيراني حول التسريب الصوتي، أعلن ظريف رسميًّا أنه لا ينوي خوض الانتخابات الرئاسية، وذلك في محاولةٍ للنأي بنفسه عن المعادلات الانتخابية، ولطمأنة خصومه «المتشددين» بعدم ترشّحه.

ب. الاحتمال الثاني: أنَّ التسريب كان عملًا متعمَّدًا لإظهار ظريف شخصًا ينتقد الأوضاع التي تشهدها إيران، وربما لزيادة حماسة الشارع الإيراني للمشاركة في الانتخابات الرئاسية، وذلك لأهمية المشاركة بالنسبة إلى النظام، ولا سيّما في ما يتعلق بإثبات شرعيته المتآكلة.

ج. الاحتمال الثالث: يشير توقيت التسريب إلى احتمالية أن يكون رسالةً إلى إدارة بايدن؛ لاغتنام الفرصة قبل انتهاء الفترة الرئاسية لحكومة حسن روحاني، للتوصل إلى اتفاق مع إيران، ولتجنّب التغيير الوشيك

(1) آرمان ملي، ارزيابي مثبت از ديدار يك ساعته روحاني با رهبري، (06 دي 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mzqEko
(2) بيزبي سي فارسى، انتشار فايل صوتى ظريف درباره سليمانى وكارشكنى روسيه در برجام، (05 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3HkFJhH
(3) راديو فردا، روحاني هدف از انتشار فايل صوتى را لطمه زدن به «موفقيت» مذاكرات اتمى دانست، (08 اردیبهشت 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 11 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3sHB2dV

الذي ستشهده إيران وهو وصول حكومة جديدة أكثر تشددًا في التعاطي مع المِلف النووي الإيراني. لكن إذا كان بالفعل الهدف من التسريب هو دعوة الدول الغربية للتوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي، فإنَّ هذه الدول كانت تدرك أنّ لدى «المتشددين» في إيران إصرارًا على إرجاء المفاوضات إلى حين وصول رئيس جديد، كما أنَّ تسريبات ظريف وحديثه عن دوره الصفري في السياسة الخارجية قد تشكّل عاملًا آخر لعدم حرص هذه الدول على السير قُدُمًا في المفاوضات النووية؛ لأنَّ التفاوض مع حكومة روحاني في هذه الحالة يكون أمرًا عبثيًّا ومضيعةً للوقت.

د. الاحتمال الرابع: أنَّ التسريب كان عبارة عن مناورة دبلوماسية، لتبرئة وزارة الخارجية من ممارسات ومغامرات الحرس الثوري المتورط في تنفيذ جرائم إيران الخارجية.

وبعيدًا عن الأهداف التي تقفُ وراء تسريب المقابلة، يمكنُ القول: إنّ ما جاء في المقابلة كشف للعالم الخلافات التي تدور داخل مؤسَّسات النظام الإيراني، كما أظهر الدور الأمني الخطير الذي تضطلع به السفارات الإيرانية في الخارج، ودور الحرس الثوري في إخضاع وزارة الخارجية وتوظيفها لخدمة احتياجات ساحات النفوذ الإيراني.

ثانيًا: حكومة «متشددة» جديدة وتحديات مستمرة

بدأت جهود «المحافظين» للسيطرة على جميع مراكز صُنع القرار في النظام الإيراني تتشكّل بصورة واضحة منذ الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في فبراير 2020م، بعد أن استبعد مجلس صيانة الدستور معظم المرشحين، ولا سيَّما من «الإصلاحيين» و«المعتدلين»، الأمر الذي أثار حفيظة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني، ووجَّه انتقادات إلى مجلس صيانة الدستور، وذلك بالقول: «ليست الانتخابات بهذه الطريقة»[1]. وقُبيل الحملات الانتخابية للانتخابات الرئاسية، حذَّر «الإصلاحيون» مجلس صيانة الدستور من مغبة تكرار تجربة الانتخابات البرلمانية، وذلك للدور الكبير الذي يلعبه استبعاد المرشّحين في تدنّي نسبة المشاركة وضعف إقبال الناخبين على صناديق الاقتراع[2].

1. هندسة العملية الانتخابية

عندما حان وقت البتّ في أهلية المرشحين في الانتخابات الرئاسية، واصل مجلس صيانة الدستور إستراتيجية إبعاد مرشّحي «التيار الإصلاحي»، بل ولعب دورًا مهمًّا في توجيه بوصلة الانتخابات، حين أعلن عن أهلية سبعة مرشّحين فقط لخوض السباق الانتخابي من بين 592 شخصًا تقدموا بأوراق ترشحهم، أبرزهم إبراهيم رئيسي، الذي فاز لاحقًا بالانتخابات الرئاسية.

ويبدو أنَّ النظام الإيراني لجأ إلى هذه السياسة بعد أن بات يدرك حجم المتغيرات التي يشهدها المجتمع الإيراني وتغيّر المزاج الشعبي، فضلًا عن وصوله إلى قناعةٍ مفادها أنه نتيجةً للانتكاسات العديدة التي مرَّ بها النظام، والفشل الذريع في تحسين الأوضاع الاقتصادية، والقمع المفرط للاحتجاجات الشعبية التي تشهدها إيران منذ 2017م، قد تشهد الانتخابات الرئاسية إقبالًا أضعف من الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في فبراير 2020م، لذا فضَّل قادة النظام اللجوء إلى ما يُسمى «الشرعية الثورية»، لضمان استمرار النظام والتقليل من أهمية الدعوات لمقاطعة الانتخابات.

كما أنَّ طبيعة النظام «المتشددة» تلعب دورًا أساسيًّا في اختيار الرئيس، ولذلك كان «المتشددون»، بمَن فيهم المرشد علي خامنئي، أكثر ميلًا إلى اختيار رئيس جديد خلفًا لحسن روحاني يكون مُطيعًا وأكثر انسجامًا مع توجهاتهم، لذلك وقع الاختيار على إبراهيم رئيسي كونه تتلمذ على يد المرشد علي خامنئي في الحوزة العلمية، وعيَّنه لتولّي إدارة مرقد الإمام الرضا بمدينة مشهد، ثُم تدرَّج في تلميعه وإيصاله إلى أعلى المناصب عندما اختاره في 2019م ليكون رئيسًا للسلطة القضائية خلفًا لصادق آملي لاريجاني. وتذهب بعض التوقعات إلى احتمالية أنَّ خامنئي أوصله إلى منصب رئاسة الجمهورية لتهيئته ليكون المرشد القادم.

2. انتقادات واتهامات تحاصر مجلس صيانة الدستور والأجهزة الأمنية

حملة انتقاداتٌ شديدة طالت النظام الإيراني بسبب ما اصطلح عليه مراقبون بـ«هندسة الانتخابات الرئاسية»، على خلفية استبعاد قائمة طويلة من المرشحين، خصوصًا «الإصلاحيين» وحلفائهم «المعتدلين». ورأت جبهة الإصلاحات في إيران أنَّ «المسار الذي اتخذه مجلس صيانة الدستور مرارًا وتكرارًا في مواجهة الانتخابات والمؤسَّسات المنتخبة لم ينتهك الحق في الاختيار الحرّ للمواطنين والسيادة الوطنية فقط، بل جعل الانتخابات أيضًا بلا معنى»، أمّا الرئيس السابق حسن روحاني فقد حذَّر من أنَّ «ما قام به مجلس صيانة الدستور سيؤدي

(1) دويچه وله فارسى، واكنش روحانى به رد صلاحيت‌ها ويک جناحى شدن انتخابات مجلس، (2020.01.15م)، تاريخ الاطلاع: 13 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FS5rKl

(2) اعتماد آنلاين، چه كسى متهم رديف أول قهر شهروندان با صندوق راى است؟ (29 اسفند 1399هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 14 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3z46GU8

إلى انخفاض المشاركة الشعبية في الانتخابات؛ الأمر الذي سيؤثّرُ في المصالح الوطنية والأمن القومي واعتبار النظام في العالم»[1]، فيما قال «إصلاحيون» آخرون: إنّ النظام الإيراني عبَر مرحلة هندسة الانتخابات إلى مرحلة التعيينات[2].

كما واجه مجلس تشخيص مصلحة النظام انتقاداتٍ شديدة من أحد أعضائه البارزين، وهو صادق آملي لاريجاني، الذي يترأس كذلك مجمع تشخيص مصلحة النظام، إذ استنكر استبعاد بعض المرشّحين بمَن فيهم شقيقه علي لاريجاني، محمّلًا الأجهزة الأمنية مسؤولية تأثيرها في قرارات المجلس بعد تقديمها تقارير كاذبة عن المرشحين. وبعد أقل من 3 أشهُر من فوز إبراهيم رئيسي، قدّم صادق لاريجاني استقالته من عضوية مجلس صيانة الدستور، ليقرّر المرشد تعيين رجل الدين «المتشدد» أحمد حسيني خراساني خلفًا له.

ويبدو أنَّ تورط الأجهزة الأمنية في رفض أهلية المرشحين في الانتخابات الرئاسية ليس بالأمر الجديد بعد أن كشف وزير الاستخبارات الإيراني الأسبق (2009م–2013م) حيدر مصلحي في حوارٍ تليفزيوني أُجري معه قبل أيام من الانتخابات الرئاسية الأخيرة، أنه اقترح على مجلس صيانة الدستور رفض أهلية الراحل هاشمي رفسنجاني للترشّح في انتخابات 2013م؛ بحجة حفظ النظام الإيراني، ولأنَّ المسؤولين وصلوا إلى نتيجة مفادها أنَّ رفسنجاني سوف يفوز في تلك الانتخابات إذا شارك فيها[3].

وكردّ فعل على الإقصاء الجماعي للمرشحين، دشَّنت مجموعة من المنظمات والنُشطاء السياسيين عديدًا من الحملات في داخل إيران وخارجها ضد الانتخابات الرئاسية التي وصفوها بِـ«المسرحية»، الأمر الذي قاد المرشد علي خامنئي لإصدار فتوى بتحريم مقاطعة الانتخابات[4]؛ لأنَّ المقاطعة تعني تآكل شرعية النظام الإيراني.

وبدا واضحًا أنَّ الهدف الرئيس من وراء استبعاد المؤثّرين في المشهد السياسي الإيراني من السباق الرئاسي هو توجيه الأصوات لمرشح واحد، وهو إبراهيم رئيسي، ولتحقيق هذا الهدف جرى استبعاد حتّى المقربين من المرشد، أمثال علي لاريجاني الذي كان من المتوقع أن يكون المنافس الأقوى لإبراهيم رئيسي؛ وذلك بسبب توجهاته «المعتدلة» وإمكانية تصويت «الإصلاحيين» لصالحه.

خُطَط «المحافظين» لفوز إبراهيم رئيسي يبدو أنها كانت مدروسة ومخططًا لها، بعدما انسحب اثنان من المرشحين وأعلنا دعمهُما ومساندتهُما لإبراهيم رئيسي، وهُما سعيد جليلي وعلي رضا زاكاني. وكان الهدف من وراء الانسحاب هو عدم تشتيت الأصوات، وضمان فوز إبراهيم رئيسي منذ الجولة الأولى. حتّى المناظرات التليفزيونية للمرشحين لم تكُن كسابقاتها، إذ لم يوجِّه المرشحون «المحافظون» الخمسة انتقادات شديدة بعضهم إلى بعض، وركزوا بشكل رئيس على انتقاد أداء حكومة روحاني، فيما انفرد المرشحان المحسوبان على «التيار الإصلاحي»، وهُما عبد الناصر همتي ومهر علي زاده، الذي انسحب من السباق الرئاسي لصالح همتي، بتوجيه الانتقادات إلى منافسيهم. كما ساعد المرشحون «المحافظون» إبراهيم رئيسي في محاصرة عبد الناصر همتي، الذي وجَّه إليهم انتقادات لاذعة خلال تلك المناظرات، لكن الأخيراتهمهم بأنهم مجرد غطاء، وكان مُصيبًا في ذلك، بعد انسحاب بعضهم لصالح رئيسي، وتعويض رئيسي لبقية المرشحين «المحافظين» بعد فوزه بالانتخابات، إذ عيَّن محسن رضائي، الذي حلَّ ثانيًا في الانتخابات الرئاسية، نائبًا له للشؤون الاقتصادية، كما عيَّن قاضي زاده هاشمي، الذي حلَّ في المركز الأخير، رئيسًا لمنظمة الشهيد. أمّا علي رضا زاكاني، الذي انسحب من السباق الرئاسي لصالح إبراهيم رئيسي، فقد كوفئ بانتخابه في أغسطس 2021م ليكون رئيسًا لبلدية العاصمة طهران.

3. نتائج الانتخابات الرئاسية والتشكيل الوزاري

نتيجةً للإجراءات التي اتبعها «المحافظون» في تحديد هُويَّة المرشحين، كانت النتيجة متوقعة إلى حدٍّ بعيد، إذ أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز إبراهيم رئيسي بمنصب رئيس الجمهورية، وحصل على 18 مليون صوت وبفارقٍ كبير عن كُل منافسيه. وحلَّ محسن رضائي ثانيًا بحصوله

(1) جماران، واكنش روحاني به رد صلاحيت گسترده نامزدهاى انتخابات 1400 توسط شوراى نگهبان: خدا نكند مردم حس كنند كه بدون آنها مى‌خواهيم تصميم بگيريم / انتخابات ضامن مشروعيت نظام است وما اين را فراموش كرده ايم، (05 خرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 16 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FCC5iV

(2) رد صلاحيت‌ها، انتصاباتى كه مهندسى مى‌شود، (2021.05.25م) تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3JkUzq9

(3) حيدر مصلحى: براى حفظ نظام لازم بود رفسنجانى رد صلاحيت شود، (2021.06.14م)، تاريخ الاطلاع: 17 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3HbeZ36

(4) راديو فردا، انتخابات ايران، خامنه‌اى راى سفيد را حرام دانست، افزايش بيانيه‌هاى تحريم انتخابات، (08 دي 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FG7VLI

على 3,4 مليون صوت، ثُم عبد الناصر همتي بـ2,4 مليون صوت، وحلَّ أمير حسين قاضي زاده هاشمي في المركز الأخير بحصوله على مليون صوت من مجموع الأصوات التي بلغ عددها 28,9 مليون صوت. أمّا نسبة المشاركة فقد بلغت 48,8% مليون إيراني[1] من إجمالي 59 مليونًا و310 آلاف و307 إيرانيين يحقُ لهم المشاركة في الانتخابات. وتُعَدّ هذه النسبة هي الأضعف في تاريخ الانتخابات الرئاسية التي أجرتها إيران منذ 1979م. وللمرة الأولى في عمر النظام الإيراني أفرزت الانتخابات الرئاسية الأخيرة ظاهرةً جديدة كوسيلة جديدة للاعتراض على سياسات النظام الإقصائية، وكدلالة على السخط من ممارساته بشكل عام، وهي الارتفاع غير المسبوق في عدد الأصوات الباطلة وكذلك البطاقات البيضاء، إذ أقدم الناخبون على ترك أوراق الاقتراع بيضاء، أي دون التصويت لأيٍّ من المرشحين، وكان عدد الأصوات الباطلة أكثر من الأصوات التي حصل عليها الفائز الثاني محسن رضائي.

4. تقاسم المناصب العُليا بالحكومة بين «المتشددين» والحرس الثوري

بعد أقلّ من شهرين من فوزه بالانتخابات الرئاسية، أي في 11 أغسطس 2021م، قدّم إبراهيم رئيسي تشكيلته الوزارية للبرلمان الإيراني، وبعد مداولاتٍ استمرت لأسبوعين، منح البرلمان 18 وزيرًا مقترحًا الثقة، واستثنى وزيرًا واحدًا فقط، وهو وزير التربية والتعليم المقترح؛ لفقدانه الخبرة والتجربة المطلوبتين لإدارة هذه الحقيبة المهمة[2].

واعتمد رئيسي في معظم تشكيلته على شخصيات محسوبة على «التيار المحافظ»، فضلًا عن أنَّ عددًا منهم عمل في حكومة الرئيس الأسبق محمود أحمدي نجاد، كما أنّ عددًا آخر من الوزراء كان من المقربين من إبراهيم رئيسي ومِمَّن عملوا معه، سواء في العتبة الرضوية بمدينة مشهد أو في أثناء رئاسته للسلطة القضائية. وخلت التشكيلة الوزارية من أيّ تمثيلٍ للمرأة، واكتفى رئيسي بتعيين المديرة السابقة لجامعة الزهراء وأستاذة اللغة العربية وآدابها، إنسية خزعلي، في منصب نائب الرئيس لشؤون المرأة والأسرة[3].

جدول (1): أبرز المناصب التي تقلدها قادة ومنسوبو الحرس الثوري في حكومة إبراهيم رئيسي

الاسم	المنصب	مناصب سابقة في الحرس الثوري
محمد مخبردزفولي	النائب الأول للرئيس	مساعد رئيس مؤسسة المستضعفين
محسن رضائي	نائب الرئيس للشؤون الاقتصادية	القائد الأسبق للحرس الثوري
أحمد وحيدي	وزير الداخلية	القائد الأسبق لفيلق القدس
رستم قاسمي	وزير الطرق والتنمية الحضرية	المساعد الاقتصادي لقائد فيلق القدس
عزة الله ضرغامي	وزير التراث الثقافي والصناعة التقليدية والسياحة	قيادي سابق بالحرس الثوري
عابدين خرّم	محافظ أذربيجان الشرقية	قائد فيلق عاشوراء في أذربيجان الشرقية
سعيد محمد	مستشار الرئيس في شؤون المناطق الحرة والشؤون الصناعية والتجارية والاقتصادية	مستشار القائد العام للحرس الثوري، كما ترأس مقر «خاتم الأنبياء» للإعمار الهندسي

(1) وزارت كشور نتايج نهايى آراى رياست جمهورى را اعلام كرد / آراى رئيسى از 18ميليون گذشت، (02 تير 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3z5yg34

(2) ايرنا، مجلس به 18 وزير پيشنهادى راى اعتماد داد، (03 شهريور 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3n2hjmn

(3) بيوگرافى انسيه خزعلى از حوزه تا دولت رئيسى وهمسرش، (د.ت.)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3EwW8hp

الاسم	المنصب	مناصب سابقة في الحرس الثوري
يعقوب علي نظري	محافظ خراسان الرضوية	قائد الحرس الثوري في خراسان الرضوية
أحمد محمدي زاده	محافظ بوشهر	قائد المنطقة البحرية الثانية للحرس الثوري في بوشهر
مهدي دوستي	محافظ هرمزجان	إدارة مشاريع بمقر «خاتم الأنبياء» للإعمار الهندسي
محمد تقي شاهجراغي	محافظ قم	قيادة الحرس الثوري في محافظة طهران

إعداد: مركز الدراسات والبحوث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

وكان من المتوقع أن يتيح تولّي إبراهيم رئيسي منصب رئاسة الجمهورية مساحةً للحرس الثوري لتعزيز نفوذه في مؤسَّسات الحكم، وبالتالي استمرار القبضة الأمنية في الداخل الإيراني، وتأجيج التوترات بالمنطقة من خلال دعم الميليشيات التي توليه بالمال والسلاح والعتاد العسكري.

ويبدو أنَّ إبعاد المرشحين المفضلين للحرس الثوري، من أمثال الرئيس السابق لمؤسَّسة «خاتم الأنبياء» سعيد محمد، وانسحاب وزير الدفاع الأسبق حسين دهقان من السباق الرئاسي، كان وراءه وعودٌ بتمكين الحرس الثوري من المشاركة الواسعة في الحكومة. ورغم تحذيرات مؤسِّس النظام الإيراني روح الله الخميني للحرس الثوري من المشاركة في العمل السياسي، فإنه يبدو أنَّ سيطرة الحرس الثوري على الاقتصاد والأمن ودوره في السياسة الخارجية، والدعم غير المحدود الذي يلقاه من المرشد علي خامنئي، جميعها أسباب شجعته على إحكام قبضته على مفاصل النظام الإيراني، عبر لعب أدوار فعَّالة في الحياة السياسية الإيرانية.

5. التحديات وموقف الشارع من أداء الحكومة

بعد نجاح «المحافظين» في تنفيذ خطة هندسة الانتخابات لصالح إبراهيم رئيسي، وتصدّرهم المشهد السياسي في إيران، أصبحت الكُرة الآن في ملعبهم، وباتت حكومة رئيسي في موضع الاختبار الفعلي أمام الرأي العام الإيراني، وأصبح جميع التحديات والأزمات الشائكة، التي لطالما كانت سببًا في توجيه أشد الانتقادات إلى الرئيس السابق حسن روحاني، في جعبتهم، كالخطط الاقتصادية التي فشل روحاني في تنفيذها نتيجةً لرهانه الخاسر على الاتفاق النووي والعقوبات الأمريكية، فضلًا عن معالجة عددٍ من المِلفات، مثل تحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية، وتراجع العُملة، والجفاف، وتآكل شعبية النظام الإيراني نتيجةً للسخط الشعبي من سياساته، والعَلاقة مع دول الجوار، واستئصال الفساد المستشري في إيران وتجفيف جذوره، ومعالجة تداعيات انتشار فيروس كورونا، وتحقيق إنجازات مقابل الثقة الكبيرة التي نالها من «المحافظين»، وإعادة ثقة الشارع الإيراني بالنظام، والأهمّ من ذلك كله التوصّل إلى اتفاق حول البرنامج النووي الذي يشكّل أساسًا للأزمة الاقتصادية الطاحنة والعُزلة الدولية التي تمرّ بها إيران.

لقد مضى حتّى نهاية شهر ديسمبر 2021م أكثر من 5 أشهُر لتولّي إبراهيم رئيسي مقاليد الحكم، وخلال هذه الفترة تعرضت حكومته لانتقادات عديدة، أبرزها: التعيينات العائلية التي قام بها وزراؤه، والتي تتناقض مع شعاراته الانتخابية حول «مكافحة الفساد» و«الاعتماد على الكفاءات الوطنية»، ولم تعُد الانتقادات محدودة بمنصات التواصل الاجتماعي، إذ إنّ عديدًا من الصحف ووسائل الإعلام انتقد هذا الأمر، كما حذَّر 35 نائبًا بالبرلمان من التعيينات العائلية، وشددوا على ضرورة منعها، منتقدين عدم الاهتمام بالكفاءات في التعيينات التي جرت داخل الأجهزة الحكومية[1].

لم يشعر الإيرانيون بالتغيير الملموس الذي وعد به رئيسي خلال حملته الانتخابية والأيام الأولى التي أعقبت فوزه بالانتخابات الرئاسية، وبمناسبة مرور 100 يوم على تشكيل الحكومة كشف استطلاعٌ جديد للرأي أجراه «مركز كيو» الإيراني عن عدم رضا أكثر من نصف الإيرانيين (50,4%) عن أداء تلك الحكومة. وفي ما يتعلق بالوضع الاقتصادي خلال أول 100 يوم من عمر

(1) همشهري أنلاين، تذكر 35 نماينده به ابراهيم رئيسى درباره انتصابات فاميلى، (23 آبان 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 24 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3z86Dqm

حكومة إبراهيم رئيسي، أظهرت النتائج أنه في المتوسط أعطى الإيرانيون الأداء الاقتصادي للحكومة درجة 2,4 على مقياس من واحد إلى خمسة، وهي درجة منخفضة إلى متوسطة، كما أنَّ نحو 78% منهم غير راضين عن أداء الحكومة في ضبط الأسعار التي تواصل الارتفاع[1].

أمّا المِلف النووي، الذي يأمل رئيسي في التوصل إلى حلٍّ حوله، يسهم في فكّ الاختناق الاقتصادي الذي تعيشه إيران، فلا يزال يراوح مكانه رغم استئناف المفاوضات في نوفمبر2021م بعد توقف دام لخمسة أشهُر. ويعود تعثّر المفاوضات النووية حتّى الآن إلى المطالب التي تعُدُّها الدول الغربية مستحيلة، وتصفها واشنطن بالمماطلة من الجانب الإيراني. وأهمّ هذه المطالب يتمثّل في رفع جميع العقوبات المفروضة على إيران، وتقديم ضمانات بعدم خروج الحكومات الأمريكية القادمة عن الاتفاق أو إعادة النظر فيه.

حتّى زياراته المتعدّدة للمحافظات الإيرانية التي يعتبرها البعض العلامة المميزة للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في الأشهُر الأولى من توليه الحكم، فقد جرى انتقادها، ليس فقط من قِبل «الإصلاحيين»، بل حتّى من «المتشددين»؛ كونها لن تسهم في علاج الأزمات المتلاحقة التي تمرّ بها إيران منذ سنوات. ومن بين «المتشددين» الذين قللوا من أهمية هذه الزيارات التفقدية النائب بالبرلمان محمود أحمدي بيغش، الذي وصف هذه الزيارات بالمسكّنات التي ليست لها القدرة على معالجة مسببات الآلام، كما انتقد ذهاب رئيسي إلى عددٍ من المدن الإيرانية وسؤاله المباشر للمواطنين عن المشكلات التي تواجههم، وعدَّها كارثة، خصوصًا إذا كانت الحكومة ليست على علم بهذه المشكلات[2].

خاتمة: مستقبل الوضع السياسي بعد سيطرة «المحافظين» على المشهد الإيراني

على ضوء المعطيات والتطوّرات السياسية التي شهدتها الساحة السياسية الإيرانية خلال 2021م، يمكنُ القول إنّ الطريقة التي سيطر بها «المحافظون» على السلطة التنفيذية تشير إلى احتمالية استمرار الرفض الشعبي لحكومة إبراهيم رئيسي خلال الفترة القادمة، وقد لا يتراجع هذا الرفض إلَّا في حال نجاحه في اتخاذ خطوات ملموسة في عملية استعادة ثقة الشعب بالنظام الإيراني، وتحقيق تحسّن ملحوظ في ما يتعلق بالحريات المدنية والوضع الاقتصادي والانفتاح على العالم.

ولأوَّل مرة منذ سنوات، سيكون رئيس الجمهورية قريبًا من النواحي الفكرية والأيديولوجية والسياسية من المؤسَّسات المحافظة ذات النفوذ الكبير في النظام الإيراني؛ وذلك لكون رئيسي يمثل جزءًا مهمًّا من الدائرة الأكثر محافظةً في النظام الإيراني، ويلقى قبولًا كبيرًا من المرشد والكيانات «المتشددة».

رغم الانتقادات التي وجَّهها بعض النواب إلى إبراهيم رئيسي خلال الأشهُر القليلة الماضية، لكن في المجمل يتوقّع أن يكون البرلمان أقلّ تصادمًا مع الحكومة الجديدة، الأمر الذي سيمكّن رئيسي وبكل سهولة من تمرير القوانين والقرارات المصيرية. ورغم العراقيل التي يضعها «المحافظون» في طريق المفاوضات النووية، فإنَّ الحكومة ستعمل على تقريب وجهات النظر بينها وبين «المتشددين» للتوصل إلى حلٍّ يُنهي هذه القضية، وذلك لأهمية إحياء الاتفاق النووي في تحسين الوضع الاقتصادي، ذلك الوضع الذي بات يشكّل هاجسًا وتحديًا كبيرًا لآخِر رئيسَين حكما إيران خلال الأعوام الستة عشر الماضية.

سيطرة «المحافظين» على البرلمان الإيراني، ثُم فوز إبراهيم رئيسي برئاسة الجمهورية، وتعيين القاضي ورجل الاستخبارات محسن إيجئي على رأس السلطة القضائية، أمورٌ تثير مخاوف مراقبي حقوق الإنسان من تفاقم وضع حقوق الإنسان في إيران، بما يرجِّح أن تشهد الفترة القادمة تراجعًا شديدًا في الحريات المدنية والتعامل بعُنف مع أيّ احتجاج ضد سياسات النظام الإيراني.

على مستوى السياسة الخارجية، ستركز إيران في تحركاتها الدولية على المحادثات النووية والسبُل الكفيلة بتقريب وجهات النظر مع الولايات المتحدة، بُغية التوصل إلى اتفاق حول برنامجها النووي. كما أنَّ تدهور الوضع الاقتصادي ورغبة إيران في التوصل إلى حلٍّ حول أزمتها النووية قد يقودان إبراهيم رئيسي نحو تخفيف التوترات الخارجية، ولا سيَّما مع دول الشرق الأوسط.

وأخيرًا، في حال عجز المرشد علي خامنئي عن الاستمرار في أداء مهامّه أو حدث له أيّ طارئ، سيكون لإبراهيم رئيسي دورٌ كبير في اختيار المرشد القادم، وقد يقع الاختيار عليه هو شخصيًّا لهذا المنصب، خصوصًا أنَّ خامنئي كان رئيسًا لإيران قبل أن يُختار مرشدًا للنظام بعد وفاة الخميني في 1989م.

(1) نظرسنجی ملی عملکرد 100 روزه دولت سیزدهم، (29 آبان 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 25 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3z426oI

(2) روزنامه اعتماد، پی‌برنامگی دولت دلدادگان!، (12 آبان 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 25 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3sEFtGf

الملـف الاقتصـادي

اختُتِـم التقرير الإسـتراتيجي لعـام 2020م بمجموعة مـن التوقعات، التي حـدث أغلبهـا بالفعـل خلال 2021م، ومنهـا: توقع عدم حدوث تحسّـن كبير في الأوضاع الاقتصادية لإيران بعد تولّي جو بايدن الرئاسـة الأمريكية، في مقابـل تحسّـن محدود لبعض مؤشّـرات الاقتصاد، كالنمـو المتواضع بدفعة محـدودة من صادرات النِّفط، وكذلك الحال بالنسـبة إلى ميزان المدفوعات، مـع تزايـد في عجـز الموازنـة، واتبـاع الحكومـة الجديـدة بعض السياسـات الشـعبوية العاكسـة لفكـر التيـار الأصولـي. أيضًا اسـتمرار الضغـوط على المسـتوى الشـعبي والمعيشـي، وهـو ما حـدث وتمثل في اتسـاع دائـرة الفقر، ومعـدلات قياسـية للتضخـم، وهبوط قياسـي لقيمة العُملـة المحلية خلال 2021م؛ نَتيجةً لاتباع سياسيات مالية جرت مناقشتها ■

ورجّح المِلف الاقتصادي في 2020م تأخّر المفاوضات بين إيران والغرب إلى النصف الثاني من العام، مع احتمالية رفعٍ جُزئي للعقوبات بنهاية العام، لتأزّم الوضع الداخلي بإيران. وهذا لم يحدث حتى نهاية العام، وإن بدأت المفاوضات بالفعل منذ أواخر نوفمبر2021م، لكنها لم تصِل إلى نتائج حتى وقت كتابة هذا التقرير، بسبب التعنّت الإيراني، ورفض تقديم أيّ تنازلات لرفع العقوبات، على الرغم من الوضع الاقتصادي الحرج للغاية والمعاناة الراهنة التي يعيشها الإيرانيون؛ الأمر الذي يعكسُ نقص المسؤولية والرشادة الاقتصادية لدى مُتّخذي القرار.

وسيتناول مِلف 2021م ثلاثة محاور أساسية للوقوف على الأداء الاقتصادي لإيران في 2021م، وانعكاسات هذا الأداء، العاجلة والآجلة. الأوّل: نموّ الاقتصاد والقطاعات والأنشطة الرئيسة في إيران، والثاني: تغيرات التضخم والبطالة والعُملة والتداعيات المجتمعية، والثالث: تطوّرات الأداء التجاري والمالي للدولة. وسنختمُ باتجاهات الوضع الاقتصادي في عام 2022م.

أوّلًا: نموّ الاقتصاد والأنشطة الرئيسة في إيران

قبل الحديث عن النمو الاقتصادي خلال 2021م، نعرّج باختصار على مقومات الاقتصاد الإيراني عامةً على سبيل التمهيد، ونقاط قوته وضعفه، وكذلك التحديات المتنامية، وكيف يواجهُها النظام عادةً بمجموعة من عناصر الصمود، ومِن ثَمّ ندخل في تفاصيل النمو في 2021م.

1. عناصر القوة والضعف الاقتصادي لإيران

نقاط القوة الاقتصادية لإيران هي الموقع الجغرافي والتجاري المميز الرابط بين جنوب ووسط آسيا وبين أوروبا على مضيق هرمز، أحد أهم الممرات التجارية والنِّفطية في العالم، ووفرة الموارد الطبيعية والمعدنية كالنِّفط والغاز والحديد، والأيدي العاملة الشابة والرخيصة، ومزايا تنافسية صناعية وزراعية تغزو بها أسواق بعض دول الجوار.

لكن يعاني اقتصاد إيران كثيرًا من نقاط الضعف، أخطرها: مشكلات هيكلية، كتراجع الحُريات الاقتصادية، والتبعية للتوجهات الأيدولوجية أو «أدلجة الاقتصاد»، وانتشار الفساد، وانقسامات داخلية ونزاعات خارجية شبه دائمة مع الغرب، وعدم الانخراط

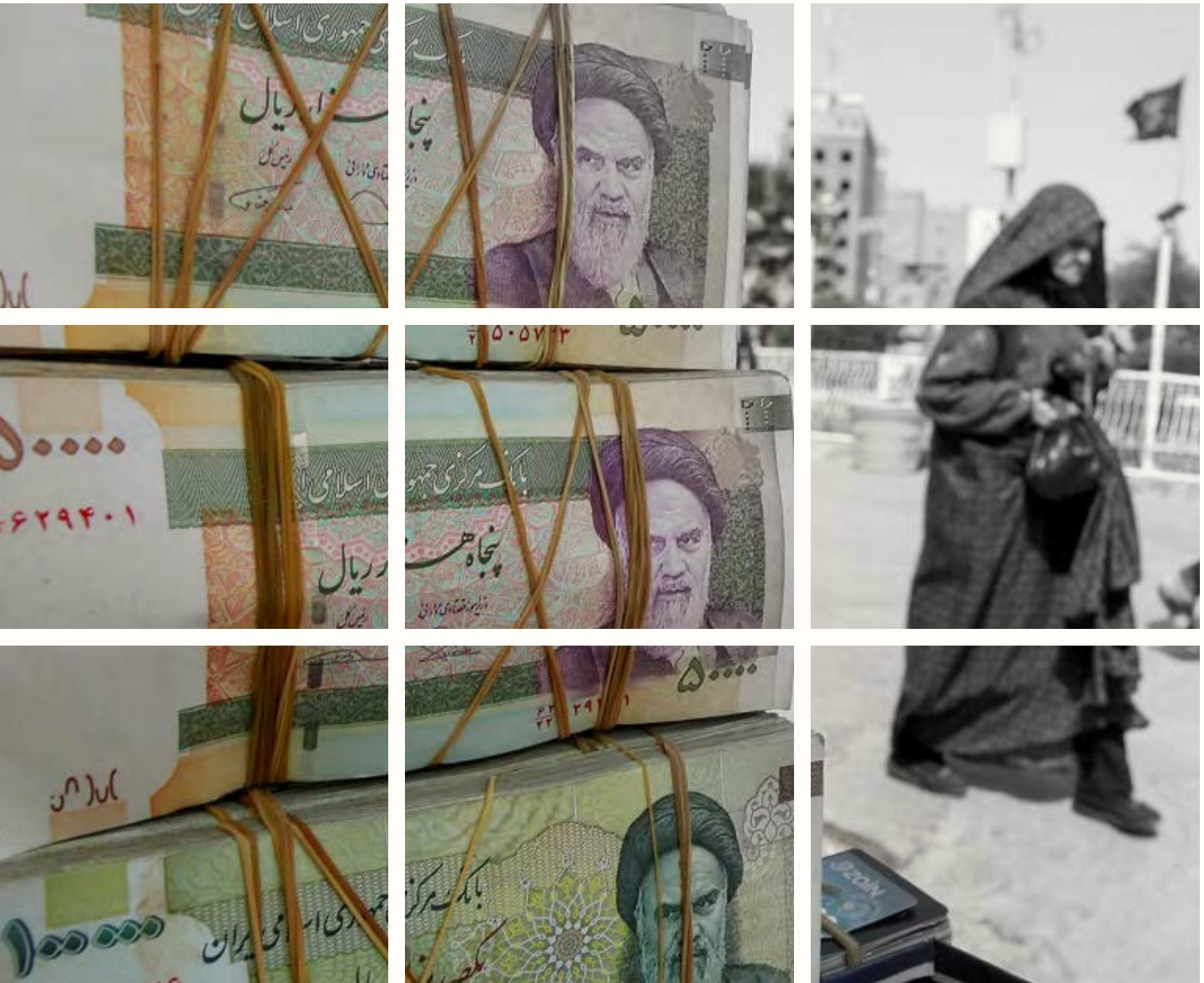

في الاتفاقيات المالية والاقتصادية الدولية كـ«فاتف» وغيرها، وتسرب الكفاءات ورؤوس الأموال إلى الخارج، واعتماد التنمية على قطاعات غير مستقرة كصادرات النِّفط، ما يعرضها لتقلبات مفاجئة، مع ضعف نمو قطاعات منتجة كالصناعة.

وتُعَدّ تداعيات كلٍّ من العقوبات الأمريكية وجائحة كورونا أهم التحديات الاقتصادية الراهنة، ويقابلها النظام بالمقاومة الذاتية، وتوفير البدائل المحلية قدر الإمكان، وإن بجودة مختلفة وبأسعار متزايدة يوميًّا، ومحاولة تلبية الاحتياجات الأساسية كالغذاء والدواء، لضمان استمرارية النظام، وتدبير أقصى ما يمكن من العملات الأجنبية لسدّ العجز المحلي عبر الصادرات الرسمية مع دول الجوار والحلفاء الشرقيين كالصين وروسيا، وعبر شبكات تهريب تعاونها شركات واجهة ممتدة في الخارج تابعة للحرس الثوري وفيلق القدس، علاوةً على امتلاك أوقاف وشركات تابعة للنظام تدرّ دخلًا وتروّج لشعبية رجال الدين بين أوساط البسطاء.

جدول (1): تغيرات نموّ الناتج المحلي الإجمالي ونموّ أهمّ محفزاته خلال 2020م و2021م

معدل التغير (بالنسبة المئوية)	2020م	2021م
حجم الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	174,5 مليار دولار	190,2 مليار دولار
تغيّر الناتج المحلي الحقيقي	3,4	%2
قطاع الصناعة	8,4	%3
قطاع الزراعة	4,5	%3 –
قطاع الخدمات	0	%3,7 –
الإنفاق الحكومي	2,3 –	%3,5
الإنفاق الخاص	0,5 –	%1
واردات السلع والخدمات	29,2 –	%4
صادرات السلع والخدمات	5,4 –	%25

Source: Economist Intelligence Unit, Country report December 2021. P: 9.

2. تطوّر النمو الاقتصادي في 2021م

حقَّق الاقتصاد الإيراني تحسنًا طفيفًا في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال 2021م، بعد ركود اقتصادي ساد لعامين مع بداية العقوبات في 2018م ثُم حدوث جائحة كورونا. وكان هذا النمو، الذي قُدِّر بـ2% لعام 2021م، مدفوعًا بالأساس بزيادة في صادرات النِّفط إلى الصين والصادرات غير النِّفطية لدول الجوار ووسط آسيا، وتلقِّي تطعيمات فيروس كورونا. ويُذكَر أنَّ مراكز الإحصاء الإيرانية قدّرت معدلاتٍ أعلى للنمو الاقتصادي خلال النصف الأوّل من العام الإيراني الحالي 1400هـ.ش[1(*)]، بالمقارنة مع معدلات المؤسَّسات الدولية.

ومع هذا كان النمو المحقَّق خلال العام قاصرًا وغير ملموس، أي لمْ ينعكس على حياة الإيرانيين أو يمتدّ أثره الإيجابي إلى كثير من المؤشّرات الاقتصادية الأخرى، كمعدلات التضخم، والبطالة، وعجز الموازنة، وغيرها من المؤشّرات التي سنوضحها في محاور لاحقة، بل كاد أن ينحصر النمو في قطاع واحد، هو الصناعة النِّفطية، في مقابل ركود قطاعَي الخدمات والزراعة، وهُما معًا أكبر القطاعات المشغلة للقوى العاملة الإيرانية البالغة قرابة 25 مليون عامل.

(1) (*) يبدأ العام المالي الإيراني في 21 مارس من كل عام ميلادي، ووَفق أحدث إحصاءات البنك المركزي الإيراني نما الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من العام بـ3,3% (بالسعر الثابت لعام 1395هـ.ش)، فيما –حسب إحصائيات مركز الإحصاء الإيراني (بالسعر الثابت لعام 1390) – نما بنحو 5,9%، وبلغت حصة قطاع النِّفط في هذا النمو 58% وَفقًا للبنك المركزي الإيراني ووَفقًا لمركز الإحصاء الإيراني 41%. للمزيد انظر: غرفة التجارة الإيرانية: https://bit.ly/3sFPX8l

يشكّل قطاع الخدمات النسبة الأكبر في تشكيل البنيان الاقتصادي الإيراني، أو أكثر من 50% من تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نصيب أقل لقطاعات منتجة، كالصناعة والزراعة، في تشكيل الناتج. وتراجع نموّ كلٍّ من قطاعَي الخدمات والزراعة بـ3,7% و-3% على التوالي، وَفق تقديرات مجلة «الإيكونوميست» البريطانية (انظر جدول 1). ولعل ذلك يعود إلى مواجهة إيران للموجة الخامسة من جائحة كورونا؛ ما أثّر في الأعمال الخاصة والسياحة الدينية، ومواجهة موجة جفاف حادّة خلال صيف 2021م لم تشهد مثلها البلاد منذ 50 عامًا، وأثرها في قلة الإنتاج الزراعي وارتفاع الأسعار، فيما نما قطاع الصناعة بـ3% خلال 2021م؛ بسبب نموّ الصناعة النِّفطية بالأساس، مع استمرار تضرر صناعات حيوية، كالسيارات وقطع الغيار عامةً.

وتسبَّبت العقوبات الأمريكية في انكماش الاستيراد، وشُحّ الخامات ومدخلات الإنتاج وقطع الغيار. ونتيجةً لشُحّ العملات الأجنبية والقيود الحكومية المفروضة على الاستيراد من الخارج، انخفضت الواردات الإيرانية بمتوسط 32% خلال 2018-2019م و2020-2021م، وقد بدأت الواردات في التعافي البطيء في النصف الثاني من 2021م.

وكانت صادرات النِّفط والبتروكيماويات والمشتقات النِّفطية من المحركات الأهم للنمو الاقتصادي خلال 2021م. وتعوِّض إيران انخفاض صادراتها من خام النِّفط قبل العقوبات بصادرات منتجات نفطية مصنَّعة تصنَّف ضمن الصادرات غير النِّفطية، كالبتروكيماويات والبنزين وما إلى ذلك من مشتقات بترولية[1(*)] يصعب تعقُّب مصدرها، وتُهرَّب أحيانًا إلى دول جوار، كأفغانستان وغيرها.

ورغم تزايد معدلات تصدير النِّفط الخام ومكثّفاته في النصف الثاني من العام الحالي، وأغلبها تُوجَّه إلى الصين، فإنها لا تزال أقل من نصف ما كانت عليه في أبريل 2018م، قبل فرض العقوبات الأمريكية (انظر شكل 1). وفقدَ النظام، على لسان وزير النِّفط الإيراني، أكثر من 120 مليار دولار منذ تطبيق العقوبات الأمريكية منتصف 2018م.

هبطت صادرات إيران من الخام النِّفطي ومكثّفات الغاز معًا إلى نحو 1,1 مليون برميل يوميًّا، في أبريل 2021م، مقارنةً بما يزيد على 2,8 مليون برميل يوميًّا في أبريل 2019م. وغالبية الصادرات النِّفطية تتوجّه إلى الصين، ومن بعدها إلى دول مجهولة لا يجري رصدها، ثُم بعض

شكل (1): صادرات النِّفط الخام ومكثّفات الغاز (أبريل 2018م-ديسمبر 2021م)

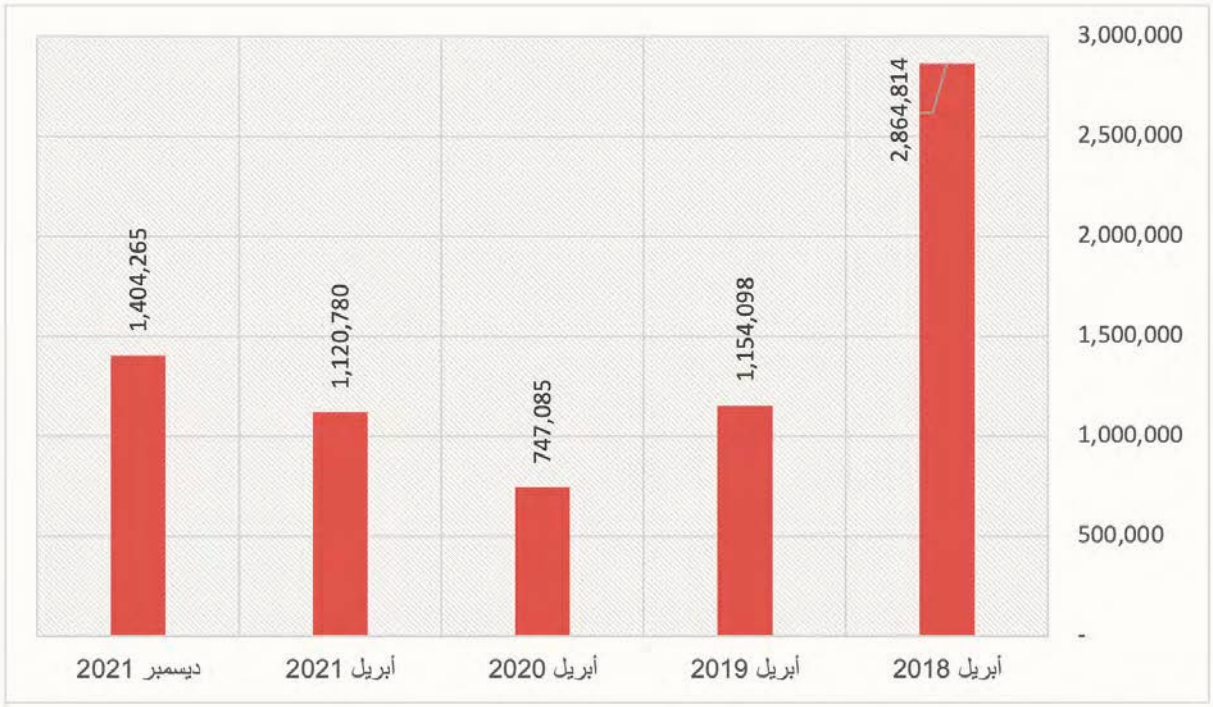

Source: Iran Tanker Tracking, UANI. https://bit.ly/3Hq08SC

(1) (*) تشكل صادرات البتروكيماويات نصيب الأسد في صادرات إيران غير النفطية، وخلال الأشهُر التسعة من مارس إلى ديسمبر 2021م، استحوذت على نسبة 42% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية، أو قرابة 15 مليار دولار من 35 مليار دولار.

دول الجوار، كسوريا والإمارات، ثُم فنزويلا. وتعاني هذه الصناعة حاليًا من الحاجة الماسّة إلى ضخّ استثمارات جديدة للتطوير واستمرار الإنتاج، قُدّرَت قبل العقوبات الأمريكية بـ200 مليار دولار على الأقل.

وعامةً، يتضحُ حدوث نموّ ضعيف في الناتج المحلي الإجمالي لإيران خلال 2021م بفعل الصناعة النِّفطية وزيادة الصادرات غير النِّفطية، لكن مع عدم امتداد هذا النمو إلى قطاعات أخرى كالزراعة والخدمات، أكبر القطاعات المشغلة للعمالة. كما لم يمتدّ التحسّن إلى مؤشّرات اقتصادية كلية أخرى مرتبطة بحياة البشر، كما سنرى في المحور التالي.

ثانيًا: تغيرات صرف العملة والتضخم والتداعيات المجتمعية

تعرضت العملة الإيرانية لسلاسل انخفاضات حادّة في قيمتها أمام العملات الأجنبية خلال 2021م وما قبله؛ بسبب اجتماع عدة عوامل، كالعقوبات الأمريكية، وإفراط الحكومة في ضخ السيولة، وأخيرًا تداعيات جائحة كورونا، وتفاعل العملة مع التقلبات والأحداث الداخلية والخارجية خلال العام، كاستيلاء «طالبان» على الحكم بأفغانستان في أغسطس 2021م (انظر شكل 2)، وارتفاع أسعار الأغذية عالميًا. أدَّت هذه العوامل مجتمعة إلى عجز ميزان التجارة، وشُحّ الإيرادات الداخلة بالعملات الأجنبية.

ونتج عن ذلك رفع تكلُفة الاستيراد وتكلُفة الإنتاج داخل إيران، ومِن ثَمّ، ارتفاع الأسعار، خصوصًا أسعار الغذاء، إلى مستويات غير مسبوقة، وزيادة نسب الفقراء والمعدَمين. وعززت جائحة كورونا وارتفاع أسعار الأغذية الأولية عالميًا، كالقمح والزيوت، ظاهرةَ التضخم في إيران خلال 2021م؛ لعدم كفاية الإنتاج المحلي الزراعي تحديدًا، بعدما ضرب البلاد جفاف حادّ خلال الصيف الماضي صُنِّف بأنه الأشد منذ 50 عامًا؛ نظرًا إلى اعتماد نسبة كبيرة من الإنتاج الزراعي في البلاد على الريّ بمياه الأمطار.

وفقدت العملة الإيرانية (التومان) أكثر من 85% من قيمتها منذ بداية 2018م وحتى نهاية 2021م[1]، وبلغ سعر الدولار الواحد 30 ألف تومان بنهاية 2021م، مقارنةً بنحو 4 آلاف تومان في بداية 2018م، أي ارتفع بنسبة 650% مقابل التومان. وكان من بين الأحداث التي تفاعل معها سعر العملة سلبيًا -علاوةً على تأثيرات العقوبات- استيلاء «طالبان» على الحكم في أغسطس، وتعطُّل

شكل (2): سعر الدولار الواحد مقابل التومان (يناير 2018م-ديسمبر 2021م)

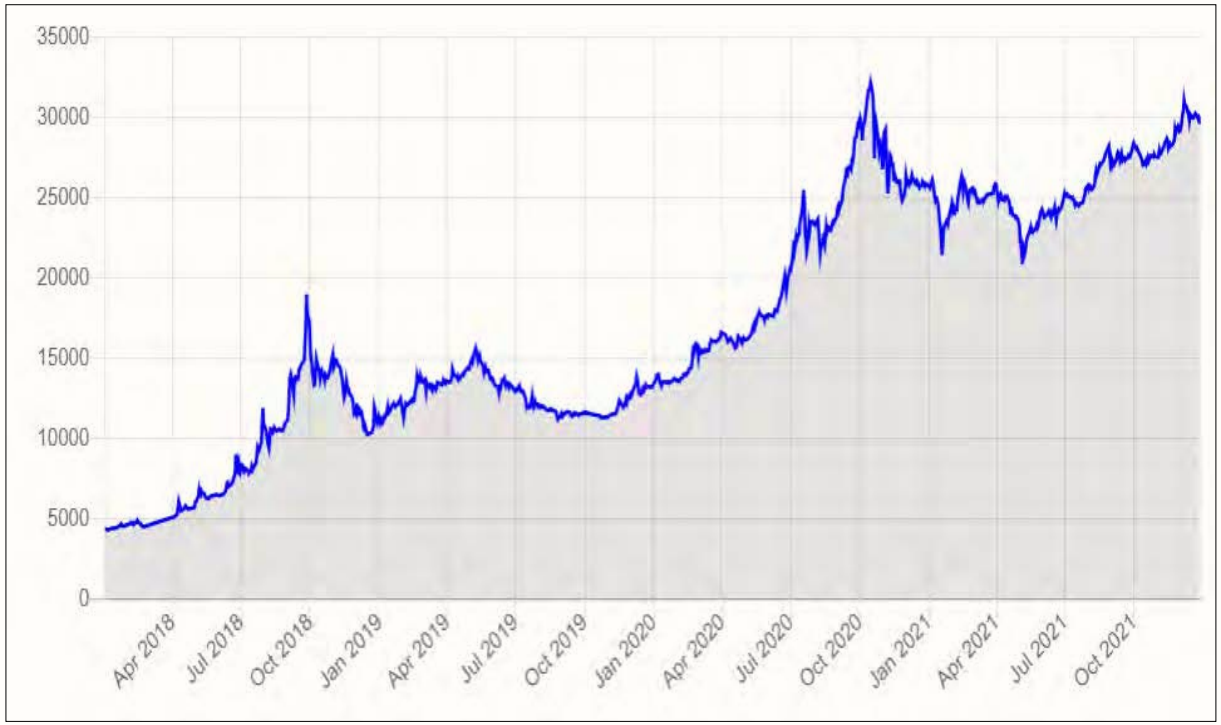

Source: bombast, https://bit.ly/3FChZEC

(1) Economist Intelligence Unit, Country report (Iran) December 2021. P: 11.

الصادرات الإيرانية إلى أفغانستان، إذ تشكّل كابول مصدرًا مهمًّا لتهريب العملات الأجنبية إلى إيران.

وانعكست اضطرابات العملة على التضخم في إيران، وأصبح ظاهرةً واضحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، لكنها كانت أوضح ما يمكن في 2021م. وسجل متوسط أسعار المستهلكين نسبة 58,3% على مدى 12 شهرًا تنتهي في أغسطس 2021م[1]، وَفق تسريبات لوسائل الإعلام الإيرانية عن إحصائية أعدّها البنك المركزي لحالة التضخم في البلاد وبالمقارنة التقريبية[2*]، وهي أعلى نسبة سجّلها البنك المركزي للتضخم في إيران منذ عام 1943م، أي منذ الحرب العالمية الثانية. وتكمُن خطورة الأمر في زيادة الضغوط المعيشية، وتوسيع دائرة الفقر، خصوصًا أنَّ أبرز الارتفاعات في الأسعار كان من نصيب الغذاء والصحة والعلاج، وكذلك الإسكان، بنسبة 58% للغذاء في ديسمبر 2021م مقارنةً بنفس الشهر لعام 2020م، وما لا يقل عن 50% للمتر المربع السكني، خصوصًا في العاصمة طهران، وقرابة 40% للصحة والعلاج.

ولتقريب الصورة أكثر، يكشفُ جدول (2) الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية الأساسية، التي تتكون منها مائدة الطبقات البسيطة عادةً، كالأرز والبقوليات والخضراوات والزيوت. وتحتاج أسرة مكونة من 3 أفراد إلى قرابة 11 مليون تومان (367 دولارًا) لتعيش حياة كريمة، في حين أنَّ متوسط دخل الأسرة العاملة يبلغ 4,2 مليون تومان (140 دولارًا)، وَفق مجلس العمل الإيراني[3]، أي توجد فجوة بنحو 7 ملايين تومان كل شهر.

جدول (2): نماذج من ارتفاع أسعار الغذاء في سبتمبر 2021م مقارنةً بنظيره في 2020م

الصنف	نسبة الارتفاع
الأرز الإيراني	%56
السمن النباتي	%90
الزيت، السكر، الحليب المبستر والجاف	%70
البازلاء المقشرة، الخيار، الباذنجان	%59
العدس	%50
الطماطم	%132
البصل	%102
الجزر	%294

المصدر: همشهري أونلاين، https://bit.ly/30cfiun

وتأثَّر المجتمع وجودة الحياة اليومية في إيران سلبيًّا بتراجع قيمة العملة، وتضخم أسعار المعيشة، فارتفعت معدلات الفقر في البلاد. وبلغ خط الفقر (الحد الأدنى من الدخل للوفاء بأقل احتياجات الحياه) مليونًا و200 ألف تومان/الشهر في 2020م، ويعيش قرابة 35% من الإيرانيين، أو واحد من بين كل ثلاثة أفراد، تحت هذا الخط، وَفق البرلمان الإيراني[4]. ويشير خبراء من داخل إيران إلى مستويات أخطر تصل إلى 60 مليون إيراني حاليًّا بسبب الغلاء[5]، أو ما يفوق 70% من الشعب الإيراني. ويمثّل خط الفقر الحدّ الأدني من الدخل اللازم للبقاء على قيد الحياة، وكلما زادت معدلات الفقر زادات المشكلات المرتبطة بها صحيًّا واجتماعيًّا وأمنيًّا.

من ناحيةٍ أخرى، انخفضت الأجور الحقيقية والإنتاجية بسبب الركود العميق، وارتفاع التضخم، والبطالة بوجود عدد كبير من العاطلين عن العمل بأكثر من 2,4 مليون عاطل إجمالًا، بنسبة بطالة 17,6% في الفئة العمرية من 18 إلى 35 عامًا في النصف الأول من العام الإيراني 1400هـ.ش. وارتفعت معدلات الهجرة إلى الخارج بحثًا عن حياه أفضل، إذ تكشف الإحصاءات تضاعُف معدلات هجرة الإيرانيين 3 مرات خلال الفترة

(1) راديو زمانه، «نرخ تورم ساليانه به ركورد تاريخى 60 درصد نزديک شده است»، (15 مهر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pZqQfg

(2) تختلف مدة القياس الزمنية في إحصاءات البنك المركزي الإيراني الذي يقيس التضخم سنويًّا بداية مارس لمدة 12 شهرًا، مثلاً: من مارس 2016م إلى مارس 2017م وهكذا، فيما يقيس صندوق النقد الدولي من يناير إلى ديسمبر لكل عام.

(3) راديو فردا، «كاهش «32 درصدى» قدرت خريد كاركران در ايران در شش ماه»، 23 مهر 1400هـ.ش. تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3lLMa5z

(4) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، كيف رفع كوفيد19– مستوى الفقر في إيران؟، 25 أكتوبر 2021م، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3kcBHPx.

(5) إبراهيم رزاقي، صحيفة تجارت، "تبعات خطرناک رواج فقر"، 1400/10/27 هـ.ش، تاريخ الإطلاع: (25 يناير 2022م). https://bit.ly/3A6PMon

جدول (3): تفاعلات الأداء الاقتصادي والمجتمع الإيراني

العملة المحلية	هبوط بأكثر من 85% (بين 2018م و2021م)
تضخم أسعار الغذاء	58% (في ديسمبر على أساس سنوي 2021م)
تضخم أسعار الدواء	40% (في ديسمبر على أساس سنوي 2021م)
معدل البطالة ما بين سن 15–24 عامًا	25,7% (خلال الربع الثاني من عام 1400هـ.ش)
معدل البطالة ما بين سن 18–35 عامًا	17,6%
نسبة الإيرانيين تحت خط الفقر	35% (لعام 2020م)
هجرة الإيرانيين إلى الخارج	تضاعفت 3 مرات (بين أعوام 2017م و2020م)
رؤوس أموال محلية تسربت إلى الخارج	100 مليار دولار (منذ فرض العقوبات)

مصدر البيانات: مركز الإحصاء الإيراني، البنك المركزي الإيراني (إحصاء غير رسمي)، مرصد الهجرة الإيراني، وزارة العمل الإيرانية، Financial Tribune,
إعداد: مركز الدراسات والبحوث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

من 2017م إلى 2020م، وَفق مرصد الهجرة الإيراني[1]. وتصبّ ارتفاعات الأسعار وانخفاض الأجور الحقيقية عادةً في صالح الأغنياء وأصحاب رؤوس الأموال المنتجة فيزدادون غنى، في مقابل ازياد الفقراء فقرًا، وتوسيع الفوارق الطبقية بين أفراد المجتمع، وما إلى ذلك من تأثيرات نفسية وأمنية داخل المجتمع.

ثالثًا: تطوّرات الأداء التجاري والمالي لإيران

عوَّل النظام الإيراني على قطاع التجارة الخارجية لدعم عملته واستقراره الداخلي، منذ فرض العقوبات. ومنذ تولِّي الرئيس إبراهيم رئيسي السلطة وهو يروِّج عبر وزير خارجيته حسين أمير عبد اللهيان إلى ما سماه الدبلوماسية الاقتصادية، الهادفة إلى فعل كل ما يمكنُ فعله لزيادة الصادرات الإيرانية، بالتركيز على دول الجوار، والالتفاف على العقوبات، والدخول في شراكات تجارية ومنظمات إقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، ومنظمة شنغهاي، التي بدأت إيران إجراءات الانضمام الرسمي إليها في سبتمبر 2021م.

وارتكزت دعائم التجارة الخارجية الإيرانية في زمن العقوبات على أسواق الصين والإمارات بالأساس، وتأتي من بعدها أسواق دول الجوار، كالعراق وتركيا وأفغانستان، ضمن خطة تجارية تهدفُ إلى التركيز على التجارة مع الجوار في السنوات الأخيرة. وفقدت في المقابل أغلب الشركاء الأساسيين في أسواق أوروبا وجنوب شرق آسيا، مثل كوريا واليابان وتايوان. وحقَّق الأداء التجاري في 2021م تحسنًا، إذا ما قُورِن بعام 2020م، لكنه لا يزال بعيدًا جدًّا عن مستويات ما قبل العقوبات، التي تسببت في هبوط فائض الميزان التجاري من 33 مليار دولار في 2018م إلى 3 مليارات دولار فقط في 2020م، وعجز في النصف الثاني من 2021م، إلى جانب القيود الحكومية على الاستيراد، لكبح تراجع العملة بالسيطرة على الفجوة في ما بين الصادرات والواردات.

بعيدًا عن صادرات النِّفط التي تُقدَّر وحدها بـ31,5 مليار دولار خلال 2021م، حقق الأداء التجاري غير النِّفطي لإيران نموًّا مقارنةً بالعام الماضي، وتفوقت قيمة الواردات على الصادرات لتعويض نقص الإنتاج المحلي. وبلغ إجمالي تجارة إيران غير النِّفطية 72 مليار دولار، خلال آخر تسعة أشهر في 2021م[2*]، بنسبة نمو 38% من حيث القيمة، و11% من حيث الوزن، مقارنةً بنفس الفترة من

(1) كيهان لندن، تقاضای بالای ایرانیان برای دریافت ویزای کار به دلیل تورم وفلاکت، پاسپورت جمهوری إسلامی بزرگترین مانع!، 18 آبان 1400هـ.ش. تاریخ الاطلاع: 30 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3mXxsZO.
(2) من 21 مارس إلى 21 ديسمبر 2021م.

العام الماضي. وكانت قيمة الصادرات 35,1 مليار دولار، بنسبة نمو 40%، وقيمة الواردات 37 مليار دولار، بنسبة نمو 37%، عن نفس الفترة من العام الماضي[1]، أي بعجز في الميزان التجاري بقرابة مليارَي دولار.

أمّا في ما يتعلق بالأداء المالي للحكومة الإيرانية خلال العام المالي 1400هـ.ش (من 21 مارس 2021م حتى مارس 2022م)، فقد ورثت حكومة رئيسي عجزًا ماليًّا من حكومة روحاني لا يزال يتزايد. وكشف مركز أبحاث البرلمان الإيراني عن تحقيق الموازنة لأقل من نصف الإيرادات المستهدفة، خلال الأشهر الأربعة والنصف الأولى من العام المالي، مع توقّع تحقيق عجز مالي يُقدَّر بـ10 مليارات دولار على الأقل بنهاية العام المالي في 20 مارس 2022م[2]. وقدَّر صندوق النقد الدولي تشكيل العجز الصافي بالموازنة 6,45% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م[3]، كواحد من بين أعلى نِسَب العجز في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك العجز المتنامي إلى شُحّ الإيرادات من مبيعات النِّفط وحاصلات الضرائب.

وتموِّل إيران عجز الموازنة عادةً بالاقتراض المحلي، وببيع الأصول والأسهم والسندات، وضخ السيولة، من أجل سدّ العجز وتسيير شؤون البلاد ودفع الرواتب. لذا نمت السيولة في الاثني عشر شهرًا المنتهية في نوفمبر 2021م بنسبة 42%، مقارنةً بنفس الفترة في 2020م[4]، وهي نسبة كبيرة للغاية مقارنةً بالنمو الاقتصادي الضعيف، عززت ارتفاع معدلات التضخم. كما أصدرت الحكومة

جدول (4): تجارة إيران الخارجية مع أكبر الشركاء، من 21 مارس إلى 21 ديسمبر 2021م (بالمليار دولار)

صادرات		واردات	
الصين	10.2	الإمارات	11,5
العراق	6,8	الصين	8.4
تركيا	4.1	تركيا	3,1
الإمارات	3,4	ألمانيا	1.4
أفغانستان	1,4	سويسرا	1.3
إجمالي صادرات إيران مع العالم	35.1 مليار دولار	**إجمالي واردات إيران مع العالم**	37 مليار دولار
أهم الصادرات	البتروكيماويات – الغاز الطبيعي – الميثانول – البولي إيثلين – سبائك وأنابيب الحديد – البنزين	**أهم الواردات**	الذرة – فول الصويا – دوار الشمس – الشعير – القمح – السكر – زيت النخيل – أقطاب الكربون – الزيوت النباتية المكررة

مصدر البيانات: الجمارك الإيرانية، إعداد: مركز الدراسات والبحوث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

(1) Financial Tribune, «Iran's Foreign Trade Exceeds $72b» , 28 Dec. 2021, https://bit.ly/34aEvr5

(2) Eghtesad Online, «Iran Gov't Budget Deficit to Exceed $10b» 20 Oct. 2021. https://bit.ly/3F5MJO9

(3) International Monetary Fund (IMF), » Economic Outlook, Oct 2021». Accessed: 3 Jan 2022. https://bit.ly/3zqawqB

(4) صنعت نيوز، تحليل بانک مركزى از علل كاهش نرخ تورم، (6 دي 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3HisoGu

سندات إسلامية في أربعة أشهر فقط[1*]، أعلى بمقدار 20% مِمَّا كان مخططًا له في موازنة 2021م بأكملها[2*]. ولا تلجأ إيران إلى الديون الخارجية إلَّا في أضيق الحدود، ومن دول حليفة كروسيا. وتُقدَّر الديون الخارجية لإيران بنحو 11 مليار دولار، فيما يعادل الدَّين العام الحكومي عشرات المليارات ويُقدَّر بـ33,6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م، وَفق صندوق النقد الدولي.

أوّل مشروع موازنة للحكومة الجديدة جرى تقديمه إلى البرلمان في ديسمبر 2021م، للمناقشة والإقرار للعام المالي الجديد، الذي يبدأ في مارس 2022م. ويكشفُ المشروع عن بعض إستراتيجيات وتوجهات حكومة رئيسي المستقبلية، مثل: تعظيم الإنفاق على الأمن الداخلي والدفاع الخارجي، اللذين مثّلا معًا قرابة خُمس الموازنة، وهي النسبة الأكبر من إجمالي النفقات، وإلغاء سعر الدولار المدعوم والمخصص لشراء السّلع الإستراتيجية، كالغذاء والدواء، وهو 4200 تومان، لصالح سعر السوق البالغ 30 ألف تومان للدولار الواحد، مع زياداتٍ ضريبية كبيرة على بنود مثل السفر إلى الخارج.

وفي المقابل، تضمّنت الموازنة قرارات واقعية بدرجة أكبر من الموازنات السابقة، مثل توقعات استمرار تضخم مرتفع نسبيًّا، وعدم ضخ السيولة والاقتراض من البنك المركزي، والاستبدال بالدعم السلعي دعمًا نقديًّا مباشرًا للأسر، لوقف ذهاب الدعم إلى غير مستحقيه.

وأخيرًا، هناك افتراضٌ له دلالات مهمة في أوّل مشروع موازنة لرئيسي، وهو خاص بتوقع صادرات نفط خام تقدَّر بـ1,2 مليون برميل في اليوم، وهو معدل أقل من نصف معدلات تصدير ما قبل العقوبات، وقرابة نصف المتوقع بموازنة 2021م، أي إنّ الحكومة تفترض استمرار العقوبات خلال 2022م، وترسل رسائل خارجية مفادها عدم تعويل النظام على رفع العقوبات، وقدرة رئيسي على إدارة الوضع الاقتصادي حتى دون تجديد الاتفاق النووي، وبالتالي، لا داعي لتقديم تنازلات في المفاوضات الجارية مع الغرب.

خاتمة: توقعات الاقتصاد الإيراني لعام 2022م

يمكننا وصف عام 2021م بأنه امتداد لعام 2020م، من حيث استمرار الأداء الاقتصادي السيء عمومًا، وإن شهدت بعض المؤشّرات الكلية تحسنًا محدودًا مقارنةً بالعام الذي يسبقه، لكن مع تراجع أكبر في كثير من المؤشّرات الأخرى، خصوصًا المؤثرة بشكل مباشر في مستوى معيشة عامة الإيرانيين، وازدياد صعوبة الحياة اليومية عليهم في 2021م، أكثر مِمَّا كانت عليه في 2020م.

ولا يُتوقَّع أن ينتعش النمو الاقتصادي لإيران وتتحسّن باقي المؤشّرات الاقتصادية والمعيشية في ظل غياب رفع العقوبات الأمريكية، ومرجع ذلك يعود إلى: تسبُّب

(1–2*) من 21 مارس إلى 06 أغسطس 2021م.

الاقتصاد الإيراني
في 2021

1.6
مليـــون كـم2

التومان العملة الرسمية
(الدولار= 30 ألف تومان/
سوق حرة بنهاية العام)

%44
متوسط أسعار
المستهلكين

+100 مليار دولار
تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج
(منذ بدء العقوبات)

85
مليـــون نسمة

%2
نمو الناتج المحلي
الإجمالي الحقيقي

%6.45 - %10.6
عجز الموازنة للناتج المحلي
(تقديـــــرات)

+120 مليار دولار
خسائر قطاع النفط
(منذ بدء العقوبات)

%0.7
نمـوّ الســكان

%17
نسبة البطالة
(للفئة العمرية 18 : 35 عامًا)

%34
نسبة الدِّين الحكومي
العامّ للناتج

34 مليار دولار
صـــــادرات النـفـط

%75.5
يعيشون في الحضر

%58
تضخم أسعار الغذاء
(آخر تسعة أشهر من العام)

%70.6
نسبة الإيرانيين تحت خط الفقر
(تقديـــــرات)

11 مليار دولار
الدِّين الخارجي

Sources: International monetary Fund, World Economic Outlook (October 2021)
Economic Indigence Unit, Iran (December 2021 & January 2022).Worldometers . Bonbast . Iran Statistical Center.
موقع تجارت (https://bit.ly/3A6PMon)

العقوبات تاريخيًّا في تباطؤ محفّزات النمو الاقتصادي، كالاستثمارات المحلية وانعدام الاستثمارات الأجنبية بعد هروبها إلى الخارج، خصوصًا الاستثمارات الصناعية، وضعف الإنفاق الاستهلاكي العام والخاص؛ لاعتماد الاقتصاد على صادرات النِّفط بالأساس وما يتبعه من معاناة الحكومة من عجز متزايد بالموازنة ونقص بالإيرادات في حال حظر صادرات النِّفط، إلى جانب تراجع القوة الشرائية للمواطنين كثيرًا مع تراجع قيمة العملة لأكثر من 80% من قيمتها منذ تطبيق العقوبات، وارتفاع التضخم لمعدلات قياسية، وكذلك انكماش محرك مهم من محركات النمو، كالواردات من الخارج بمتوسط 32% خلال عامَي 2018–2019م و2020–2021م.

من ناحيةٍ أخرى، فإنّ الاعتماد على استمرار الطلب الصيني المرتفع لنفط إيران لدفع نمو الاقتصاد الإيراني أمرٌ غير مضمون في الأجل القصير؛ لكونه مرتبطًا باستقرار نمو الاقتصاد الصيني نفسه، وهو غير مؤكد في الأجل القريب (أي نمو الاقتصاد الصيني)، مع الأزمات العالمية المتسارعة، وغموض مستقبل المفاوضات النووية الإيرانية مع الغرب، في ضوء التشدد الإيراني.

ويُعَدّ التوصل إلى اتفاق نووي مُرضٍ لكل الأطراف، ورفع العقوبات الأمريكية أو تخفيفها، هُما مفتاح تحسّن الوضع الاقتصادي لإيران مستقبلًا. فخلال أقل من 12 شهرًا بعد رفعها ستبدأ آثار التعافي الاقتصادي في الظهور على مستوى الاقتصاد والأفراد بإيران، سواءً بضخ عشرات مليارات الدولارات إلى الخزينة العامة من مضاعفة مبيعات النِّفط للخارج، أو تمكين إيران من الوصول إلى أموالها المحجوزة بالخارج والمقدرة بـ120 مليار دولار، ثُم تحقيق فائض بالميزان التجاري للبلاد يساعد في استقرار قيمة العملة المحلية التومان، وكذلك تغذية الاقتصاد بالاستثمارات الأجنبية والصناعية مرةً أخرى، وبالواردات المتنوعة بدايةً من الغذاء وحتى أعقد الآلات، الأمر الذي سيرفع معدل النمو، ويخفّض الأسعار ومعدلات البطالة، ويحسّن الأوضاع المعيشية للبسطاء الإيرانيين بشكل ملحوظ.

توجد حاجات اقتصادية مُلحّة بالداخل ستشكل أوراق ضغط على إيران في المفاوضات النووية الجارية مع الغرب، وتدفع النظام إلى ضرورة إيجاد حلول عاجلة، من أبرز تلك الاحتياجات المُلحّة لإيران: تطوير صناعة النِّفط وحقول الغاز، التي تشكل أهم موارد العملات الأجنبية للبلاد. وهذا القطاع كان بحاجة إلى استثمارات تفوق 200 مليار دولار، جرى التخطيط لتلبيتها على مراحل بالتعاون مع الشركات الأوروبية بعد الاتفاق النووي في 2016م، ولم يتم ذلك بسبب عودة تطبيق العقوبات في 2018م، وانسحاب كل الاستثمارات، سواء في قطاع الصناعة النِّفطية أو حتى الصناعات الأخرى، التي تعاني حاليًّا من التقادم ونقص قطع الغيار، كالسيارات وأسطول الطائرات المدنية ومعدّات المصانع والأجهزة والآلات، وغيرها كثير. هذا بخلاف الضغوط المعيشية «الجبارة» الظاهرة في سقوط ملايين الإيرانيين تحت خط الفقر والتفاوت الطبقي، وارتفاعات قياسية في أسعار الغذاء ومتطلبات المعيشة. وبناءً على ما سبق، لا شكّ في حقيقة استمرار السعي الإيراني للتوصل إلى اتفاق نووي مع الغرب في المستقبل القريب، لا لتعويض ما خسرته إيران بالفعل خلال الأعوام الثلاثة الماضية فقط، بل لوقف نزيف الخسائر، واستعادة البناء مرةً أخرى.

اقرأ أيضًا

تقدير موقف

اتفاقية الشراكة الصينية – الإيرانية.. التحدِّيات والآفاق

وقّعت الصين مع إيران، اتفاقية شراكة إستراتيجية مهمّة في طهران، بتاريخ 27 مارس 2021م. وتستمدّ هذه الاتفاقية أهمِّيتها من توقيتها وطبيعة بنودها، ومداها الزمني الطويل، وحجم الأموال التي تشملها، وتداعياتها المُحتمَلة إقليميًا ودوليًا، خاصّةً مع رغبة الصين في توسيع نفوذها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، وإشراك إيران ضمن مشروعها التجاري الإستراتيجي «الحزام والطريق»؛ للوصول إلى أسواق أوروبا...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

إيران وعسكرة الأطفال في الشرق الأوسط

الملـــف العسكـــري

لم تتراجع إيران عن تعزيز قوتها العسكرية وتوطيد عقيدتها في «الدفاع الأمامي»، على الرغم من العقوبات الاقتصادية والضغط الدبلوماسي، الذي جاء ردًا على ما حقَّقته إيران من تطور تقني غير مصرح لها به في المجال النووي. وليس بالإمكان تقييم قوة إيران العسكرية بدقةٍ، أو الحكم على احترافية قوتها القتالية أو ترسانتها، إلّا أنه يمكنُ القول: إنّ إيران في طريقها لتحقيق أقصى استفادة من قدراتها المالية والتقنية المحدودة. وفرضت الوقائع الجديدة في أفغانستان وأذربيجان تحدياتٍ تضافُ للتحديات الأخرى التي تواجهها إيران، ولن يكون من السهل التعامل مع هذه التحديات الجديدة أو القديمة في ظل التغيرات السياسية والتنافس الدولي، وكانت التوقعات التي أوردناها في تقريرنا لعام 2020م، قد أشارت إلى التحديات الأمنية التي سوف تواجه إيران على حدودها الشمالية، من جرَّاء المتغيرات الجيوسياسية في أذربيجان، وهذا ما تمت ملاحظته خلال 2021م. زاد على ذلك، التحديات الناشئة على الحدود مع أفغانستان. كما تمت الإشارة إلى إمكانية لجوء إيران لتحسين العلاقات مع باكستان وتركيا؛ للحفاظ على سلامة مجالها الحيوي، وضمان حياد هاتين الدولتين، وهو ما نراه قائمًا حاليًا من الزيارات المكثفة مع باكستان وتركيا ■

وعملت إيران على تطوير قوتها في الطائرات المسيرة، من خلال تحسين قدراتها وتكتيكاتها في هجمات أسرابها. وفي المجال السيبراني، ردَّت إيران على ما خلَّفه فيروس «إستوكسنت» من دمار، بتصعيد قدراتها ضد عمالقة التكنولوجيا بالولايات المتحدة في عدة قارات. وخَطَت طهران خطوات كبيرة في مجال المعرفة النووية، إلّا أنّ توريدها للأسلحة إلى وكلائها في سوريا ولبنان واليمن ظلَّ مقيدًا في الغالب، كما أنَّ التوقعات المتشائمة بشأن رفع العقوبات الأمريكية عن البلاد، انعكست على ميزانية إيران العسكرية للسنة المالية 2022-2023م.

يستعرضُ الملف العسكري لعام 2021م أربعة محاور، هي: القدرات العسكرية الإيرانية الحديثة، وتهريب الأسلحة والمخدرات، ومستجدات المناوشات السيبرانية، ومستجدات الأنشطة النووية.

أوّلًا: تطور القدرات الإيرانية في مجال الطائرات المسيرة

1. القدرات الإيرانية

لفت سعي إيران المستمر إلى التنافس مع دول العالم المتقدمة في صناعة العتاد العسكري الأنظارَ في 2021م، وكانت الخطوة الإيرانية الأبرز في هذا الصدد كشفها الستار -خلال مناورات للدفاع الجوي- عن طائرة «شاهد-136» المسيرة الانتحارية، ومنصة إطلاقها القادرة على إطلاق أسراب منها، وأكد استنساخ إيران للأبعاد الخارجية للذخيرة الجوالة لطائرة «هاروب» الإسرائيلية، المعلومات المتعلقة عن نظام هذه الطائرة المسيرة الإيرانية الجديدة، كما أكدت الصور التي كُشِف عنها في يناير الماضي، أنَّ المسيرة بحوزة ميليشيا الحوثي في منطقة الجوف اليمنية[1]، وظلت مقاطع التدريب لطائرة «شاهد-136» المسيرة ذات الجناح المثلث (جناح دلتا) تُتداوَل على مدار العام، باستثناء منصة إطلاقها المميزة التي تمكِّن من إطلاق الطائرة في أسراب. تزعم طهران أنَّ مدى «شاهد-136» يصل إلى 2000 كيلومتر؛ ما يجعلها ذات المدى الأبعد من بين الطائرات المسيرة الانتحارية الإيرانية، لكن تظل هذه ادعاءاتٌ تحتمل عدم الدقة، ونظرًا لحقيقة أنّ الطائرة الجديدة في حوزة ميليشيا الحوثي؛ فيمكن استخدامها لمهاجمة المملكة العربية السعودية، بل وباقي دول الخليج وإسرائيل.

كما تُعَدّ منصة إطلاق الطائرة المسيرة القادرة على إطلاق أسراب منها، إضافةً نوعية لترسانة إيران، إذ يمكنُ تثبيت أرففها الخمسة على حامل متنقل؛ ما يمكنها من اكتساح أنظمة الدفاع الجوي للعدو[2]، ومن الصعب معرفة ما إذا كان سرب الطائرات المسيرة يهدف فقط إلى إضعاف دفاعات العدو، أم يستطيع أيضًا اختيار أهداف معينة، إذ يشير مقطع لإحدى المناورات إلى أنّ قدرة إطلاق السرب -بالشكل الحالي الذي يحوي رفوفًا- محدودة، وأن العمل عليها لا يزال جاريًا.

ولا يمكنُ إنكار أنَّ الحرس الثوري أثبت في السابق قدرته على مهاجمة هدف بسرب من الطائرات المسيرة، إذ استُخدِم هذا الأسلوب في الهجوم على منشآت «أرامكو» عام 2019م، كما يُذكَر أنّ إيران وفَّرت طائرات «شاهد» و «قاصف» المسيرة لوكلائها في جميع أنحاء الشرق الأوسط، على الرغم من آليات المراقبة المعقدة المفروضة.

2. التوجهات الإيرانية في مجال الطائرات المسيرة

ربما كانت الحرب بين أذربيجان وأرمينيا في 2016م، وما تلاها من صراع دام لـ 44 يومًا في 2020م، سببًا وراء حصول إيران على حُطام الطائرات المسيرة الإسرائيلية من طراز «هاروب»، أو ربما استطاعت الحصول عليها من الحدود السورية-الإسرائيلية، أو اللبنانية-الإسرائيلية، وأعادت هندستها. بغضّ النظر عن أوجه الشبه بين «شاهد-136» و«هاروب»، فإنّ لقدرات الطائرة المسيرة الإيرانية المجهولة حتى الآن، جانبٌ أكثر أهميةً؛ فإيران ليست دولةً رائدة في أبحاث الطائرات المسيرة، إلّا أنَّ استعدادها لنشر الطائرات المسيرة هو ما يجعل منها دولةً خطِرةً بامتياز. حدا هذا الخطر بالولايات المتحدة وإسرائيل لتشكيل مجموعة عمل بشأن «التهديد المتزايد للطائرات المسيرة والصواريخ الموجهة بدقة»، التي تصنعها وتنشرها إيران[3].

وعلى الرغم من أنَّ الطائرات المسيرة التي تُزوِّد بها ميليشيا الحوثي تعمل بمحركات صينية وألمانية، ولاسيّما الطائرات المسيرة ذات المحرك المروحي من طراز «صمد-3»، فإنّ إيران يبدو أنها قد حصلت على محركات نفاثة صغيرة من طراز «رانش-1» و«بروبلشن-1»[4]، ويكمُن

(1) 'Exclusive: Iran Positions 'Suicide Drones' in Yemen As Red Sea Tensions Rise,' Newsweek, Jan 13, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3sRh9Ru
(2) Seth J Frantzman, 'Is Iran's new drone swarm Shahed-136 tech a gamechanger?,' *The Jerusalem Post*, Dec .2021 ,26 [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3Jz4Yic
(3) 'Readout of Jake Sullivan's Bilateral Meeting with Israeli NSA Meir Ben-Shabbat,' *The White House*, April 27, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3qGXNMh
(4) David Hambling, 'US And Israel Concerned Over Growing Drone Threat From Iran,' *Forbes*, April 2021 ,28, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3zkMe12

موطن قوة إيران في هذا الصدد في السوق السوداء، أو الدول الصديقة التي لا تواجه العقوبات. وفي 2021م، كرَّر قادةٌ عسكريون إيرانيون في خطاباتهم الحديث عن الذكاء الاصطناعي والروبوتات؛ ما يعكسُ تركيز البلاد على التقنيات المتطورة[1]، كما كشفت إيران في نفس العام عن نظام «طه 1400»، الذي يُركَّب على الطائرات المسيرة، كجزء من نظام دفاعها في الحرب الإلكترونية، ويُقال إنَّ النظام قادرٌ على تغطية «منطقة تشغيلية كبيرة»، كما ادَّعت أنه لا يمكن تعقُّب الطائرة المسيرة التي تحمل هذا النظام، وإن كانت لا تملك القدرة على التخفّي؛ أي ليست طائرةً مسيرة، شبح[2]، وكشفت إيران أيضًا عن نظام رادارٍ جديد للمراقبة والقيادة والتحكم باسم «البرز»، وكذلك عن نسخةٍ جديدة من نظام صواريخ أرض–جو من طراز «مرصاد-16»، وتزعم إيران أنّ لرادار «البرز» ثلاثي الأبعاد نطاقٌ يصل إلى 450 كيلومترًا، وأنه قادرٌ على تتبُّع 300 هدف في نفس الوقت، بما فيها الأهداف منخفضة الارتفاع ذات المقاطع العرضية الصغيرة[3].

وتشمل إنجازات إيران العسكرية أيضًا طائرةَ «غزة» المسيرة، التي يشبه تصميمها طائرةَ «ريبر» المسيرة الأمريكية، ويُزعَم أنّ قدرتها على التحليق تصل إلى 35 ساعة، وأنّ أقصى ارتفاع لها يبلغ 35000 قدم، وقدرتها الرادارية للاستطلاع والمراقبة تبلغ 500 كيلومتر، وأنها قادرةٌ على حمل 13 قنبلةً في نموذج الهجوم[4]، ووجدت إيران زبونًا جديدًا لتقنيتها العسكرية، إذ حصلت إثيوبيا على المسيرة الإيرانية «مهاجر-6»[5] التي رُخِّص لفنزويلا صناعتها أيضًا.

ثانيًا: تهريب الأسلحة والمخدرات

1. تهريب الأسلحة

تقوم عقيدة «الدفاع الأمامي» الإيرانية على المرتزقة، الذين يقاتلون أعداء إيران بعيدًا عن حدودها الجغرافية، وهذه العقيدة تستلزم قدرةَ دعم فعالة، إذ تعتمد إيران بلا شكّ على مشاركة المعرفة الفنيَّة مع وكلائها في المنطقة، وتوفير قطع حيوية لتجميع الأسلحة مثل الطائرات المسيرة. وتتضاءل قدرة وكلائها، في ظل الاستهداف

(1) Evan Omeed Lisman, 'Iran's bet on autonomous weapons,' *War on the Rocks*, Aug 30, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3EHJfBb
(2) 'Iranian Army unveils turbojet engine, new radar,' *Tehran Times*, April 25, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3HtnAhH
(3) Jeremy Binnie, 'Iran unveils new air-defence systems,' *Jane's*, Sep 2, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3FNVsWn
(4) Gareth Jennings, 'Iran unveils 'Gaza' UAV', *Jane's*, May 24, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3FQsvc2
(5) Wim Zwijnenburg, 'Is Ethiopia Flying Iranian-Made Armed Drones?' *Bellingcat*, August 17, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3ePG3IV

النّشط، وما يتعرَّضون له من هجمات على مستودعاتهم أو منشآتهم لتصنيع الأسلحة في المنطقة.

وخلال 2021م، سعت إيران إلى الحفاظ على السلاح بيد مرتزقتها في سوريا ولبنان واليمن. ففي ديسمبر، استولت البحرية الأمريكية على سفينة صغيرة كان على متنها أسلحةٌ وذخيرة في بحر العرب قبالةَ سواحل عمان وباكستان، وكانت سفينة الصيد تُبحر لنقل 1400 بندقية هجومية من طراز كلاشينكوف و226600 طلقةَ ذخيرة.

واعتُقِل البحارة الخمسة اليمنيون، إذ لم يتمكنوا من الهرب، وكانت الأسلحة المنقولة من صنع إيران، وموجَّهة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين[1]، فيما نفت إيران أيّ علاقة لها بتلك الأسلحة. وبحسب ما أفادت البحرية الأمريكية، فقد استطاعت الاستيلاء على أسلحة غير مشروعة يبلغ عددها 8700 قطعة في البحر الأحمر والخليج العربي[2].

وعلى الرغم من أنّ الاستيلاء على قطع الأسلحة المورَّدة من إيران على سفن الصيد في أعالي البحار أصبح أمرًا اعتياديًا، إلّا أنَّ الجديد هو انتشار هذه الأسلحة إلى خارج اليمن، ووصولها إلى دولٍ أفريقية لا تُطل على البحر الأحمر، إذ كشفت «المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية» تهريب الأسلحة الإيرانية الموجودة بيد المرتزقة في اليمن إلى الصومال. وجاء في تقرير المنظمة: «استنادًا إلى بيانات، أكثر من 400 قطعة سلاح جرى توثيقها في 13 موقعًا

بالصومال على مدى 8 أشهر، ومخزونات من 13 قاربًا اعترضتها سفن بحرية»[3].

2. تهريب المخدرات لتعزيز القدرات المالية

وفي 2021م، تزايدت نشاطات تهريب المخدرات إلى دول الخليج من سوريا ولبنان وإيران، إذ ضُبط ما يزيد عن 67 طنًا من المخدرات، بقيمة أكثر من 189 مليون دولار في الخليج العربي[4]. شملت المخدرات المضبوطة الهيروين بكمية بلغت 6550 كيلوغرامًا، وميثامفيتامين بكمية بلغت 4,052 كجم، والحشيش بكمية بلغت 56834 كيلوغرامًا. وقد تكون أفغانستان أو إيران مصدرَ هذه المخدرات، إذ يُعتقَد أنَّ الحرس الثوري غطى بعض نفقات عملياته السرية من بيع المخدرات، وليس الجيش الإيراني استثناءً، فلطالما ثبت تورطهُ في تهريب المخدرات وضلوعهُ في السوق السوداء العالمية[5]. وفي كل مرة يضبط مسؤولو الجمارك في دول الخليج حالةَ تهريبِ مخدرات، تكتشفُ طرقُ تهريب جديدة.

ومن أجل وقف موارد وكلاء إيران المسلحين وإنهاء عزمهم على مواصلة القتال، يجب مواصلة مصادرة الأسلحة والمخدرات.

وفي سوريا، واصلت إسرائيل استهدافَ شبكات توريد الأسلحة الإيرانية، وارتفع عدد الهجمات على مستودعات الأسلحة الإيرانية في البلاد عن العام السابق بقليل، ويرى الجيش الإسرائيلي أنه وَفقًا للتقديرات

(1) Diana Stancy Correll, 'Navy ships confiscate 1,400 AK-47 assault rifles, ammo en route from Iran, likely headed to Yemen,' *Navy Times*, Dec 23, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3FNo3Ll

(2) 'US Navy forces seize arms from Iran likely bound for Yemen,' *AP*, Dec 23, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3eLebWo

(3) Katharine Houreld, 'Iranian-supplied arms smuggled from Yemen into Somalia, study says,' *Reuters*, Nov 10, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://reut.rs/3qERxVn

(4) 'Multinational coalition reports record drugs seizure near Arabian Gulf in 2021. [Last accessed on Dec 31, 2021]. *AFP* via *Arab News*, https://bit.ly/32VU8ln

(5) Ahmad Majidyar, 'Quds Force Reportedly Uses Regional Shiite Militias for Drug Smuggling into Europe,' *MEI*, April 17, 2017, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3FTogfZ

العسكرية، «لم تتمكن إيران من نقل منظومات أسلحتها عبر المنطقة سواءً جوًّا أو بحرًا أو برًّا بنسبة تصل إلى 70%، بفضل التدخل الإسرائيلي، وفي النسبة المتبقية تظل قدرة إيران على النقل محدودة. وبالتالي، فإنّ عدد منظومات الأسلحة المتقدمة أو الإستراتيجية في سوريا آخذٌ في الانخفاض»[1].

ثالثًا: زيادة وتيرة الهجمات السيبرانية الإيرانية

أدى الارتفاع المستمر في القدرات السيبرانية الإيرانية إلى هجمات تستهدف البنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة، إلى جانب شنّ هجمات انتقامية ضد إسرائيل في 2021م. واستغلَّت جهاتٌ «التهديد المستمر المتقدم»، الذي يُعرف اختصارًا بـ APT، التابع للحكومة الإيرانية، نقاطَ ضعف «فورتنت» و«مايكروسوفت إكستشانج بروكسي شيل» في أكتوبر؛ ما أتاح لهم الوصول للأنظمة واختراق للبيانات، وشنّ هجمات برامج الفدية، والقيام بعمليات تشفير وابتزاز[2].

وجاء في التحذير المشترك لوكالة الأمن السيبراني وأمن البُنية التحتية والمركز الأسترالي للأمن السيبراني والمركز الوطني للأمن السيبراني في المملكة المتحدة ومكتب التحقيقات الفيدرالي، أنَّ «جهات التهديد المستمر المتقدم الفاعلة التي ترعاها الحكومة الإيرانية تستهدف بنشاط مجموعةً واسعةً من الضحايا، عبر العديد من قطاعات البُنية التحتية الحيوية في الولايات المتحدة، التي تشمل قطاع النقل وقطاع الرعاية الصحية والصحة العامة، فضلًا عن المنظمات الأسترالية»[3].

وأوضح التحذير المشترك، الذي يمثل أعلى مستوى اعتراف بمخاطر تهديد القرصنة الإيرانية، أنّ مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الأمن السيبراني وأمن البُنية التحتية والمركز الأسترالي للأمن السيبراني والمركز الوطني للأمن السيبراني في المملكة المتحدة، يقيِّمون الجهات الفاعلة التي تركز على استغلال نقاط الضعف (الثغرات) المعروفة، بدلًا من استهداف قطاعات محددة، ويمكنُ لجهات التهديد المستمر المتقدم الفاعلة، التي ترعاها الحكومة الإيرانية الاستفادةَ من هذا الوصول لعمليات ضارة، مثل اختراق البيانات أو التشفير وبرامج الفدية وعمليات الابتزاز.

وعلى الرغم من تمكُّنهم من سد الثغرات فور اكتشافهم لعملية القرصنة، التي استهدفت «فورتنت» و«مايكروسوفت إكستشانج بروكسي شيل»، فإنّ مسؤولين من الدول الثلاث (بريطانيا وأمريكا وأستراليا) يدعونَ لتوخّي الحيطة والحذر[4]؛ إذ جاء هذا التحذير قبل يوم من رصد شركة مايكروسوفت لهجوم مجموعة «الفوسفور» التابعة لإيران، التي نشطت في برامج الفدية، المستخدمة لجمع الإيرادات أو تعطيل عمل الخصوم[5].

وقالت شركة البرمجيات العملاقة في تقييمها التفصيلي للتهديد الإيراني، بينما كانت توصي بالحلول: إنّ الشركة «أصدرت حتى الآن، ومنذ بداية هذا العام، أكثر من 1600 إشعار لأكثر من 40 شركةً متخصصة في تكنولوجيا المعلومات؛ ردًّا على الاستهداف الإيراني، مقارنةً بـ 48 إشعارًا فقط خلال عام 2020م؛ ما يشير إلى زيادة كبيرة للنشاط عن السنوات الماضية».

وفي حربها غير المرئية المستمرة في الفضاء الإلكتروني، تلقَّت إيران هجمات قرصنة نالت من شبكة توزيع الوقود، ونظام القطارات، وقطاع الطيران[6]، وردًّا على هذه الهجمات، سرَّبت إيران معلومات عن الجيش الإسرائيلي. وفي نوفمبر، عمد الإيرانيون لشنّ انتقام سيبراني «هائل»، بإطلاق هجمات استهدفت عمالقةً التكنولوجيا، ليس فقط لجني الأموال غير المشروعة، لكن أيضًا للوصول إلى معلومات مهمة. ولا يترك نطاقُ وحجمُ عمليات القرصنة أيّ مجال للشك في أنَّ المخترقين السيبرانيين ليسوا أفرادًا متحمسين عاديين، بل جهات حكومية، ويمكنُ أن يكون للتصعيد آثارٌ مدمرة على المنطقة والعالم، مع غياب احتمال وقف هذه النشاطات السيبرانية.

(1) Judah Ari Gross, 'In 2022, IDF to focus on curbing Tehran in Syria, prepping strike on Iran nuke sites,' *Times of Israel*, Dec 28, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3zqcDuz

(2) An APT is a stealthy threat actor, typically a nation state or state-sponsored group, which gains unauthorized access to a computer network and remains undetected for an extended period. 'Advanced Persistent Threat Groups,' *Mandiant*, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3sNcxfn

(3) Iranian Government-Sponsored APT Cyber Actors Exploiting Microsoft Exchange and Fortinet Vulnerabilities in Furtherance of Malicious Activities, *Cybersecurity & Infrastructure Security Agency*, Nov 19, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3ENOuiz

(4) Dan Goodin, 'Iranian Hackers Are Going After US Critical Infrastructure,' *Ars Technica*, Nov 18, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3eJjwxv

(5) 'Iranian targeting of IT sector on the rise,' *Microsoft*, Nov 18, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3ELLbZq

(6) Matt Burgess, 'A Hacking Spree Against Iran Spills Out Into the Physical World,' *Wired*, Nov 29, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3mQyhmG

رابعًا: مستجدات البرنامج النووي

بدأ عام 2021م بتخصيب إيران لليورانيوم بنسبة 20%، وانتهى بإطلاق حذِر لحاملة أقمار صناعية بثلاثة أجهزة إلى الفضاء. وفي خضمّ الجولة الثامنة من المحادثات النووية في فيينا، التي تسير بوتيرةٍ بطيئة، بعثت طهران برسالة تحدٍ؛ إذ اعترفت بأنّ مخزون اليورانيوم عالي التخصيب في البلاد وصل إلى درجة نقاء 60%، ويزن حوالي 25 كيلوغرامًا، بينما يزن اليورانيوم-235 بنقاوة 20% حوالي 210 كيلوغرامات[1]، وتمكّنت إيران من تقليص «وقت الاختراق النووي»، من خلال هذه الانتهاكات العلنية لخطة العمل الشاملة المشتركة؛ ما جعل من السهل تخصيب 90% من اليورانيوم بشكل أسرع، وتجلّت قدرة إيران على إنتاج أجهزة طرد مركزي أسرع وأكثر تطورًا في 2021م. ووَفقًا للقانون النووي الجديد، ربما تكون قد بدأت بالفعل تشغيل 1000 جهاز طردٍ مركزي من طراز (6-IR)، مع حلول 30 ديسمبر 2021م[2]. وعلى الرغم من حرص إدارة بايدن على إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة، فإنَّ المشكلة الجلية التي تتجاهلها في هذا الصدد، هي تقليص إيران لوقت الاختراق النووي؛ أي في حال انسحبت إيران من خطة العمل الشاملة المشتركة ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ستحتاج إلى سنة واحدة على الأقل لتخصيب اليورانيوم من 3,67% إلى 90% أو أكثر لاستخدامه في صنع الأسلحة النووية. كما ستحتاج إيران إلى عامين آخرين لتصنيع جهاز نووي مزوَّد بآلية الحماية من الإشعاع، بمجرد حصولها على الكمية المناسبة من المواد المشعة ذات الجودة العالية، حتى يُطلَق وتُوضَع فيه آليات التشغيل الصحيحة؛ لينفجر بدقة على الارتفاع الصحيح، وضمن المدى المحدد.

خاتمة: توقعات للعام 2022م

قد يشهد عام 2022م تحديثات في الطائرات المسيرة الإيرانية؛ لتواكب قدرات منافسيها وخصومها. كما سيكون التركيز الأساسي للحرس الثوري الإيراني على تحسين التكتيكات ودمجها في ساحة المعركة، فهو يواجه بالفعل عددًا لا يحصى من التحديات في إدارة الموارد في ظل الظروف الصعبة.

ينصَبّ تركيز طهران الأساسي حتى الآن على تضخيم قدرة أسلحتها؛ للحصول على الدعم الداخلي، ونشر أنظمة معينة لوكلائها في الشرق الأوسط. وفي ظل ما تواجههُ من عراقيل في سلسلة التوريد والأزمة الاقتصادية الخانقة، سيتعيَّن على إيران تحويل تركيزها نحو تحسين تكتيكاتها، وسواءً توصَّلت إيران والولايات المتحدة إلى اتفاق لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة أم لا، فإنّ برنامج طهران النووي سيبقى في مرمى نيران إسرائيل.

تُعَدّ القدرة الإيرانية في مجال القرصنة سيفًا ذو حدين؛ لأنّ ما كانت تحاول تحقيقه من خلال الدبلوماسية والابتزاز، يمكنُ أن يضيع في ساحة المعارك السيبرانية، وقد يشعل الاستهداف السيبراني المفرط في التحدي، عواقب قد تؤدي إلى دمار أسوأ بكثير ممّا صُمِّم «إستكسنت» من أجله. قياسًا على ذلك، يمكنُ لطهران توجيه ضربة مدمرة لأعدائها، لا يمكنُ السيطرة عليها؛ ما يؤدي إلى سلسلة من الهجمات المضادة. والمناوشات الإلكترونية لا تقل أثرًا في تدميرها عن أيّ عملية سرية على الأرض، ولاسيّما في ظل غياب نظام عالمي أو آلية للحد من الهجمات السيبرانية حتى الآن.

إذا ظلّت المحادثات في فيينا غير مجدية وانتهت إلى طريق مسدود، فمِن الأرجح أن تلجأ إيران إلى التصعيد واستخدام وسائل الضغط على المجتمع الدولي، مثل التهديد بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT). إلّا أنّ إيران تدرك جيدًا العواقب السلبية في حال انسحابها، حيث يمكنُ أن تلجأ المجموعة الدولية إلى إعادة الملف النووي لمجلس الأمن، وإعادة فرض العقوبات التي كانت مطبقةً على إيران قبل الاتفاق النووي. كما أنَّ من شأن ذلك أن يزيد من العزلة الدولية لإيران، كما هو الحال مع كوريا الشمالية، وهو ما لا تريده إيران. لكن ما ترغبه إيران، هو إطالة أمد المفاوضات؛ لتتمكن من تحقيق قدرة تخصيب نووي تمكّنها من صنع السلاح النووي، في حال اضطرَّت للخروج من اتفاقية NPT.

كما أنه من المتوقع أن تتصاعد التوترات في العراق وسوريا ولبنان واليمن، أسرع ممّا كانت عليه في العامين الماضيَيْن. وفي ظل خسائر الميليشيات الإيرانية في اليمن والعراق، فقد تنتقلُ المواجهات إلى مناطق أخرى، مثل استهداف خطوط النقل البحري والممرَّات المائية. تبدو التوقُّعات لعام 2022م مروِّعةً وجديرةً بالتنبُّه لمؤشّراتها.

(1) Asia Ibrahim, 'Iran admits having 210 kilograms of 20% enriched uranium,' *Anadolu Agency*, Nov 06, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3eH2wYX
(2) Julia Masterson and Kelsey Davenport, 'Iran Plays Hardball in Vienna,' *Arms Control Now*, December 9, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021]. https://bit.ly/3JAfpCd

الملــف الاجتماعـي

يرصد هـذا المِلف التطـوّرات الاجتماعية التي شـهدتها إيران خـلال عـام 2021م، وانعـكاس هـذه التطـوّرات علـى المشـهد السياسـي والاجتماعـي والاقتصـادي فـي إيـران. وكان المِلـف الاجتماعـي فـي تقرير 2020م قـد أجاب عن الأسـئلة المتعلقة بوضـع المرأة الإيرانية وحقوقها السياسـية والمدنيـة، كما تناول قضايا الإدمان وإعدام الرياضيين. وفي هذا العام 2021م سـوف نقدم نظرةً عامة عن أداء إيران في ثلاثة مؤشّرات مهمة: مؤشّر الفقر المتعدّد الأبعاد (MPI)، ومؤشّر المخاطر الاجتماعية (SRI)، ومؤشّـر التنمية المرتبط بالجنـس (GDI)، ثُم نختتم هذا المِلف بخاتمة نتناول فيها مستقبل الوضع الاجتماعي في إيران ■

أوّلًا: مؤشّر الفقر المتعدّد الأبعاد (MPI)

يؤثّرُ الفقر في الصحة المجتمعية والتعليم ومستويات المعيشة، وعلى الرغم من عدم توافر أرقام عن هذا المؤشّر في إيران، ولاسيّما في عام 2021م، فإنّ عديدًا من التقارير الدولية قدَّمت عدَّة مؤشّرات تناولت المؤشرات الاجتماعية، وحلّلت ما يواجه الشعب الإيراني من صعوبات.

1. الفقر

يُتوقع أن تبلغ نسبة النمو الاقتصادي الإيراني 10% في حال إحياء الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015م والمعروف باسم خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA). وفي ظل استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران يحذّر اقتصاديون من أن نجاة البلاد اقتصاديًّا تتوقف على إحياء الاتفاق النووي[1]. وبسبب العقوبات تضاعف عدد من يعيشون تحت خط الفقر في إيران (أي من يكسبون أقل من 5,50 دولارًا أمريكيًّا تقريبًا في اليوم) خلال صيف عام 2021م مقارنةً بفترات الصيف في العامين السابقين. وبحلول نهاية هذا العام ارتفعت معدلات الفقر في إيران بنسبة 10%، في حين تبلغ نسبة التضخم 45,4%[2]، ويعيش ثلث شعب إيران تحت خط الفقر، فيما واجهت برامج الرعاية الاجتماعية والإعانات تقليصًا كبيرًا في الميزانية[3].

ويشير بعض الخبراء من داخل إيران إلى مستويات أخطر تصل إلى 60 مليون إيراني حاليًّا بسبب الغلاء، أو ما يفوق 70% من الشعب الإيراني. (انظر الملف الاقتصادي للمزيد حول أثر التضخم وتغيرات العملة على المجتمع)

2. كوفيد-19

تعرضت إيران لعدد من موجات فيروس كورونا (كوفيد-19)، مِمَّا ترك أثرًا كبيرًا في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد، إذ كانت بروتوكولات التخفيف من الوباء التي طبقتها الحكومة الإيرانية محدودة ولم توافق على استيراد اللقاحات سوى في منتصف العام. وعليه، توفرت اللقاحات في البلاد بحلول نهاية العام، وقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي والأثر النفسي لانتشار الوباء إلى ارتفاع معدلات الانتحار والطلاق في عام 2021م[4] على الرغم من جهود البرلمان الإيراني للحد من بعض التداعيات الاجتماعية مثل التشرد، ولاسيّما تشرد الأطفال، وإدمان المخدرات والبطالة[5].

(1) «Scenarios Facing Iran Economy Should JCPOA Revive or Collapse,» *Fararu,* December 4, 2021, accessed December 9, 2021, https://bit.ly/3pJORGx. [Persian].

(2) «Ten Percent Increase in Poverty Indices in Iran,» *BBC Farsi,* November 17, 2021, accessed December 9, 2021, https://bbc.in/32HNkIn. [Persian].

(3) «What Percent of People in Iran Live Below Poverty Line? / Rate of Poverty in Year 1400,» *Iran Student Correspondent Association,* August 30, 2021, accessed December 1, 2021, https://bit.ly/32QDt2M. [Persian].

(4) «Corona Increased Social Harms in Iran,» *Eghtesad Online,* December 28, 2021, accessed December 28, 2021, https://bit.ly/3G2xSFv. [Persian].

(5) «Efforts to Reduce 5 Social Harms Drafted into Law of Sixth Development Plan,» *Research Center of Islamic Consultative Assembly,* April 4, 2021, accessed December 2, 2021, https://bit.ly/3FMXZA1. [Persian].

3. ضعف التوظيف

أدى انخفاض مستوى النشـاط الاقتصادي، الناجم عن جائحة كورونا والعقوبات المفروضة على إيران، إلى وصول نسبة العمالة إلى 37,7% في أبريل ويونيو، وأثر تأثيرًا سلبيًّا في النساء على وجه الخصوص[1]. كما أدى ارتفاع العجز المالي وانخفاض الإيرادات الحكوميـة إلى ارتفاع معدل البطالة في الصيف بنسبة 9,6%، مِمَّا زاد عدد العاطلين بمقـدار 2,5 مليون شـخص في إيـران في نفـس الفترة، بمَـن فيهم 200000 عاطل عن العمل في فترة سـابقة في الربيع. وبصورة عامة كان عدد من يعملون في الصيف أقل من 24 مليـون تومان إيراني، وارتفـع معدل البطالة بنسـبة 10,7% في المناطق الحضرية، وبنسـبة 6,5% في المناطق الريفيـة بحلول الصيف[2]. وبلغ معدل البطالة في الصيف بين الفئة العمرية من 18 إلى 35 عامًا نسـبة 17,6%، وبنسبة بلغت بين الرجال 12,9%، وبين النساء 14,6%، وقد واجهت الفتيات في سـن 15 عامًا والنساء المسؤولات عن إعالة أُسَرهن معدل بطالة أعلى بنسبة 17,7%[3]. وبحلول الربيع ارتفعت البطالة إلى حد أن يعمل 3 إيرانيين فقط من بين كل عشرة، وارتفع عدد العاطلين عن العمل بين أصحاب المؤهلات العلمية إلى 13,4%[4].

ثانيًا: مؤشّر المخاطر الاجتماعية (SRI)

تشمل المخاطر الاجتماعية مشكلات مختلفة تؤثر تأثيرًا كبيرًا في المجتمع، مثل الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وعدد السـجناء، وتعاطي المخدرات، والطـلاق أو تغير أنماط الزواج، وأزمة السكن.

1. الاحتجاجات

شـهدت إيران احتجاجات منتظمـة في جميـع أرجائها لأسباب عديدة، مثل النقص الحادّ في المياه، وتدني الأجور وتأخر دفعها، وانتهاكات حقوق الإنسان، وانقطاع التيار الكهربائي. أما احتجاجات المتقاعدين، التي جاءت بسبب انخفاض معاشات التقاعد الحكومية في عديد من المدن، فقـد تحوّلت إلى تحدٍّ في طهران على وجـه الخصوص، إذ شهدت العاصمة ارتفاعًا في الأسـعار كان الأعلى مقارنةً بـ173 مدينة حول العالم[5]، فيما احتجّ معلمون في أكثر من 100 مدينة إيرانية[6]. وعمومًا فقد سيطرت الاحتجاجات المعيشـية علـى المشـهد الاجتماعـي في إيـران، إذ نظَّم متقاعدون قرابة 250 مسيرة في أكثر من 20 مدينة إيرانية، مِمَّا يمثـل زيادة بنسـبة 13% في مثل هذه الاحتجاجات مقارنةً بالسنوات السابقة، إذ كان معظم الاحتجاجات

(1) «Iran, Islamic Republic, World Bank Economic Update 2021,» *World Bank*, accessed December 16, 2021, https://bit.ly/3eHWHdO.
(2) «Unemployment in Cities Peaks / More Employment in Industrial Sectors,» *Eghtesad News,* November 2, 2021, accessed December 10, 2021, https://bit.ly/3HqaoKD. [Persian].
(3) «What Percent of Young Women Are Unemployed?» *Bourseon,* November 2, 2021, accessed December 3, 2021, https://bit.ly/3mJC59l. [Persian].
(4) «Only 3 Out of 10 Iranians is Employed,» *Tejarat News,* August 18, 2021, accessed December 19, 2021, https://bit.ly/3sKdPaW. [Persian].
(5) «Protest Against Inability to Make a Living; Rally by Retirees in Several Cities in Iran,» *BBC Farsi,* December 27, 2021, accessed December 27, 2021, https://bbc.in/3sOvbDv. [Persian].
(6) «Despite 'Summoning of Guild Activists', Teacher Protest Gatherings Took Place in More than 100 Cities in Iran,» *BBC Farsi,* December 23, 2021, accessed December 24, 2021, https://bbc.in/3pIZl9m. [Persian].

السابقة متناثرًا وصغير النطاق، لكن الاحتجاجات المعيشية هذا العام كانت أكثر مركزية وإصرارًا على القضية[1]. أمّا الاحتجاجات العمالية في الربع الأول من العام، فقد تضمنت 114 إضرابًا وثلاثة إضرابات نقابية كبيرة، وبهدف وقف انتشار الاحتجاجات سُجن ما لا يقلّ عن 46 ناشطًا عماليًّا، وفُصل ما يقرب من 1400 منهم من وظائفهم أو وُقِفُوا عنها، فيما لا يزال ما يقرب من 30 ألف عامل دون تأمين. ويعيش معظم أُسَر العمال إما تحت خط الفقر وإما قريبٌ منه، أي بأقل من 5,50 دولارًا أمريكيًّا في اليوم[2].

2. السجناء

أدانت الأمم المتحدة عمليات الإعدام التعسفية والسرية في إيران عام 2021م[3]؛ وبسبب عدم مساءلة الحكومة بشأن تعذيب السجناء وفرض ظروف غير إنسانية عليهم فقد ارتفعت معدلات الوَفَيَات في السجون، إذ أظهرت لقطات مراقبة مسربة من سجون إيران سيئة السمعة، مثل سجن إيفين في طهران، معاملةً مروعة للمساجين، وتعذيب روتيني للرجال والنساء والأطفال بالجلد والصعق الكهربائي، وتنفيذ الإعدام الوهمي، والإيهام بالغرق، والعنف الجنسي، والتغذية القسرية بالمواد الكيميائية، والحرمان من الرعاية الطبية، والضرب المتكرر[4].

وقد نُفّذت 100 عملية إعدام على الأقل في جرائم متعلقة بالمخدرات، و130 عملية إعدام في تُهم قتل، ولا يزال عدد مَن أُعدموا في قضايا سياسية ومَن أُعدموا من الأحداث غير معروف تمامًا؛ بسبب رفض الحكومة الكشف عن الأرقام الحقيقية. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى وجود أكثر من عشرة إعدامات، جاء معظمها نتيجةً لمحاكمات جائرة، فمثلًا تُوُفّيَت سجينة بنوبة قلبية قبل إعدامها، إلّا أنَّ جثتها شُنقت في فبراير. وتتعرض الأقليات العرقية للخطر على وجه الخصوص في إيران، ولاسيّما العرب والأكراد والبلوش، إذ يُنفَّذ حكم الإعدام في نشطائهم الاجتماعيين والسياسيين بصورة متكررة، وتظهر على أجسادهم كدمات تعذيب واضحة، وأغلب المنتمين إلى الأقليات العرقية يتعرض لمحاكمات جائرة[5].

3. تعاطي المخدرات

ارتفع تعاطي الأفيون ووصل إلى معدلات مقلقة[6]، إذ تشير بعض الإحصاءات إلى وفاة 13 إيرانيًّا يوميًّا في 2021م نتيجةَ تعاطي المخدرات، ويصل عدد المدمنين في إيران إلى ما يقرب من 2,8 مليون مدمن، و1,6 مليون يتعاطون المخدرات من فترةٍ لأخرى على سبيل التسلية[7]. وقد ارتفعت معدلات تعاطي المخدرات على المستوى الوطني بنسبة 6,5% مقارنةً بالعام السابق، وتُوُفّي ما يقرب من 3000 شخص بسبب جرعة مخدرات زائدة[8]، فيما انخفض متوسط سن التعاطي انخفاضًا كبيرًا، مِمَّا أدى إلى زيادة عدد المدمنين الشباب[9].

4. الطلاق وتغير أنماط الزواج

تفاقمت المشكلات الاجتماعية في ظل ازدياد الطلاق في إيران، فمِن بين كل ثلاث زيجات في إيران انتهت واحدة بالطلاق[10]، إذ ارتفعت معدلات الطلاق بنسبة 28%[11]، وانخفضت معدلات الزواج بنسبة 36%. وفي العامين الماضيَيْن أدت البطالة إلى ارتفاع متوسط سن الزواج في إيران، فيما ظل ما يقرب من 70% من الإيرانيين العزّاب في سن الزواج غير قادرين على

(1) «Expansion of Sustenance Protests in Iran' From Greif of Retirees to Increase in Labor Gatherings,» *Iran Human Rights,* April 27, 2021, accessed December 1, 2021, https://bit.ly/3JBvesc. [Persian].
(2) «World Labor Day; Statistical View of Labor Conditions in Past Year 1999–1400;» *Herana,* November 23, 2021, accessed December 14, 2021, https://bit.ly/31kIYXa. [Persian].
(3) «Iran: UN Independent Experts Condemn Secret Execution of Kurdish Prisoner,» *United Nations,* December 22, 2021, accessed December 23, 2021, https://news.un.org/en/story/2021/12/1108652.
(4) «Iran: Leaked Video Footage from Evin Prison Offers Rare Glimpse of Cruelty Against Prisoners,» *Amnesty International,* August 25, 2021, accessed December 5, 2021, https://bit.ly/3zgHQQX.
(5) «High Number of Iran Executions in 2021 Signals Worsening Rights Condition,» *Iran Human Rights Monitor,* October 7, 2021, accessed December 3, 2021, https://bit.ly/3EK87YT.
(6) «90% Of World Opium if Found in Iran / 1200 Tons of Illicit Drugs Found Last Year,» *Fars News Agency,* November 30, 2021, December 11, 2021, https://bit.ly/32HP0l9. [Persian].
(7) «13 Iranians Die Daily for Using Illicit Drugs,» *DW,* May 31, 2021, accessed December 2, 2021, https://bit.ly/32VVBIo.
(8) «How Many Lost Lives in 1400 Due to Drug Abuse?» *Borna News,* November 22, 2021, accessed December 12, 2021, https://bit.ly/3qZd4IH. [Persian].
(9) «Lower Drug Abuse Age Is Threatening Us,» *Tasnim News Agency,* December 19, 2021, accessed December 19, 2021, https://bit.ly/3sQwNNg. [Persian].
(10) «Registration of Dangerous Records of Divorce One From 3 Marriages in Country,» *Tasnim News Agency,* April 5, 2021, accessed December 27, 2021, https://bit.ly/3pKC72A. [Persian].
(11) «Continuation of Divorce Rates and Declining Marriage Rates in Iran,» *Radio Farda,* October 3, 2021, accessed December 23, 2021, https://bit.ly/31imqWV. [Persian].

الزواج. أمّـا الـ30% فاختاروا العزوف عنه. ويصل عدد الإيرانيـين العزّاب في سـن الزواج إلى نحـو 11,8 مليون بسبب ما يعيشه المجتمع الإيراني من توترات اجتماعية واقتصاديـة وأسـرية وسياسـية، وقـد ارتفـع معدل «الزواج الأبيض» ارتفاعًا كبيرًا، وهو زواج يسـتمرّ في الغالب إلى فترة تتراوح بين عام و3 أعوام، وكذلك الزواج المؤقت والعَلاقات خارج إطار الزواج[1].

5. أزمة الإسكان

ارتفعت تكاليف المساكن السنوية بنسـبة 52% في طهران[2]، فيما ارتفعت متوسط تكاليف المساكن على مستوى البلاد بنسبة 21% مقارنةً بعام 2020م، وارتفعت تكاليف المساكن الشهرية بنسبة 1,8% في عام 2021م. أمّا الإيجارات في طهران، فارتفعت بنسبة تتراوح بين 51,2 إلى 54,2% هذا العـام، ويصل عدد الأُسَـر الإيرانية التي

(1) «Why Do Youth Show No Inclination for Marriage?» *Shafaqna,* May 6, 2021, accessed December 25, 2021, https://bit.ly/3pHprtf. [Persian].

(2) «Annual Housing Inflation in Tehran Close to 52 Percent,» *Kalemeh World Network,* December 6, 2021, December 15, 2021, https://bit.ly/3pLY29D. [Persian].

تعيش في مساكن مستأجرة إلى ما يقرب من 8,5 مليون أسرة، مِمَّا اضطر الحكومة إلى التعهد ببناء أربعة ملايين منزل جديد خلال السنوات الأربع المقبلة[1].

ثالثًا: مؤشّر التنمية المرتبط بالجنس (GDI)

يكشف مؤشّر التنمية المرتبط بالجنس -الذي أُدرج ضمن مؤشّرات التنمية الاجتماعية منذ عام 2014م، معدلات مُقلِقة لِـ«مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين»، ففي عام 2019م احتلت إيران المرتبة رقم 113 من أصل 162 دولة في مؤشّر عدم المساواة بين الجنسين[2]، ولا توجد إحصاءات متعلقة بإيران منذ تلك الفترة، ولكن الإحصاءات المحلية والدولية تُظهِر نِسَبًا مُقلِقة في المجالات التالية:

1. زواج القاصرات

تنتشر ظاهرة زواج القاصرات في إيران في المناطق الريفية، إذ تصل نسبة طالبات المدارس المتزوجات مِمَّن يدرسن في الصف السادس إلى الثامن إلى 90%، منهنّ 50% يُجبَرن من أزواجهن على وقف التعليم، ويعاني أغلب النساء في مناطق الريف في إيران من اكتئاب، ويعمدنَ إلى سلوك إيذاء النفس[3].

وَوفقًا لمركز الإحصاءات في إيران فقد تسارع معدل زواج الفتيات مِمَّن تتراوح أعمارهن بين 10 سنوات و14 سنة بصورة مقلقة في الفترة ما بين عام 2020م إلى عام 2021م مقارنةً بالعامين السابقين، ويُعَدّ الفقر سببًا رئيسًا في ذلك، ويُقِرّ المركز بعدم وجود إحصاءات موثوقة على المستوى الوطني، وبالتالي يمكنُ القول: إنّ زواج القاصرات قد بلغ مستويات عالية للغاية في إيران[4]، ولاسيّما أنَّ إيران تحتلّ المرتبة الثانية بعد غينيا في ترتيب زواج الفتيات دون السنّ القانونية[5].

2. التمييز ضد النساء

أثار قانون إيراني جديد أُطلق عليه «دعم المجتمع وشبابيَّة السكان» احتمال إصدار عقوبة الإعدام حتى في حالة الإجهاض. وقد انتقد خبراء مستقلّون في حقوق الإنسان هذه الجوانب من القانون الجديد الذي يقيّد الإجهاض ووسائل منع الحمل والختان الطوعي، وعدُّوه انتهاكًا مباشرًا لحقوق المرأة، إذ يزيد مخاطر وَفَيَات الأمهات[6]. وتناقش إيران مشروع قانون جديد لحماية المرأة من العنف، إذ تتعرض الإيرانيات للعنف الأُسَري لأسباب، أبرزها: الفقر والبطالة وتعاطي المخدرات، ومعظم أشكال العنف حسب الجنس غير مسجل، ولكن العنف ضد المرأة زاد بنحو 38%، كما أنَّ الإيرانيات أكثر عرضة للبطالة من الرجال بـ14 مرة على الأقل[7]، وقد رفعت السلطات الإيرانية عن النساء في 2021م حظر دخولهن الملاعب. ويشجع رجال الدين «المتشددون» النساء على مخاطبة أزواجهن باسم العائلة كدلالة على الاحترام، وَوفقًا لمقرر الأمم المتحدة الخاص المعنيّ بحالة حقوق الإنسان في إيران، ما زالت النساء في إيران يُعامَلن كمواطنات من الدرجة الثانية[8].

خاتمة: مستقبل الوضع الاجتماعي في إيران

المؤشّرات ترجّح اتساع الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء ومزيد من الارتفاع في معدلات الفقر والمخاطر الاجتماعية. ومن المرجح أن يشهد الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية مزيدًا من الانخفاض بسبب تراجع مؤشّرات الاقتصاد، مِمَّا سيؤثر بشدة في الطبقة البسيطة ويتسبب لإيران في سلسلة من المشكلات الاجتماعية في العام المقبل.

خلال السنوات الأخيرة، سجّلت إيران فجوة كبيرة بين الجنسين في المضمار الاقتصادي قياسًا ببقية دول العالم، وذلك لاحتلالها مراتب دنيا بين المؤشّرات العالمية، مِمَّا يعني أنَّ الإيرانيات مرشحات للتعرض لمزيدٍ من التمييز، مِمَّا سيؤدي إلى تشوهات مجتمعية في حقّ هذه الشريحة، وربما إلى معدلات انتحار عالية واضطرابات في الصحة العقلية وتجارة الجنس.

(1) «Increase in Prices of Housing Market; Government Struggling to Deliver Promise to 'Build Four Million Homes',» *BBC Farsi,* December 28, 2021, accessed December 2, 2021, https://bbc.in/3FMFITx. [Persian].
(2) «The Next Frontier: Human Development and the Anthropocene, Human Development Report 2020, Iran (Islamic Republic of),» *United Nations Development Program,* accessed December 13, 2021, https://bit.ly/3FPbyyG.
(3) «Wide Spreading Trend of Child Marriage in Villages,» *Fararu,* December 5, 2021, accessed December 13, 2021, https://bit.ly/3eHXLy9. [Persian].
(4) «The Breaking of Record for Marriage of Girls Aged 10–14 in Spring of 1400,» *Fararu,* November 22, 2021 accessed December 15, 2021, https://bit.ly/3pKaVAU. [Persian].
(5) «After Guinea, We Have Largest Rate of Marriage for Under-aged Girls,» *Fararu,* November 27, 2021, accessed December 15, 2021, https://bit.ly/3mOV8Px. [Persian].
(6) «Iran Death Penalty Threat for Abortion Unlawful: UN Rights Experts,» *United Nations,* November 16, 2021, accessed December 27, 2021, https://bit.ly/3FLPmFW.
(7) «Statement by Democratic Organization of Women of Iran on Occasion of November 25 World Day Banning Violence Against Women,» *Akhbar Rooz,* November 25, 2021, accessed December 27, 2021, https://bit.ly/31kXG0m. [Persian].
(8) «UN: Women and Girls in Iran Treated as Second Class Citizens, Reforms Urgently Needed,» *Center for Human Rights in Iran,* March 9, 2021, accessed December 9, 2021, https://bit.ly/3eKUKx7; «New UN Report Assails Iran for Persistent Discrimination Against Women,» *Center for Human Rights in Iran,* February 15, 2021, accessed December 9, 2021, https://bit.ly/3zfNh2y.

مجلة الدراسات الإيرانية

مجلة علمية نصف سنوية محكمة
تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

نافذتك على إيران من الداخل والخارج

- دراسات وتقارير استراتيجية حول قضايا الشأن الإيراني الداخلية والخارجية.
- دراسات استشرافية للشأن الداخلي الإيراني.
- دراسات معمقة عن علاقات إيران مع دول العالم.
- شراكات علمية مع معاهد مماثلة محلياً وإقليمياً ودولياً، وتنظيم الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش حول الشأن الإيراني والمساهمة بفاعلية فيها.
- دورات شاملة متخصصة في الشأن الإيراني.
- تدريب وتأهيل الباحثين والصحفيين المهتمين بالشأن الإيراني.
- تنفيذ دورات أساسية ومتقدمة في اللغة الفارسية.
- نشر وسائط إعلامية مقروءة ومرئية ومسموعة حول الشأن الإيراني.

العدد 14

متاح الآن على موقع رصانة

تصدر مجلة الدراسات الإيرانية
عن المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

www.Rasanah-iiis.org

الشـأن العربـــي

إيـران ودول الخليـج

شـــهدت العلاقـات الخليجية-الإيرانيـة فـي 2021م، هـدوءًا نسـبيًا، مقارنةً بالعام السـابق له 2020م، الـذي تخلَّله العديد مـن مظاهر التصعيد والتوتر؛ نتيجةً لتوتر العلاقات الإيرانية مـع الولايـات المتحـدة، ونتيجـةً لخطـوات خليجية أكثـر جرأة فـي اتخاذ قـرارات غير تقليديـة، مثل قرار البحريـن والإمارات بتطبيـع العلاقـات مـع إسـرائيل، والجهود السـعودية لمنافسـة الدور الإيراني في العراق ■

وقـد أوردنـا في تقريرنا الإسـتراتيجي 2020م المسـارات المحتملة التي يمكنُ أن تؤول إليها العلاقات الخليجية – الإيرانيـة في 2021م، وذلـك بناءً علـى متغيرات البيئة الداخلية الإيرانية والبيئة الإقليميـة والدولية، وتوقعنا أن يكون مسـار التهدئة وتخفيض حدَّة التوتر هو السائد في 2021م، مقارنةً بمسارين محتملين آخرين، هُما: مسار استمرار التصعيد أو مسار التفاهم والتسوية الخليجية – الإيرانية، وهو ما حدث بالفعل، حيث كان هناك فترة هدوء ورسـائل متبادلة لإمكانية التفاهـم، بالرغم من استمرار التصعيد في اليمن ولبنان. ولا تزال نقاط الالتقاء في المصالح بعيدةً عـن بعضها ويفصل بينهـا تاريخ من الاختلافات والصراعات وعدم الثقة، والتي يتطلب حلها تنازلاتٍ كبيرة من قِبل الجانبين الخليجي والإيراني.

المِلفات الكبيرة التي تراها دول الخليـج تعوق عودة العلاقات وتسوية الخلافات، تتعلق باسـتمرار تدخل إيران في شؤون دول المنطقة، وتأجيج الصراعات، وتغذية الطائفيـة ودعم الميليشـيات الإرهابيـة الخارجة على أنظمة بلدانها، والتهديد العسكري الإيراني المتنامي سواءً في ترسـانة الصواريخ الباليسـتية والطائرات المسـيرة أو في البرنامـج النووي الذي سـيجعل من إيـران قوةً غير قابلة للتعاون، وسيجرُّ المنطقة إلى سباق تسلح يستنزف مقدراتها ويحدّ من تنميتها، ومـن ناحيتها لا تزال طهران تنظـر إلى دول الخليـج في إطـار صراعهـا التاريـخي مع الولايات المتحدة والغرب، وتسـعى للضغط على دول المنطقة لتبـنِّي نفس توجهاتها والتماهـي مع رؤيتها، بل والانقياد لقيادتها والتخندق معها.

يسـتعرض هذا المِلف أبـرز التفاعلات السياسـية والاقتصادية والأمنية بين دول الخليج وإيران ودلالاتها.

أوّلًا: الظـروف الدافعة لكُلٍّ من دول الخليج وإيران لمحاولة التقارب وتحجيم الخلافات

تمرُّ المنطقة والعالم بتعقيدات متعدّدة أفرزت مقاربات مختلفة وغير متوقعـة، ولا تزال دول المنطقة في معترك الصراع الدولي، الذي يفضي إلى تفاعلات إقليمية للتكيّف مع المتغيرات الكبرى.

وقـد أثّرت تلك المتغـيّرات في طبيعـة التصرفات الخليجيـة والإيرانية داخليًـا وإقليميًا ودوليًا، ووضعت قيادات المنطقة أمام اختباراتٍ حقيقية حول مدى القدرة على الارتقاء لمسـتوى التحديات وابتكار الحلول التي يمكنُ أن تجلب الهدوء والاستقرار في المنطقة.

1. المتغيرات الداخلية

أ. على الصعيد الخليجي: مثّلت المصالحة الخليجية التي شـهدتها القمة الخليجية في دورتهـا الحادية والأربعين بتاريـخ 05 ينايـر 2021م، التي عُقـدت في مدينة العلا بالسعودية، نقلةً نوعية في المشهد الخليجي، حيث صدر عن القمة بيانٌ أسهم إلى حدٍ كبير في زيادة تماسك دول المجلس أمام التحديات والتهديدات التي تواجهها دول الخليج والمنطقة، وإعادة توجيه جهودها إلى قضايا أكثر أهميـة بدلًا مـن التنافس الـذي يحجّم جهودهـا ويؤثر على مسـيرة العمل الخليـجي والعربي. واشـتمل البيان على رفض دول المجلس استمرار التدخلات الإيرانية في الشـؤون الداخلية لدول المجلس ودول المنطقة، وإدانته لجميع الأعمـال الإرهابية التي تقوم بهـا إيران، وضرورة إيقاف الدعم وتمويل وتسـليح الميليشـيات الطائفية والتنظيمات الإرهابية؛ بما في ذلك تزويدها بالصواريخ البالسـتية والطائرات المسـيرة لاسـتهداف المدنيين، وتهديد خطوط الملاحة الدولية والاقتصاد العالمي.

وأكد البيان على ضرورة أن تشمل أيّ عملية تفاوضية مع إيران معالجة سلوك إيران المزعزع لاستقرار المنطقة، وبرنامجهـا الصـاروخي، والطائرات المسـيرة، والبرنامج النـووي، وضرورة إشـراك دول مجلس التعـاون في أي عمليـة تفاوضيـة مع إيران حـول هذه المسـائل[1]. وقد ساهم هذا الموقف الموحَّد لدول الخليج في إرسال رسالة إلى طهران بتضاؤل إمكانيـة اختراق دول المجلس وتحييد موقفها، وربما يدفعها لمزيدٍ من المرونة والسعي لمقاربات تصالحية مع دول الخليج الراغبة بخفض التوتر.

كمـا أنَّ نتائج تطبيع علاقات الإمارات والبحرين مع إسـرائيل الذي تمَّ في نهاية عام 2020م، أضاف ضغوطًا على إيران بأنَّ سياسـاتها العدائية تجاه جيرانها ساهمت في إقامة علاقات مع إسـرائيل الـتي تراها إيران تقترب من فضائها الإقليمي أكثر فأكثر، وتستفيد من المصالح التجارية مع دول المنطقة كانت هـي الأولى بها. فمنذ توقيع اتفاق تطبيع العلاقات، أبرمت الإمارات وإسرائيل عددًا من الاتفاقات التجارية، وارتفع عددُ الشركات الإسرائيلية الناشئة العاملة في مجال الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والزراعة في الإمارات.

وتسعى كلٌّ من الإمارات وإسرائيل لتحقيق مكاسب كبرى من اتفاق التطبيع، ولا سيَّما دبي الباحثة عن شركاء جُدد في قطاعات السياحة والتكنولوجيا والأعمال.

(1) واس، «إعلان العُلا» يؤكد على الأهداف السامية لمجلس التعاون التي نص عليها النظام الأساسي بتحقيق التعاون والترابط والتكامل بين دول المجلس، (05 يناير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3EsdbBZ

وفعليًا، بلغ حجم التبادل في قطاع الأعمال بين الجانبين في شهر أغسطس 2021م، 500 مليون دولار. وفي هذا السياق، تقول الباحثة في مجموعة الأزمات الدولية إلهام فخرو: إنَّ «المنافع الرئيسة للإمارات كانت اقتصادية»، مشيرةً إلى أنَّ الإمارات وتل أبيب «استفادتا من السياحة والتبادلات الثقافية والاتفاقات في مجال الأمن السيبراني والتبادل الدبلوماسي». وزار نحو 200 ألف إسرائيلي، الإمارات منذ إقامة العلاقات، وقد فاق حجم التجارة بين إسرائيل والإمارات 600 مليون دولار في النصف الأول من 2021م، صدّرت خلالها إسرائيل ما قيمته حوالي 200 مليون دولار من السلع والخدمات إلى الإمارات، واستوردت منها بما قيمته حوالي 370 مليون دولار، ويتوقع وصول التبادل التجاري بينهما إلى 3 مليارات دولار في غضون الثلاث سنوات القادمة[1].

أما فيما يخص البحرين، فقد أشارت دائرة الإحصاء المركزية التابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أنَّ حجم التجارة مع البحرين سجّل 300 ألف دولار في الأشهر السبعة الأولى من العام 2021م[2].

ب. من ناحية إيران: لعل الأبرز في التحوّلات الداخلية الإيرانية، هو انتخاب إبراهيم رئيسي بتاريخ 19 يونيو 2021م، الذي صرَّح بأنَّ من أولوياته تعزيز اقتصاد بلاده وترميم العلاقات مع دول الجوار، مِمَّا يعطي مؤشرًا على إدراك طهران لفداحة ممارساتها السابقة، وربما يقود ذلك إلى بناء علاقات مفيدة مع دول الخليج، ويساعد في تحسين الاقتصاد الإيراني الذي يعتمد كثيرًا على الاقتصاد الخليجي، خصوصًا مع الإمارات، بالرغم من أنَّ النظام الإيراني لا يزال يعاني من صعوبة التعاطي مع الواقع الذي يتطلب تغييرًا فعليًا وليس شكليًا، لتحقيق مصلحة المنطقة والتخفيف مِمَّا يعانيه الشعب الإيراني من صعوبات حياتية، والتي ضاعفت من وطأتها جائحةُ كورونا.

لا شكّ أنَّ المنجزات الحضارية الكبيرة التي حقَّقتها دول الخليج لشعوبها، تشكل عامل ضغط على الحكومة الإيرانية وتسبّبُ لها حرجًا أمام شعبها في التخلف عن ركب التنمية، وضعف قدرتها على تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الإيراني؛ فالمؤشّرات الاقتصادية الإيرانية في تراجع مستمر، وينعكس ذلك على الأنشطة الحياتية للمواطنين الإيرانيين، ويكتنفُ مستقبل النهوض والتنمية الغموض في ظل السياسات العدائية

(1) فرانس 24، ما المكاسب الاقتصادية التي حقّقتها الإمارات بعد عام على التطبيع مع إسرائيل؟، (24 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pMWlaS

(2) بي بي سي عربي، التطبيع: من المستفيد الأكبر من الاتفاقية بين إسرائيل والإمارات والبحرين؟، (16 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 12 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3oKvnBc

الإيرانية واستنفاذ الموارد في تغذية الصراعات، التي تأتي على حساب النمو والازدهار وتعافي الاقتصاد.

2. المتغيرات الإقليمية

حفلت المنطقة بمتغيرات إقليمية تُنبئ بتأثيرات على كلٍّ من الجانبين الخليـجي والإيراني، وتفـرض عليهما اتخاذ خطواتٍ لاستيعاب أو استغلال هذه المتغيرات، ومنها:

أ. العراق: أفرزت نتائج الانتخابات العراقية، مزاجًا رافضًا للولاءات الخارجية، وداعيةً لقرارات منبعهـا وغاياتها مصلحة العراق، لا الارتهان لخدمة مصالح دول أخرى.

هذه النظرة بلا شـك تخدمُ مصالـح دول الخليج في محاولة تحجيم النفوذ الإيراني، واسـتعادة العراق كقوة وازنة في الإقليم لدعم الاسـتقرار والأمن وتعزيز التنمية الاقتصاديـة وزيـادة التبـادل التجـاري، بينمـا لا تخدم هـذه التوجهات النظام الإيراني، الذي يسـعى للتصدي للنفوذ الأمريكـي علـى الأراضي العراقية، واحتكار السـوق العراقية لتصريف المنتجات الإيرانية، وفضاءً لدعم الميليشيات التي تخدم المشـروع الإيراني. وفي ضوء هذا المشـهد، تسـعى دول الخليج لدعم القـرار العراقي المسـتقل، بينما قد تـردُّ إيران من خـلال تفعيل أذرعها، وسـيكون العراق تبعًا لذلك؛ منطقةَ استقطاب بين الجانبين، برغم أنَّ العراق احتضن أول مفاوضات رسمية بين السعودية وإيران؛ لاستكشاف سُبُل تهدئة الصراع بين الجانبين في المنطقة.

ب. أفغانسـتان: على الرغم من أن أفغانسـتان ليست محاذيـةً في حدودها لـدول الخليج، فإنَّ إيران يسـاورها الشك في دور خليجي داعم لحكومة أفغانستان التي تحظى فيها دول الخليج بقبول أفغاني بشكل عام، وعطفًا على أنَّ دول الخليج تحظى بعلاقات جيدة مع باكستان ذات التأثير القوي في أفغانسـتان، ولذلك أخذت أفغانستان حيزًا كبيرًا من اهتمام النظـام الإيراني، رغبةً في امتلاك تأثيرٍ يقيها من تداعيات أي فوضى محتملة في أفغانستان أو فراغ لا يخدمُ المصالح الإيرانية.

3. المتغيرات الدولية

أ. التراجع في الدور الأمريكي: بناءً علـى تقييم الإدارة الأمريكية بضرورة تخفيف وجودها في منطقة الشـرق الأوسط، وأن تتولَّى دول المنطقة إيجاد حلول لمشاكلها[1]، الأمـر الذي يقرأه حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة بأنه تخليًا عن التزاماتها تجاه حلفائهـا التقليديين في المنطقة، فـإنَّ هذا التوجـه يدفع دول الخليـج إلى مقاربات تخدم مصالحها المحضة دون التعويل كثيرًا على دور أمريكي فاعل كما كان سابقًا، وأبرز مظاهر ذلك، تعزيز تحالف دول المنطقة في منظمة الدول المصدِّرة للنِّفط مع روسـيا (أوبك +) بالرغم من الضغوط الأمريكية لمحاولة التأثير على سياسـات الإنتاج لدول الأوبك بما يخدم المصالح الأمريكية. كما يمكنُ قراءة الصفقـة التاريخية التي أبرمتها الإمارات مع فرنسا لشراء أسلحة بقيمة 17 مليار يورو، والأنباء حول تعليق الإمارات المحادثات الخاصة بصفقة شـراء طائرات F-35، من الجانب الأمريكي[2]، بأنها تأتي في هذا السياق.

ب. الدور الروسي والصيني: الاهتمام الصيني والروسي، بملء الفراغ الذي سـيُحدثه تراجع الدور الأمريكي، يزيد من أوراق إيران ويعزِّز رؤيتها حول تحويل وجهتها شـرقًا، ومن أبـرز مظاهر ذلك حصولها على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي، ومنظمة الاقتصاد لدول آسـيا EOC، ويحتّمُ ذلك علـى دول الخليج العمل على تعزيـز وجودهـا في المنظمات الإقليميـة والدولية لزياد التأثير وتفادي المواقف المناهضة من دول الكتلة الآسيوية.

ج. الدور الأوروبي: الاهتمام الأوروبي بدور شـرق أوسطي أمام التراجع الأمريكي، يشـكّل ضغطًا على إيران، ويعزِّز شـراكة دول الخليج مع دول أوروبية مهمة مثل فرنسا التي أبدت اهتمامًا بتعزيـز العلاقات والاضطلاع بدور فاعل في المنطقة؛ ومن أبرز التحركات الفرنسـية، الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لكلٍ من الإمارات والسـعودية، ووقِّعت على إثرها عقودٌ تجارية بين فرنسا وكلٍّ من الإمارات والسعودية، كان أبرزها: صفقة مع الإمارات لتحديث مقاتلات الميراج لديها بـ 80 طائـرة من نوع رافال الفرنسـية بقيمـة تصل إلى 17 مليار يورو[3]، كما تم التباحث مع الجانب السـعودي إزاء العمل على حلِّ المسألة اللبنانية، ومناقشة الأوضاع في العراق، وتسـعى فرنسـا من خلال ذلك إلى المحافظة على مصالحها في المنطقة في إطار الصراع المحتدم للنفوذ بالشرق الأوسط، وتأتي زيارات الرئيس الفرنسي امتدادًا لاهتمام باريس المتنامي بشـؤون المنطقة، حيث شـهد

(1) Defense priorities, GLOBAL POSTURE REVIEW 2021: AN OPPORTUNITY FOR REALISM AND REALIGNMENT, JULY 2021, accessed December 20, 2021, https://bit.ly/3Fd1rDC

(2) العين الإخبارية، «الشروط الفنية» تعلق صفقة الإمارات لشراء الـ«إف35-» الأمريكية، (14 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3E74RGM

(3) دي دبليو، صفقة قياسية ـ الإمارات تشتري مقاتلات فرنسية بقيمة 17 مليار يورو، (03 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 13 ديسمبر 2021م،

أواخر عام 2020م زيارتين للرئيس الفرنسي إلى لبنان وزيارةً ثالثة إلى العراق.[1]

ثانيًا: ميزان العلاقات الخليجية-الإيرانية

في ظلِّ التحولات الدولية التي سبق الإشارة إليها، تدخل العلاقات الخليجية-الإيرانية، حقبةً جديدة من التنافس، وسعي كلٍّ طرف لامتلاك أوراق ضغط لتعديل سلوك الطرف الآخر. ففي خضمّ مفاوضات المِلف النووي الإيراني المعقدة، وتداعيات سياسة الانكفاء الأمريكي عن قضايا المنطقة، وسعي بعض الدول لملء الفراغ الأمريكي، تجد الدولُ في الإقليم أنَّ عليها إعادة ضبط علاقاتها لامتلاك قوة فعل إقليمي ودولي تخدم قدرتها على التموضع أمام التحديات، وكان من أبرز إفرازات العلاقات ما يلي:

1. المفاوضات السعودية-الإيرانية

منذ تولّي إبراهيم رئيسي الرئاسة في إيران، صرَّح في أول مؤتمرٍ صحافي بأنَّ من أولويات السياسة الخارجية لحكومته تحسين العلاقات مع الدول المجاورة، وقال: «فيما يتعلق بالعلاقة مع السعوديين.. نرغب في إقامة علاقات مع جميع الدول في جميع أنحاء العالم، ولا سيَّما جيراننا، ومع المملكة العربية السعودية»، لكنه دعا الرياض وحلفاءها إلى «وقف الأعمال العدائية في اليمن»[2]، الأمر الذي نظرت إليه السعودية بأنَّ شيئًا لم يتغير في الموقف الإيراني، ويتناقض مع ما أبداه عن رغبته في تحسين العلاقات مع دول الجوار، وأنَّ طهران لم تتشكل لديها القناعة الكاملة بضرورة تحسين علاقاتها وتجاوز خلافات الماضي، وخلال العام 2021م عُقدت أربع جولات حوار بين السعودية وإيران بوساطة عراقية، فيما وصفها السعوديون بـ «الاستكشافية». وبرغم الأجواء الإيجابية التي أحاطت بالحوار فإنَّها لم تصل بعد إلى حلول جوهرية للقضايا المتشابكة، ويحدو السعوديين أملٌ في الوصول إلى منطقة إقليمية مستقرة أمنيًّا وعسكريًّا وسياسيًّا، ولا سيَّما في ظل رؤية السعودية الطموحة القائمة على النموّ الاقتصادي، والمشاركة، وتصفير المشكلات في المحيط الجغرافي، ونقل المنطقة بأكملها إلى مرحلة تاريخية جديدة تعتمد على صدق النوايا. وبرغم عدم تحقّق أيّ نجاح في هذا الصدد، فإنَّ الإعلان عن جولةٍ جديدة من المفاوضات واستمرار تقديم المقترحات من الجانب الإيراني -بحسب ما أعلنت عنه وزارة الخارجية الإيرانية-[3]، يشير إلى أنَّ إيران تسعى لاختراق وتليين الموقف السعودي الرافض للتدخلات والفوضى الإيرانية.

2. المساعي الإماراتية للتفاهُم مع إيران

في إطار نهجٍ جديد لمحاولة التواصل مع إيران، ساد خلال هذا العام جوٌّ من اللغة التصالحية بين أبوظبي وطهران، كان نتيجتهُ اتصالَيْن هاتفيَّيْن بين وزيرَي خارجية البلدين؛ لمناقشة سُبل تحسين العلاقات، وتمَّ تتويج هذا التوجّه، بزيارة قام بها مستشار مجلس الأمن الوطني الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد إلى إيران التقى خلالها عددًا من المسؤولين، أبرزهم الرئيس إبراهيم رئيسي، ورئيس مجلس الأمن الوطني الإيراني علي شمخاني، ويأتي التقارب الإيراني-الإماراتي وسط مخاوف إيرانية؛ بسبب اتفاق التطبيع بين إسرائيل والإمارات، وأيضًا بسبب المناورات العسكرية التي أجرتها كلٌّ من الإمارات والبحرين مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر الأحمر[4]، والتي قالت إسرائيل عنها علانيةً إنها موجّهة ضدّ إيران. وربما تسعى الإمارات من خلال هذا التواصل لتهدئة مخاوف إيران بأنها لن تكون جزءًا من أيّ ترتيبات مع إسرائيل لتنفيذ تهديدات الأخيرة باستهداف إيران. كما من المتوقع أن تعمل أبوظبي على تنشيط دبلوماسيتها الاقتصادية لإقناع طهران بجدوى هذه العلاقة كبديل لحالة التصعيد والتوتر.

3. استمرار الخط الخليجي للتهدئة

انعقدت القمة الخليجية الثانية والأربعون لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في 2021م، في مرحلة تُعَد غايةً في الأهمية لدول الخليج، التي بدأت تستشعرُ أنَّ عليها أن تتخذ قرارات مستقلة بالاعتماد على قدراتها الذاتية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، في ظل غياب الانخراط الأمريكي في قضايا المنطقة، وللتناغم مع التوجّه الذي اتخذته دول الخليج بعد قمة العُلا، للانفتاح الإيجابي تجاه دول الجوار الإقليمي، ومِن ضمنها إيران.

(1) سبوتنيك بالعربي، لماذا تعود فرنسا إلى الشرق الأوسط؟، (23 سبتمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 13 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/30lNMeh
(2) سي إن إن بالعربي، أول تعليق سعودي رسمي عن التعامل مع حكومةِ رئيسي في إيران وبينيت في إسرائيل، (22 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://cnn.it/3GVVgV0
(3) العرب اليوم، إيران تعلن تسليم السعودية مقترحات لحلّ الخلافات بين البلدين وتنتظر الرد عليها، (27 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3JmTwpI
(4) العربية، مناورات أمريكية إسرائيلية إماراتية بحرينية.. بالبحر الأحمر، (11 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3pdt1Ls

وقـد أتت قـرارات القمة بحسـب المتوقّـع، حيث ناشدت دولُ المجلس إيران، بنبذ العُنف ومراعاة حُسن الجوار وعدم التدخل في شؤون الدول، وأكّدت القرارات الصادرة عـن المجلـس أهميةَ بنـاء الثقة بـين مجلس التعاون وإيران، وَفقًا للأُسس التي سبق أن أقرَّها المجلس وتـمَّ إبلاغ الجانـب الإيراني بها، والاسـتجابة لمسـاعي الإمارات لحلِّ قضية الجزر الثلاث عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، والالتزام بالمواثيق والأعراف الدولية للعلاقات بين الدول، والأخذ بالحسـبان أمن المنطقة وتطلعات شـعوبها ونزع فتيل التصعيد في المنطقة.

ورفـض المجلـس التدخـلات الإيرانية في الشـؤون الداخليـة لدول المجلس والمنطقـة، وأبدى إدانته لجميع الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إيران، وضرورة أن تشتمل أيةُ عمليةٍ تفاوضية مع إيران معالجةَ سـلوكها المزعزع لاسـتقرار المنطقة، وبرنامج الصواريـخ الإيرانية، بما في ذلك الصواريخ الباليستية والكروز والطائرات المسيرة، والبرنامج النووي الإيراني، وضرورة إشراك دول مجلس التعاون في مثل هذه الترتيبات التي تؤثّرُ على أمنها، وأدان المجلس الأعمالَ التي تسـتهدف أمن وسـلامة الملاحة والمنشـآت البحرية وإمدادات الطاقة وأنابيب النِّفط، والمنشـآت النِّفطية في الخليج العربي والممرات المائية، بوصفها أعمالًا تُهدد أمن دول المجلس والمنطقة.

في المقابـل، عدَّت طهران بيانَ قمـة مجلس التعاون، بأنه يدلُ على اسـتمرار الموقف غير البنَّاء وغير الصحيح لبعـض الدول الأعضـاء في المجلس تجاه إيـران[1]، الأمر الذي يـدل على تأرجح الموقف بين إيـران ودول الخليج باتجاه استمرار التأزُّم لفترات طويلة.

4. تأثير انضمام إيران لمنظمة شنغهاي على دول الخليج

في إطار نهج إيران لتوسـيع تأثيرها الدولي، وتعزيز قدرتها على خرق الإجماع الدولي ضدها، وتماشيًا مع إستراتيجية التوجه شرقًا التي تروّج لها، تحقَّق لإيران الانضمام لمنظمة شنغهاي للتعاون. وبالرغم من ضآلة المكاسب التجارية التي سـتعود على إيران من دمجهـا في هذه المنظمة؛ نظرًا للحظـر المفـروض عليها، الا أنَّ ذلك يسـاعد في تقوية موقفها السـياسي والتفاوضي ووسـيلة للالتفاف على العقوبات[2]، كما أنَّ أيّ قبول دولي مرحبٌ به بالنسبة لإيران، حيث سيتسـبب عمل طهران مـع دول منظمة شنغهاي في مواقف متناغمة وداعمة للتوجهات الإيرانية، وأبرزهـا: الموقف الـروسي والصيني، مِمَّا يشـجع وربما يدفع دول الخليج إلى السـعي للانضمـام لهذه المنظمة والمنظمات الفاعلة في آسيا، لمعادلة التأثير الإيراني.

خاتمة: غمـوض وتعقيـدات مشـهد العلاقات الخليجية-الإيرانية في 2022م

في ظل الرغبة المشـتركة لكلٍّ من إيران ودول الخليج في إعـادة تقييـم علاقاتهما ورسـم صفحةٍ جديدة تتسـمُ بتفاهماتٍ إقليمية بعيدًا عن تأثيرات العلاقة مع الغرب في وجهة النظر الإيرانية، وبعيدًا عن حالة اليأس الخليجي من تحقيق مفاوضات فيينا نتائجَ ملموسة، فإنَّ السيناريو المرجَّح، ومسـار العلاقات المحتمل سيكون مزيدًا من الحوارات الإقليمية، سـواءً في ظلّ اتفاقٍ نووي أو بدونه، والتي مـن المتوقع أن تكون طويلةً؛ نظرًا لتعقيد المواقف وحجم انعدام الثقة الكبير، الذي تضخّم على مدى عقود، ويمكنُ وصفُ المرحلة المقبلة بأنها مرحلةُ ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية، واللجوء إلى مقارباتٍ وحلول إقليمية للقضايا الإقليمية العالقة.

وتنظر دول الخليج بأمل أن تقدِّم إيران الإطارَ التعاوني الإقليمي، على صراعها في البُعد الدولي الذي يُلقي بظلاله على العلاقة مع دول الخليج، وأن تفي الحكومة الإيرانية بوعودهـا في تحسـين علاقاتها مع دول الجـوار، لمصلحة استقرار ونماء المنطقة.

وبرغـم أنَّ السـيناريو السـابق هـو المسـار المحتمل للعلاقـات الخليجية-الإيرانية في 2022م، فـإنَّ النظام الإيراني وبدافع من ضغوطٍ اقتصاديـة ودولية وداخلية، قد يسـعى لاختلاق أزمات لتصدير مشاكله، وإيجاد مبرر يسـتمد من خلاله وجودَ حاضنةٍ داعمـة في الداخل وفي الإقليم، ويلجأ لافتعال أزماتٍ جديدة في المنطقة.

بينما يبدو أنَّ السـيناريو الأقل احتمـالًا هو الوصول إلى تفاهماتٍ تُفضي إلى تسويةٍ شـاملة لقضايا المنطقة، ويسـتندُ هذا التصور إلى تعدّد المسائل الخلافية، وعدم وجود وسيطٍ فاعل يمكنُ أن يضغط باتجاه حلولٍ توافقية قد تتطلَّب تنازلاتٍ مكلِّفة من الطرفين.

(1) السومرية، إيران ترد على بيان القمة الخليجية، (15 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3meQWbB

(2) الحرة، في ميزان علاقات الصين بدول الخليج.. ماذا يعني انضمام إيران لمنظمة شنغهاي؟، (23 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 19 ديسمبر 2021م، https://arbne.ws/3skM4Wa

إيـــران واليمـــن

في التقريـر الإسـتراتيجي لعام 2020م، أشـرنا إلى السـيناريو الأكثـر ترجيحًـا لعام 2021م في المشـهد اليمني، وهو اسـتمرار الأزمـة اليمنيـة والاشـتباكات العسـكرية، فـي حـال اقتصـار المحادثـات النووية بين إيران والدول الغربية على المِلف النووي، واسـتمرار الدعم الإيراني للميليشـيات الحوثية، وتعثُّر عملية التنسـيق بـين المكونات اليمنيـة، وأكّدنا أنّ هذه العوامل سـوف تدفـع الميليشـيات الحوثية إلى رفض عملية المسـار السياسـي، وفرض مزيدٍ من التصعيد العسـكري فـي عام 2021م. وهذا ما حدث بالفعلِ، إذ صعَّدت الميليشيات الحوثية عملياتها العسكرية داخل اليمن وخارجه، وتحديدًا على أسـوار محافظة مأرب منذ بداية 2021م، رافضة جميع نداءات السـلام، وذلك بدعم وإيعاز من النظام الإيراني، الذي يخطط منذ سنوات لاستخدام المِلف اليمني كورقة تفاوضية تخدمُ مصالحه وطموحاته التوسعية ■

خلال التقرير التالي، نسلط الضوء على ملامح الدور الإيراني في اليمن في 2021م، على المستوى السياسي والعسكري والثقافي، كما نناقش مسار عملية السلام في اليمن، وأخيرًا آفاق الأزمة اليمنية في 2022م.

أوّلًا: ملامح الدور الإيراني في اليمن في 2021م

1. على المستوى السياسي

لعبت التدخّلات الإيرانية دورًا كبيرًا في تعقيدات المشهد اليمني خلال 2021م، إذ ارتبط المشهد اليمني بالعَلاقة الحوثية-الإيرانية، كما ارتبطت الساحة اليمنية بعدَّة تحولات سياسية إقليمية ودولية، انعكست في تأثيرها في المشهد اليمني، وفي طبيعة العَلاقة الإيرانية-الحوثية. ويمكنُ إيجاز ذلك بما يلي:

أ. الأزمة اليمنية.. ورقة ضغط إيرانية على المجتمع الدولي:

في عام 2021م ارتبط المِلف اليمني بأولويات الأجندة الخارجية الإيرانية، إذ يحاول النظام الإيراني توظيف ذلك كورقة ضغط يستخدمها ضد الدول الإقليمية، وتوظيفها في مسار المفاوضات النووية مع الدول العظمى، إذ يدفعُ النظام الإيراني الميليشيات الحوثية لفرض مزيدٍ من التصعيد، الذي يتماشى مع الرغبة والإرادة الإيرانية الهادفة إلى تخفيف الضغط الدولي المتزايد على النظام، مع اقتراب المحادثات النووية من نقطة الحسم. وانعكس التوتر بين النظام الإيراني والمجتمع الدولي في ما يتعلق بالمِلف النووي على مسار ومجريات الحرب في اليمن، ومن ملامح ذلك: التغيّر في الموقف، واختلاف نبرة الخطاب الأمريكي تُجاه الميليشيات الحوثية، إذ يرمي إلى وقف محاولات النظام الإيراني لتغيير معادلة القوة، من خلال الإيعاز إلى وكلائه في المنطقة لفرض مزيدٍ من التصعيد وتهديد أمن المنطقة[1].

ب. انعكاسات التحولات الإقليمية والدولية على المشهد اليمني والدور الإيراني-الحوثي:

شهد عام 2021م عدَّة تحولات سياسية إقليمية ودولية، انعكست على المشهد اليمني بشكل مباشر. من أبرز تلك التحوّلات: تحوُّل الموقف الأمريكي مع مطلع 2021م، قبل أن تتخذ الإدارة الأمريكية مسارًا آخر أواخر 2021م، إذ تصدَّرت الأزمة اليمنية قائمة أولويات الإدارة الأمريكية مع بداية 2021م، وتمثَّل ذلك التحوُّل في الرغبة الأمريكية في تعزيز المسار السياسي والدبلوماسي لإنهاء الأزمة اليمنية.

وقد اتخذت الإدارة الأمريكية خطوات فعلية في هذا المسار، تمثلت أوّلًا في إزالة الميليشيات الحوثية من قائمة الإرهاب، وتعيين الدبلوماسي تيموثي ليندركينغ مبعوثًا أمريكيًّا خاصًّا لليمن، إذ تلقَّت الميليشيات الحوثية الرسالة الأمريكية بشكلٍ خاطئ، معتبرةً ذلك ضوءًا أمريكيًّا أخضرَ للسلوكيات الحوثية العدوانية. ورفعت بالفعل وتيرة التصعيد العسكري منذ مطلع 2021م، وكان ذلك أحد أسباب استمرار التصعيد الحوثي على مدينة مأرب، إذ استغلّ النظام الإيراني الموقف الأمريكي، وقدّم الدعم إلى الميليشيات الحوثية بأوجه مختلفة. وفي هذا الصدد، قال وزير الإعلام اليمني معمر الأرياني في 01 مارس 2021م إنّ «النظام الإيراني يقفُ بشكل مباشر خلف عمليات تصعيد الميليشيات الحوثية على مدينة مأرب»[2].

تحوُّل آخرَ كان له أثر واضح في الأزمة اليمنية، هو وصول الرئيس «المتشدِّد» إبراهيم رئيسي إلى الرئاسة الإيرانية. واستهلّ الرئيس الإيراني الجديد أُولى خطواته في ما يتعلق بسياسة النظام الإيراني الخارجية بمقابلة مُمَثلي الميليشيات الحوثية، وعلى رأسهم المتحدث باسم الميليشيات محمد عبد السلام، إذ يرى كثيرٌ من المتابعين هذا اللقاء لا يُعَد حدثًا عابرًا، بل له عدَّة رسائل سياسية تعبّر عن أولويات السياسة الخارجية للنظام الإيراني، وإصراره على استخدام الميليشيات الحوثية كورقة مساومة تخدمُ المصالح الإيرانية على حساب أمن واستقرار اليمن والمنطقة[3].

كما تُعَد وفاة المسمى بالسفير الإيراني لدى الميليشيات الحوثية حسن إيرلو، أواخر عام 2021م، أحد التحوّلات التي رجّح عديدٌ من المتابعين أن تُلقي بظلالها على المشهد السياسي والعسكري في اليمن، لكونه العقل المدبر للعمليات العسكرية والسياسية في اليمن، إذ اتُّهِم بـ«توجيه الحرب في اليمن لخدمة المصالح الإقليمية للنظام الإيراني»، وثبت لاحقًا هذا الاتهام، بعد أن وصفه قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري الإيراني العميد إسماعيل قآني بـ«المدافع عن مبادئ الثورة الخمينية»، وما يُسمَّى بـ«محور المقاومة»[4].

(1) العرب، إيران تستخدم اليمن ورقة ضغط مع اقتراب المحادثات النووية من لحظة الحسم، (14 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3eOlAEJ

(2) Middle East Institute" How is Iran responding to Biden's policy shift on Yemen?" .Mar9,2021. (Date of access1Jan2022) https://bit.ly/3HhRENg

(3) إندبندنت عربية، استقبال رئيسي لممثل الحوثي يحمل أكثر من رسالة، (10 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3jFKdq1

(4) إيرنا، سردار قآني شهادت سفير ايران در يمن را تبريک وتسليت گفت، (30 آذر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 04 يناير 2022م، https://bit.ly/3eLQyNv

2. على المستوى العسكري

أ. ملامح الدعم الإيراني العسكري للميليشيات الحوثية في عام 2021م:

تسيَّد التصعيد الحوثي على محافظة مأرب المشهد العسكري في اليمن في عام 2021م، إذ تزامن هذا التصعيد مع أوجه مختلفة من الدعم الإيراني العسكري للميليشيات الحوثية، سواءً بتهريب الأسلحة أو بالدعم الإعلامي لعمليات التصعيد، بالإضافة إلى مساعدة الخبراء من الحرس الثوري الإيراني الموجودين على الأراضي اليمنية في إدارة العمليات العسكرية داخل اليمن وخارجه. وتعبِّر تصريحات قادة الحرس الثوري، في ما يتعلق باليمن، عن دور النظام الإيراني العسكري المباشر في اليمن، واستخدام الميليشيات الحوثية وباقي الميليشيات التابعة للنظام بالمنطقة، لخدمة مشروعه ومصالحه.

وفي هذا الصدد قال قائد ما يُسمَّى بـ«مقرّ خاتم الأنبياء» التابع للحرس الثوري غلام رشيد، بشكل علني وصريح، إنّ «في اليمن جيشًا يُسمَّى أنصار الله، وفي سوريا جيشًا يُسمَّى حزب الله، وفي فلسطين جيشًا يُسمَّى حماس والجهاد الإسلامي، وفي سوريا والعراق جيشًا يُسمَّى الحشد الشعبي. إنّ هذه الجيوش هي القوة الرادعة أمام الاعتداءات على إيران»[1].

ويأتي الدعم الإيراني لعمليات التصعيد الحوثية، خصوصًا على محافظة مأرب التي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من أبناء اليمن، في إطار سعي إيران لإيجاد دولة في شبه الجزيرة العربية تدور في فَلَكها وتخدم مصالحها وأجندتها السياسية والتوسعية، بعيدًا عن المساعدات التي تأتي من ميناء الحديدة؛ نظرًا إلى ما تتمتع به محافظة مأرب من موارد طبيعية. وعبَّر وزير الإعلام اليمني عن الدعم الإيراني للحوثيين في مأرب بالقول: «إنّ هذا التصعيد الخطير يؤكد من جديد تحدي ميليشيا الحوثي الإرهابية السافر لإرادة المجتمع الدولي، وانقيادها الأعمى خلف الأجندة الإيرانية الرامية إلى تقويض جهود التهدئة، ورفع وتيرة الصراع في اليمن والمنطقة، وعدم اكتراثها للتكلفة الباهظة لاستمرار الحرب، والمعاناة الإنسانية المتفاقمة لليمنيين»[2].

ب. تعاون النظام الإيراني والميليشيات الحوثية مع المنظمات الإرهابية:

في إطار سعي النظام الإيراني إلى توسيع نفوذه في المنطقة والمواقع ذات الأهمية الإستراتيجية، التي من خلالها يسعى إلى التأثير في حركة الملاحة في البحر الأحمر، استغلّ موقع الميليشيات الحوثية في شمال اليمن لتحويله إلى مركز لنقل الأسلحة للتنظيمات الإرهابية في عديد من الدول الإفريقية، مثل تنزانيا وكينيا وموزنبيق وجمهورية إفريقيا الوسطى. ومن أبرز تلك التنظيمات «حركة الشباب» الصومالية المرتبطة بتنظيم القاعدة، التي تُعَد من أكثر الجماعات الإرهابية تطرفًا ودموية، إذ أصدرت المبادرةُ العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وهي منظمة بحثية مقرها جنيف، في نوفمبر 2021م، دراسةً أشارت فيها إلى أنَّ بعض الأسلحة التي يهرّبها النظام الإيراني إلى الميليشيات الحوثية يُعاد تهريبها عبر خليج عدن إلى الصومال حيث تحارب «حركة الشباب» الحكومة الصومالية المنقسمة. وتستند الدراسة إلى تحليل بيانات أكثر من 400 قطعة سلاح في أكثر من 13 موقعًا مختلفًا من الصومال، مع مخزونات أسلحة كانت على متن 13 قاربًا جرى اعتراضها عسكريًّا، من أواخر ديسمبر 2020م إلى أغسطس 2021م.

وتُعَد هذه الدراسة الأُولى من نوعها، فهي تكشف عن حجم تهريب الأسلحة من اليمن إلى الدول الواقعة في القرن الإفريقي، إذ تقول الدراسة ما نصه: «دأبت طهران على نفي أيّ ضلوع لها في تهريب الأسلحة إلى الحوثيين، ومع ذلك تشير أدلة كثيرة إلى إمدادات من الدولة الإيرانية»[3].

وفي عملية وصفها مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية بأنها بمثابة «صفعة للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب»، أفرجت الميليشيات الحوثية عن نحو 70% من عناصر تنظيم القاعدة من السجون، التي كانوا فيها قبل انقلاب الميليشيات على الحكومة الشرعية. وحسب المركز، فإنّ الميليشيات الحوثية أفرجت عن غالبية العناصر المهمة والقيادية في «القاعدة»، والمتبقي من الأسرى هُم من الشخصيات الأدنى في تسلسل الرُتب للقياديين بتنظيم القاعدة، إذ قدَّر المركز عددهم بـ400 عنصر، من أبرزهم القيادي بتنظيم القاعدة في أفغانستان إبان حكم «طالبان» نجل علوي البركاني، الذي يُعرَف باسم «أبو مالك اللودري»، بالإضافة إلى القيادي الرابع في سلّم تنظيم القاعدة الدولي، المصري سيف العدل. يُذكر أن مثل هذه الصفقات بين الميليشيات

(1) الأيام، قائد إيراني: مَن أراد قتالنا فعليه اجتياز 6 جيوش.. بينهم الحوثيون، (27 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يناير 2022م، https://bit.ly/2YaowpU

(2) العربية، حكومة اليمن: الحوثيون لن يرضخوا للسلام إلاَّ بالضغط العسكري، (07 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يناير 2022م، https://bit.ly/2ZHsZB8

(3) Global Initiative» AN IRANIAN FINGERPRINT?»، 01 Nov 2021) Date of access; 01 Jan 2022, https://bit.ly/32yqiny

خريطة (1): تهريب الأسلحة من الحوثيين إلى الجماعات الإرهابية

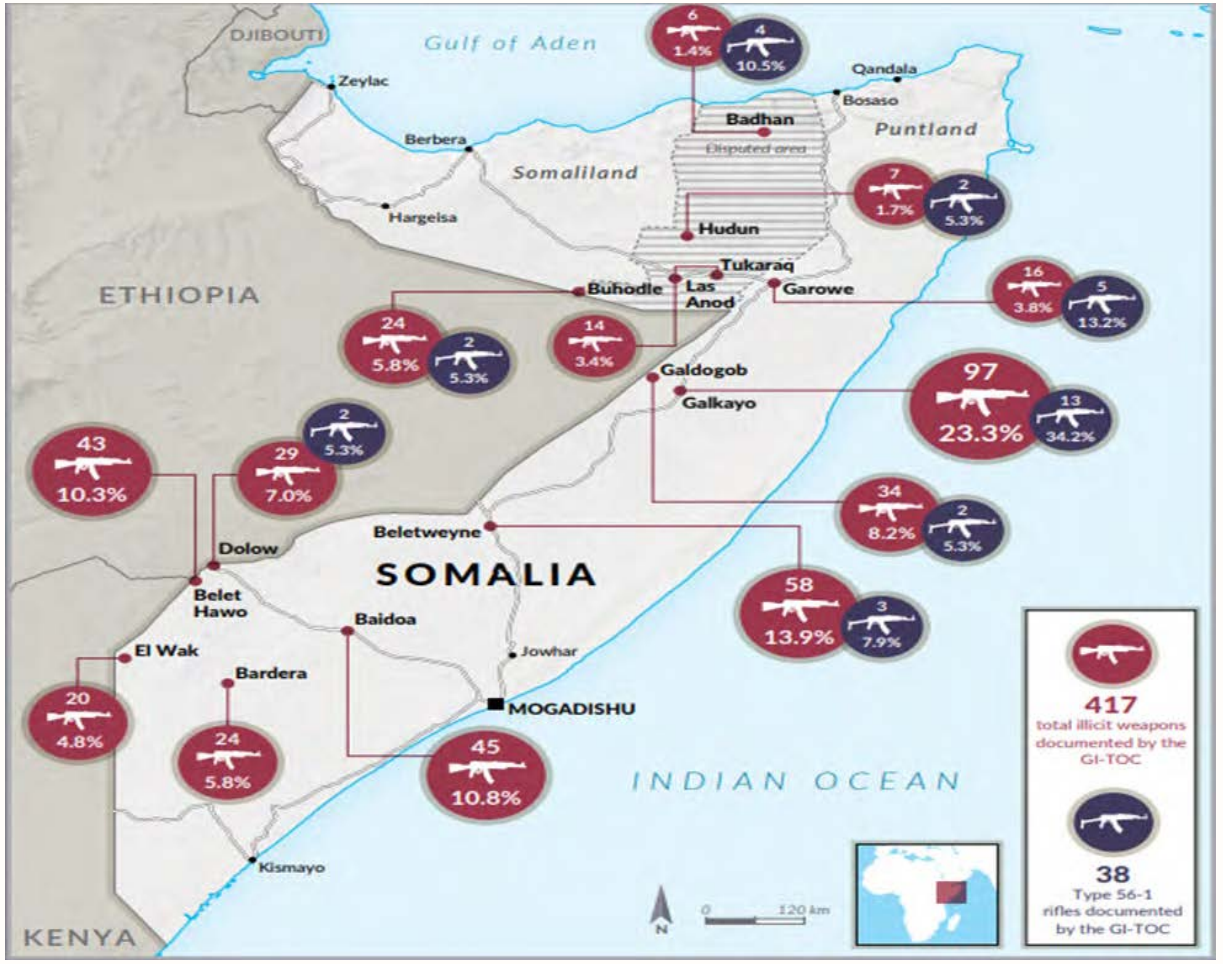

Source: Global Initiative, https://bit.ly/32yqiny

الحوثية والتنظيمات الإرهابية لم تكُن الأُولى، إذ سبق أن تبادلت الميليشيات الحوثية أسرى مع «جماعة أنصار الشريعة» في 2016م، وهي الجناح المحلي لتنظيم القاعدة في اليمن، والمصنفة على قائمة الإرهاب العالمي، فقد أطلقت الميليشيات الحوثية سراح أكثر من 100 عنصر من عناصر تنظيم القاعدة[1].

3. على المستوى الثقافي

شهد عام 2021م استمرار الميليشيات الحوثية باستهداف المجتمع اليمني ثقافيًّا، من خلال السلوكيات الطائفية المتمثلة باستغلال المناسبات الدينية، وإقامة المؤتمرات الطائفية بطريقة تحاكي طريقة النظام الإيراني، فضلًا عن استمرار عملية أدلجة التعليم وتغيير المناهج التعليمية، بُغية السيطرة الإدارية على المؤسسات التربوية والتعليمية، من أجل توسيع حاضنتهم الشعبية في اليمن. وفي ما يلي نستعرض أبرز الخُطط الحوثية للتأثير في ثقافة المجتمع اليمني:

أ. أدلجة التعليم:

في عام 2021م تعدّدت أشكال الانتهاكات الجسيمة من قِبَل الميليشيات الحوثية بحق المنظومة التعليمية والمنتمين إليها من أكاديميين وتربويين وطلاب، إذ تتعرضُ المنظومة التعليمية في اليمن لعملية تسييس وعبث مُمَنهج، من خلال إقحام التوجهات السياسية والأبعاد المذهبية في العملية التعليمية. وتحاول الميليشيات توظيف التعليم بما يخدمُ أجندتها الطائفية في المقام الأول، من خلال تغيير وقائع التاريخ، وتسييس الرواية التاريخية والتأويلات القرآنية والأحاديث النبوية، من أجل إضفاء القداسة الدينية على السلالة الحوثية، والسيطرة على عقول الطلبة لتثبيت تلك المفاهيم. وقد عبَّر المسؤول الإعلامي لنقابة المعلمين اليمنيين يحيى اليناعي عن «سعي الميليشيات الحوثية لإدخال أيديولوجيا الفكر الخميني وعقيدة ولاية الفقيه

(1) مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، القاعدة في اليمن.. كيف خرج معتقلو التنظيم من سجون الحوثيين؟، (22 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2022م، https://bit.ly/32Do1XW

إلى اليمن من خلال العبث في المنظومة، كما أنّ سياسات الميليشيات الدينية والطائفية في التعليم تكرس مفهوم الهُويَّة العابرة للحدود والمرتبطة أيديولوجيًّا بالنظام الإيراني. ومن ملامح ذلك تسمية (الخليج العربي) بِـ (الخليج الفارسي) في المناهج التعليمية، وإعادة الحديث عن دولة طبرستان، وهي دولة عَلَوية قديمة كانت في شمال إيران»[1]، كما هو موضح بالشكل التالي:

شكل (1): تغييرات في المناهج التعليمية

المصدر: أورينت نت، https://bit.ly/3mR1duD

ب. الحرب على الهُويَّة اليمنية والسلوكيات الطائفية على الطريقة الإيرانية:

منذ انقلاب الميليشيات الحوثية على الحكومة الشرعية، دأبت تلك الميليشيات على نشر أفكارها الطائفية في جميع المحافظات التي تسيطر عليها، إذ شهد عام 2021م سلسلةً من مظاهر الحرب الحوثية على الهُويَّة اليمنية، من خلال إحياء طقوس طائفية دخيلة على المجتمع اليمني ذي الأغلبية السنّية الشافعية، وتسخير جميع وسائل الإعلام اليمنية ومؤسَّسات الدولة المختلفة الواقعة تحت سيطرتهم، من أجل تحقيق هُويَّة مزوّرة تسمّيها الميليشيات الحوثية «الهُويَّة الإيمانية»، وهي في الحقيقة تأخذ طابعًا أقرب إلى «الشخصية الفارسية» بدلًا من الهُويَّة اليمنية ذات الطابع العربي والإسلامي المنسجم مع الجوار[2].

ومن أبرز مظاهر السلوكيات الطائفية التي تتكرر كل عام، إجبار الميليشيات الحوثية اليمنيين على الاحتفال بما يُسمَّى «يوم الغدير»، وهو فكر متأصل في المذهب الاثني عشري المعمول به في إيران. وتحاول الميليشيات التابعة للنظام الإيراني في المنطقة، بما فيها الميليشيات الحوثية في اليمن، فرض الاحتفال على المواطنين، إذ أقامت الميليشيات الحوثية فعاليات وندوات لـ«يوم الغدير» في 2021م، تبنَّت فيها تكريس المفاهيم الطائفية ذات الطابع الإيراني، وخصَّصت أكثر من 20 ساحة في العاصمة صنعاء وأريافها لتنظيم هذه الفعالية، ووفرت حافلات نقل في كل الأحياء لنقل المشاركين في الفعاليات، وأصدرت تعليمات مشدَّدة لجميع مشرفيها في الأحياء والمؤسَّسات الحكومية بضرورة إجبار جميع الموظفين من جميع الطوائف على المشاركة، واتهام من يقاطعها بانتمائه إلى المنظمات الإرهابية[3].

ثانيًا: مسار عملية السلام في اليمن 2021م

في عام 2021م، ارتبطت عملية السلام في اليمن بعدَّة تحولات ذكرناها في المحور الأول، إذ انعكس تأثير هذه التحولات على العملية السياسية في اليمن والمشهد العسكري. وكما ذكرنا، فرضت الميليشيات الحوثية مزيدًا من التصعيد العسكري إثر هذه التحولات، بدعمٍ وتأييد من قِبَل النظام الإيراني، على الرغم من الجهود الدولية والإقليمية لإحلال السلام في اليمن، ومن أبرزها: جهود الوساطة العُمانية، بالإضافة إلى الإجراءات الأمريكية في مطلع 2021م المتمثلة في تعزيز الجانب السياسي والدبلوماسي لحل الأزمة اليمنية، التي تنسجمُ مع مبادرة المملكة العربية السعودية للسلام التي أُعلِن عنها في 23 مارس 2021م، والهادفة إلى وقف القتال في جميع الجبهات والسماح بإعادة فتح مطار صنعاء، بالإضافة إلى ترتيبات اقتصادية تسهم في الحد من معاناة الشعب اليمني. وتمهد المبادرة السعودية، التي لقيت ترحيبًا وإشادة من أطراف دولية عديدة، لإيجاد حلول سياسية توافقية للأزمة اليمنية. لكن عملية السلام في اليمن لا تتماشى مع مصالح النظام الإيراني، الذي أظهر أنه يرغب في استمرار الأزمة اليمنية، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ الولايات المتحدة مسارًا أكثر حزمًا تجاه الموقف الحوثي-الإيراني المتعنّت تجاه الحل السياسي، تمثّل في

(1) إندبندنت عربية، الحوثي يطلق حرب الهُوية في اليمن ويغير المناهج، (13 سبتمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2022م، https://bit.ly/3sNzleK
(2) الوطن، الحوثيون وتجريف الهُوية اليمنية، (14 أبريل 2021م،) تاريخ الاطلاع: 01 يناير 2022م، https://bit.ly/3mRWtoM
(3) الساحل الإخبارية، الحوثيون يجبرون المواطنين والموظفين على الاحتفال بيوم الغدير، (28 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يناير 2022م، https://bit.ly/3mRrAAU

الكشف عن مصادرة شحنة أسلحة إيرانية كانت متوجهة إلى الميليشيات الحوثية، مكونة من طائرات مسيّرة وصواريخ بالستية متطوّرة وصواريخ مضادة للدبابات والمدرعات. وسياسيًّا، حمَّلت وزارة الخارجية الأمريكية الميليشيات الحوثية مسؤولية رفض الانخراط في وقف مباحثات إطلاق النار، إذ وصف متحدث وزارة الخارجية نيد برايس الميليشيات بـ«العقبة الدبلوماسية» أمام الحل السياسي[1].

خاتمة: آفاق الأزمة اليمنية لعام 2022م

في ظل معطيات الأزمة اليمنية لعام 2021م، يبدو أنَّ المشهد السياسي اليمني بات أكثر تعقيدًا، وذلك لعدَّة عوامل، أبرزها: ارتهان الميليشيات الحوثية للقرار الإيراني من جانب، ومحاولة النظام الإيراني استخدام الميليشيات والمِلف اليمني لخدمة مصالحه من جانب آخر، بالإضافة إلى فشل جميع جهود الوساطة ومبادرات السلام. وبناءً على هذه المعوقات، من المرجح أن يسيطر أحد السيناريوهين التاليَيْن على المشهد اليمني في عام 2022م:

الأول: استمرار التعنّت الحوثي الرافض لتسوية الأزمة، وبالتالي استمرار الحرب والعمليات العسكرية المناهضة للهيمنة الحوثية-الإيرانية على المشهد اليمني.

الثاني: تراجع الحوثيين عن مسار التعنّت، والتوجه نحو التسوية السياسية، إما تسوية سياسية هشَّة، وإما تسوية كاملة وناجحة. وهذا قد يتحقَّق عبر عدَّة عوامل، تتمثل في: زيادة وتيرة الضربات الجوية للتحالف على مقرات حيوية، واستهداف قيادات حوثية كبرى، وزيادة عمليات التنسيق بين المكونات العسكرية اليمنية بما فيها تحركات القوّات الجنوبية، ما قد يعجّل باندحار الحوثي وقبوله بمبادرة السلام، أو أن تثمر المحادثات السعودية-الإيرانية وتسهم في إنهاء الأزمة، شريطة أن تكون هناك إرادة إيرانية صادقة لوضع حدٍّ لمعاناة الشعب اليمني، أو كنتيجة للمفاوضات النووية التي تحتضنها العاصمة النمساوية فيينا، لكن ذلك يتطلب من الدول الكبرى فرضَ مزيدٍ من الضغط على النظام الإيراني بإدراج ملف السلوك والتدخّلات الإيرانية في دول المنطقة ضمن المفاوضات النووية.

(1) الشرق الأوسط، واشنطن تصفُ سلوك الحوثيين بـ«البغيض» وأنه «يعوق الحل»، (08 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 02 يناير 2022م، https://bit.ly/3zjfmGf

إيـــران والعـــراق

تحـــوَّل العـــراق خـــلال عـــام 2020م إلـــى ســـاحة للمواجهـــات والمواجهـــات المضـــادة، كانـــت فيهـــا إيـــران القاســـم المشـــترك، كالمواجهات الأمريكية-الإيرانية؛ نتيجةَ التحوّل الإســـتراتيجي في الموقـــف الأمريكي تجاه النفوذ الإيراني الإقليمي، والضغط الإيراني بواسطة الميليشيات المسلَّحة لإخراج القوات الأمريكية مـــن العـــراق، وأيضًـــا المواجهـــات بين مســـار «الدولـــة» بمفهومها الوطنـــي والاســـتقلالي والعروبـــي الذي يتبنَّـــاه رئيس الحكومة مصطفـــى الكاظمـــي والعديد من القـــوى السياســـية والدينية، ومســـار «الـــلا دولـــة» الـــذي تدعمُـــه إيـــران وأذرُعهـــا العســـكرية والسياســـية والاقتصادية والدينية؛ ليظلَّ العراق خاضًعا تابعًا لهـــا، والصراع بين ميليشـــيات إيران في العـــراق والمكون الكردي العراقـــي، ضمـــن التمسُّـــك الإيرانـــي بالســـيطرة الكاملـــة علـــى الساحة العراقية

توقع التقرير الإستراتيجي للعام 2020م، أن يكون تجميد النفوذ الإيراني هو الاتجاه المرجح خلال 2021م، وتحقَّق هذه الاتجاه واقعيًا؛ فلم يتقدم النفوذ لاعتبارات تتعلَّق بغياب سليماني، والصراع بين ميليشيات إيران، واستثمار إدارة بايدن الضغوط الشديدة التي فرضها ترامب على إيران لتعديل سلوك نظامها، بلجوئه للقوة المسلحة ضد التمركزات الميليشياوية في الساحة العراقية، ومُضي الكاظمي في مسيرة نقل العراق لمرحلة الدولة، مع تداعيات العقوبات وجائحة كورونا على الاقتصاد الإيراني، وعدم التراجع للنفوذ العسكري والاقتصادي الإيراني، بالنظر إلى استمرارية الانتشار الميليشياوي، وامتلاك أوراق ضغط قوية في الساحة العراقية، باستثناء الصعيد السياسي، الذي شهد تراجعًا في النفوذ، بعدم تصويت الناخبين العراقيين للأذرُع الإيرانية في الانتخابات التي أُجريت في أكتوبر 2021م.

وسيتم تناول العلاقات الإيرانية-العراقية خلال 2021م، من خلال أربعة محاور، الأول: يحلّل انعكاسات مساعي الكاظمي لتحقيق التوازُن في العلاقات الخارجية على النفوذ الإيراني، والثاني: يتناول أوراق الضغط الإيرانية، والثالث: يتطرَّق إلى العوامل المؤثّرة على الدور الإيراني في العراق، والرابع: يستشرف مستقبل الدور الإيراني في العراق خلال 2022م.

أوّلًا: إيران ومساعي الكاظمي لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية

يمثّل برنامج الكاظمي السياسي أبرز التحديات العراقية للنفوذ الإيراني بالعراق؛ لكونه يقوم على ركيزتين: الأولى: نقل العراق لمرحلة الدولة، بما يضمنُ سيادة العراق واستقلالية قراراته، والثانية: تحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، بما يضمنُ تعدُّد بدائل السياسة الخارجية العراقية؛ بهدف الانتقال إلى العراق الجديد. وأعطى الكاظمي الأولوية للمرتكز الأول خلال 2020م، بينما منح الأولوية للثاني خلال 2021م؛ لأنَّ تحقيق السيادة واستقلالية القرار تتيحان فرصًا أكبر لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، وذلك على النحو التالي:

1. تعزيز العودة للمحيط العربي

ينظر الكاظمي للدائرة العربية بوصفها أهم دوائر السياسة الخارجية، التي ينبغي العودة إليها لبناء العراق الجديد. وفي هذا السياق، جاءت زيارته للرياض وأبو ظبي، خلال الربع الأول من عام 2021م، وقد أسفرت الزيارتان عن توقيع اتفاقيات مع الجانبين السعودي والإماراتي في عدَّة مجالات، تزيد من عودة العراق لمحيطة العربي، وتخصم من النفوذ الإيراني بالعراق. اتفق الجانبان السعودي والعراقي على تأسيس صندوق سعودي-عراقي استثماري مشترك، وإنجاز مشروع الربط الكهربائي، الذي أُنجز منه نحو 85%، وسيكتمل بحلول 2022م[1]. وأثناء زيارته للرياض، بثَّ الكاظمي رسائل طمأنة للمملكة، بأنَّ العراق لن يكون ساحةً خلفية لاستهدافها، في إشارة إلى وقوفه ضد أيّ اعتداءات ميليشياوية على السعودية من الأراضي العراقية.

وكذلك، استضاف العراق القمة الثلاثية: المصرية-العراقية-الأردنية في يونيو 2021م، التي أسفرت عن الاتفاق على مشروع «الشام الجديد»؛ لتحقيق التكامل الاقتصادي والربط الجغرافي بين الدول الثلاث. ومفاده أن يقوم العراق بتزويد الدولتين المصرية والأردنية بالنِّفط، مقابل تزويد الدولتين للعراق بالكهرباء عن طريق الأردن، ومشاركة شركاتهما في عملية إعادة إعمار العراق، ما اصطُلِح على تسميته بِـ«النِّفط مقابل الإعمار»؛ ولذلك تخصم مخرجات جولة الكاظمي الخليجية مع مخرجات مشروع الشام الجديد، من النفوذ الإيراني بالعراق، وتحدّ من أوراق الضغط الإيرانية ضد العراق، ولاسيَّما ورقة الكهرباء.

2. إجراء زيارة للجار الشرقي إيران

في مقابل جهوده لتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، أجرى الكاظمي زيارةً لطهران في سبتمبر 2021م، التقى خلالها بكبار المسؤولين في مقدمتهم الرئيس إبراهيم رئيسي، بينما لم يلتقِه المرشد علي خامنئي، في مؤشّرٍ قد يبدو على امتعاضه من توجهات الكاظمي الداخلية والخارجية. حاول الكاظمي خلال مباحثاته مع المسؤولين الإيرانيين بثَّ رسائل بأنَّ العراق غير محسوب على المحور الغربي أو الشرقي، وطمأنتهم بأنَّ العودة للمحيط العربي لا تعني تجميد العلاقات مع إيران، بتأكيده على عمق العلاقات وشكره إيران لوقوفها إلى جانب العراق في محاربة «داعش»، مشيرًا إلى دعمها حكومةً وشعبًا في مواجهة التحديات[2]. ويرى العديد من المراقبين أنَّ الزيارة تهدف إلى تحقيق التهدئة مع الميليشيات، بما يحوُل دون التمادي في خلط الأوراق وتأزيم المشهد، قبل انعقاد الانتخابات البرلمانية؛ وذلك لإدراكه امتلاك إيران أوراق ضغط ولنفوذٍ واسع في الساحة العراقية.

(1) رووداو، العراق ينجز 85% من الربط الكهربائي مع دول الخليج، (25 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/2TsyGQP

(2) وكالة تسنيم، مصطفى الكاظمي: به‌دنبال گسترش روابط اقتصادی با ایران هستیم، (21 شهریور 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3z7Lzi3

3. العمل على استعادة الدور الإقليمي للعراق

سعى الكاظمي لاستعادة الدور الإقليمي للعراق، من خلال عدَّة عوامل، أبرزها، الأول: تنظيم «مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة» في أغسطس 2021م، الذي جمع دول جوار العراق من الدول العربية والخليجية وتركيا وإيران بالإضافة إلى فرنسا، وبذلك تمكَّن العراق من جمع أطراف متصارعة على مائدة واحدة، حيث حضر المؤتمر الخصمان الإقليميان الكبيران بسبب التمدد الإيراني في ساحات النفوذ؛ السعودية وإيران، كما شاركت مصر وتركيا رغم انقطاع العلاقات بينهما؛ بهدف تخفيف حدَّة التوترات الإقليمية. الثاني: القيام بدور الوساطة بين الرياض وطهران، باستضافة وفديهما في عدَّة محادثات مباشرة لتقريب وجهات النظر تجاه المِلفات العالقة، ولاسيَّما السلوك الإيراني الإقليمي، بما يؤدي إلى إنهاء مرحلة تحوّل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات تهدّد أمنه واستقراره من ناحية، ويحدّ من الصراعات الإقليمية، بما يسهمُ في معادلة الاستقرار والأمن الإقليمي من ناحية ثانية، وإمكانية تحقيق التوازن في السياسة الخارجية للعراق من ناحية ثالثة، كما أنَّ الوساطة تمكّنُ العراق من تنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع الدول العربية والخليجية لكون إيران وميليشياتها، تُعَد العائق الأكبر أمام تنفيذها من ناحية رابعة.

4. استكمال جولات الحوار الإستراتيجي مع واشنطن

واصل الكاظمي استكمال جولات الحوار الإستراتيجي الأمريكي-العراقي[*1] التي بدأت في عهد ترامب، مع إدارة بايدن. وانعقدت جولتان في واشنطن؛ الأولى في أبريل، والثانية في يوليو 2021م، من أبرز نتائجهما: عدّ القواعد التي تستضيف أفراد أمريكية وأفراد التحالف الدولي قواعد عراقية تُدار بالقوانين العراقية، وأنَّ العلاقة الأمنية ستنتقل بالكامل إلى المشورة والتدريب، وإنهاء المهام القتالية للقوات الأمريكية في العراق بحلول 31 ديسمبر 2021م[2]. وعلى الرغم من أنَّ بعض المحلّلين عدّوا هذه النتيجة في صالح إيران؛ لكونها ستدفع ميليشياتها للسيطرة على ساحة الفراغ، التي سيتركها الانسحاب الأمريكي من العراق، غيرأنَّ البعض عدَّها ضمن جهود طمأنه إيران تجاه مسألة إخراج القوات الأمريكية من العراق، بما يدفعها نحو الضغط على الميليشيات للتهدئة، لحين إجراء الانتخابات البرلمانية، وتشكيل حكومة جديدة تُكمِل مسار الدولة.

ويسعى الكاظمي من خلال هذه السياسات إلى إرساء نهجٍ جديد؛ لاستعادة الدور العراقي الإقليمي للعراق، وبثّ رسائل بأنَّ بلاد الرافدين منطقة التقاء وتبادل للمصالح، وليست ميدانًا للصراع وتصفية الحسابات، وانتقال العراق من مرحلة الحامل للرسائل إلى مرحلة المحرك للمياه الراكدة بين الأطراف المتناحرة، وإبراز العراق كدولة ندّ وليست كتابع، والنأي عن سياسة الاستقطابات والأجندات الطائفية، التي تتبنَّاها إيران وأذرعها الطائفية في الساحة العراقية، وهو ما لا ترتضيه إيران لكونه يخصم من نفوذها. ولعلَّ هذا ما يفسر استهلال وزير خارجية إيران زيارته للعراق للمشاركة في مؤتمر بغداد بزيارة النُصب التذكاري لسليماني، في إشارةٍ إلى أن الشغلَ الشاغل لإيران الثأر لسليماني من القوات الأمريكية، وتجديده مطلب إخراج القوات الأمريكية من

العراق، رغم كونه قرارًا سياديًا عراقيًا، متجاهلًا الانتشار الميليشياوي الواسع في العراق.

ثانيًا: أوراق الضغط الإيرانية في الساحة العراقية

على ضوء التحديات التي فرضتها توجهات الكاظمي الداخلية والخارجية أمام الدور الإيراني بالعراق، لجأت طهران إلى استخدام أوراق ضغطها ضد حكومته، ليس لمدّ نطاق نفذوها في ظل هذه التحديات المتفاقمة، وإنما للحفاظ عليه، وبقاء العراق ضمن دائرة النفوذ الإيراني:

(1) [*] انعقدت ثلاث جولات من الحوار بين الولايات المتحدة والعراق أثناء فترة ترامب: الأولى في يونيو 2020م والثانية في أغسطس 2020م والثالثة في أبريل 2021م.

(2) US Department OF State. Joint Statement on the U.S-Iraq Strategic Dialogue, Jul 26, 2021, Accessed: Dec 25, 2021, https://bit.ly/2VcMijB

1. ورقة الكهرباء

وهي الأكثر استخدامًا وتأثيرًا في الساحة العراقية خلال 2021م؛ لما لها من تأثير مباشر على الحكومة العراقية، ولاسيَّما في فصل الصيف. وهي من أهم أوراق الضغط الإيرانية للضغط على الحكومات العراقية المتعاقبة، ليظل العراق تابعًا خاضعًا للنفوذ الإيراني؛ لأنَّ الحصة الإيرانية (غاز وكهرباء) تعادل الثلث تقريبًا من إجمالي إنتاج العراق من الكهرباء البالغ نحو 16 ألف ميجاوات، في وقتٍ تبلغ فيه حاجة العراق من الكهرباء نحو 30 ألف ميجاوات؛ لكي تتمكَّن البلاد من تأمين الكهرباء على مدار اليوم. ولم يقتصر الضغط الإيراني على التخفيض أو الإيقاف عن تصدير حصة الكهرباء للعراق طيلةَ 2021م، التي فاقمت العجز من 14 ألف ميجاوات إلى 19,5 ألف ميجاوات، بل ذهبت أبعد من ذلك، بتحريكها ميليشياتها المسلحة لتفجير محطات توليد الكهرباء وأبراج نقل وتوزيع الطاقة[1]. كما وقفت إيران حائط صد أمام استثمار العراق الغاز المصاحب للنِّفط في حقل نهران، الذي كان بإمكانه توفير الجزء الأكبر من كمية الغاز القادمة من إيران لإنتاج الكهرباء[2]، من خلال حرقه؛ لعدم وجود البنية التحتية المطلوبة لاستغلاله.

2. ورقة المياه

هي الأخرى من أهم أوراق الضغط الإيرانية ضد العراق؛ لكون حصة المياه القادمة من إيران تبلغ نحو ثلث إيرادات العراق السنوية من المياه البالغة نحو 70 مليار متر مكعب، من خلال تحكمها في المياه المتدفقة للعراق من أنهار الكارون والكرخة وسيروان والزاب الصغير والكبير، أو من خلال قطعها الحصة بشكل تام حتّى تبلغ النسبة المتدفقة صفرًا[3]. وتدرك إيران تأثير الضغط على الكاظمي عند قطع المياه؛ لأنَّ هذه الورقة تنتجُ عجزًا مباشرًا في كميات المياه، وفي رقعة الأراضي القابلة للزراعة، وتحويل رقعة كبيرة إلى أراضٍ قاحلة؛ ما ساهم في تحويل العراق من مصدِّر للمحاصيل إلى مستورد للمنتجات، وبينها الإيرانية، وفي تفاقم أزمة البطالة بالتأثير على حجم العمالة في هذا القطاع؛ ما يسهِّل عملية تحريك الشارع ضد الكاظمي.

3. إرباك الساحة العراقية

من خلال التصعيد بواسطة ميليشياتها المسلحة ضد الأهداف الأمريكية بالعراق، بقصفها مقارَّ دبلوماسية وقواعد عسكرية أمريكية، مثل «عين الأسد» الجوية بالأنبار و«أربيل» الجوية و«بلد» الجوية، وضرب معسكر فيكتوريا قرب مطار بغداد، واستهداف أرتال الدعم اللوجستي للتحالف الدولي لمحاربة داعش بالعراق، الذي يحتوي على أمريكيين، واستهدافها لمتعاقدين مدنيين مع واشنطن، وكذلك دعمها السلاح المنفلت بالعراق ضد أنصار بسط السيادة. واستخدمت ميليشيات إيران في العراق في تصعيدها صواريخ الكاتيوشا والطائرات المسيرة الملغومة إيرانية الصُنع. وأشارت إحصائيات البنتاجون في يوليو 2021م، إلى أنَّ عدد الهجمات ضد الأهداف الأمريكية بالطائرات المسيرة والصواريخ بلغت نحو 55 هجومًا، منذ يناير 2021م[4]. وتتضمن الهجمة الواحدة عشرات الصواريخ، ويشكل استخدام الطائرات المسيرة تحوّلًا نوعيًا في قواعد الاشتباك؛ لقدرتها على الإفلات من أنظمة الدفاعات الأمريكية، التي أقامتها واشنطن لحماية أهدافها من الهجمات الميليشياوية المدعومة من إيران.

وتسعى طهران من وراء استخدام هذه الأوراق، إلى إبراز عجز أو فشل حكومة الكاظمي في إدارة الأزمات المتفاقمة، مثل الأمن والكهرباء والمياه والبطالة، أمام الرأي العام العراقي، على نحوٍ يؤدي إما إلى خروج الشارع ضده وإطاحته، أو يحدث تأثيرًا على ميول العراقيين، بما يؤدي إلى إعادة التفكير في انتخاب التيارات المحسوبة على إيران، ويؤثّرُ سلبًا على فرص تسمية الكاظمي رئيسًا للحكومة، بعد الانتخابات البرلمانية التي أُجريت في أكتوبر 2021م، وتعقيد المشهد العراقي، وخلط الأوراق بقصد استمرارية العراق في دوامة العُنف والفوضى ليظل تابعًا لإيران، وبثّ رسائل بأنَّ إيران تمتلك أوراقًا وتستطيع تأزيم المشهد العراقي متى شاءت.

ثالثًا: العوامل المؤثّرة على الدور الإيراني في العراق

علاوةً على تأثير توجهات الكاظمي الداخلية والخارجية على استمرارية إيران في مد نطاق نفوذها بالعراق، أثّرت عوامل أخرى على الدور الإيراني بالعراق خلال 2021م، أبرزها:

(1) اليوم العراقية، اتهام مليشيا الحشد الشعبي بقطع كهرباء العراق، (02 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3l5AZER

(2) العين الإخبارية، أزمة الكهرباء في العراق.. من يقف خلفها؟، (30 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3zLBRCH

(3) سي إن إن العربية، العراق: لم نحصل على إجابة من إيران وتركيا بشأن تقاسم المياه، (11 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://cnn.it/3zSDsqr

(4) د.شاكر نوري، هل تقود الطائرات المسيَّرة العراق إلى المجهول؟، العين الإخبارية، (11 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3iaI4SL

1. الانقسام بين ميليشيات إيران في العراق

يُعَدّ الانقسام بين ميليشيات إيران من أهم معوقات مد النفوذ الإيراني بالعراق؛ لأنَّ الميليشيات تشكل الذراع الأهم في تنفيذ المشاريع التوسعية، بحكم امتلاكها للسلاح، وانتشارها الجغرافي ولاسيَّما في المناطق الغنية بالنِّفط. وليس أدلَّ على وجود انقسامات بينها من اعتراف السفير الإيراني لدى بغداد بوقوع خلافات بين الميليشيات[1]، ويكشف هذا الانقسام عن زيف المزاعم الإيرانية عن التماسك بين الميليشيات، كما يكشف عن تحدٍ إضافي أمام النفوذ الإيراني بالعراق، بحكم وقوعه بين أقوى ميليشيات إيران، مثل «عصائب أهل الحق» و«حزب الله» العراقي، ووقوعه في ساحة النفوذ الأهم لإيران بحكم مركزيتها في الإستراتيجية الإيرانية. ويبرز قلق إيران؛ لأنَّ هذه الميليشيات لعبت الدور الأكبر في إحكام القبضة الإيرانية على العراق، بل وفي ممارسة دور أكبر في بقية ساحات النفوذ، ومِن ثمَّ انقسامها يؤثّرُ سلبًا على النفوذ الإيراني الإقليمي، وأخيرًا يكشف عما يُسمَّى بظاهرة «تمرد الميليشيات» على إيران، حيث أعلن قائد «العصائب» قيس الخزعلي صراحةً رفض الوصاية الإيرانية على العراق[2]، و«العصائب» تُعَدّ من أبرز الميليشيات التي تُدين بالولاء لـ«ولاية الفقيه».

2. الرفض الشعبي العراقي للنفوذ الإيراني

شهد العام 2021م تناميًا للرفض الشعبي العراقي للنفوذ الإيراني، وظهر ذلك في تقديم الناخبين ضربةً مدوية للتحالفات الشيعية، بعدم تصويتهم لها. باستثناء تحالف «دولة القانون»، فقد تراجع تحالف «الفتح»، أقرب حلفاء إيران، للمرتبة الخامسة بحصوله على 14 مقعدًا فقط في انتخابات 2021م، بعدما كان في المرتبة الثانية بعدد مقاعد 47 مقعدًا في انتخابات 2018م؛ ما يعني خسارته 33 مقعدًا في برلمان انتخابات 2021م، والتراجع الكبير لتحالفَي «النصر» و«الحكمة» بحصدهما 4 مقاعد فقط؛ ما يعني خسارتهم 58 مقعدًا عند المقارنة بعدد مقاعدهم في برلمان 2018م، مقابل تقدّم التيارات الداعمة لمسار نقل العراق لمرحلة الدولة، مثل تيار «الكتلة الصدرية» الذي احتل المرتبة الأولى بحصوله على 73 مقعدًا، وتبوأ تحالف «التقدم الوطني السني» المرتبة الثانية بدلًا من تحالف «الفتح»، بحصوله على 38 مقعدًا في انتخابات 2021م[3].

تكشف هذه النتائج عن تنامي وعي الناخب العراقي لمركزية وأهمية العراق وانتمائه لمحيطة العربي، مقابل نبذ التحالفات الطائفية، وأنَّ المواطن العراقي أصبح الرقم الأكثر تأثيرًا في المعادلة العراقية. كذلك تكشف عن عودة ثقة الناخب السني بالقيادات السنية، في أهمية مزاحمة الأصوات الشيعية، وعن اتساع رقعة الخلاف بين أقطاب البيت الشيعي تجاه مسارَي الدولة أو الفوضى؛ وبالتالي أفرزت الانتخابات عن ملامح معادلة عراقية جديدة، ترسم صورةً بعنوان انكشاف إيران ومخططاتها في الدولة العراقية.

3. لجوء بايدن للقوة ضد التمركزات الميليشياوية في العراق

على خلاف ما كان يعتقده الإيرانيون من إمكانية حدوث تغييرات في الموقف الأمريكي تجاه إيران حال تغيّر القيادة الأمريكية، واصل بايدن سياسةَ سلفه تجاه النفوذ الإيراني، بتقديم رسائل ردع قوية، عندما لجأ إلى استخدام القوة مرَّتيْن ضد التمركزات الميليشياوية بالعراق؛ الأولى في فبراير، والثانية في يونيو 2021م، كرد فعل على الهجمات الميليشياوية تجاه الأهداف الأمريكية. هذا يُعَدّ بمثابة بثّ رسائل أمريكية لطهران، مفادها عدم اختبار إدارة بايدن في التمادي بضرب الأهداف الأمريكية، إذ يمكنها اللجوء للقوة المسلحة لتحقيق الردع الأمريكي، وإظهار الفصل بين الجهود الدبلوماسية مع إيران بالجلوس على مائدة المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي والهجمات العسكرية ضد المواقع الميليشياوية، وأنَّ إدارته لن تتهاون في مسألة تعريض القوات الأمريكية للخطر، ولاسيَّما مع حدوث تطور نوعي في الأسلحة المستخدمة في ضرب الأهداف باستخدام طائرات مسيرة؛ لكون هذه النوعية من الطائرات -حسب خبراء عسكريين- يمكنها الإفلات من أنظمة الدفاعات، التي أقامتها واشنطن في العراق ضد الهجمات الصاروخية المتكررة تجاه الأهداف الأمريكية.

4. الدعم الخليجي لمسار الدولة العراقية

أتاحت توجهات الكاظمي الخارجية مساحةً لدورٍ خليجي داعمٍ لمسار الدولة العراقية، لذلك؛ زاد معدل الزيارات الخليجية-العراقية المتبادلة، وتوقيع الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية والتجارية لتعزيز العلاقات الثنائية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، علاوةً على زيارة الكاظمي للرياض وأبوظبي، أجرى نائب وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان زيارةً للعراق في مايو 2021م، تمَّ التوقيع خلالها على

(1) فارس العمران، تصاعد الخلافات بين الميليشيات الموالية لإيران في العراق، ديارنا، (16 ديسمبر 2020م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3iehjNg

(2) Jacob Lees Weiss, Iran's Resistance Axis Rattled by Divisions: Asaib Ahl al-Haq's Leader Rejects the Ceasefire in Iraq. (Feb 12, 2021), Accessed: Dec 29, 2021, https://bit.ly/3Blko4t.

(3) د. عبدالرؤف مصطفى الغنيمي، تحوّلات المشهد الانتخابي العراقي وتداعياتها على إيران في ضوء انتخابات 2021م، (28 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mO6gME

5 اتفاقيات ثنائية في عدَّة مجالات مختلفة. كما أجرى وزير الداخلية الأمير عبدالعزيز بن سعود بن نايف زيارةً لبغداد في سبتمبر 2021م؛ للتنسيق حول سُبل مكافحة الإرهاب وضبط الحدود بين البلدين. كما انعقد المجلس التنسيقي السعودي-العراقي بالرياض في سبتمبر 2021م، وأسفر عن توقيع اتفاقيَّتَيْن لتنظيم النقل البحري والجوي، والاتفاق على زيادة حجم التبادل التجاري عبر منفذ عرعر الحدودي. يأتي ذلك في إطار سعي دول الخليج لعودة العراق إلى محيطة العربي، ودعم مسار الدولة الذي يتبنَّاه الكاظمي.

5. تفاقم الخلافات مع أنقرة داخل الساحة العراقية

يُعَدّ العراق أحد أهم ساحات التنافس التركي-الإيراني، إذ تتكالب كلٌ من أنقرة وطهران على نطاق النفوذ في العراق. ففيما تسعى طهران للسيطرة الكاملة على العراق، تسعى أنقرة لتأمين مناطق نفوذ في العراق عامةً، وفي الشمال العراقي خاصةً، ومِن ثمَّ، تتوالى الخلافات حول العراق بشكل مستمر. فخلال فبراير 2021م، اتهم السفير الإيراني بالعراق أنقرة بانتهاك سيادة العراق، على خلفية العمليات العسكرية التي تُجريها تركيا شمالي العراق ضد قوات حزب العمال الكردستاني، وهو ما ترتَّبت عليه أزمةٌ دبلوماسية باستدعاء تركيا السفير الإيراني لديها بسبب تصريحات السفير الإيراني لدى بغداد، وبعدها صرَّح وزير الداخلية التركي أنَّ إيران تستضيف مقاتلي الحزب على أراضيها؛ ما دفع إيران إلى استدعاء السفير التركي لديها. يأتي ذلك في إطار مركزية العراق في إستراتيجيَّتَيْ الدولتين، وفي إطار الصراع بينهما على تبوّء مركز القيادة الإقليمية، وتداخل مناطق النفوذ بين مشروعيهما في دوائر عديدة، سواءً في الشرق الأوسط مثل العراق وسوريا وغيرها، أو في خارجه في دول آسيا الوسطى وأذربيجان، أو في البحر الأحمر والقارة السمراء.

خاتمة: مستقبل الدور الإيراني في العراق خلال 2022م

من خلال القراءة السابقة للدور الإيراني في العراق، يمكنُ تقديم مجموعة من النتائج، منها:

جمودُ النفوذ الإيراني بالعراق على كافة الأصعدة باستثناء الصعيد السياسي، الذي شهد فيه النفوذُ الإيراني تراجعًا بعدم تصويت الناخبين العراقيين لأذرُعها في الانتخابات البرلمانية.

وتحوُّل إيران من دولة فاعلة لمد نطاق النفوذ خلال السنوات الماضية، إلى دولة تستخدم أوراق الضغط للحفاظ عليه؛ نتيجةَ التحوّل في المعادلة الداخلية العراقية بوجود حكومة تُعلي من مبدَأي نقل العراق لمسار الدولة وتحقيق التوازن في العلاقات الخارجية، ومع تغيّر في المزاج الشعبي العراقي، ولاسيَّما من الفئات الشابة نحو مسار الدولة ورفض المحاصصة الطائفية، واندلاع الانقسامات بين الميليشيات بعد غياب سليماني وعجز التمويل الإيراني نتيجةَ العقوبات.

وفاعلية الدور الخارجي العربي والأمريكي لحصار إيران وتحجيم نفوذها، حيث زاد معدل الانخراط العربي والخليجي في الساحة العراقية، فضلًا عن استخدام إدارة بايدن القوةَ ضد التمركزات الميليشياوية على الحدود العراقية-السورية، على خلاف ما كانت تتوقعُه إيران من التغيّر في القيادة الأمريكية.

ودخول العراق مرحلةً جديدة من النضج السياسي بمعادلة جديدة مغايرة تمامًا عن المعادلات السابقة، تتراكم خلالها التحديات الداخلية والخارجية أمام النفوذ الإيراني، ولاسيَّما في ظل وجود كتلة وطنية عابرة للطائفية، أدت إلى انكشاف المشروع الإيراني وفقدان شرعيته، بل وتعريتِه أمام الداخل والخارج، في خلق دولة نموذجٍ يمكنُ تعميمها على بقية الدول المستهدفة بالتوسع كما تزعم إيران، بما يجعل من جهود إيران لتحقيق المشروع الإيراني العابر للحدود مجرد وهم إيراني غير قابل للتنفيذ.

على ضوء المعطيات والنتائج السابقة، يمكننا التوقع بأنَّ النفوذ الإيراني في العراق سيتأرجح بين اتجاهَي التجميد والتراجع الضئيل، إذا ما حلَّت مستجدات مفاجئة، مثل جائحة كورونا. فلا صعود للنفوذ الإيراني، على ضوء التحديات التي تواجهها إيران بالعراق، من نمو ظاهرة الرفض الشعبي ممثلًا في الكتلة الوطنية العابرة للطائفية في المحافظات السنية والشيعية للمعادلة المذهبية والتحرك نحو الدولة الوطنية، وتصاعد الانقسامات بين الميليشيات على المواقع القيادية وجباية الأموال ومناطق السيطرة والنفوذ، وزيادة الدعم الخارجي العربي والدولي لمسار الدولة العراقية، فضلًا عن إمكانية استمرارية الكاظمي أو تسمية رئيس حكومة جديد داعم لمسار الدولة؛ لاستكمال مسيرة الكاظمي في بناء العراق الجديد، ولا تراجع كبير للنفوذ الإيراني، بالنظر إلى امتلاك إيران لأوراق ضغط قوية في الساحة العراقية تتمثَّل في أذرُعها المنتشرة في المحافظات العراقية وأوراق الضغط المتعددة، مثل الكهرباء، ولاسيَّما في ظل الأزمة التي يتوقع استمراريتها خلال 2022م، إضافةً إلى عدم واقعية تصور إمكانية تقديم إيران تنازلاتٍ بسهولة تُفضي إلى تراجع النفوذ، دون ضغوطٍ داخلية وإقليمية ودولية مكثَّفة بمزاحمة إيران على كافة المستويات، ولاسيَّما أنَّ إيران قدمت أثمانًا بشرية ومادية في سبيل مد نطاق نفوذها خلال السنوات الماضية، من خلال مركزية العراق في الإستراتيجية الإيرانية.

إيـــران وسوريـا

تأثرت العلاقـة بين إيران وسـوريا خلال عـام 2020م، بموجةٍ مـن التطـورات والمتغيـرات السياسـية والأمنيـة والاقتصاديـة؛ فمِـن جهة، صَعَّدت إسـرائيل من اسـتهدافها للمواقع والثكنات العسـكرية الإيرانيـة، فيما سـعَت كلٌّ من إيران وسـوريا بجانب روسـيا؛ للاسـتفادة من التوتُّر الإقليمي المحيط بسـوريا، وقُرب الانتخابـات الأمريكيـة، ومـا تحمله مـن مرحلةٍ جديـدةٍ فيما يتعلـق بالمفاوضـات النوويـة مـع إيران فـي إيجادِ نقطـةِ توازنٍ تجمعهـا مـع باقـي الأطـراف الدوليـة والإقليميـة الفاعلة في المِلف السوري ■

وفي حين توقَّع التقرير الإستراتيجي للمعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة» لعام 2020م، أن تسير العلاقات بين الدولتين في مسارٍ مماثلٍ، جاءت التوقعات في محلها؛ إلَّا أنَّ مُتغيرًا مُهمًّا بَرَزَ خلال العام 2021م، وهو التقارب العربي الرسمي مع سوريا، وتفاعلاته المتبادلة بين أطراف هذا التقارب وباقي الأطراف الفاعلة في المِلف السوري. ومن هذا المُنطلق سنحاول في هذا المِلف من التقرير الإستراتيجي لعام 2021م، تقديم قراءةٍ مُوجزة لمسار العلاقة بين الدولتين، في ظلِّ تباين حدّة المواقف الدولية والإقليمية حيال العلاقة المتبادلة بينهما، واستكشاف أبعاد هذه الضغوط، وتصاعُد وتيرة الدعوات إلى احتواء دور إيران وتخفيف وجودها في سوريا.

أوّلًا: تفاعلات الدور الإيراني ومتغيراته في سوريا

تباين الدور الإيراني في سوريا خلال 2021م، ما بين تراجعٍ في بعض المستويات، وتنامي في بعضها الآخر، ويمكنُ الإشارة إلى ذلك وَفق الآتي:

1. تكتيكاتٌ متواصلةٌ لتعزيز التموضع العسكري الإيراني

سرَّعت طهران من عمليات تعزيز وجودها العسكري، وعمدت إلى تغيير بعض تكتيكاتها العسكرية، وابتكار طرقٍ وأساليب جديدة، للالتفاف على الضربات الجوية المتوالية، التي تستهدف أماكن توزعها وانتشارها وكُل ما يتبع لها. فعملت إيران وميليشياتها على تكثيف عمليات حفر الأنفاق [1] وتهريب معداتٍ قتالية وصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، إضافةً إلى الطائرات المسيّرة، وذلك من خلال تمريرها عبر قوافل نقل المساعدات الإنسانية الموجَّهة للسوريين، أو عبر نقلها بحرًا عبر مرفأ اللاذقية في حاوياتٍ مُغلقة، بعد أن كانت تُنقل إلى مطار دمشق الدولي عبر طائراتٍ مدنية [2]. ويعدُّ تكتيك التمويه وحفر الأنفاق بجانب إنشاء ميليشياتٍ محليةٍ كـ «هاشميون» و«ربع الله»، من التكتيكات الإيرانية المألوفة لمنع تكوين صورةٍ استخباراتيةٍ حديثةٍ عن الوجود الإيراني وحماية المقرَّات والمستودعات والقيادات الإيرانية من خطر الضربات الجوية [3].

بجانب ما سبق، أجرت طهران تغييراتٍ عدة على عددٍ من قياداتها العسكرية، فاعترفت بسحب قائد قوة «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري» الإيراني في سوريا، أحمد مدني، والملقّب بالحاج جواد غفاري، بجانب سحب طهران لعشرين من القيادات الأمنية الإيرانية المسؤولة عن مناطق التمرُكز الإيراني والميليشيات التابعة لها. وتعدّدت السرديات بخصوص هذه التغييرات؛ إذ إنَّ الرواية الإيرانية، أرجعت هذا التغيير إلى انتهاء مهمة غفاري في سوريا، بينما تُشير تقديراتٌ أخرى إلى وجود خلافاتٍ بين القيادتين الروسية والإيرانية في سوريا، أدت إلى مجمل هذه التغييرات [4].

ورغم تباين السرديات التي أعقبت هذا التغيير، إلَّا أنَّ التطورات على الأرض، تُوحي بتبني طهران لإستراتيجيةٍ جديدةٍ في إعادة تشكيل دورها ونفوذها في سوريا، ولعل أهم عوامل هذا التوجه، يأتي في ظل تحولاتٍ أمنيةٍ مهمةٍ شهدتها المنطقة، أبرزها قيام رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، بتشكيل فريقٍ خارج وصاية «الحشد الشعبي»، للتعامل مع مِلف التقارب العربي مع الحكومة السورية [5]، بينما يُمكن فهم هذه التطورات الإيرانية، كنوعٍ من التكيُّف الإيراني مع الضغط السوري والروسي، بالتفاهم مع إسرائيل في تحجيم الوجود الإيراني وميليشياته، وإزالة أسباب التوتر والقلق الدولي من هذا النفوذ.

2. تصعيدٌ عسكريٌّ إيرانيٌّ ضد قوات التحالف الدولي

تعرّضت قاعدة «التنف» العسكرية في سوريا، والتي تضُم قواتٍ من التحالف الدولي، للهجوم عدَّة مرات طوال العام، وقد أشارت التقديرات إلى مسؤولية الميليشيات الإيرانية على أرض الصراع السوري عن تلك الهجمات، وقراءاتٍ عدَّة حملتها تلك الاستهدافات المتوالية؛ منها اعتبار هذا الاستهداف بمثابة إحدى أدوات الضغوط الميدانية الإيرانية، وذلك استباقًا لعودة المفاوضات النووية. ولا يُستبعد هنا أيضًا أن يكون بهدف الضغط على واشنطن ودفعها للانسحاب من «التنف» أو تخفيف وجودها في شرق الفرات، من أجل تقوية خط نفوذها الممتد من طهران وصولًا إلى بيروت. وبجانب ما سبق، كشفت نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية، التي أُجريت في 10 أكتوبر 2021م، عن تراجع معظم القوى المدعومة من إيران. ولهذا، فقد سعت

(1) Mohammed Hardan, Iran's Revolutionary Guards Dig Tunnels in City of Palmyra, Al-monitor, (August 02, 2021), Accessed on: Dec. 20, 2021, https://bit.ly/3Ed9n6v

(2) دريچه، قاچاق اسلحه توسط شبه نظاميان تحت حمايت ايران از عراق به سوريه، (18 آذر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3stu2AZ

(3) أنس شواخ وآخرون، خريطة السيطرة العسكرية في سورية نهاية 2021م وبداية 2022م، مركز جسور للدراسات، (24 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، ص 15-14. https://bit.ly/3pygXor

(4) راديو فردا، العربيه: دليل إخراج جواد غفاري از سوريه «اختلاف با روس‌ها» بود، (01 آذر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3En5pIw

(5) المرصد الإستراتيجي، هل تنسحب القوات الإيرانية من سوريا؟، (06 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م، ص 4-3. https://bit.ly/3JgEemk

تلك القوى والأحزاب المرتبطة بها، عبر الهجمات على قاعدة »التنف« إلى احتواء نتائج هذه الانتخابات، وتأكيد شرعيتها وتعزيز دورها بعد ظهورها الضعيف فيها.

3. تعزيز وسائل القوة الناعمة الإيرانية

فيما عَمِلت طهران على تعزيز وجودها العسكري والأمني، ظهرت مؤشراتٌ عدَّة خلال العام 2021م، تُشير إلى أنَّ إيران تُولي أهميةً كُبرى في المرحلة القادمة لتعزيز نفوذها غير العسكري في سوريا. ويأتي في قائمة هذه التحركات، الاستثمار في المقامات الدينية، والتركيز بشكلٍ أكبر على القطاع الثقافي والديني، ودعم البُنى الاجتماعية الموالية للمشروع الإيراني، ويمكنُ ملاحظة ذلك في توسيع عمليات شراء العقارات وعمليات ترميم المقامات وإنشاء الحسينيات[1]، فضلًا عن إعلان رئيس «منظمة الحج والزيارة الإيرانية» علي رضا رشيديان، عن توقيع مُذكرة تفاهمٍ مع حكومة النظام السوري، تقضي بإرسال 100 ألف إيراني إلى سوريا سنويًا لزيارة المقامات والمزارات[2].

بجانب ما سبق، أعلنت طهران رسميًّا، افتتاح قنصليتها في حلب ومكتب اقتصاديّ مُلحقٍ بها[3]، وتنظر إيران إلى حلب، على أنها مركز وصلٍ اقتصاديّ، تصلها بمدينة اللاذقية الساحلية على البحر المتوسط، التي بدأت طهران بتثبيت قدمها هناك كنقطةٍ اقتصادية متقدمة، ولاسيّما في حال اكتمال مد سكة حديد من منفذ «شلمجه» الحدودي إلى مدينة البصرة في العراق وصولًا إلى ميناء اللاذقية. وبجانب القنصلية، أُفتُتِح مركزٌ تجاريٌّ بمدينة دمشق، بعد أكثر من سنتين على إعلان إنشائه، وتعوّل طهران كثيرًا على كلا المشروعين، في أن يرفعا سقف الاستثمار الإيراني في السوق السورية، في ظل امتعاض الإيرانيين من تدني حصتهم النسبية، والتي بلغت ما يقارب 3% فقط، مقارنةً بحصة تركيا النسبية البالغة 30%[4].

ولا يُمكن هنا إغفال الزيارات المتكرِّرة بين مسؤولي الدولتين تزامنًا مع تطوراتٍ إقليميةٍ مُتسارعة، ولاسيّما الزيارة الأخيرة التي قام بها وزير خارجية سوريا لطهران، والتي تزامنت في التوقيت مع العودة إلى محادثات فيينا النووية، ومحاولة طهران التمسك بنفوذها الإقليمي في سوريا، كورقةٍ مهمةٍ تُعزز موقفها في هذه المفاوضات. كما تزامنت مع انفتاح عربيّ على سوريا، وما قد يحمله من انعكاسٍ على النفوذ الإيراني هناك، فضلًا عن الضربات الإسرائيلية المكثَّفة ضد الوجود الإيراني في سوريا. ولا شك أنَّ هذه التطورات باتت مثار قلقٍ لدى دوائر صُنع القرار في طهران؛ لذا سعت إيران إلى توظيف هذه الزيارات وتحقيق عددٍ من الأهداف، من أهمها: إرسال رسالة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل بشكلٍ عام، وإلى الدول العربية بشكلٍ خاص، باستمرار التعاون الإيراني – السوري، في مواجهة التحديات التي تعترضها، وأنَّ أيّ محاولةٍ للفصل بين إيران وسوريا لن يُكتب لها النجاح.

ثانيًا: تحديات الدور الإيراني ومعرقلاته

واجه الدور الإيراني في سوريا خلال عام 2021م العديد من العراقيل ومن أهمها ما يلي:

1. تنشيط الدبلوماسية الروسية وانعكاسها على الدور الإيراني في سوريا

جرت تحركات روسيا المتصاعدة في المِلف السوري طوال العام 2021م، ويمكنُ وضعها في إطار المساعي الروسية

(1) المرجع نفسه، ص 7–5.
(2) سازمان حج و زيارت، اعزام كاروان هاى زيارتى به سوريه طى دو، سه هفته آينده آغاز مى شود، (22 آبان 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3esluSX
(3) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، قنصلية حلب: هل تستنسخ طهران التجربة العراقية في سوريا، (19 مايو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3ECSe6u
(4) اقتصاد آنلاين، سوريه از ايران فولاد نمى خرد! / تجار تركيه دلال فولاد ايران، (24 نبان 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3etCAQb

في تحريك الأزمة السورية والذهاب لحلٍّ تقبلهُ الأطراف المختلفة. ويأتي هذا الحراك وسط تغيراتٍ عديدةٍ تشهدها دول المنطقة، والمرتبطة بشكلٍ أو بآخر بالملف السوري والوجود الإيراني، من أبرزها: قدوم إدارتين مختلفتَيْن في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران وما تحمله كلتا القيادتين من توجهاتٍ مختلفةٍ، سواء فيما يتعلق بسياستيهما الخارجية تجاه دول المنطقة أو ما يتعلق بالمفاوضات النووية، وكذلك تثبيت الرئيس السوري لحكمه لسنواتٍ عديدةٍ قادمة. وتسعى موسكو وَفق هذه الظروف وتطلعاتها المستقبلية في الملف السوري، إلى إيجاد نقاط توازنٍ بين مصالح وتخوفات الأطراف الفاعلة في الملف السوري.

ومن أبرز الجولات والمحادثات التي أجرتها روسيا، هي زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، لعددٍ من الدول الخليجية والعربية، تحت معادلة أنَّ إضعاف إيران في سوريا يتطلب عودةً عربيةً سياسيّةً واقتصاديّةً إلى دمشق. ثُم اللقاء الروسي والأمريكي في جنيف، وما سعى إليه الطرفان من الوصول إلى توافقاتٍ وتفاهماتٍ مختلفة، ركَّزت على الجانبين الإنساني والسياسي، وانعكاسه على العديد من الملفات السورية، كمشروع الغاز والكهرباء للبنان والتقاربات العربية مع الحكومة السورية التي أعقبت ذلك اللقاء[1].

ومن بين الحراك الروسي أيضًا، زيارة الرئيس السوري بشار الأسد لموسكو وكذلك زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت لموسكو، وما رافق كلتا الزيارتين من بحثٍ عن حلحلةٍ سياسيةٍ جُزئيةٍ مع الأسد، إذ لم يغِب الحديث عن تحجيم الدور الإيراني في سوريا وَفقًا للإستراتيجية الروسية، ولاسيّما فيما يتعلق بالجنوب السوري ومستجدات مِلف درعا وما يحمله من تطوراتٍ تتعلق بمشروع الغاز والكهرباء للبنان. ولعل إجراء بوتين اتصالًا هاتفيًّا مع الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، في أعقاب زيارة الأسد مباشرةً، يعني أنَّ ثمة قضايا إستراتيجية بُحثت بين الرئيس السوري والروسي، كان من بينها مِلف الوجود الإيراني، وأن هنالك تحركًا إستراتيجيًّا قادمًا في الأزمة السورية. وبالفعل فقد أسفر هذا اللقاء عن تحركاتٍ إيرانيةٍ في سوريا، لتهدئة الأوضاع وتسوية الأزمة في المسار الذي يَخدم كلًا من موسكو وطهران[2].

2. التقارب العربي ومعادلة الدور الإيراني

كشفت مجموعة من الوقائع خلال العام 2021م، عن ملامح تعاطٍ عربيٍّ مختلفٍ مع تطورات الأزمة السورية، ويَدلُ على ذلك التقارب الأردني-السوري على مستوياتٍ مختلفة، وإدخال سوريا ضمن مشاريعَ اقتصادية عربية، وكذلك زيارة وزير الخارجية الإماراتي لسوريا، والدفع العربي نحو عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية.

ويمُثِّل الهاجس الاقتصادي، بجانب الهاجس الأمني والمتعلق بوجود الميليشيات الإيرانية على الحدود السورية-الأردنية، أحد العوامل الدافعة نحو هذا الانفتاح، فالأردن تسعى إلى إيجاد مقاربتها الخاصة مع المِلف السوري، بما يضمنُ تحسين وضعها الاقتصادي الداخلي؛ ولذلك سعت إلى إجراء تفاهماتٍ مع كلٍّ من الولايات المتحدة وروسيا في هذا السياق. وتمكّنت في ذلك من إعادة افتتاح «مركز جابر-نصيب» الحدودي مع سوريا أمام المسافرين وحركة الشحن، وكذلك تزويد لبنان بالكهرباء من الأردن عبر سوريا وعلى إمداد لبنان بالغاز المصري مرورًا بالأراضي الأردنية والسورية. في المقابل، تُمثِّل مقاربة الإمارات العربية المتحدة بتطبيع العلاقات مع القيادة السورية، وَفقًا لمرجعيةٍ جوهرها الانفتاح عربيًّا على سوريا، لإبعادها عن التأثير الإيراني، ويقتضي هذا الهدف مواجهة هذا النفوذ، ليس عبر التصادم المباشر والاستمرار بمطالبة إخراج إيران بشكلٍ كاملٍ من سوريا والعراق، بل عبر خلق مصالح جديدة تعمل على إزاحة النفوذ الإيراني، من خلال مزاحمته بأدوات القوة الناعمة، بما يخلُّ بمتانة القوة الصلبة التي تحوزها طهران في عواصم عربية عدة.

ويُذكر هنا أيضًا من ضمن مسارات التقارب العربي مع سوريا، موقف المملكة العربية السعودية من هذا التقارب والتي رغم حدتها في نقد الحكومة السورية، فإنّها لن توقف مسار التسوية مع دمشق، ويمُكن القول، إنَّها تأتي من باب ممارسة الضغط على الأسد، بهدف تقديم المزيد من التنازلات فيما يتعلق بالنفوذ الإيراني وملفاتٍ أخرى مرتبطة بحقوق الإنسان وجرائم الحرب، بما في ذلك استخدام السلاح الكيماوي.

وعلى الرغم من أنَّ المقاربة التي أبدتها كلٌّ من الإمارات والأردن، والتي ترى في الانفتاح على سوريا سبيلًا لإبعادها تدريجيًّا عن إيران، فإنَّ هذا الهدف يبدو تبسيطيًّا، أو على الأقل غير قابل للتنفيذ في المدى المنظور، وذلك لعدة أسباب؛ الأول: التغلغل الإيراني والذي تعدَّى العسكرة

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية «رصانة»، القمَّة الأمريكية-الروسية.. أيَ تقدُّمٍ مُحتمَل للملف السوري؟، (27 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3lto3Hm

(2) مركز الحوار السوري، هل نشهد مقاربةً جديدةً للتعاطي مع الملف السوري؟ قراءة في المواقف الدولية والإقليمية، (22 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32q0rOe

لينسحب إلى النفوذ السياسي والاقتصادي وكذلك الاجتماعي. والثاني: أنَّ الرئيس السوري وإن أبدى توافُقًا كبيرًا مع هذا الانفتاح العربي، وأظهر بعض البوادر الإيجابية مع التحركات العربية في الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، مثل ما أُشيع عن إنهاء الرئيس الأسد لمهمة جواد غفاري، إلَّا أنَّ هذا لا يعني عدم سعيه إلى موازنة علاقته النفعية مع إيران من جهة، ومع الانفتاح العربي من جهةٍ أخرى.

بالإضافة إلى ذلك، وإن كان هذا الانفتاح يمثِّل تحديًا للدور الإيراني في سوريا، إلَّا أنَّه لا يعني أنَّ طهران لن تسعى إلى الاستفادة منه، حيث عبَّرت طهران عن ترحيبها به، ومحاولة الاستثمار في هذا التقارب، بما يحقق مكاسب لها دون أن تتأثر مصالحها في سوريا سلبًا. ومن هنا، يُمكن فهم رفع طهران لوتيرة زيارات مسؤوليها إلى دمشق، وتدشينها لمشاريع اقتصادية في سوريا، بالإضافة إلى الزيارة الأخيرة لوزير خارجية سوريا فيصل المقداد إلى طهران[1].

3. التنافس الإيراني الروسي

استكمالًا لحالة التنافس التي بدأت تتّسعُ ما بين طهران وموسكو في سوريا في السنوات الأخيرة، شهد العام 2021م، تنافسًا مُتعدِّد الأوجه، إلَّا أنَّ الجانب العسكري كان هو الأبرز، فالخلاف الروسي-الإيراني، حول مطار التيفور تكرر عدة مراتٍ خلال العام، وفي النهاية أعلنت إيران عن إخلاء قواتها من المطار بالتفاهم مع روسيا، ونقلها إلى مطار الشعيرات على الحدود السورية-اللبنانية[2].

بجانب ذلك سعى الطرفان إلى تعزيز تواجدهما في مناطق النفوذ الأمريكي، فأنشأت روسيا العديد من معسكرات التدريب شرقي سوريا، كما عملت على إرسال تعزيزاتٍ كبيرةٍ إلى القامشلي والحسكة، وأبعدت عناصر تابعة لميليشيا »حزب الله« اللبنانية من محيط وجود قواتها.

بجانب ما سبق تحركت روسيا في مناطق نفوذٍ إيرانية في كلٍّ من تدمر والبوكمال ودير الزور، وتهدف موسكو بهذا التمدد، لاستغلال ذلك كورقةٍ مهمةٍ تستفيد منها في إطار التفاوض مع الدول الغربية وإسرائيل على المِلف النووي، وفي إطار التفاهم أو تبادل المنفعة مع الإيرانيين، حيث تأمل إيران أن يساعد الانتشار الروسي الجديد في الحد من الهجمات الصاروخية، التي تشنّها الطائرات الأمريكية دون طيار على مناطق النفوذ الإيرانية في المناطق السورية.

ثالثًا: آفاق العلاقات الإيرانية السورية

في ضوء تطورات العلاقة بين إيران وسوريا خلال العام 2021م، يمكننا القول: إنَّ سوريا تقف على أبواب مقاربةٍ جديدةٍ، ونقطةٍ تتقاطع فيها تحركات علنية أو غير علنية في سوريا والمنطقة والعالم، تقضي بتخفيف الدور الإيراني من دون إنهائه نهائيًا، وهو ما تستثمره روسيا التي تعمل هي الأخرى على تحجيم إيران في سوريا لتحصيل بعض المكاسب، دون الذهاب بعيدًا في التخلي عنها أو بناء توافق مع الأطراف الدولية لإخراجها نهائيًّا من سوريا؛ نظرًا إلى تشابك المصالح بين الجانبَين، كما أشرنا سالفًا. وفي التقدير، من الواضح أنَّ هناك تقبُّلًا إيرانيًّا وتفهُّمًا لوجود هذه البيئة الإقليمية الضاغطة على نفوذها في سوريا، وبدلًا من المُضي قدمًا في الوجود العسكري الكثيف، عزَّزت ما كانت قد بدأته خلال الأعوام الأخيرة، باختراق الدولة السورية عبر الاقتصاد واختراق المجتمع السوري، وهُما أداتان لا تقلَّان خطورةً عن التدخل العسكري الذي كانت تقوم به عبر عشرات الميليشيات الطائفية المنفلتة.

كما تُشير المعطيات إلى بقاء منطقة الجنوب السوري ومنطقة شرقي نهر الفرات في شمال شرقي سوريا، تحت وطأة المساومات والمناكفات بين الثلاثي السوري والإيراني وكذلك الروسي مستقبلًا، وذلك وَفقًا لما تقتضيه حاجة كل طرفٍ في علاقاته المختلفة مع باقي الأطراف الفاعلة في المِلف السوري. ومن المتوقع أن تشهد الخريطة السورية موجةً جديدةً من الغارات الإسرائيلية على مواقع وأهداف حسَّاسة تابعة للنفوذ الإيراني في سوريا. في المقابل فإنَّ إيران لن تقلق من هذا الحد غير المؤثِّر على نفوذها ومصالحها في سوريا، ومن الممكن أن ترسل بعض رسائل الرد مثل الهجوم بالطائرات المسيرة على قاعدة »التنف«.

وتُؤثر عددٌ من العوامل المتشابكة بنِسَب متفاوتة على التموضع الإيراني في سوريا، وعلى قرار إيران الانسحاب أو إبقاء قواتها في سوريا؛ لعلّ أهمها: مخرجات محادثات فيينا بين إيران والقوى الدولية، وحدوث توافقٍ روسيٍّ أمريكيٍّ إسرائيليٍّ على تشديد الضغوط على الوجود الإيراني في سوريا.

(1) العربي الجديد، في جديد العلاقات بين النظام السوري وإيران، (09 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 22 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/344kum3
(2) المركزية، أنباء عن «تفاهم» روسي-إيراني لإخلاء مطار التيفور السوري، (23 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 22 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3JfJcjc

وختامًا، تكشف زيارة المقداد إلى إيران، عن حجم مخاوف طهران حِيال التطورات الإقليمية التي تشهدها سوريا، سواءً فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه نفوذ إيران العسكري في سوريا، أو ما يتعلق بالانفتاح العربي على سوريا، إلّا أنه من غير المتوقع في المدى القريب والمتوسط، حدوث تغييرٍ جوهريٍّ ملموس على تركيبة التموضع الإيراني في سوريا، في ضوء المعطيات الحالية في المشهد السوري المتأزّم. وقد تقتصر إيران، في حال تصاعُد حدة الضغوط والتضييق عليها، على انسحاب شكليٍّ تكتيكي، لا يرقى إلى حدوث انسحابٍ إستراتيجي، يُغيّر مسار مشروعها وأهدافها طويلة الأمد في سوريا والمنطقة.

وبناءً على ما سبق من استنتاجاتٍ، يمكنُ الخروج هُنا بأهم اتجاهات مستقبل العلاقة بين الدولتين لعام 2022م، وَفق التالي:

1. احتمالية الصعود

في ضوء عددٍ من المؤشرات يأتي في مقدمتها إمكانية التوصل إلى إتفاقٍ نووي ورفعٍ للعقوبات عن إيران خلال عام 2022م، بعيدًا عن مناقشة السلوك الإيراني في المنطقة، ما يعني مزيدًا من الأريحية لتعزيز نفوذها داخل المنطقة. كما تسعى إيران إلى امتلاك ورقةٍ إضافية، تُعزِّز بها حضورها الإستراتيجي ضمن تفاعلاتِ النظام الدولي والإقليمي المقبل، بالإضافة إلى حرصها على امتلاك ورقة تهديد أمن إسرائيل، بوصفها ورقةً مهمةً تُسهم في تحسين تموضع إيران التفاوضي مع الولايات المتحدة.

2. احتمالية التراجع

بالنظر إلى توالي العراقيل والتحديات أمام المشروع الإيراني في العراق واليمن بشكلٍ عام؛ ففي العراق

تواجه إيران موقفًا صعبًا جرَّاء الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال عام 2021م، وما أفرزته من هزيمةٍ قاسيةٍ للقوى والأحزاب المقرّبة من طهران، وكذلك في اليمن واستمرار دور التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، في استهداف الميليشيات الحوثية. وفي سوريا، بشكلٍ خاص، سيفتح احتمالية تزايد وتيرة الاستهداف الإسرائيلي مستقبلًا، بجانب التفاهمات المحتملة بين روسيا والولايات المتحدة، والتي يبدو أنها تُحرز بعض التقدُّم في المِلف السوري، شكَّلت بمجملها عوامل ضغطٍ على الوجود الإيراني في سوريا.

ويزيد من هذا الضغط الاستهدافات المباشرة لإيران خارج حدودها الجغرافية عبر عملياتٍ عسكرية. بجانب المتغيرات في الداخل الإيراني قد تدفع نحو تراجع دورها في الخارج، فالحكومة تكابد للخروج من أزماتٍ متناثرة سياسية واقتصادية وعلاقاتٍ متأزمة مع عدة شركاء، لن تقوى على أرجح التقديرات على مجاراة هذه الضغوط، في حال لم يتم التوصل إلى إتفاقٍ نووي، لاسيّما وأن ضغوطًا داخل الحكومة الإيرانية، بدأت تظهر جليًّا حول طبيعة الانتشار العسكري في سوريا، وتوصياتٍ بتقليص القوات الإيرانية في سوريا.

فيما تُشير مقارباتٍ أمريكيةٍ جديدة ناتجة عن ضغوطٍ داخليةٍ أعقبت الانسحاب من أفغانستان، قد تؤدي إلى إبقاء عددٍ من قواتها العسكرية في سوريا، تجنبًا لزيادة التوغل الروسي-الإيراني، على حساب الوجود الأمريكي في هذه المنطقة، الذي يُشكل أيضًا عمقًا إستراتيجيًّا للقواعد والقوات الأمريكية في العراق. وأيضًا يمُثل البقاء في هذه المنطقة من أجل مراقبة التمدد الإيراني في سوريا، وتبديد حلم الغاز الإيراني الذي تسعى إيران لإيصاله إلى شواطئ المتوسط عبر العراق والبادية السورية وصولًا إلى بيروت، وقطع الطريق عليها في حال التصعيد العسكري أو حصول أي صدامٍ إذا ما فشلت مباحثات المِلف النووي، وهو ما يفسر الاستهداف النوعي لميناء اللاذقية في مطلع ديسمبر 2021م.

3. احتمالية الثبات

أي بقاء العلاقة عند حدود ما انتهت إليه خلال عام 2021م، وهو الاتجاه المُرجَّح هنا والأكثر ملاءمةً لوقائع الأحداث في ضوء ما عهدناه من تجاذباتٍ وتوافقاتٍ في العلاقة بين الطرفين خلال العشر سنواتٍ الماضية. فإيران أظهرت مرارًا إجادتها لقراءة المواقف الدولية الرافضة لتمدّدها إقليميًّا، والضغوط الدولية المتواصلة من أجل عودتها إلى الاتفاق النووي، وستسعى إلى المواءمة بين هذه المواقف المتغيرة وبين إستراتيجيتها التوسعية، عبر إجراء تراجعٍ تكتيكيّ وظرفيّ بما يتوافق مع هذه الضغوط والابتّعاد عن الحدود المباشرة مع إسرائيل، مقابل تعزيزه في مناطق أخرى، بصورةٍ خاصة في حلب والمنطقة الشرقية.

إيـــران ولبنـان

تميَّـــز العـام 2020م، بتقاطـع عاملـين اسـتثنائيّيْن أسـهما فـي بلـورة المشـهد اللبناني وضبط إيقـاع علاقاتـه الداخلية والخارجيـة، تمثـلا فـي العامـل الأوّل، وهـو أزمـاتٍ سياسـيةٍ واقتصاديـة، وسـط انقسـاماتٍ داخليةٍ بـين القـوى الوازنة في لبنـان، ضاعفـت مـن عدم قـدرة الدولـة على الخروج بتشـكيلٍ حكومـيٍّ قـادرٍ علـى الخروج مـن أزماتـه الداخليـة. فيما تمثل العامـل الثانيٍ، في تشـابك أزمـات لبنان الداخلية وانعكاسـها على علاقات لبنان الخارجية، حيث تسبّب الدور الإيراني، ممُثلًا بذراعـه »حزب الله« في لبنان، في تعطيل الإصلاحات الداخلية والتأثيـر علـى علاقة بيروت بمنظومة المجتمـع الدولي، فضلًا عن إعاقته لوصول المساعدات والدعم الدولي للبنان، وذلك من أجـل تنفيذ الأجندة الإيرانية في الإقليم، وتعزيز الحزب كقوةٍ داخل لبنان تدور في الفلك الإيراني وتخدم إرادته السياسية.

وكما توقَّع المعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)، في تقريره الإستراتيجي الصادر في ذات العام، بأنْ يحمل عام 2021م المزيد من التفاعلات الإيرانية – اللبنانية، واستمرار الدور الإيراني في التصعيد وإضافة المزيد من التعقيد في المشهد اللبناني الداخلي والخارجي للبنان[1]، جاءت التوقعات في محلها؛ حيث استمر تعقيد المشهد السياسي والاقتصادي والأمني رغم التوصل إلى تشكيل حكومةٍ لبنانيةٍ، وبقيت العلاقات اللبنانية الخارجية مرتبطةً بمستجدات الدور الإيراني وتفاعلاته المتعلقة بالمفاوضات النووية الدولية وبوضعها الإقليمي.

ويسعى التقرير الإستراتيجي للعام 2021م، إلى تحليل ملامح العلاقة بين إيران ولبنان، عبرثلاثة محاور؛ يتناول الأوّل روابط إيران و«حزب الله» وتأثيرها على المشهد اللبناني، ويتناول المحور الثاني تحديات دور «حزب الله» في لبنان، بينما يتناول المحور الثالث اتجاهات العلاقة الإيرانية –اللبنانية لعام 2022م.

أوّلًا: روابط إيران و«حزب الله» وتأثيرها على المشهد اللبناني

اعتمدت إيران وعبرذراعها حزب الله«، عددًا من المسارات والأدوات المؤدية إلى تعزيز وجودها في لبنان، ولعلّ أهم الأدوات التي طفت على المشهد اللبناني خلال عام 2021م هي كما يلي:

1. دور« حزب الله »في تعطيل تشكيل الحكومة اللبنانية

استكمالًا لمسار الحزب في تعطيل تشكيل الحكومة اللبنانية خلال الأعوام السابقة، عاشت لبنان خلال عام 2021م، توترًا سياسيًّا تولت فيه إيران إدارة خيوط اللعبة من وراء الكواليس، بين دورٍ مُسهّلٍ وآخر مُعرقل؛ فمُنذ تكليف الرئيس سعد الحريري في 22 أكتوبر2020م، ومرورًا باستقالته في يوليو 2021م، عمل الحزب على تعطيل التشكيل الحكومي، وواصل خلال تلك الفترات الرئاسية المختلفة، الاستثمار في متاعب اللبنانيين المنهكين اقتصاديًّا، عبرالتمسك بتعطيل تسمية مجلس الوزراء، الساعي للدخول في مفاوضاتٍ مع صندوق النقد الدولي، لإيقاف الانهيار المالي. ولكن هذه الوضعية تغيّرت كليًّا، فتشكلت الحكومة اللبنانية بعد التفاهم الإيراني–الفرنسي، حيث عدَّ الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي «بذلَ الجهود والمساعي، من جانب إيران وفرنسا و«حزب الله» من أجل تأليف حكومة لبنانية قوية، يمكنُ أن يكون لمصلحة لبنان»[2].

(1) المعهد الدولي للدراسات الإيرانية »رصانة«، التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 2020م، (الرياض: يناير 2021م)، ص248–247.

وعلى الرغم من تمكّن الرئيس اللبناني المكلّف في الوصول إلى تشكيلةٍ حكوميةٍ بعد محاولات عدَّة في فكّ تعطيل التسمية الذي مارسه الحزب بالتناوب مع باقي التيارات اللبنانية، عاد التعطيل مجددًا ليتسيّد المشهد اللبناني؛ فبدأ أوّلًا في تعطيل جلسات مجلس الوزراء، عبر رفعه سقف التهديدات الذي يقوده الحزب، مُطالبًا إما بتنحية المحقّق في مِلف الانفجار أو بمقاطعةٍ ثنائية - من الحزب و«حركة أمل» - لاجتماعات الحكومة، ما يعني ذلك مزيدًا من الإرباك والتعقيدات المستمرة للحكومة اللبنانية.

2. إيران وسياسة الدعم الاجتماعي والخدماتي

بينما تتعقد الأزمة الخانقة متعدّدة الجوانب في لبنان، تمكّنت طهران وعبر «حزب الله» من استغلال هذه الأزمات، عبر فتح بوابة المساعدات الخدماتية والاجتماعية، وصولًا إلى تقديم المنح المالية؛ بهدف إحداث خروقاتٍ داخل حاضنته وخارجها، وتسجيل نقاطٍ مهمة للغاية في الداخل اللبناني، ولاسيّما مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية لعام 2022م. بجانب ذلك وبينما يرسمُ نقص الوقود بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي وتردي الرعاية الصحية، صورةً أكثر سوداوية للوضع في لبنان، عملت إيران و«حزب الله» على استغلال ظروف هذه الأزمة؛ فأعلن أمين عام الحزب، عن استيراد الوقود الإيراني إلى لبنان، كما أعلن وزير الخارجية الإيرانية، حسين أمير عبد اللهيان، وخلال زيارته لبيروت عن عرضٍ إيراني لبناء معملَيْن لتوليد الكهرباء[1]. ويُعدُّ توظيف أزمات الطاقة واحتكار وسائل حلّها بالنسبة لطهران، أحد أهم أدوات سياستها الإقليمية، فعلى امتداد بؤر الصراعات والأزمات بالمنطقة العربية، سعت طهران إلى تعزيز هذه الأداة، مستغلةً في ذلك تعرُّض بعض الدول إلى أزماتٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ حادة. وبقدر ما كانت هذه السياسة تخدمُ المصالح الإيرانية ومصالح وكلائها، فإنها أيضًا أفضت إلى العديد من الإشكاليات والانعكاسات السلبية داخل تلك الدول، سواءً في لبنان أو حتى في العراق، وتغييب تام لصلاحيات حكوماتها مقابل تعزيز دور ونفوذ إيران ووكلائها في تلك الدول.

3. استعراضٌ عسكريٌّ وتهديدٌ أمني

انتهجت طهران خلال العام 2021م، مبدأ التفاوض إما بالنار، وظهر ذلك جليًّا خلال عمليات تبادل الهجمات بين «حزب الله» وإسرائيل على الأراضي اللبنانية، أو من خلال التهديد بالتصعيد العسكري واستعراض القوة الحزبية؛ بهدف إيصال مجموعة من الرسائل ذات الأبعاد الداخلية والإقليمية، وكذلك الدولية التي تؤكد في مجملها بقاء لبنان جزءًا من المعادلة الإيرانية.

فمِن جهة، عمل الحزب على تصعيدٍ محدودٍ عبر إطلاقه لعددٍ من الصواريخ على أرضٍ مفتوحةٍ بالقرب من مواقع إسرائيلية في منطقة حدودية تعرف باسم مزارع شبعا في الجنوب اللبناني. وفي قراءة لخلفيات هذا المشهد، يُعدُّ هذا التصعيد نوعًا من تخفيف الضغط الدولي على الحزب ودوره في تأزيم الوضع الداخلي اللبناني، وما تشهده الدولة من تراجعٍ على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذلك الأمنية. كذلك يمُكن عدُّه نوعًا من التأكيد الإيراني على الاحتفاظ بقواعد الاشتباك مع إسرائيل على الساحة اللبنانية، وعدم السماح بتغييرها بالمطلق، وهو ما أكده كُلّ من اللواء حسين سلامي، قائد «الحرس الثوري» الإيراني، ونعيم قاسم، نائب الأمين العام لـ«حزب الله»، خلال لقاء جمعهُما في طهران، بأنَّ معادلة الرد على التهديدات الإسرائيلية لم تتغير، مؤكدين على توافر الإمكانات والظروف اللازمة لمهاجمة الأراضي الإسرائيلية، في تهديدات عَمدت إيران توجيهها إلى إسرائيل عبر إمكانية توظيفها لذراعها اللبناني لتهديد الأمن الإسرائيلي بشكلٍ مباشر[4].

ومن جهةٍ أخرى، أعلن أمين عام الحزب، حسن نصر الله في تعليق له بعد أحداث الطيونة، عن امتلاك حزبه لـ100 ألف مقاتل مجندين للدفاع عن لبنان[2]، وعلى الرغم من التشكيك الذي قُوبلَ به تصريح الحزب عن عدد قواته، في ظل شُح الإمكانيات وتقليص ميزانية الحزب، فإنَّه من المؤكد هنا أنَّ هذا التصعيد حمل رسائل ضمنية متعدّدة، أُريدَ بها استعراضٌ وتحدٍّ وفرضٌ لإرادة الحزب على الساحة اللبنانية، والتغطية على إخفاقات «حزب الله»، والرفع من معنويات مؤيديه، خصُوصًا بعد تعرض الحزب لعدَّة اهتزازاتٍ داخليةٍ في الفترة الأخيرة؛ نتيجةَ اعتراضاتٍ قُوبل بها دور الحزب في العديد من الأحداث الأمنية في عددٍ من المناطق والمدن اللبنانية، كأحداث مدينة خلدة وشويا الجنوبية وكذلك أحداث الطيونة، وبالتالي فإنه من المهم بالنسبة للحزب، أن يظهر أمام جمهوره في وقت الانتكاسات هذه، بأنه لم يعُد حركة مقاومة صغيرة، بل أصبح يُضاهي أكبر الجيوش.

(1) چرا کشورهای عربی به درخواست کمک لبنان پاسخ نمی‌دهند؟، تسنیم نیوز، (28 شهریور 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 09 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3lNPYmi

(2) יוני בן מנחם, המסר של חסן נסראללה, זמן ישראל, (26 דיסמבר 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 أكتوبر 2021م، https://bit.ly/3JorcTV

وكذلك أُريدَ بها استعراضٌ للقوة أمام الخارج، وتوجيه رسالةٍ للقوى المراهنة على الأغلبية النيابية القادمة في ظل اهتمامٍ وتركيزٍ دولي على الانتخابات التشريعية المقبلة في لبنان في عام 2022م، والتي باتت تُحظى بحيزٍ واسعٍ من الاهتمام الخارجي، خصوصًا لدى الدوائر الأمريكية والأوروبية. وأصبح مُتداولًا أن نتائج هذه الانتخابات ستُغير شكل الأكثرية الحالية في لبنان المؤيدة لِـ »حزب الله«، ولاسيّما في ظل تراجع شعبية العديد من التيارات السياسية المؤيدة للحزب في لبنان.

4. ضرب القضاء وعرقلة تحقيقات انفجار مرفأ بيروت

بعد أن تمكّنت طهران وحزبها اللبناني من إفشال انتفاضة (17 أكتوبر 2020م) بالترهيب والاختراق، عاد الحزب ليمارس نفس السياسة من أجل إفشال وعرقلة تحقيقات انفجار مرفأ بيروت؛ فمارس خلال هذا العام جُملةً من الضغوط التصعيدية تجاه المحقّق العدلي في هذه القضية، طارق بيطار؛ بهدف عرقلة مسار التحقيق، حيث طالب نصر الله بشكلٍ صريحٍ باستقالة قاضي التحقيق واستبداله بآخر، تحت ذريعة تسييس التحقيقات واستهدافها للحزب بشكلٍ غير مباشر. ولم يبقَ هذا التهديد قاصرًا على التصريحات والانتقادات الخطابية على المنابر الإعلامية فقط، بل دخلت في مرحلة التهديدات الصريحة للحكومة كاملةً، ومحاولات الحزب في تعطيل الحكومة اللبنانية، عبر إصراره على إزاحة بيطار كشرطٍ لانعقاد أيّ جلسة لمجلس الوزراء. في الجانب الآخر، عمل الحزب على توظيف الشارع للإطاحة بالمحقّق، عبر توجيهه دعوةً لمناصريه للنزول إلى الشارع والتظاهر، في محاولةٍ للضغط على الأطراف المختلفة والتلويح بورقة العُنف.

5. أزمة دبلوماسية مع محيط لبنان العربي

على خطوط التوتر السياسي والأمني العالي، تسبّبت الأزمة الدبلوماسية والمتمثلة في عددٍ من المواقف والأخطاء في السياسة الخارجية اللبنانية، والتي قادت لتدهور علاقاتها مع عددٍ من الدول العربية، في وقتٍ تحاول فيه حشد الدعم العربي لاقتصادها المتداعي، والخروج من حالة الشلل السياسي.

وفي الحقيقة تُعدُّ الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت بين لبنان وبعض الدول الخليجية، أعمق من مجرد تصريحاتٍ صادرة عن بعض المسؤولين اللبنانيين، حيث تتصل بطبيعة لبنان ومستقبله، في ظل هيمنة »حزب الله« وتعطيله للحياة السياسية والاستحقاقات الدستورية، فضلًا عن تحويل لبنان إلى مصدرٍ لتهريب الأسلحة والمخدرات، وتدريب الميليشيات الإيرانية في العديد من الدول العربية. وعلى الرغم من أنَّ الأوساط اللبنانية استبشرت بنوعٍ من الانفتاح الجزئي في علاقتها المأزومة مع محيطها العربي، عقب خارطة الطريق التي تضمنها البيان الصادر عن الاجتماع السعودي – الفرنسي لاستعادة لبنان ثقة الخارج، ارتكازًا على رزمة من القرارات الدولية ذات الصلة بسلاح »حزب الله« والمؤتمرات الدولية الناظمة للمسار الإصلاحي، وعلى الرغم أيضًا من تلقُّف ميقاتي الرسالة المتوخّاة من وراء بعض مضامين البيان السعودي – الفرنسي، باتخاذه عددًا من المبادرات والقرارات في الداخل اللبناني؛ إلَّا أنَّ ذلك لم يدُم طويلًا؛ حيث كشف الاستهداف الذي حدث في أواخر ديسمبر للمملكة العربية السعودية، عن وجود أدلة على تورط »حزب الله« اللبناني في اليمن، واستخدام الميليشيا مطار صنعاء لاستهداف أمنها واستقرارها القومي[1]، وسيُشكّل عامل إحراجٍ وإرباكٍ جديدين لرئيس الحكومة ميقاتي، خصُوصًا فيما يتعلق بعلاقة الدولة مع محيطها الخليجي.

ثانيًا: «حزب الله» وتحدّيات الدور في لبنان

رغم تظاهره بالقوة السياسية والعسكرية خلال عام 2021م، غير أنَّ »حزب الله« بات دوره محفوفًا بجملةٍ من التحديات الداخلية والخارجية، والتي قد تُنبئ بمستقبلٍ متأزمٍ في لبنان، ومن أهم هذه التحدّيات مايلي:

(1) راديو فردا، عربستان بار دیگر ایران و حزب‌الله را به پشتیبانی نظامی از حوثی‌ها متهم کرد، (06 دی 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mDb4UT

1. رُحى خلافاتٍ بينيّة تصدِّع تحالفات «حزب الله»

عادت الخلافات والاهتزازات لتضرب من جديد تحالفات إيران و«حزب الله» في لبنان، مع تصعيدٍ تدريجيٍّ لنبرة التهديدات ضد الحزب وحليفه «حركة أمل»، سواء من رئيس الجمهورية ميشال عون، أو من «التيار الوطني الحُر»، والذي صرّح باحتمالية إنهاء تحالفه السياسي مع «حزب الله». ويأتي التوتر بين التيارين، عقب تصاعد هُوة الخلافات السياسية بينهُما، سواء فيما يتعلق بأحداث الطيونة، أو فيما يتعلق بالطعن المقدم من التيار بخصوص قانون الانتخابات البرلمانية المقبلة[1]. وعلى الرغم من الترشيحات بتوسع رقعة الخلافات بين الحزب والتيار اللبناني، فإنَّه لن يصل إلى

مرحلة القطيعة، فالمصلحة المشتركة ما زالت تجمعهُما، فلا الحزب قادرٌ على التخلي عن الغطاء السياسي الذي يؤمّنه التيار في عدَّة مجالات وملفات محلية وإقليمية، ولا التيار قادرٌ هو الآخر على التخلي عن أكبر حلفائه، وسط اقتناع الأوساط السياسية بأنّ عمق المشكلة الواقعة اليوم بين «حزب الله» وحليفه، عنوانها واحدٌ وهو، كيف ستتوزَّع المكاسب في السنوات الـ6 المقبلة، بعد انتهاء الرئاسة الحالية.

2. فقدان قاعدة الدعم الشعبي والسياسي للحزب

لم يعُد «حزب الله» يتمتع بالدعم من الحلفاء قبل الخصوم، وتدنَّت نسبة شعبيته داخل حاضنته وخارجها؛ بسبب مكانته المهيمنة ودوره في دوامة الانحدار في لبنان، الذي يعيش أسوأ أزمة له في تاريخه، وما يُعانيه من فسادٍ وانكشافٍ لأنشطته غير الشرعية[2]، ولاسيّما التهريب وإنتاج المخدرات. بجانب ما كشفه عددٌ من الاشتباكات الأخيرة، والتي أظهرت الانتقاد الداخلي المتزايد لِـ«حزب الله» في أوساط الجمهور اللبناني والاحتكاكات القطاعية في البلاد.

ويأتي على رأس قائمة التحديات، التوتر الناشئ بين الحزب ورئيس الحكومة ميقاتي، الذي وعلى الرغم من الرعاية الإيرانية للأخير في رفع التعطيل عن حكومته، فإنَّ ما بلغته الأوضاع الداخلية والخارجية من انهيار مدوٍّ، قلّص إلى الحد الأقصى هامش المسايرة والمناورة، وأفقد ميقاتي أوراقًا كثيرة كان يعتمدها سابقًا في السير بين الألغام، وبات مُضطرًا لإيجاد مخرجٍ من هذه الأزمة، أقلها في المدى المنظور الذي يسبق الانتخابات اللبنانية المقبلة. وبقدر التوتر في العلاقة بين ميقاتي و«حزب الله»، ثمَّة توتر خفيّ واشتداد الرسائل والرسائل المضادة بين الأخير ورئيس «التيار الوطني الحُر» جبران باسيل على خلفية قرار المجلس الدستوري واتهام باسيل للثنائي الشيعي – «حزب الله» و«حركة أمل» – بالتآمر عليه، ووسط تعرض الأخيرة لضغوطٍ سياسيةٍ متنامية لتنأى بنفسها عن الحزب ودوره في الانهيار الاقتصادي والسياسي الذي تتعرض له لبنان منذ عام 2019م، وهذا بكُل تأكيد سيمثل ورقة ضغطٍ على الدور الإيراني في لبنان، وسيرفع منسوب الانزعاج لدى إيران وحزبها اللبناني.

3. ضغط إقليمي ودولي على دور «حزب الله» في لبنان

ثمَّة حراك عربي ودولي تجاه لبنان في اتجاهين متوازيَيْن؛ يتعلق الأوّل بالاستحقاقات اللبنانية المقبلة، النيابية والرئاسية، والاتجاه الثاني يتعلق بملف الحزب وامتداداته الإقليمية، واتضح ذلك في البيان الختامي لقمّة «مجلس التعاون الخليجي»، وكذلك بالبيان السعودي – الفرنسي حول لبنان، والذي طالب بحصر السلاح في يد الدولة، بجانب زيارة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش لبيروت. وهذا لا ينفصل أيضًا عن التعقيد القائم على المستوى الإقليمي، من تعاظم التهديدات الإسرائيلية لـ«حزب الله» وإيران، وصولًا إلى قرار أستراليا مؤخرًا بتصنيف «حزب الله» اللبناني، بجناحيه العسكري والسياسي، منظمةً إرهابيةً، والذي جاء على ضوء تصعيد العديد من الحكومات الدولية

(1) النهار، أكبر حزب مسيحي في لبنان يشير إلى احتمال إنهاء تحالفه مع «حزب الله»، (23 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/30ZjTAV

جهودها بهدف حشد الرأي العام الدولي ضد دور إيران المزعزع للاستقرار في المنطقة، ولاسيّما مع تنامي المخاوف الدولية والإقليمية تجاه أجندة الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، الهادفة إلى تعزيز «محور المقاومة» الإيراني في المنطقة في ظل رفع المخصصات الدفاعية لإيران، وزيادة قدرات «الحرس الثوري»، والتي أُعلنت ضمن الميزانية الإيرانية لعام 2022م.

ثالثًا: اتجاهات العلاقة الإيرانية -اللبنانية لعام 2022م

تمرُّ لبنان بمزيجٍ متداخل من انهيار مالي وتفكُّك سياسي وغضب شعبي وشروط دولية منذ حادث مرفأ بيروت، وإذا كان المدخل لمقاربة المجتمع الدولي في معالجة هذا الوضع المتأزم في لبنان، عبرحثّه الحكومة على تنفيذ القرارات الإصلاحية المطلوبة وإبعاده عن الدور الإيراني، فإنَّ عام 2021م، رسَّخ استمرار هذا التعطيل من «حزب الله»، بل وفاقم من هذا الوضع عبرجرّه إلى مقاطعةٍ خليجيةٍ وتغييبٍ للحلول الفاعلة سياسيًّا وأمنيًّا بالتماهي مع التوجهات الإيرانية، أمام أيّ تطورٍ أو مواجهةٍ تستهدف إيران ودورها في المنطقة.

وستُحدِّد الانتخابات المقبلة موازين القوة للأحزاب السياسية، وعليه انتخاب رئيس جديد له، وانتخاب رئيس جمهورية بحلول نهاية عام 2022م، وحتى ذلك الحين لن يقف الحزب مكتُوفًا، بل سيعمل على إعادة ترتيب وضعه الداخلي وتحالفاته، والتي وإن ظهرت بعض التصدعات فيه، إلَّا أنَّها لن تنهار تمامًا. والخشية الأكبر، أن تكون حسابات «حزب الله» متجهةً نحو مقايضة إجراء الانتخابات البرلمانية، بعقد صفقة لانتخاب رئيسٍ بالمواصفات التي تخدم مصالح الحزب، ولاسيّما وأنَّ بوادر عدَّة ظهرت خلال العام تعزز الهواجس المطروحة.

وفيما يتعلق باتجاهات الدور الإيراني المحتملة في لبنان لعام 2022م، فنُشير هنا إلى ثلاثة اتجاهات محتملة، وهي كالتالي:

1. سيناريو الصعود

ربما يتحقَّق هذا السيناريو في حال زوال أو تخفيف الضغوط المفروضة حاليًّا على الحزب، من ناحية تخفيف حدة الخلافات السياسية مع التيارات المختلفة في لبنان، إما بالمقايضة أو من خلال الترهيب والتهديد، وبالتالي تحقيق تقدمٍ حزبيٍّ في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة. أو من خلال تراجع الضغوط الاجتماعية والشعبية ضد دور الحزب في لبنان، وتراجع الضغوط الخارجية على لبنان سواء عربيًّا أو دوليًّا.

2. سيناريو التراجع

بالنظر إلى السياق الدولي والزخم الإقليمي والعربي لمواجهة تدخلات إيران وميليشياتها في عددٍ من دول المنطقة، بجانب ذلك، قد يدفع تصاعد حدَّة التحديات والضغوط التي يواجهها الحزب داخليًّا، سواء فيما يتعلق باشتداد الأزمة الاقتصادية وتراجع مؤشّراتها وما ستُفرزه من غضبٍ وتململٍ شعبي تجاه الحكومة اللبنانية ودور «حزب الله» في تعطيل دورها، بجانب احتمالية اشتداد التباين بين الحزب وحلفائه داخل المنظومة السياسية اللبنانية، قد تُفضي جملة هذه المؤشّرات إلى نوعٍ من التراجع لنفوذ إيران في لبنان.

3. سيناريو التجميد

ويحتلُّ هذا السيناريو منطقةً وسطى ما بين التصعيد والتراجع، فلا صعود دائم في ظل الضغوط المتزايدة على «حزب الله» وتنامي التململ الشعبي ضده، إضافةً إلى الإصرار الدولي على إجراء الانتخابات النيابية وتحذيراتٍ من دور الحزب في تعطيلها، ولا تراجع دائم بحكم الحاجة الإيرانية إلى المحافظة على نفوذها ومكتسباتها الإستراتيجية؛ لذا من المرجح، أن يسير الدور الإيراني في لبنان نحو هذا الاتجاه، وسيلجأ الحزب من أجل ذلك إلى تسويةٍ بوقف التوتر والتصعيد داخليًّا وخارجيًّا خلال عام 2022م.

اقرأ أيضًا

قراءة في مستقبل المشهد اللبناني.. أزمات مزمنة وتحديات محتمَلة

نورة السبيعي
باحثة بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة)

دراسة

في وقتٍ تنشغل فيه دول الإقليم وخارج الإقليم بحلحلة أزماتهم المتتالية، ومجابهة مخاوفهم المتزايدة التي يثيرها تنامي التنافس الأمريكي-الصيني، وانعكاسه بشكل مباشر وغير مباشر على عديد من قضايا دول الإقليم، ووسط جولات التوافق والتنافر الأمريكي-الإيراني حول الاتفاق النووي الإيراني، أعادت أزمات لبنان المتتالية، من نقص الطاقة والكهرباء وأحداث «الطيونة» وما أعقبها من توترات أمنية، الاهتمام من جديد بالواقع اللبناني، الذي بات يعاني من تفاقم في الأزمات، وعدم الاستقرار، والاضطراب على المستويين الداخلي والخارجي، مدفوعًا بأزمات اقتصادية وسياسية متتالية، تغذيها الانقسامات الداخلية بين مختلف القوى السياسية، وتقاطع مصالح خارجية جيوسياسية. ولا يكاد لبنان يخرج من أزمة حتى يدخل في أخرى أشد وأعتى، تضاف إلى جملة الأزمات التي تضرب لبنان، وقد برزت هذه الأزمات بشكل واضح مع بداية عام 2019م. وعلى الرغم من الانفراج الجزئي الذي قد يحدثه التوصل إلى تشكيل حكومة لبنانية، فإنّ التفاؤل ليس هو سيد الموقف، كون أغلب المؤشرات يشير إلى أن التحديات والمعوقات تتجاوز بكثير حجم الحلول المطروحة. وفي السطور التالية من هذه الورقة نحاول بإيجاز الإجابة عن تساؤلات أولية خاصة بالمشهد اللبناني، تتعلق بواقع الأزمة اللبنانية، وأبرز مظاهرها الاقتصادية والسياسية والأمنية، والتحديات الآنية، وأبرز العوائق القائمة، لنتلمس بذلك في الختام أهمّ المؤشرات على المستقبل الذي ينتظره لبنان...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

المعجم العسكري الموسوعي

عربي - فارسي | فارسي - عربي

www.rasanah-iiis.org

الشـأن الدولـي

إيران والولايات المتحدة

في 2020م كان من المتوقّع أن يطرأ تغيير جوهري في علاقة الولايات المتحدة المتأزّمة بإيران على خلفية فوز جو بايدن بالانتخابات الرئاسية، وتبنيه للدبلوماسية والمشاركة بديلًا عن المواجهة والأُحادية التي كان ينتهجُها سلفه دونالد ترامب، وذلك بحسب ما تمَّ الذهاب إليه في تقريرنا الإستراتيجي 2020م، الذي أشار إلى أنَّ بايدن لديه أوراق مهمة متمثّلة في إرث ترامب يمكنُ من خلالها الضغط على إيران في حالة عدم تجاوبها مع خِيار الدبلوماسية، وأنَّ إيران في الوقت نفسه بحاجة إلى رفع العقوبات؛ نظرًا للأزمة الداخلية التي تعاني منها جرَّاء الضغوط والعقوبات، وبالفعل كانت الدبلوماسية والمفاوضات العنوان الأساسي للعلاقات بين الجانبين في 2021م، حيث عُقدت ثماني جولات من المفاوضات في فيينا بين أبريل وديسمبر 2021م ■

لكن في ظل فقدان الثقة وتباين المواقف بشأن إحياء الاتفاق النووي، حاولت كلٌّ من الولايات المتحدة وإيران أن تذهبا إلى طاولة المفاوضات بعددٍ من أوراق الضغط من أجل تعزيز موقفهما التفاوضي، في هذا الإطار لم يتخلَّ بايدن عن إرث العقوبات الذي تركه ترامب، وفرض مزيدًا من العقوبات على إيران، وكثَّف من ضغوطه للحد من حركة إيران الإقليمية والتضييق عليها، فضلًا عن تقريب وجهات النظر عبر الأطلسي بشأن إيران، في حين أن طهران دفعت بإجراءاتها النووية خطوات كبيرة للأمام بعيدًا عن الرقابة الدولية، واختبرت بجدية قدرتها على مواجهة الضغوط والتغلُّب على العقوبات، وتعزيز علاقاتها إقليميًا ودوليًا بعيدًا عن حلفاء الولايات المتحدة، وقد أسهمت المناورة التي يقوم بها الطرفان في إضفاء مزيدٍ من التعقيد على مسار المفاوضات، وتباين في وجهات النظر حتى نهاية 2021م للوصول إلى تسوية بشأن إحياء الاتفاق النووي، وهو ما انسحب على بقية قضايا الخلاف الأساسية بين الجانبين، والتي يعود بعضها إلى عقود.

يحاول هذا التقرير أن يرصد اتجاهات العلاقة بين الجانبين بناءً على التفاعلات بينهُما خلال 2021م، مع توضيح تداعيات ذلك ونتائجه، وأُفق العلاقة خلال 2022م، وذلك من خلال العناصر الآتية: أوّلًا: دبلوماسية نشطة وضغوط متبادلة بين الولايات المتحدة وإيران، ثانيًا: تصعيد وضغط متبادل دون مواجهةٍ مباشرة على المستوى الإقليمي، ثالثًا: التحرُّك في مسارات متضادَّة على الصعيد الدولي، رابعًا: اتجاهات العلاقات الأمريكية-الإيرانية في 2022م.

أوّلًا: دبلوماسية نشِطة وضغوط متبادلة

كانت إيران قد اتجهت تحت تأثير سيطرة «التيار المتشدّد» على البرلمان إلى خفض التزاماتها النووية وَفقًا لقانون الإجراءات الإستراتيجية لمواجهة العقوبات، والذي أقرَّه البرلمان الإيراني في نهاية ديسمبر 2020م، فبموجب هذا القانون اتَّجهت إيران لتقليص التزاماتها بالبروتوكول الإضافي الذي يمنحُ الوكالةَ الدولية صلاحيات رقابة أوسع على المنشآت النووية. لكن مع قدوم بايدن تبنَّت إدارته سياسة التفاهم والدبلوماسية تجاه إيران بدلًا من المواجهة، وذلك ضمن إستراتيجية جديدة للتعامل مع إيران، في إطار إعادة ترتيب الولايات المتحدة لأولوياتها في الشرق الأوسط ككُل.

ولأنَّ حكومة الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني كانت تواجه ضغوطًا كبيرة وترغبُ في إعادة إحياء الاتفاق النووي لتحقيق مكاسب مهمة قبل الانتخابات الرئاسية في منتصف 2021م، فقد قدَّم روحاني ووزير خارجيته محمد جواد ظريف أفكارًا من أجل دفع مسار الدبلوماسية للأمام، وقد التقطت الأطرافُ الأوروبية الإشارات الإيجابية على الجانبين وتوسَّطت من أجل بدء محادثات لإعادة إحياء الاتفاق النووي، والتي بدأت في فيينا في أبريل 2021م بين إيران ومجموعة 4+1، مع حضور أمريكي غير مباشر من أجل إحياء الاتفاق النووي.

بالتوازي مع الجهود الدبلوماسية اتَّجه النظام الإيراني لتصعيد إجراءاته النووية، وكانت أبرز الخطوات في هذا الصدد عدم تجديد إيران اتفاقها مع الوكالة الدولية

للطاقة الذرية الخاص بعمل كاميرات المراقبة في المحطات النووية، والتهديد بمسح بيانات الكاميرات في حال لم ترفع واشنطن عقوباتها، كما قيَّدت وصول المفتّشين إلى موقع كرج النووي بعد العملية التخريبية التي طالته في أبريل 2021م، وأطلقت سلسلةً جديدة من أجهزة الطرد المركزي المتطورة لتخصيب اليورانيوم بنسبة 60%، وقامت بزيادة إنتاج اليورانيوم المعدني، وأبدى البرلمان تشددًا بشأن متابعة قانون الإجراءات الإستراتيجية لإلغاء العقوبات[1].

أظهرت هذه الإجراءات أنه لم يكُن لدى «المتشدّدين» رغبة في استفادة روحاني وتيَّاره من توقيع صفقة قبل الانتخابات الرئاسية، وتأكد ذلك مع تراجع الدعم الذي قدَّمه المرشد علي خامنئي لحكومة حسن روحاني للمُضي قُدُمًا في المفاوضات[2]، وتشكيك «المتشدّدين» في النوايا الغربية؛ وبالتالي وعلى الرغم من أنَّ حكومة روحاني كانت على وشك الوصول إلى تسوية، فإنها أُجبرت على إحالة مِلف المفاوضات إلى الرئيس الجديد إبراهيم رئيسي الذي تسلَّم السلطة مطلع أغسطس 2021م.

بدورها، لم تتخلَّ حكومة رئيسي عن مسار المفاوضات، لكنها اتجهت نحو التشدد ورفع سقف المطالب وكسب الوقت، في هذا الإطار أعلنت الخارجية الإيرانية أنه «ما لم تستأنف الولايات المتحدة والأطراف الأخرى التنفيذ الكامل وغير المشروط للاتفاق النووي، ستواصل إيران برنامجها النووي السِلمي على أساس الاحتياجات وقرارات النظام فقط وفي إطار التزاماتها المتعلقة بالضمانات»[3].

استطاعت حكومة رئيسي بناء إجماعٍ داخلي جديد أكثر تشددًا مضمونُهُ يؤكد على رفع كافة العقوبات الأمريكية دفعةً واحدة وبشكلٍ مؤثّر وقابل للتحقُّق مع إعطاء ضمانات ملموسة، ورفض إدخال أي تعديلات على الاتفاق السابق، ومِن ثَمَّ، عادت إيران إلى طاولة المفاوضات في 29 نوفمبر ضمن «الجولة السابعة»، التي قدَّمت فيها إيران مسوَّدتيْن بشأن رفع العقوبات والالتزامات النووية، واتضح منهما أنَّ إيران قد تراجعت عن التقدم الضعيف السابق الذي كانت قد أحرزته في الجولات التي عُقدت خلال فترة روحاني، وبالمقابل، قدَّمت بقيةُ أطراف الاتفاق بالتنسيق مع الولايات المتحدة مسوَّدتيْن وعادت الوفود للنقاش، وتأملُ الأطراف مع استمرار المفاوضات أن يتم فيها سدّ الفجوة وتحقيق تقدم ملموس.

رغم حرص الولايات المتحدة على مسار الدبلوماسية، فإنَّها حذَّرت من الإجراءات التي تتخذها إيران بشأن برنامجها النووي، ومن مماطلتها وعدم جديتها، وهدَّدت بالانسحاب من المفاوضات وأنها لن تستمر للأبد، بينما تكسب إيران الوقت وتُصعِّد من إجراءاتها النووية، كما أكدت الولايات المتحدة على التزامها بعدم امتلاك إيران أسلحةً نووية، وفي هذا السياق ضغطت على الوكالة الدولية لأجل إحالة المِلف إلى مجلس الأمن لاستعادة الضغوط والإجماع الدولي ضد إيران، مستغلةً قلقَ الأطراف الأوروبية من الإجراءات النووية التي تتبعها طهران[4]، ومع قرب كل اجتماع لمجلس المحافظين تحرص إيران على تنشيط المفاوضات مع الوكالة الدولية بشأن آليَّات الرقابة والتفتيش من أجل تفادي إصدار قرار من مجلس المحافظين بإدانتها، ومع أنَّ الطرفين توصَّلا لاتفاقات بشأن السماح باستمرار عمليات الرقابة، غير أنَّ طهران كانت تناور وتعرقل عملية التفتيش، وهو ما دفع الوكالة لإصدار بيان تدين فيه إيران لعدم تعاونها، وزاد من شكوكها وشكوك الولايات المتحدة بشأن نوايا إيران النووية.

بالتوازي مع مسار الدبلوماسية، وعلى مدار العام 2021م، ومع غياب أيّ تسوية وفي ظل إجراءات إيران النووية المتزايدة، واصلت إدارة بايدن الضغوطَ على إيران من خلال فرضِ مزيدٍ من العقوبات بوصفها ما تزال أداةً فعالة للضغط على طهران، وهذا ما أكده نائب وزير الخزانة والي أدييمو بقوله: إنَّ «بلاده سوف تلتزم بالتطبيق الصارم للعقوبات الأمريكية ضد إيران، وأنَّ تخفيف العقوبات فقط سيتم إذا استأنفت إيران الامتثال للاتفاق النووي، كما أكد أنَّ الولايات المتحدة ستتابع أيّ جهود إيرانية للتهرب من العقوبات وإساءة استخدام النظام المصرفي الدولي لتمويل الأنشطة الإرهابية»[5].

بالمقابل، شعرت إيران بعد رحيل ترامب بأنها تحررت جزئيًا من الضغوط الأمريكية واحتمال تعرُّضها لعمل

(1) وكالة إيلنا، شجاعی علی آبادی خبرداد؛ صالحی برای ارائه گزارش به کمیسیون اصل نود مجلس می‌رود، (09مرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 18 ديسمبر2021م، https://bit.ly/37d8e0Y

(2) وكالة أنباء مهر، احیای گام به گام برجام منفعتی برای ما ندارد/ تحریم‌ها کامل لغو شود، (17 فروردین 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 21 ديسمبر2021م، https://bit.ly/3cPUZa2

(3) وكالة تسنيم، واکنش خطیب‌زاده به گزارش جدید آژانس اتمی، (26 مرداد 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر2021م، https://bit.ly/3xR2dBX

(4) وكالة ايسنا، تحلیل یک کارشناس مسائل بین‌الملل درباره لغو تحریم‌ها علیه ایران، (2 مهر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر2021م، https://bit.ly/3ENxeLt

(5) Andrea Shalal , Treasury deputy nominee vows to enforce U.S. sanctions on Iran, (Dec 02, 2020), accessed on: Apr 01, 2021, https://reut.rs/2PeSkgz

عسكري، وحاولت اختبار آليات للتغلُّب على بعض العقوبات، من خلال متابعة سياسات «المقاومة» بدلًا من الدبلوماسية، وحاولت إيصال رسالة إلى إدارة بايدن بأنَّ إيران لديها القدرة على العيش لفترة أطول في ظل العقوبات، وأنَّ الوقت ليس في صالح الأمريكيين، وأنَّ أيّ تأخير سيمنح إيران فرصةً لتحقيق اختراق نووي[1]، ولا سيَّما أنَّ صادرات النِّفط الإيراني زادت في 2021م، ولا شكَّ أنَّ رئيسي يمثّل خطابَ مقاومة يعتقد أنَّ إيران يجب أن تركِّز على إحباط العقوبات بدلًا من محاولة رفعها عن طريق المفاوضات السياسية. وفي هذا الإطار، أجرت الحكومة الإيرانية الجديدة مشاورات متعددة بشأن تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون التجاري، مع إيجاد بدائل عملية للتبادل المالي، كما بحثت إيران مع العديد من الدول خارطة طريق للتعاون التجاري ووضع إستراتيجية لتسديد الديون من بينها اتفاقية لـ «مقايضة» النِّفط بالسلع، كما تتبنَّى حكومة رئيسي برنامجًا يُعرف بِـ «دبلوماسية الطاقة»، محورهُ العمل على رفع مستوى الصادرات وتجارة الغاز، ولا سيَّما لدول الجوار وخصوصًا العراق وتركيا وأفغانستان.

ثانيًا: مواجهة وردع متبادل على المستوى الإقليمي

لم تتوانَ الولايات المتحدة خلال العام 2021م عن مواجهة الاستفزازات والهجمات الإيرانية في المنطقة من خلال الردع العسكري، إضافةً إلى التنسيق مع القوى الإقليمية لمواجهة سلوك إيران التخريبي، وفي هذا الإطار وجَّهت الولايات المتحدة ضربات عسكرية لمراكز الميليشيات المدعومة من إيران، ردًّا على الهجمات الصاروخية الإيرانية على تمركزات القوات الأمريكية في سوريا والعراق، كما حرمت الولايات المتحدة إيران من إيصال مساعداتها العسكرية للحوثيين في اليمن. وشهد الخليج، عمليات تصعيد عدَّة بين البحرية الأمريكية وقوات الحرس الثوري، وامتدت هذه المواجهة إلى خليج عُمان.

كما أتاح رحيل رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو وتولّي رئيس وزراء إسرائيلي جديد، المجال أمام مزيدٍ من التنسيق بين إدارة بايدن وإسرائيل بشأن إيران، وتمثَّل ذلك في لقاء بايدن برئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد نفتالي بينيت في البيت الأبيض، وتأكيده خلال اللقاء على أنه «إذا فشلت الدبلوماسية، فنحن مستعدون لطرح خِيارات أخرى على الطاولة»[2]، كما أسفرت المباحثات بين الحكومتين عن تعيين سفير الولايات المتحدة السابق في إسرائيل دان شابيرو عضوًا في فريق المفاوضات التابع للخارجية الأمريكية مع إيران، ليُصبح مسؤولًا عن الجوانب الإقليمية للقضية الإيرانية، والتنسيق مع إسرائيل، كذلك إجراء مناورات مشتركة في البحر الأحمر لاختبار إمكانية إغلاق خليج العقبة ومنع تسلّل أيّ سفينة حربية إيرانية إليه، فضلًا عن إطلاق آلية للتعاون الإقليمي في مواجهة القدرات الإيرانية في مجال المسيَّرات، ناهيك عن الاستعدادات المشتركة لمواجهة طموح إيران النووي في حال فشلت مفاوضات فيينا.

في السياق نفسه، حاولت الولايات المتحدة تهدئة مخاوف دول الخليج من خلال عدَّة اجتماعات وجولات زار فيها كبار مسؤولي إدارة بايدن دولَ الخليج لإطلاعهم على نتائج المفاوضات، خصوصًا أنَّ دولَ المنطقة لديها مخاوف بشأن عدم مشاركتهم في المفاوضات، وكذلك ما يتعلق باتفاق جديد وشامل يحدُّ من طموح إيران النووي، فضلًا عن احتمال عدم إمكانية إدراج قضايا الصواريخ الباليستية وتهديدات إيران الإقليمية على أجندة المفاوضات. وكان رئيس الوفد الأمريكي روبرت مالي، قد عقد اجتماعًا عبر دائرة الفيديو، بمسؤولين في دول الخليج، لمشاركتهم في نتائج المفاوضات المستمرة مع إيران لإعادة العمل بالاتفاق النووي. وناقش وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن والدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية العملَ على تحقيق نهج مشترك تجاه حلٍّ دائم للنزاع في اليمن ومتابعة الدبلوماسية لتحقيق عودةٍ متبادلة للامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة ومواجهة سلوك إيران العدواني المستمر في الخليج، كما نسَّق الطرفان جهودهما تجاه إيران في إطار مجموعة العمل الخليجية-الأمريكية الخاصة بإيران والتي عقدت اجتماعها الثاني في 17 نوفمبر 2021م. وعلى الصعيد الإقليمي، قدَّمت واشنطن 47 مليون دولار مساعدةً فورية للجيش اللبناني، وتعتقد واشنطن أنَّ دعم الجيش اللبناني سيكون ثقلًا موازنًا لحزب الله، وسيعزّز دور الجيش في النظام اللبناني مستقبلًا.

في المقابل، أبدت إيران مع قدوم بايدن قدرًا من التهدئة الإقليمية، وتمثَّل ذلك في فتح حوار مع القوى الإقليمية ومنها السعودية؛ لأجل تنحية مناقشة دور إيران الإقليمي في أيّ مفاوضات، وعدم توسيع نطاق المفاوضات لتشمل إشراك بعض دول المنطقة. وفي الوقت نفسه، مارست إيران ضغوطًا عسكرية وسياسية غير مباشرة على

(1) وكالة ايسنا، فواد ايزدى: بايد به آمريكايى‌ها فهمانده شود كه زمان به نفع‌شان نيست، (22 اسفند 1399هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3t7x23h

(2) صحيفة جوان، وين فقط نقدى، (13 شهريور 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3yLsNwA

الوجود الأمريكي في العراق، سواءً من خلال الهجمات أو مطالب الجهات المحسوبة عليها بضرورة رحيل القوات الأمريكية من العراق. كما عملت من حينٍ إلى آخر على الضغط عبر مهاجمة الناقلات وسفن الشحن، ومن مظاهر ذلك الهجوم على سفينة بملكية جزئية إسرائيلية شمال المحيط الهندي، في 03 يوليو 2021م، وهجوم آخر في 30 يوليو 2021م على سفينة أدى لمقتل اثنين من طاقمها.

كما تمَّ استقبال قادة «المقاومة الفلسطينية» في غزة في حفل تنصيب رئيسي، ولقائهم بكبار المسؤولين الإيرانيين، والتأكيد على تقديم الدعم للميليشيات في إطار محور المقاومة الذي ستستندُ إليه الحكومة الجديدة في سياساتها الإقليمية على الرغم من الحديث عن الاستعداد للحوار مع دول الجوار. كما تواصل إيران جهودها في أفغانستان من أجل الحفاظ على نفوذها في ظل طالبان، حيث يمثِّل الانسحاب الأمريكي مكسبًا جيوإستراتيجيًا مهمًا لطهران. وردًّا على التهديدات الإسرائيلية بضرب المنشآت النووية، أجرت إيران مناورات وأعلنت أنها في حال ارتكبت تل أبيب أيّ حماقة سوف تستهدفها بصورة مباشرة، كما واصلت هجماتها السيبرانية على الولايات المتحدة وإسرائيل.

ثالثًا: التحرك في مسارات متضادة على الصعيد الدولي

عدَّت إدارة بايدن إعادةَ ترتيب تحالفاتها في مواجهة إيران سواءً مع الأطراف الأوروبية أو القوى الإقليمية بأنهُ سيجعلها في موقع أفضل لمساءلة إيران، ففي حالة الوقوف مع شركائها وحلفائها في جبهة متحدة، إذ ستتوفّرُ الأدوات اللازمة في حال التوصل إلى اتفاق لمواجهة أنشطة إيران الصاروخية والإقليمية على حدّ تعبير المتحدث باسم الرئاسة الأمريكية نيد برايس، وكذلك وزير الخارجية بلينكن أثناء جلسة استماع أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب[1]، ولا شكّ أنَّ الولايات المتحدة في عهد بايدن، وفي ظل خروقات إيران النووية كانت قادرةً بصورة واضحة على جذب دعم الأطراف الأوروبية بخلاف فترة ترامب، فضلًا عن ذلك ضغطت الولايات المتحدة على بعض الدول من أجل حرمان إيران من أرصدتها المالية وعائدات مبيعاتها النِّفطية مثل كوريا الشمالية واليابان، وفرضت مزيدًا من العقوبات الثانوية على الأطراف المتعاونين مع إيران.

وفي مواجهة التقارب عبر الأطلسي، زاد اهتمام طهران بتنمية وتعزيز العلاقات مع العالم غير الغربي، وَفق رؤية مضمونها أنَّ العالم لا يقتصر على الغرب، ومِن ثَمَّ، اتجهت إيران لتعزيز سياسة «التوجه شرقًا»، بما في ذلك تطوير العلاقة المتطورة مع الصين وروسيا، حيث يؤمّنُ البلدان لإيران غطاءً دبلوماسيًا وسياسيًا فعالًا في مفاوضات فيينا. وفي هذا السياق، جاء توقيع وزيرا خارجية الصين وإيران اتفاقية الشراكة الإستراتيجية لمدة 25 عامًا في 27 مارس 2021م، وعدَّ أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني علي شمخاني «توقيعَ وثيقة

(1) إنجي مجدي، واشنطن: صانع القرار في إيران هو نفسه الذي عقدنا معه اتفاق 2015م، إندبندت عربي، (24 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/2UW5P7K

الشراكة بمثابة خارطة طريق التعاون الإستراتيجي بين إيران والصين وهو جزءٌ من سياسة المقاومة الفعالة»[1].

وتتَّجه إيران إلى توقيع اتفاقية مُمَاثلة مع روسيا، فضلًا عن تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية وعقد اتفاقيات تجارية واتفاقيات تبادل مالي خارج نظام السويفت الأمريكي لتفادي العقوبات الأمريكية. تمثل هذه التحركات قلقًا بالنسبة للولايات المتحدة ولا سيَّما في ظل التنافس المتصاعد على الساحة الدولية مع الصين وروسيا، وقد أثمرت التحركات الإيرانية نحو الشرق عن قبول عضويتها في منظمة شنغهاي، فضلًا عن إجراء مناورات بحرية مشتركة بين روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان في بحر قزوين مطلع سبتمبر 2021م، وأخرى بين روسيا وإيران والصين مزمعٌ عقدها أوائل 2022م في منطقة الخليج. وتعُدُ إيران هذه التحركات بمثابة حاجز أمام إخلال الولايات المتحدة بالأمن الإقليمي[2]، بالتوازي مع ذلك تعمِّق إيران علاقاتها مع دول أمريكا الجنوبية ولا سيَّما فنزويلا وكوبا، ودعت طهران إلى تكوين تحالف دولي مناهض للهيمنة الأمريكية.

خاتمة: انفراجة محتملة بشأن الملف النووي وصعوبات في معالجة جذور الخلاف

على الرغم من فقدان الثقة المتبادل بين الولايات المتحدة وإيران، يتمسَّك الطرفان بالدبلوماسية كإطار لإحياء الاتفاق النووي، حيث يحقِّق ذلك مكاسب متبادلة، فمن جانب الولايات المتحدة فإنها ترى أنَّ الدبلوماسية أفضل خِيار للسيطرة على طموح إيران النووي ومنع وصولها للعتبة النووية، كما يجنِّبها مواجهةً مكلفة في وقت تعطي فيه اهتمامًا أكبر لمواجهة الصين في منطقة جنوب شرق آسيا، ومع ذلك تملك الولايات المتحدة البدائل لردع إيران، سواء من خلال الاستمرار في فرض العقوبات على النظام الإيراني، أو اللجوء لخِيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية بالتعاون مع حلفائها، وهي خِيارات يمكنُ اللجوء إليها في حال فشلت الدبلوماسية.

بالنسبة لإيران، فإنَّ إحياء الاتفاق قضية جوهرية لتحقيق الاستقرار وتجنُّب الأزمات، لهذا على الرغم من أنَّ المفاوضات النووية كانت مجالًا لجدلٍ كبيربين «الإصلاحيين» و «المتشدّدين»، لكن لم يختلف نهجُ رئيسي كثيرًا عن نهج سابقه، فالسياسات التي يتابعها رئيسي بالفعل قد بدأت خلال وجود روحاني، ولا سيَّما فيما يتعلق بقبول مبدأ الدبلوماسية لإحياء الاتفاق النووي بوصفه الخيارَ الأمثل لمعالجة الأزمات المتصاعدة في الداخل، ومعالجة لسياسة إيران الخارجية المتأزمة.

لكن من أجل الوصول إلى اتفاق أفضل وعدم تقديم تنازلات جوهرية ورفع كامل العقوبات عن إيران، يحاول رئيسي أن يختبرقدرة حكومته على التعامل مع التحديات ومحاولة نسج شبكةٍ من العلاقات الخارجية ومع دول الجوار من أجل إحباط العقوبات الأمريكية، وتفادي الذهاب إلى طاولة المفاوضات بأيدٍ فارغة، وقد نجح دبلوماسيًا في تحقيق بعض المكاسب وتطوير بعض العلاقات في إطار سياسة الجوار والتوجه شرقًا، وساعده في ذلك الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، فضلًا عن المُضي قُدُمًا في سياسة الغموض النووي عبرمزيدٍ من الإجراءات بعيدًا عن الرقابة والتفتيش الدوليّيْن، لكن واقعيًا كانت نتائج التحركات الإيرانية على مسار ما يُسميه النظام بـ «المقاومة» محدودًا، وقد يتعرَّض النظام لضغوط وعزلة دولية.

على ذلك، فإنَّ المتوقع على المدى القصير، أن يظل مسار المفاوضات مستمرًا، وربما تنتهي المفاوضات بإحياء الاتفاق النووي، من خلال اتفاق مؤقت كنقطة انطلاق نحو إحياء الاتفاق بالكامل، وربما يستلزم الوصول لذلك تقديم تنازلات متبادلة، وصولًا إلى صفقة لتبديد المخاوف بشأن البرنامج النووي الإيراني بالأساس.

لكن على المدى الطويل، من المرجح ألَّا تتم معالجة جذور الخلاف والعِداء المتأصِّل بين الولايات المتحدة وإيران، حيث لا تزال فجوة الثقة بين الجانبين قائمة، خصوصًا في ظل احتمال عدم تمكُّن الولايات المتحدة من إدراج قضايا جوهرية في المفاوضات الجارية، بما في ذلك تعديل الاتفاق بما يحُول دون تحوّل إيران في المستقبل لقوة نووية، وضبط سلوكها الإقليمي، وتقييد برنامجها للصواريخ الباليستية، وكذلك في ظل هيمنة «المتشدّدين» على مفاصل السلطات في إيران، والذين لديهم خطوطٌ حمراء فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات المتحدة لن يتجاوزوها، ولديهم أيضًا مهمةٌ لإحياء مبادئ الثورة، وأهمها: الاستقلالية ومقاومة الهيمنة الأمريكية، الأمر الذي يعني استفادةَ إيران من إحياء الاتفاق النووي واستمرارها في متابعة سياساتها التقليدية.

(1) وكالة أنباء مهر، شمخانی: سند همکاری ایران و چین بخشی از سیاست مقاومت فعال است، (09 فروردین 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 10 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/2QIOUDz

(2) وكالة أنباء ايسنا، سفیر روسیه در تهران اعلام کرد: برگزاری رزمایش دریایی مشترک روسیه، چین و ایران، (01 شهریور 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3D60z3f

إيـــران وأوروبـــا

تحظى العلاقة الأوروبية-الإيرانية باهتمام بالغ على المستوى الدولي؛ كـون الترويـكا الأوروبيـة (ألمانيا وفرنسـا وبريطانيا)، محور أسـاس في الاتفـاق النـووي مـع إيـران، وهُـم الممثلـون الرسـميون لمصالـح القارة الأوروبيـة، ولاسـيّما الاقتصاديـة منها مـع إيران، فضلًا عـن أنهم غدو أخيـرًا قنـاة الاتصال الدبلوماسـي ما بين الولايات المتحـدة الأمريكية وطهران، في ظل تعنّت الأخيرة ورفضها التفاوض مباشـرةً مع أيّ إدارة أمريكيـة. وأشـرنا في التقرير الإسـتراتيجي للعام 2020م إلى خمسـة سـيناريوهات محتملة المثول خـلال 2021م، وكان ترجيحنا الأوّل يميل إلى مسار تحسّن العلاقة بين الطرفين، تبعًا لحدوث انفراجة في مسار التفـاوض النـووي. بيْـد أنَّ ما تحقّق علـى أرض الواقع كان السـيناريو الثاني في سُـلم الترجيح، وهو امتداد التفاوض لفترة أطول من العام دون تحقيق الاختراق المنشـود من قِبل إيران أو المعسـكر الغربي مُمَثلًا في الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين ■

يسعى هذا الجزء من التقرير إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسة حول شكل العلاقة بين الطرفين، خلال 2021م، وأبرز محطات التجاذب على المستويات السياسية والدبلوماسية، آخذين بالحسبان تعليق العلاقات الاقتصادية الكبرى، وَفقًا لخروج الشركات الأوروبية من الأسواق الإيرانية منذ صيف عام 2018م مخافة الوقوع في مغبّة العقوبات الأمريكية. كما أنَّ التقرير لا يغفل عن الجوانب التعاونية، سواءً في المجالات الصحية لمكافحة جائحة كورونا، أو غيرها من نطاقات التعاون المعتبرة بين الجانبين، مع التأكيد على أنَّ جُلّ الوقائع السياسية بينهُما لا تتعدى مِلف القضية النووية، أو مناكفات المِلفات الإنسانية والحقوقية.

لذا؛ فإنَّ هذا الجزء يستعرض تشابكات العلاقة بين الطرفين في مسارات ثلاثة؛ أوّلًا: حصيلة التجاذب حِيال القضية النووية، وثانيًا: مسارات التعاطي الأوروبي مع إيران، وثالثًا: مواقف وتطلعات إيران من العلاقة مع أوروبا، لنخلُص في الختام إلى آفاق العلاقة بين الطرفين في المستقبل القريب.

أوّلًا: حصيلة التجاذب حِيال القضية النووية

سعت الأطراف الأوروبية منذ بداية العام إلى إحياء الاتفاق النووي، عبرإقناع الطرفين الإيراني والأمريكي بالعودة إلى طاولة المفاوضات، وحثّها على خوض غمار هذا المسار بوصول إدارةٍ أمريكية عازمة على تحييد خطر النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية. إيران من جهتها، اتخذت إجراءات متفرقة تُعَدّ في مجملها خرقًا لبنود الاتفاق النووي، وتطال معدلات تخصيبها لليورانيوم، ومسائل كاميرات المراقبة الموجودة في منشآتها النووية، علاوةً على وقف العمل بالبروتوكول الإضافي؛ ما يعني الوقف التام لعمليات التفتيش للمنشآت النووية، المُسماة «الإجراءات الطوعية».

الأطراف الأوروبية منذ بداية التشاور للعودة إلى الاتفاق النووي، أظهرت حرصها على تضمين مِلفات تعُدُّها ذات أولوية في إطار التفاوض مع إيران، وهي مِلف البرنامج الصاروخي الإيراني، ومِلف الاستقرار الإقليمي. ودون شك تحتلّ قضية الصواريخ الباليستية بعيدة المدى في هذا الصدد الأولويةَ القصوى لدى الجانب الأوروبي، الذي يتنبَّه لخطر هذه الصواريخ على الأمن الإقليمي والدولي. أما في حيّزخفض التوتر الإقليمي ولأجل تكثيف الضغوط على إيران وتحقيق بعض المطالب التفاوضية، إنْ لمْ يكُن جُلها، طالبت أصوات أوروبية، على رأسها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بإشراك أطراف إقليمية كالمملكة العربية السعودية في جوانب التفاوض مع إيران[1].

إيران في الطرف المقابل، صعَّدت من موقفها باعتماد تجاوزات جديدة في إطار البرنامج النووي، وصولًا إلى

(1) العربية، ماكرون: يجب إشراك الرياض في مفاوضات نووي إيران، (04 فبراير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/32K99Y7

إعلانها تخصيب اليورانيوم بمستوى 60% في أبريل، وإن أتت تلك الخطوة كردّ فعل على ما تلقّتهُ إيران من هجوم خارجي لحِق بمنشأة نطنز النووية. وما زاد من تعقيد الوضع القائم بين إيران والأطراف الغربية عمومًا، هو وصول إدارة إيرانية أكثر مُناوَأةً للغرب من سابقتها؛ كونها محسوبة على الدائرة الضيقة للمرشد الإيراني. وكانت لوكالة الطاقة الذرية الدولية مناوشاتٌ متتابعة مع إيران، منذ وقف الأخيرة عملها بالبروتوكول الإضافي، أبرزها: عقد الطرفين لاتفاق يمتدّ لثلاثة أشهر، يقضي بالإبقاء على بعض الصلاحيات المناطة بالوكالة لمراقبة الأنشطة النووية الإيرانية. وفي الجدول (1)، سلسلةٌ لأبرز البيانات والمطالبات الأوروبية، التي تستهجنُ فيها التجاوزات الإيرانية، وتتجاوب فيها مع تقارير وكالة الطاقة الذرية الدولية.

فصل القول في حيّز المِلف النووي الإيراني، أنَّ الطرفين سِيقا بدوافع مختلفة نحو التفاوض، وتمَّ عقد ثمانية مباحثات نووية لم تؤتِ أُكُلها بعد، ولم تسفر عن أيّ انفراجة حقيقية تعيد الأطراف جميعها إلى الالتزام ببنود الاتفاق النووي. ويُذكَر أنَّ ست جولات من المباحثات تمت في فترة حكومة الرئيس روحاني، في حين أنَّ الإدارة الجديدة ماطلت في العودة إلى طاولة المباحثات منذ تسنّمها السلطة التنفيذية في أغسطس، وحتّى نهاية نوفمبر. المباحثات الجارية تركز فيها طهران على الضمانات بعدم انسحاب واشنطن مجددًا من الاتفاق النووي، والتحقّق من رفع العقوبات المفروضة عليها، بينما يسعى الجانب الغربي للوصول إلى تسوية مُرضية خلال أسابيع قليلة، قبل انقضاء يناير من

جدول (1): التصريحات والبيانات المنددة بالتجاوزات النووية الإيرانية

البيان – الحدث / صادر عن	تاريخه	الدواعي والأسباب
بيان إدانة من الترويكا الأوروبية	04/01/2021	ضد رفع إيران مستوى تخصيبها لليورانيوم إلى 20%
مطالبة رسمية من الترويكا الأوروبية بوقف خروقات إيران، خصوصًا إنتاج اليورانيوم	12/02/2021	إثر إعلان إيران رفعها لمستوى تخصيب اليورانيوم
الوكالة الدولية للطاقة الذرية تُجري اتفاقًا مؤقتًا مع إيران	21/02/2021	بعد إخطار إيران للوكالة بعزمها وقف العمل بالبروتوكول الإضافي
بيان استنكار وإدانة من دول الترويكا	14/04/2021	عقب إعلان إيران رفعها لمعدل التخصيب حتى 60%
بيان إدانة من وزراء خارجية دول الترويكا	29/06/2021	من جرَّاء جنوح إيران نحو إنتاج اليورانيوم المخصب لحدود 20%
وكالة الطاقة تعقد اتفاقًا مع إيران	13/09/2021	لإدخال بطاقات ذاكرة جديدة بكاميرات المراقبة في المنشآت النووية
إعلان أوروبي-أمريكي	30/10/2021	يعرب عن قلق الدول الغربية إزاء التجاوزات النووية الإيرانية
وكالة الطاقة تنشر تقريرين يفصلان خروقات إيران النووية	24-26/11/2021	بمناسبة انعقاد اجتماع مجلس محافظيها
وكالة الطاقة تتوصل إلى اتفاق مع إيران	15/12/2021	لاستبدال كاميرات الوكالة في موقع «كرج» لأجهزة الطرد المركزي

إعداد: مركز الدراسات والبحوث، وحدة الدراسات السياسية والإقليمية بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

(1)

العام 2022م، والجانب الإيراني يرد بعدم اكتراثه بأية «مواعيد نهائية مُلفقة»[1].

ثانيًا: مسارات التناول الأوروبي للقضية الإيرانية

يدين التعاطي الخارجي الأوروبي تجاه إيران يرتكن إلى سياسة العصا والجزرة، فنجده يقدّمُ المساعدات الصحية، ويبادر إلى التعاون مع إيران في حيّز مكافحة جائحة كورونا، وعلى نفس المنوال يبقي على قنوات الاتصال الدبلوماسي مفتوحة، خصوصًا حِيال المِلفات الشائكة؛ النووي والصواريخ الباليستية. وحاجة أوروبا إلى إيران تنبع من تطلعات الاستئثار بالمكاسب الاقتصادية، التي ينطوي عليها احتواء إيران، وانفتاحها على الغرب. أما هدف أوروبا من التدخل والتحرك في المجال الدولي إزاء القضية الإيرانية، فهو محاولة منها للإبقاء على نفوذها السياسي في المنطقة، والأمر المقرون دومًا بالحيلولة دون ارتماء إيران في الأحضان الصينية والروسية.

كذلك، فإنَّ الجانب الأوروبي ما فتئ يحاول إيجاد المشتركات مع الجانب الإيراني، وبعد التأكيد على التعاون في مكافحة جائحة كورونا، نجد محاولة الطرفين التعاون في المجال الأمني، بالتحديد في تأمين المحيط الهندي. فعند عقد الاجتماع الأوّل لقادة القوات البحرية لدول المحيط الهندي في باريس، أعلن قائد القوات البحرية الإيرانية الأدميرال شهرام إيراني في 16 نوفمبر أنَّ بلاده سوف تفتتح قريبًا مركز الأمن للمحيط الهندي في تشابهار، وقال: «وَفقًا لموافقات قمة باريس، فقد تمَّ تكليف إيران وأستراليا برئاسة مجموعة إيفونز الأمنية بشكل مشترك»[2]. ومجموعة أيفونز الأمنية هي قمة لقادة القوات البحرية من 24 دولة مطلة على المحيط الهندي، بالإضافة إلى ست دول مراقبة، بما في ذلك الصين وروسيا وألمانيا وهولندا وإسبانيا وإيطاليا واليابان ومدغشقر. يظهر هذا التعاون الشكلي، في ظل شقاقات حادة تبدَّت على أرض الواقع بين الطرف الأوروبي، على وجه التحديد بريطانيا، والطرف الإيراني الذي يعرقل سير ناقلات الطاقة في الممرات المائية للتجارة العالمية، إثر مقتل مواطن بريطاني على متن ناقلة نفط في بحر العرب تديرها شركة إسرائيلية[3].

على نحو مغاير، تفعِّل أوروبا من ضغوطها في المجالات الإنسانية على عدَّة مستويات، فقد جدد المجلس الأوروبي عقوباته المفروضة على إيران لمدة عام آخر، حتّى 13 أبريل 2022م، مع إدراج ثمانية مسؤولين إيرانيين وثلاثة كيانات حكومية إيرانية ضمن قائمة العقوبات؛ بسبب القمع الممنهج الذي جرى على يد الحكومة ضد متظاهري نوفمبر 2019م في إيران. وعلى مستوى آخر، ترفضُ الجهات المعنيّة في قضية الطائرة الأوكرانية القرار النهائي الإيراني، الذي عدَّ الحدث برمته مجرد «خطأ بشري»، وأوكرانيا جنبًا إلى جنب الدول المتضررة الأخرى مصمّمةٌ على فرض تعويضات مناسبة على إيران، فيما تستمر مسيرات التنديد والمناهضة الشعبية ضد إيران بهذا الشأن في بلدان أوروبية عديدة.

في مستوى أكثر حدَّة، شكلت محاكمة الدبلوماسي الإيراني أسد الله أسدي حضوريًّا في بلجيكا حادثةً غير مسبوقة، حيث إنها الأولى في الاتحاد الأوروبي لمسؤول حكومي إيراني إزاء قضية متعلقة بالإرهاب منذ اندلاع الثورة الإيرانية في 1979م، وفيها تلقَّى أسدي حكمًا بالسجن لمدة 20 عامًا، بعد ثبوت اضطلاعه بالتخطيط للعملية الإرهابية، التي كان من المزمع تنفيذها ضد تجمع معارضين إيرانيين في فرنسا. ومحاكمة حميد نوري لا تقل عن سابقتها حدَّة، فهو القاضي السابق في السلطة القضائية الإيرانية، والمتهم بالمشاركة في تنفيذ إعدامات السجناء السياسيين في 1988م، ولها دلالاتها، حيث إنها أوّل محاكمة لمسؤول إيراني متهم بارتكاب «جرائم ضد الإنسانية»، وهي من الأهمية بمكان؛ لحساسية الموضوع واحتمالية مساسه بشخص الرئيس إبراهيم رئيسي؛ بسبب الاتهامات الموجهه إليه بضلوعه في حادثة قتل السجناء.

بالإجمال، يتبيَّن أنَّ النهج الأوروبي في تعاطيه مع إيران يقف على ركيزتيْن؛ التحفيز الدبلوماسي بغية العودة إلى مسار التفاوض النووي، وممارسة الضغوط أنّى دعت الحاجة إليها، ولاسيّما في مجالات حقوق الإنسان والإرهاب.

ثالثًا: مواقف وتطلعات إيران من العلاقة مع أوروبا

الخطاب الإيراني تجاه أوروبا يتراوح ما بين التعريض بتبعية القارة لحليفها الأطلسي، الولايات المتحدة، وما بين الإبقاء على قنوات الاتصال السياسي مفتوحة؛ لأنَّ إيران حتّى وإن أظهرت مناهضتها وأشهرت عداءها السياسي للجانب الغربي، إلَّا أنَّها تعي أنَّ انتشال

(1) Maziar Motamedi, "Iran says Vienna nuclear talks to restart around joint document," Al Jazeera, 27 Dec, 2021, accessed: 01 Jan, 2022, https://bit.ly/332vKin.

(2) وكالة أنباء صدا وسيما، تمجيد از نقش ايران در برقرارى امنيت اقيانوس هند، (16 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3DoTxX0

(3) DANICA KIRKA and AMIR VAHDAT, "Tensions between UK and Iran rise after oil tanker attack," 02 Aug, 2021, Accessed: 29 Dec, 2021, https://bit.ly/3yzo7K5

اقتصادها من الحضيض الذي وصل إليه، وكسر العزلة الدولية المفروضة عليها، يتُمَّان عبر مسار التفاوض، خصوصًا مع أطراف الاتفاق النووي الغربية. وإذا كانت أوروبا تمارس سياسة الشد والجذب مع إيران، فإنَّ طهران تستخدم ما يُتاح لها من أوراق؛ كي تكسب ميزات تفاوضية من الأطراف الغربية، وأبرز أوراقها بلا شك زيادة مستويات تخصيب اليورانيوم إلى نسب غير مسبوقة تصل حتى 60%.

مع كثرة بيانات التنديد الأوروبي إزاء التجاوزات النووية الإيرانية، لطالما ردت إيران بالتهكم والسخرية وإلقاء اللوم على الدول الأوروبية، بذريعة عدم إيفائها بالتزاماتها كطرف ضامن في الاتفاق، ومن ذلك فشلها في تفعيل آلية «إنستيكس» المالية، على الرغم من أنَّ أسباب فشل الآلية يعود في جزء منها إلى تنصّل إيران، ورفضها الانضمام لمجموعة العمل المالي. وكذا تستهجنُ إيران المحاكمات الواقعة في أوروبا على مسؤولين دبلوماسيين أو مسؤولين سابقين في النظام الإيراني، وأبرز مواقفها كان احتجاج سفارتها في بروكسل ضد محاكمة أسد الله أسدي، بذريعة انتهاك القضاء البلجيكي للقانون الدولي واتفاقية فيينا 1961م بحجة أنَّ أسدي يمتلك حصانةً دبلوماسية[1].

من جهةٍ أخرى، لا تكفُّ إيران عن التلويح باتباع سياسة «الاتجاه شرقًا»؛ بغرض إبداء عدم الاكتراث بالغرب، رغم أنَّ هذه السياسة قد لا تتحقَّق، في ظل استمرار العقوبات الأمريكية. وتستمر إيران في إجراء التجارب الصاروخية المستفزّة للعالم، وللجانب الأوروبي

جدول (2): التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي وإيران من يناير حتّى أكتوبر 2021م

التبادل التجاري	القيمة باليورو	نسبة الزيادة/ أو الانخفاض عن الفترة ذاتها في العام السابق
بين دول الاتحاد الأوروبي وإيران	3.38 مليار	5.27% زيادة
بين ألمانيا (أكبر شريك أوروبي) وإيران	1.39 مليار	3.89% انخفاض
بين إيطاليا (ثاني أكبر شريك) وإيران	499.75 مليون	10.69% انخفاض

إعداد: مركز الدراسات والبحوث، بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

على وجه التحديد، كان آخرها إطلاق صاروخ إلى الفضاء لقيَ تنديدًا فرنسيًّا؛ بحجة تماثُل تقنيات البرامج الصاروخية الفضائية والباليستية، ومخالفة تلك العمليات لقرارات مجلس الأمن؛ كونها قادرة على حمل الرؤوس النووية[2].

في صعيد مشابه، تستغل إيران ورقة اللاجئين الأفغان للضغط على نظرائها الأوروبيين، ولكسب امتيازات تفاوضية، في ضوء اهتمام العالم أجمع بالوضع في أفغانستان منذ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية منها وسيطرة حركة طالبان على العاصمة كابول، وتحاول إيران انتقاد الموقف الأوروبي من مسألة اللاجئين، وهو ما ظهر جليًا خلال مشاركة سفير إيران لدى بلجيكا غلام حسين دهقاني، في ندوة افتراضية أقامها المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، انتقد فيها سياسات الغرب في مضمار الهجرة، وألقى اللوم على الجانب الأوروبي؛ لإغلاقه الأبواب أمام اللاجئين[3].

بالمجمل، تظهر حدَّة الخطاب الإيراني في جنبات ردود الفعل الإعلامية والدبلوماسية، ولاسيّما في مقابلتها لضغوط أوروبا، بما تملكه من أوراق، سواءً في حيّز الاستهجان الدبلوماسي، أو التنديد بالقصور السياسي لدى الترويكا الأوروبية، أو بالمناكفة باستغلال قضايا اللاجئين الأفغان. لكن الجانب الإيراني يعي أهمية

(1) وكالة ارنا، هشدار ایران درباره استفاده از سازوکارهای حقوقی درپرونده دیپلمات ایرانی، (05 مایو 2021م)، تاریخ الاطلاع: 02 یناير 2022م، https://bit.ly/3fIau54

(2) "France Calls Iran's Space Launch 'Regrettable' Amid Nuclear Deal Talk," VOA, 31 Dec, 2021, Accessed: 02 Jan, 2022, https://bit.ly/3ePSa9d

(3) وكالة إسنا، سفير ايران در بلژيک: كشورهای غربی مسئوليت خود را در قبال افغانستان انجام دهند، (27 مهر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 02 يناير 2022م، https://bit.ly/3k8MhqI

الإبقاء على قناة الاتصال مع القارة الأوروبية، وضرورة الانخراط في المفاوضات النووية؛ كي يتسنّى له انتشال اقتصاده من مستوياته الدنيا الراهنة. وفي هذا الصدد، نختتمُ في الجدول التالي بإحصائيات التبادل التجاري بين الطرفين، خلال الأشهر العشرة الأولى من 2021م، حسب الوارد على منصة «فاينانشال تريبيون»[1].

خاتمة: انفراجة جزئية مشروطة بإحياء الاتفاق النووي

الجانب الأوروبي في العموم يمارس ذات النهج السياسي المعتاد، منذ سنين مع إيران، والقائم على ركيزتَي العصا والجزرة، حرصًا منه على احتواء المخاطر الناجمة عن برنامج إيران النووي، وكذا برنامجها الصاروخي الباليستي، وللحيلولة دون ارتماء طهران في أحضان روسيا أو الصين، وتطلعًا لإحياء الاتفاق النووي الموقع في 2015م، بغية الاستئثار من جديد بفرص الاستثمار والمشاريع الاقتصادية في إيران. وعلى الجانب المقابل، تدرك طهران حاجتها للأطراف الأوروبية؛ لكسر العزلة الدولية المفروضة عليها، ومن أجل الوصول إلى تسوية تضمنُ لها رفع العقوبات الأمريكية، كي تنتشل اقتصادها من التدهور الحاد الذي وصل إليه، وتضمن سيرورة نظامها السياسي دون تكالب الظروف الداخلية والدولية ضده.

آفاق العلاقة بين الجانبَيْن الأوروبي والإيراني مشروطة بمآل المباحثات النووية الجارية في فيينا، ويحتمل أن تُفضي تلك المباحثات إلى واحد من مسارَيْن؛ الأوّل: انفراجة سياسية مبنيَّة على صيغة مرضية لأطراف الاتفاق جميعهم، والآخر: أن تبقى مسارات التفاوض بذات التعقيد؛ ما يحتّمُ على الأطراف الغربية تجربة خِيارات أخرى غير المسار الدبلوماسي. التعقيد في الثاني يُنسَب إلى عدَّة تشابكات، أهمها: أنَّ أولوية أوروبا تذهب لبحث تطور البرنامج الصاروخي الباليستي لدى إيران، لكنها تعلم الحاجة الملحة لتحييد أخطار البرنامج النووي ابتداءً، وتأمل أن يتم البناء على الاتفاق؛ ليشمل، من ثمَّ، الجوانب الإيرانية الأخرى المزعزعة لأمن الإقليم. وعلى مستوى مقارب، تحفل أوروبا بتحقيق المكاسب الاقتصادية، في حالة رفع الولايات المتحدة لعقوباتها المفروضة على إيران تدريجيًّا، إلَّا أنَّ إيران لا تبدو شديدة الحرص على تسليم أوروبا ما تصبو إليه من ثمار اقتصادية، فمتطلبات السوق الإيراني غدت أعقد مِمَّا كانت عليه في 2015م. من جهة إيران، يعتلي سُلم الأولويات لديها طلب الحصول على ضمانات بعدم انسحاب الولايات المتحدة مجددًا من الاتفاق؛ ما ينعكس على استمرارية مشاريعها الصناعية وحيوية قطاعاتها المالية والاقتصادية والعسكرية، تبعًا لذلك الطارئ.

على أية حال، أولويات الطرفين بالنسبة لأهدافهما الإستراتيجية مع الوضع السياسي القائم، تعني أنَّ المِلف النووي هو ملتقى الاهتمام الأول والحيوي، يأتي بعده في المنزلة برنامج الصواريخ الباليستية، ومن ثمَّ، العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران، وأخيرًا تدخلاتها المزعزعة للأمن في المنطقة.

(1) "Iran's Transactions With EU Rises 5% to €3.8 Billion in 10 Months," Financial Tribune, 31 Dec, 2021, Accessed: 02 Jan, 2022, https://bit.ly/3FWdYvy

اقرأ أيضًا

تقرير

مستقبل «الناتو» ومشروع «الاستقلال الإستراتيجي» الأوروبي

يُنظَر لمشروع «الاستقلال الإستراتيجي»، الذي طرحته فرنسا، من زوايا مختلفة في شتَّى دول الاتحاد الأوروبي، إذ ترى باريس أنَّ هذا المشروع سيُحوِّل الاتحاد الأوروبي من قوَّة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي دولي مستقِلّ عن الولايات المتحدة. وقد حظِيت هذه الفكرة بشعبية في أوروبا، لا سيّما خلال عهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (2017م حتَّى بداية 2021م)، حيث لم تكُن التبعية الأوروبية المتنامية لواشنطن في ذلك الحين مرغوبة، بالمقارنة بعهد الرئيس الأسبق باراك أوباما (2009م–2017م). سيُناقش هذا التقرير حجم العوائق والتحدِّيات التي تقف أمام تحقُّق المشروع، وفُرص نجاح هذا المشروع الفرنسي للوصول إلى أن تكون أوروبا لاعبًا جيوسياسيًا دوليًا مستقِلًّا عن الولايات المتحدة.

المزيد على www.rasanah-iiis.org

إيـــران والصيـــن

شـــهد عـام 2021م تغييـرات سياسـية، كان لها انعـكاسٌ علـى تأطير العلاقـات الصينية-الإيرانيـة، تمثَّلت في فوز إبراهيم رئيسـي برئاسـة الجمهورية، ويتبنَّى رئيسي نهجًا «متشدِّدًا»، ويسعى إلى تمتين العلاقات باتجاه الشـرق. إضافةً لذلك، قرار الحزب الشيوعي الصيني، باستمرار الرئيس الصينِي شـي جين بينغ، في منصبه لفترة رئاسـية ثالثة، وهو الذي أكَّد وقوفَ بلاده مع إيران. كما شـهد العام فوزَ الرئيس الأمريكي جو بايدن، الذي تواجه إدارته معضلةَ السعي إلى إعادة طهران للاتفاق النـووي 2015م، ولكـن تصـرُّ إيران علـى رفع العقوبات قبـل العودة إلى الاتفاق، وتلتفُ عليها بمساعدة الصين ■

من الواضح أنَّ التطورات على مستوى التعاون والشراكة في العلاقات الإيرانية–الصينية في عام 2020م، مهَّدت إلى الاندماج والتكامل بين الدولتين، وهو ما توّجته باتخاذ إجراءات عملية نحو التنسيق والتفاهم في عام 2021م؛ ما يُبدي أنَّ العلاقات اتجهت نحو مسارٍ تصاعدي، ولكن حفاظ إيران والصين على هذه المكانة يعتمدُ على تأثير تقدير كلٍ منهما للشؤون والتفاعلات الإقليمية والدولية.

في هذا المِلف نستعرض محاور مستجدات العلاقات بين إيران والصين، وَفق نظرة فاحصة وتحليلية، تُعالج صعود العلاقات وارتداداتها من خلال سبرِ أغوارِ وقوف الصين وراء إيران في خضم الاتفاق النووي، بدعمها المباشر وغير المباشر. كما نتعرَّف على تعميق التعاون بين إيران والصين من خلال «وثيقة التعاون الإستراتيجي»، وانضمام إيران إلى «منظمة شنغهاي»، وتمدُّد الصين عبر «دبلوماسية الصحة». ثُم نعرِّج إلى الموقف الصيني من التحركات الأمريكية تجاه طهران، ودورها في مِلفَي النِّفط والعقوبات. ثُم تقاطعات العلاقات الإيرانية–الصينية، مع علاقات الصين والمملكة العربية السعودية وأفغانستان وإسرائيل. أخيرًا، آفاق هذه العلاقات بين إيران والصين، مع مرور الأزمة بأكثر مراحلها إلحاحًا، وإذا ما سيُثبِت البلدان قدرتهما على التكيف أو القيام بخطواتٍ أخرى.

أوّلًا: الصين وراء إيران في خضم الاتفاق النووي

ظلَّت الصين تتيحُ دعمًا لإيران منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام 2018م وتواصَل هذا الدعم في عام 2021م، الذي شهد خفضَ إيران التزاماتها بموجب الاتفاق. وخلال هذا العام، انعقدت 8 جولات للمفاوضات حول الاتفاق النووي، توقَّفت عند الجولة السادسة أوانَ انتخاب الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، ثُم استؤنفت بعد فوزه في 19 يونيو.

1. الدعم الصيني المباشر

شهد عام 2021م، عقد مباحثاتٍ بين المسؤولين الإيرانيين والصينيين حول الاتفاق النووي، وأمَّن عليها الرئيس الصيني شي جين بينغ في 24 مايو 2021م، بأنَّ بلاده لطالما دعمت وستدعم الاتفاق النووي وتنفيذه كاملًا، بوصفه اتفاقًا دوليًا متعدد الأطراف[1]. وإزاء التحركات الصينية، بدا أنَّ الولايات المتحدة، لم تستطِع حتى عام 2021م،

(1) خبری جماران، گفت و گوی روحانی و رییس جمهور چین در مورد واکسن، راکتور اراک و برجام، (03خرداد 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 25 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3c7YNmn

تصنيف الصين كمصدِّر للمواد التي تُسهم في بناء قنبلة نووية، إلى إيران.

ومع مواصلتها تخصيب اليورانيوم إلى مستوياتٍ عالية، وزيادة عدد أجهزة الطرد المركزي، وغيرها من الإجراءات، قيَّدت إيران نشاطات المراقبين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولم تتمكَّن من دخول الموقع الذي اتهمت إسرائيل بتنفيذ هجومٍ عليه في يونيو أدى إلى تضرر كاميراتها[1]. وفي 15 ديسمبر وافقت طهران على استبدال كاميرات المراقبة في كرج، لكنها واصلت منعَ مفتشي الوكالة الدولية من مشاهدة الفيديو الذي تصوره تلك الكاميرات[2].

2. الصين ضمن «جبهة الإجماع» حول الاتفاق النووي

عانت مفاوضات الاتفاق النووي مزيدًا من الإخفاقات خلال عام 2021م، وفي هذه الأثناء شهدت إيران تقربًا من جانب الصين إذ أعلنت الدولتان بالإضافة إلى روسيا عن توصل الدول الثلاث إلى «إجماعٍ واسع» بشأن الاتفاق النووي، ما يشير إلى نمو هذه الجبهة الموحدة والمكونة من الدول الثلاث ضد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

خلال المفاوضات النووية، حرصت الصين على الحفاظ على علاقات وثيقة مع إيران من داخل مجموعة (4+1)، وفي الجولة السابعة من المفاوضات، وهي الأولى في عهد رئيسي، أفادت بعثة الصين الدائمة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، بتشديدها لتسوية القضية النووية الإيرانية[3]. ثُم انطلقت الجولة الثامنة من محادثات فيينا حول الاتفاق النووي في 27 ديسمبر، وبينما رفضت طهران مناقشة أيّ التزامات خارج الاتفاق، دعتها الدول الأوروبية لإحراز تقدمٍ سريع في القضايا العالقة[4]، بينما تمسَّكت برفع العقوبات قبل وقف نشاطاتها النووية.

ثانيًا: خطوات تعميق التعاون بين إيران والصين

اتَّبعت الصين عدَّة وسائل للربط الفعلي بينها وبين إيران خلال عام 2021م، ولاقى ذلك رغبة إيرانية في وجود منفذ دولي يسدُّ حاجتها، وَفق خطط بعيدة المدى مثل:

«وثيقة التعاون الإستراتيجي»، وانضمامها إلى «منظمة شنغهاي»، وقريبة المدى مثل: الحاجة الآنيّة إلى توفير لقاح لمكافحة تفشّي فيروس كورونا.

1. الوثيقة.. «متعدِّدة الطبقات»

وقَّعت إيران والصين، على «وثيقة التعاون الإستراتيجي» ومدتها 25 عامًا في 27 مارس 2021م، والتي تُغطي مجموعةً متنوعة من الأنشطة الاقتصادية والعلاقات الأمنية، وصفها المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، بأنَّها «عميقة ومتعدّدة الطبقات وكاملة». تعتقد طهران أنَّ هذه الاتفاقية قد تُمكّنها من الاصطفاف في مواجهة النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ووسيلةً لتخفيف الضغط الخانق على اقتصادها بسبب العقوبات[5]. بيد أنَّ تقدير أهمية هذه الاتفاقية مُبالغٌ فيه، إذ يُمكنها أن تُوفِّر لإيران رصيدًا سياسيًّا في مواجهة الضغط الأمريكي، ولكن بكين حسب ما هو معروف عنها تتَّبع نهجًا حذرًا وتتجنَّب التعهدات المُلزمة. وعليه، فإنَّها ربما لن تمضي فيها إلَّا بما يخدم مصالحها على ألَّا تتعارض مع مصالحها ودول الخليج العربي[6].

2. الانضمام إلى مربع القوة في «منظمة شنغهاي»

بانضمامها إلى «منظمة شنغهاي للتعاون» في 16 سبتمبر، تكون إيران قد أصبحت العضو التاسع الدائم

(1) فرانس 24، استئناف المفاوضات الدولية حول الملف النووي الإيراني في فيينا وطهران مصممة على التوصل إلى اتفاق، (28 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 10 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FnXv2U

(2) Steven Erlanger, Iran Agrees to Replace Cameras at Nuclear Site but Blocks Images, (Dec. 15, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021. https://nyti.ms/3z9BRxh

(3) وكالة إرنا، مفاوضات فيينا..استئناف عمل الخبراء بشأن رفع الحظر عن ايران، (30 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 05 ديسمبر 2021م. https://bit.ly/3EgBMJZ.

(4) الجزيرة نت، انطلاق الجولة الثامنة من مفاوضات فيينا.. إيران ترفض أي التزامات خارج الاتفاق النووي وأوروبا تدعو لتسريع وتيرة التفاوض، (27 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م. https://bit.ly/3qzP1Q9.

(5) خبرگزاری جمهوری اسلامی، آمریکا دیگر از تحریم ایران سود نمی برد، (18 آذر 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3GtGy7C

(6) Saikal, Amin, Iran–China Strategic Agreement Could be a Game–Changer, The Strategist, Australian Strategic Policy Institute, (March 29, 2021), Accessed on: Nov. 22, 2021. https://bit.ly/3pvNQly

في المنظمة، إلى جانب قوى اقتصادية أخرى هي الصين والهند وروسيا. قد تغتنم إيران الفرصة لتوليد المزيد من النفوذ بزيادة اعتمادها على الشرق، ولكن لن يُمكِّنها هذا الانضمام من كسر العقوبات[1] لمساحتها الضيقة في المناورة داخل كتلة الدول الثلاث، خصوصًا الصين التي تسعى لتحقيق مصالحها الجيوسياسية من خلال المنظمة[2].

3. تمدُّد الصين عبر «دبلوماسية الصحة»

احتفت إيران على وجهٍ خاص بالمساعدة الصينية في توفير لقاح كورونا، فقد لبَّت الصين هذه الحاجة لإيران التي حوّلت إدارة الوباء من بيروقراطية صحية مهنية إلى أجندات سياسية بدعوى مقاطعة المساعدات الغربية وتصنيع لقاحٍ محلي. وفي فبراير 2021م وصلت نحو 250 ألف جرعة من اللقاح الصيني[3]. كما وصلت في 15 أبريل حوالي 400 ألف جرعة مهداة من الصليب الأحمر الصيني[4]، ويُمكن إدراج هذه المساعدات باعتماد الصين في إدارة علاقتها الدولية على إستراتيجية «القوة الناعمة»، وقد وصفت قوى دولية تقديم الصين للقاح إلى إيران، برغبتها في التمدُّد جيوسياسيًّا تحت غطاء «دبلوماسية اللقاح»[5].

ثالثًا: الموقف الصيني من التحركات الأمريكية تجاه طهران

احتلَّت إيران والصين، بالإضافة إلى كوريا الشمالية وأفغانستان، مواقعَ مهمة في الخطاب الأول للرئيس الأمريكي جو بايدن أمام جلسة مشتركة بالكونجرس، وذلك بعد مرور 100 يوم على تولّيه منصبه بالبيت الأبيض في 20 يناير 2021م[6]. تقع إيران في منطقة جعل فيها بايدن التنافس مع الصين المحورَ الرئيس لسياسته الخارجية، ما أثَّر في إدارة إيران بالتعاون مع الصين لِملفي النِّفط والعقوبات.

1. إستراتيجية النِّفط

خصَّصت الصين ما يقرب من 400 مليار دولار في استثمارات لتطوير صناعة النِّفط والغاز والبتروكيماويات في إيران وتحسين النقل البري في البلاد مقابل أسعار مخفضة ومضمونة للطاقة والتعاون في «مبادرة الحزام والطريق». وفي 22 يوليو أعلنت إيران عن بدء تشغيل ميناء جاسك على بحر عمان، ويتيح تصدير النِّفط من هذا الميناء لإيران، الابتعاد عن مضيق هرمز المحوري في المنطقة[7]. كما ركّزت على توسيع مطار تشابهار، الذي من شأنه أن يُضيف قدرةً جوية إلى المطار البحري القريب، وتعتزم الصين إنشاء مركز تنصُّت إقليمي، من شأنه أن يسمح لها باعتراض الإشارات في نطاق يبلغ حوالي 3000 ميل، الذي يقع ضمنها المقر الأمامي للقيادة المركزية الأمريكية في قطر[8].

2. ظلال العقوبات على الصين

استهلّت الولايات المتحدة عام 2021م، بعقوبات منها ما هو خاص بتُهم إرهاب وانتهاكات حقوق الإنسان، ومنها ما تعتقد الولايات المتحدة، أنَّ الصين طرفٌ فيها بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. أبرز تلك العقوبات ما فُرضت على مؤسَّسات تابعة للمرشد علي خامنئي في 13 يناير، وأخرى على منظمة الصناعات البحرية والجوية والطيران الإيرانية، وكياناتٍ أخرى مُرتبطة بالشحن البحري وصناعة الصلب في 15 يناير، وعقوباتٍ على مؤسَّسات وأشخاص بتهمة تهريب النِّفط لصالح «الحرس الثوري». ثُم أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في 29 أكتوبر، فرضَ عقوباتٍ على برنامج إيران للطائرات المسيرة، وأفرادٍ مرتبطين به، بينهم قادةٌ بارزون في «الحرس الثوري» الإيراني[9].

وظلت الصين تنتقد العقوبات الأمريكية على إيران، خصوصًا التي تدخل فيها الصين كطرف ثالث، إذ دعت الولايات المتحدة إلى إلغاء جميع العقوبات التي فرضتها

(1) خبرگزاری جمهوری اسلامی، آمریکا دیگر از تحریم ایران سود نمی برد.
(2) Omid Shokri, Iran's Full Membership in the SCO: A Win-Win Game?, (Sep. 21, 2021), Accessed on: Nov. 23, 2021. https://bit.ly/3hVjapC
(3) خبرگزاری جمهوری اسلامی، سومین محموله واکسن روسی کرونا تحویل سفارت ایران شد، (14 اسفند 1399هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 15 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3c0bT43
(4) خبرگزاری تسنیم، 400 هزار دوز واکسن چینی کرونا وارد کشور شد، (26 فروردین 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 22 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3gcKr6Y
(5) سكاي نيوز عربية، ب «دبلوماسية اللقاح».. انتصار صيني في الفناء الخلفي لأميركا، (23 يونيو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 نوفمبر 2021م، https://bit.ly/3EDY5Zm
(6) سي إن إن، من الصين إلى إيران.. أبرز ما جاء بأول خطاب لبايدن أمام الكونجرس، (29 أبريل 2021م)، تاريخ الاطلاع: 21 نوفمبر 2021م، https://cnn.it/3mrkDGj
(7) 记 者高 文成 王守宝, 伊朗启用绕过霍尔木兹海峡的新输油管道, 新华社, (2021 年 7 月 22 日), Accessed on: Nov. 25, 2021. https://bit.ly/32RtD0r
(8) Jamsheed K. Choksy and Carol E. B. Choksy, China and Russia Have Iran's Back, (Nov. 17, 2020), Accessed on: Nov. 30, 2021. https://fam.ag/32QfWiz
(9) الجزيرة نت (يوتيوب)، تعرف على حزمة العقوبات الأمريكية على إيران في عام 2021م، (29 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qFLRKC

في تناقض مع الاتفاق المبرم عام 2015م حول برنامج إيران النووي، بما في ذلك الإجراءات ضدها[1].

رابعًا: تقاطعات العلاقات الإيرانية - الصينية في الشرق الأوسط

أدت أحداثٌ عديدة في عام 2021م إلى ظهور تقاطع علاقات الصين مع إيران، بعلاقاتها مع دول مهمَّة جيوسياسيًّا في الشرق الأوسط، ويمكنُ أن تُلقي بظلالها على العديد من المشكلات الإقليمية والدولية. وإزاء علاقات الصين مع المملكة العربية السعودية، وأفغانستان، وإسرائيل، تتَّبع إيران نهجًا متشدّدًا يفتقر إلى المرونة الدبلوماسية، والذي يتمثَّل في عدم القبول بإقامة الصين علاقاتٍ مع دولٍ تناصبها إيرانُ العداء، أو لم تصل معها إلى درجة من الوفاق، بينما تتحمَّل الصين رد فعل إيران وانتقادها لها بهذا الخصوص بشكلٍ لا يُؤثِّر على مصالحها مع الطرفين.

1. انعكاس علاقات المملكة العربية السعودية مع الصين على إيران

مع نهايات عام 2021م بدأت انتباهةٌ تدبُّ في أواصر إيران، بأنَّ المملكة العربية السعودية، لا تزال المصدر الرئيس لواردات النِّفط الخام للصين، وبدأت إيران بالإشارة إلى أنَّ علاقاتها مع الصين تتأثَّر بعلاقات الأخيرة مع السعودية[2]، وإذا استبدلت الصينُ النِّفط الإيراني بالنِّفط السعودي، فإنَّ ظُروفًا صعبة تنتظر عائدات إيران من العملة الأجنبية. وأشارت تقارير بيانات غرفة التجارة الإيرانية إلى أنَّه في الأشهر الثمانية الأولى من 2021م، انخفض معدل مبيعات النِّفط الإيراني إلى الصين مقابل نموٍ كبير في حجم مبيعات النِّفط السعودي إلى الصين[3].

2. الممر الصيني نحو أفغانستان

يُعدُّ الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني ضمن «وثيقة التعاون الإستراتيجي»، جزءًا من مبادرة «حزام واحد طريق واحد»، التي تأمل الصين في أن توسع نطاقها ليشمل أفغانستان وروسيا، والهدف من ذلك، هو خلق ممرّ نفوذ اقتصادي جيوسياسي، وعلى الرغم من احتفاء الصين بالانسحاب الأمريكي كفرصة للانخراط اقتصاديًّا مع أفغانستان، إلَّا أنَّها قلقةٌ من أن يمتد تهديد طالبان إلى باكستان وآسيا الوسطى، وهي المنطقة التي استثمرت فيها الصين بكثافة، وسعت فيها إلى بناء التحالفات. لذلك يمكنُ أن تُبطيء بكين من استثماراتها في مجال البُنى التحتية، ما يؤثّر على المشاريع المُرتبطة بها في إيران[4].

3. التهديد الوشيك لعلاقات الصين وإسرائيل

نظرًا لعلاقات إسرائيل الاقتصادية الواسعة مع الصين، ما زال من غير الواضح إمكانية تعامل إسرائيل إزاء علاقات الصين مع إيران، وخاصةً الاتجاه الناشئ عن تعزيز التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي[5]، وتعمل إسرائيل على جعل حوارها مع الولايات المتحدة مُتسقًا مع سُلم أولويات واشنطن الجديد، والذي تأتي الصين على رأسه وتتراجع فيه منطقة الشرق الأوسط؛ وبذلك تُضيف علاقات إيران والصين تحديًا معقدًا لسياسة إسرائيل، كونها تُمثِّل تقاطعًا بين تهديدها للولايات المتحدة ولإسرائيل معًا[6].

خاتمة: مسار العلاقات الإيرانية-الصينية خلال عام 2021م

من خلال استعراض مسار العلاقات الإيرانية-الصينية خلال عام 2021م، وفي ضوء ما نُوقِش من محاور، يُمكن الوصول إلى أنَّ عام 2022م، سيكون حافلًا أيضًا بعددٍ من مستجدات العلاقة بين البلدين، ويستندُ ذلك إلى جملةٍ من التصوّرات التي تفرضُها طبيعةُ هذه العلاقات، ومتغيراتٌ جديدة بالإضافة إلى انعكاساتها الداخلية والإقليمية والدولية.

تدورُ أغلب التكهنات، بأنَّ فريق التفاوض الإيراني يستهلكُ مزيدًا من الوقت، من أجل تحقيق مكاسب سياسية، بدلًا من طرح خطة إيرانية واقعية للعودةِ إلى الامتثال لِـ «خطة العمل الشاملة المشتركة».

وهناك توقعاتٌ بأن يكون هناك الكثير من الأعمال المشتركة بين إيران والصين بمجال الصناعة النووية في

(1) روسيا اليوم، الصين تدعو الولايات المتحدة لرفع جميع العقوبات التي تتناقض مع الاتفاق النووي مع إيران، (29 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 03 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3mLYl29

(2) وكالة أنباء أيسنا، يک استاد دانشگاه: روابط ما با چين تحت تاثير روابط چين وعربستان قرار گرفته است، (09 مرداد 1400 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3igxs4G

(3) صحيفة همدلي، خبرها از جايگزينى نفت ايران توسط عربستان در بازارهاى جهانى حكايت دارد دوئل نفتى تهران و رياض، (03 آبان 1400 هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 29 نوفمبر 2021م. https://bit.ly/2ZkiYdC

(4) Ken Moritsugu, Risk and instability: Afghanistan seen as weak link for China's Belt and Road Initiative, Sydney Morning Herald, (August 23, 2021), Accessed on: Dec. 29, 2021. https://bit.ly/3B7rXMl

(5) תיק דבקה, סין תציב למעלה מ-5,000 חיילים ותבנה בסיסים צבאיים סיניים באיראן. מפגינים בערים מרכזיות איראניות: 'אנחנו לא למכירה' (3 אפר 2021), تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3dBN0wf

(6) אסף אוריון, יחסי סין-איראן – שותפות אסטרטגית בע''מ: עיקרי מסקנות והמלצות לישראל, המכון למחקרי ביטחון לאומי של ישראל, (29 במארס 2021), تاريخ الاطلاع: 29 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3ws310A

«وثيقة التعاون الإستراتيجي»، لن يُعيقها سوى تسليطُ الضوء على مدى التزام الصين بقيود ما بعد الاتفاقية، بالإضافة إلى الضغط لوصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المعدات ومواقع المنشآت النووية.

مهما كانت أهدافُ إيران من عضويتها في «منظمة شنغهاي للتعاون»، ستظلُّ حُرّيتها في المناورة داخل الكتلة مُقيدةً إلى حدٍّ ما؛ بسبب التهديدات التي تُشكلها العقوبات عليها، بالإضافة إلى أنَّ موسكو وبكين تسعيان لتحقيق مصالحهما الجيوسياسية من خلال المنظمة بالتركيز على التهديدات الأمنية، وبدخول الصين مجال «دبلوماسية اللقاح» إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، فإنَّه يُمكن إدراجُ هذه المُساعدات في اعتماد الصين بإدارة علاقتها مع الدول على إستراتيجية «القوة الناعمة» و«دبلوماسية الصحة».

إذا تمَّ إحياء الاتفاق النووي لعام 2015م، سيسمحُ لطهران باستئناف بيع نفطها علنًا، وعندها لن تكون إيران

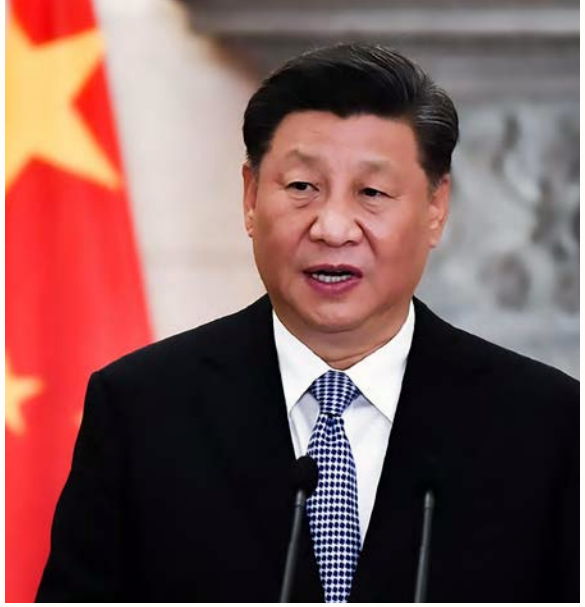

بحاجة إلى الصين، وتنتهي وَفقًا لذلك الميزة التفضيلية للصين، والسعر التفضيلي الذي تقدِّمه لها إيران. قد تتغاضى أمريكا عن تشديد العقوبات على إيران، في حال استطاعت واشنطن تجنيدَ بكين للضغط على طهران، ولكن سيكون لذلك ثمنٌ أيضًا، هو تخفيف حدة الضغط عليها في مِلفات تايوان والتبت وهونغ كونغ والأويغور وبحر الصين الجنوبي.

وبما أنَّ إدارة العلاقات في ظلِّ تقاطعاتٍ إقليمية سوف تكون أيضًا أمرًا بالغَ الصعوبة، بالنسبة لإيران التي حشدت جهودها نحو هذا المسار، ولكنها عبَّرت عما لم تكُن تتوقعُه من الصين، بتعاونها مع المملكة العربية السعودية؛ بالإضافة إلى سعي الصين الحذِر في علاقاتها مع أفغانستان، وتشابك علاقاتها مع إسرائيل، الأمر الذي يجعلُ تفاؤلها محدودًا.

ربما يكون السيناريو الأكثر ترجيحًا للعلاقات بين البلدين في عام 2022م، أنَّه بإمكان الصين الذهاب في اتجاه تمليك إيران قدراتٍ اقتصادية وتكنولوجية وعسكرية من خلال الاستثمار، وتسهيل صُعودها كقوةٍ إقليمية، مقابل تقديم موطئ قدمٍ للصين في الشرق الأوسط، ولكن يكبحُ هذا التوجه عوامل عدَّة، أهمها:

أوّلًا: أنَّ الصين لن تختار تحديَ الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مع مسارح المواجهة المنصوبة بينهُما في بحر الصين الجنوبي وتايوان والتبت.

ثانيًا: أنَّ رعاية إيران للجماعات الإرهابية مثل «منظمة حماس» و«الحوثيين» و«الحشد الشعبي»، وميليشياتها المتفرِّقة في المنطقة تُشكِّل تهديدًا للاستثمارات الصينية، وتُعرِّض ارتباطَ اسم الصين بإيران لموجاتٍ من النقد الرسمي والشعبي في هذه الدول، بالإضافة إلى النقد العالمي.

إذن لن يكون هناك تحديًّا مفتوحًا من جانب الصين، وإنَّما بحسابات المصالح وموازنات ديمومتها، وقد ذهبت في هذا الاتجاه بالقدر الذي لفتَ إيران إلى القول، إنَّها لم تكُن تتوقعُ من الصين إنشاءَ تعاونٍ مع المملكة العربية السعودية في مجالِ الصواريخِ الباليستية.

اقرأ أيضًا

تقرير

إيران والصين في ظلّ العقوبات الأمريكيَّة

أصبحت الصين، لا روسيا، تشكِّل شريان الحياة لإيران في عهد الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب، إذ ازدهر التبادل التجاري دون انقطاع بين البلدين ليصل إلى 48 مليار دولار في عام 2018، وعندما غادرت شركة «توتال» الفرنسية العملاقة في مجال الطاقة، حقل غاز بارس الجنوبي البحري خشية العقوبات الأمريكيَّة، سارعت شركة البترول الوطنية الصينية إلى إبداء اهتمامها بشراء 50,1% من هذا المشروع، ولو لم تمنح واشنطن الهند استثناء من العقوبات، فربما كان ميناء تشاباهار الاستراتيجي الآن في حوزة بكين...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

www.rasanah-iiis.org

إيـــران وروسيـــا

ذهبت كلٌّ مـن روسـيا وإيران فـي عـام 2020م إلى توطيـد علاقتهما الثُنائيـة، ولا سـيَّما أنَّ عداءهمـا تجـاهَ الولايـات المتحـدة كان قاعـدةً مشتركة لتعزيز التعاون الثُنائي من خلال المنظمات الإقليمية ومتعدّدة الأطراف، وكان الانسـحاب الأمريكي مـن المنطقة والتطورات الداخلية في سوريا وأفغانستان من المجالات الرئيسة للتعاون الإيراني-الروسي، ومع ذلك، ظلَّت تفاعلاتهما في القوقاز متوترةً في 2021م ■

ويعكسُ دعم روسيا لعضوية طهران ومشاركتها النّشطة في المنظمات الإقليمية والحكومية-الدولية في 2021م مثل منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ومنظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المتقاربة بين البلدين، واستعراض الاتفاقات السابقة ومناقشة احتمالية إبرام اتفاقيات جديدة .هذا الجزء من التقرير الإستراتيجي السنوي سيُناقش العلاقات الإيرانية-الروسية بتحليل التطورات التي جرت على الصعيد السياسي والاقتصادي والعسكري، بالإضافة إلى تسليط الضوء على المتغيرات الجيو-سياسية في الإقليم ونقاط التقارب والتنافر بين كلا البلدين خلال عام 2021م.

أوّلًا: العلاقات السياسية بين إيران وروسيا

1. نقاط الالتقاء في التطورات السياسية والعسكرية في المنطقة

في عام 2021م دعمت روسيا، إيران في برنامجها النووي وفي مطالبها لرفع العقوبات الأمريكية[1]، وفي نوفمبر من نفس العام عندما هدَّدت الولايات المتحدة بمواجهة إيران في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، انتقد السفير الروسي لدى الوكالة مخائيل أوليانوف الخطوةَ الأمريكية بأنها تهدّد إمكانية إحياء الاتفاق النووي[2].

ودعمت روسيا حصول إيران على عضويةٍ كاملة في منظمة شانغهاي للتعاون[3]، ويعكس انضمام إيران لهذه المنظمة السياسةَ الخارجية للرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بِـ«التوجه شرقًا» التي تضع تعزيز العلاقات مع الصين وروسيا أولويةً لها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ومن جانبها، ترى موسكو أنَّ منظمة شانغهاي تُشكل تحالفَ قوةٍ في وجه النفوذ الأمريكي في المنطقة. ولا عجب في دعم روسيا لإيران للحصول على هذه العضوية، إذا ما نظرنا إلى الخطاب العدائي الإيراني تجاه الولايات المتحدة ومواقفها وسعيها لإبعاد واشنطن عن المنطقة.

وفي ظل التغيرات في موازين القوى بعد الانسحاب الأمريكي من المنطقة، تسعى روسيا وإيران إلى تعزيز علاقاتهما الإستراتيجية، وهذا ما يعكسُه تصريح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده عن نية البلدين لتوقيع اتفاقية شراكة إستراتيجية باسم «الاتفاقية العالمية للتعاون بين إيران روسيا»، مضيفًا أنَّ كلا البلدين سبق واتفقا على الأهداف العامة والبنود الأولية لاتفاقية الشراكة[4].

وتنظر روسيا وإيران إلى التطورات الداخلية في أفغانستان من نفس الزاوية، إذ يتشاركان في مخاوفهما وشكوكهما تُجاه طالبان؛ إذ دعا كلا البلدين إلى تشكيل حكومة أفغانية شاملة ويعتزمان حماية نفوذهما في أفغانستان على الرغم من الأزمة الأمنية في البلاد. كما تابعت روسيا وإيران عن كثب التطورات الجارية في سوريا، حيث لا يزال البلدان يُهيمنان على المشهد الجيو-سياسي في البلاد، ولا سيَّما أنَّ نظام بشار الأسد يعتمدُ على الدعم الجوي الذي تقدِّمه موسكو والدعم العسكري المكثّف للحرس الثوري الإيراني في جنوب وشرق سوريا، ومن المرجح أن يستمر التعاون الإيراني-الروسي في سوريا في 2022م[5].

2. نقاط الاختلاف بين روسيا وإيران وتبعاته

في عام 2021م، وسط تصاعد التوترات في جنوب القوقاز حول الخلافات بين إيران وأذربيجان، دعا وزير الخارجية الروسي إلى ضبط النفس وحثَّ جميع الأطراف على تجنُّب حشد القوات العسكرية والتدريبات الاستفزازية، وأجرت أذربيجان وتركيا مناورات عسكرية مشتركة في سبتمبر2021م بينما كانت التوترات آخذةٌ في التصاعد بين إيران وأذربيجان.

وفي وقتٍ لاحق من أكتوبر 2021م، أجرت القوات البرية الإيرانية تدريبات عسكرية على حدود أذربيجان مِمَّا زاد من حدة التوترات بين البلدين. ومع مرور الوقت، حاولت إيران أن تظهر بصورة الضامن لأمن أرمينيا بينما لعبت روسيا دورًا نشطًا في نزع فتيل التوترات بين أرمينيا وأذربيجان. بدورها تحاول روسيا موازنة علاقاتها بين تركيا وأذربيجان وإيران وأرمينيا، ومع ذلك، فإنَّ مستقبل هذا التوازن يتوقف على نجاح صفقة ناغورنو كاراباخ،

(1)David Brennan, "U.S. Shot Itself in the Leg by Leaving Iran Nuclear Deal: Russian Diplomat", Newsweek, December 2021,22, accessed December 2021, 17, https://bit.ly/3ErYvlu

(2)Francois Murphy, "Russia Criticizes U.S. Over Threat of Escalation with Iran at IAEA," *Reuters*, November 2021, 26, accessed December 2021, 21, https://reut.rs/3sJdOUN

(3)"Russia Supports Start of Iran's SCO Membership Process – Putin,", *TASS*, September 2021,17, accessed on December 2021,22, https://bit.ly/3Fyi0tS

(4)The Economic Times, "Iran Says Ready to Sign Russia Strategic Partnership", *The Economic Times*, October 2021, 11, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3z2Q8f3

(5)Dipanjan Roy Chaudhury, "Russia Favors Cooperation with India and Iran on Afghan Theatre," *The Economic Times*, August 2021, 17, accessed December 2021, 20, https://bit.ly/3Hi2L8Q

والوضع الجيو-سياسي في القوقاز وسط الخلافات بين إيران وإسرائيل وتركيا[1].

منذ سنوات تنافست روسيا وإيران لتعزيز نفوذهما في سوريا، إلّا أنَّ التطورات الأمنية والسياسية في هذا البلد، أفضت إلى خلق مزيدٍ من نقاط الاختلاف بين البلدين[2]، إذ كان كلاهما يتنافسان للحصول على مزيدٍ من العقود الاقتصادية في مجالات متعددة مثل التعدين والنِّفط والبناء، وتمكنت الشركات الروسية من الحصول على عقود أكثر من نظيراتها الإيرانية. وفي عام 2021م، شاركت 164 شركة إيرانية في معرض دمشق بعرض منتجاتها في قطاعات الأمن والبناء والبتروكيميائيات[3]، وتتعارض خطط طهران للحصول على عقود وصفقات اقتصادية مربحة في سوريا مع المصالح الروسية.

3. أهم الزيارات بين إيران روسيا

في عام 2021م، جرت عدَّة زيارات دبلوماسية بين المسؤولين الإيرانيين والروس وأحرز البلدان تقدمًا كبيرًا فيما يتعلق بالعديد من القضايا الثُنائية الهامة. يُسلط الجدول (1) الضوء على أهم الزيارات الرسمية بين البلدين في عام 2021م:

ثانيًا: العلاقات الاقتصادية الإيرانية-الروسية

اتخذت إيران وروسيا، خطواتٍ مهمة في عام 2021م لتعزيز العلاقات التجارية بينهُما في خضمّ المعوقات الناجمة عن العقوبات الأمريكية على الاقتصاد الإيراني، وكشف السفير الإيراني في روسيا كاظم جلالي عن ارتفاع صافي قيمة الصادرات الإيرانية إلى روسيا من 390 مليون دولار في عام 2019م، إلى 800 مليون دولار في 2020م[4]، إذ بلغ حجم التجارة الثنائية بين إيران وروسيا 1,168 مليار دولار في الأشهر السبعة الأولى من السنة التقويمية الإيرانية، وذلك وَفقًا للبيانات الرسمية من الجمارك الإيرانية. ومن بين هذا العدد الإجمالي، شملت 317 مليون دولار من الصادرات الإيرانية إلى روسيا و851 مليون دولار الواردات الإيرانية من روسيا[5]. وبحسب الممثل التجاري لروسيا في إيران رستم جيجانشين، فإنَّ الصادرات الروسية إلى إيران زادت بنسبة 16% وزادت نسبة الواردات الروسية من

(1) "Соглашение по Карабаху. Что получают и теряют стороны," *RBC*, November 2020, 10, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3px1Dbu

(2) Sarah Dadouch, "After Backing Assad, Iran and Russia Compete for Influence and Spoils of War," *The Washington Post*, May 2021, 20, accessed December 2021, 21, https://wapo.st/3pw0HEa

(3) "Exclusive Exhibit of Iranian Products Kicks Off in Damascus," *Tehran Times*, November 2021, 20, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3ewjaKt

(4) "Iran's Export to Russia Rises 105% in 2020," *Tehran Times*, March 2021, 12, accessed December 2021, 19, https://bit.ly/3ExDqpU

(5) "Iran Eyeing Expansion of Trade Ties with Russia Under EAEU Agreement," Tehran Times, November 2021, 17, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3ExWHHE

جدول (1): الزيارات الرسمية بين إيران وروسيا في 2021م

التاريخ	المسؤولون/ الممثلون	الهدف/ الأجندة
26 يناير 2021م	التقى وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف بنظيره الروسي سيرغي لافروف	مناقشة الوضع في ناغورنو كاراباخ بعد وقف إطلاق النار في نوفمبر 2020م، وكذلك مناقشة تطورات المفاوضات النووية الإيرانية والوضع الأمني الداخلي في سوريا، بالإضافة إلى التطورات في منطقة الخليج العربي
13 أبريل 2021م	الرئيس الإيراني السابق حسن روحاني يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف	بحث التطورات الإقليمية والتعاون في سوريا واليمن وأفغانستان بالإضافة إلى سُبل تعزيز التعاون العسكري والدفاعي
26 يوليو 2021م	التقى قائد البحرية الإيرانية الأدميرال حسين خانزادي بقائد القوات البحرية الروسية الأدميرال نيكولاى يفمينوف في موسكو. وشارك في الاجتماع سفير إيران لدى روسيا كاظم جلالي ونائب رئيس الأركان للتدريب الإستراتيجي والبحري للبحرية الإيرانية والملحق العسكري الإيراني لدى روسيا	بحث سُبل توسيع التعاون البحري بين إيران وروسيا وزيادة وجود القوات البحرية الإيرانية والروسية في المواقع البحرية الإستراتيجية وتبادل الخبرات القتالية بين القوات البحرية
16 سبتمبر 2021م	التقى الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي بمسؤولين روس في العاصمة الطاجيكية دوشنبه على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون	بحث التطورات الداخلية في أفغانستان والتنسيق بين طهران وموسكو في التعامل مع طالبان

التاريخ	المسؤولون/الممثلون	الهدف / الأجندة
05 أكتوبر 2021م	التقى وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان بوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في موسكو	بحث آليات زيادة التعاون الثنائي ومناقشة الوضع في أفغانستان وسوريا واليمن وجنوب القوقاز. وناقش الوزيران أيضًا تطورات محادثات فيينا وتعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية
18 أكتوبر 2021م	التقى رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد حسين باقري برئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الروسية فاليري غيراسيموف في موسكو	استعراض حالة التعاون العسكري بين إيران وروسيا
19 أكتوبر 2021م	التقى رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد حسين باقري بوزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو في موسكو	بحث أوجُه التقارب بين البلدين في سوريا وزيادة التعاون العسكري
30 أكتوبر 2021م	التقى رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية اللواء محمد حسين باقري في سانت بطرسبرغ بنائب القائد العام للقوات المسلحة البحرية الروسية الأدميرال فلاديمير لفوفيتش كاساتونوف	بحث التعاون البحري بين إيران وروسيا والمشاركة في التدريبات العسكرية المشتركة
22 نوفمبر 2021م	التقى وزير الخارجية الإيراني أمير عبد اللهيان في طهران بالمبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لسوريا ألكسندر لافرنتييف	بحث التعاون بين إيران وروسيا في سوريا

التاريخ	المسؤولون/المثلون	الهدف/ الأجندة
22 ديسمبر 2021م	التقى المستشار الخاص لوزير الخارجية الإيراني علي أصغر خاجي المبعوث الخاص للرئيس الروسي فلاديمير بوتين لسوريا ألكسندر لافرنتييف على هامش مشاركته في الاجتماع الدولي السابع عشر لما يُعرف بـِ «مسار أستانا» الذي عُقد في نور سلطان	بحث الأوضاع في سوريا خاصةً في مناطق الجنوب وإدلب واستئناف عمل اللجنة الدستورية السورية

إعداد: مركز الدراسات والبحوث بالمعهد الدولي للدراسات الإيرانية (رصانة).

ايران 14%. بينما ارتفع إجمالي حجم التجارة بين البلدين بنسبة 15% على أساسٍ سنوي خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2021[1].

1. اتفاق التعاون الشامل طويل الأمد بين روسيا وإيران

حرصت إيران وروسيا على تجديد «اتفاقية التعاون الشامل بين إيران وروسيا» طويلة الأمد التي وُقِّعَت قبل 20 عامًا بين البلدين، إذ أكد الرئيس إبراهيم رئيسي خلال اجتماعٍ في مجلس التنسيق الاقتصادي بمجلس الوزراء الإيرانيِّ في نوفمبر 2021م، على أهمية تشكيل سياسةٍ تحقِّق «نموًا اقتصاديًا دون تضخم» وعلى ضرورة زيادة التمويل دون الاقتراض من البنك المركزي الإيراني. كما شدَّد رئيسي خلال الاجتماع على أهمية استمرار التعاون الاقتصادي مع «الدول الكبرى والصديقة مثل روسيا»، ووصف آفاق التعاون الاقتصادي بين طهران وموسكو بأنها «واضحة وبنَّاءة». وشدَّد على ضرورة متابعة الاتفاقيات الموقعة بين البلدين خلال اجتماع لجنة التعاون الإيرانية-الروسية المشتركة[2]، وقد عقد رئيسي، اجتماعًا هاتفيًا مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 16 نوفمبر 2021م، وناقشا تفاصيل الصيغة النهائية لاتفاق التعاون الشامل طويل الأمد بين البلدين[3].

وشدَّد رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية علي رضا بيمان باك على الحاجة إلى إنشاء اتحادات تصدير بين إيران وروسيا لتعزيز التجارة الثنائية بين البلدين[4].

2. الشراكات ذات المنفعة المتبادلة

في عام 2021م، وخلال العديد من الاجتماعات الثُنائية، استعرضت الوفود من كلا البلدين مؤشّرات التجارة السنوية وحدَّدت آلياتٍ لتعزيز التعاون الجمركي.

وأثناء الإغلاقات جرَّاء جائحة كورونا وما تبعها من معوقات، استعرضت طهران إمكانية إنشاء «ممر جمركي أخضر» مع روسيا[5].

(1) "Trade Turnover between Iran and Russia Up by 15% Yoy in 1H 2021 — Trade Representative", TASS, July 2021, 27, accessed December 2021, 26, https://bit.ly/3mAC0EE

(2) "Raisi at the meeting of the economic coordination headquarters," *Iranian President Official Website*, November 2021, 17, accessed December 2021, 27, https://bit.ly/32IiLBW/ . [Persian].

(3) "President Sees Bright Prospect for Iran–Russia Cooperation," *Tasnim News Agency*, November 2021, 17, accessed December 2021, 27, https://bit.ly/3sAtF7W

(4) "Iran Eyeing Expansion of Trade Ties with Russia Under EAEU Agreement," *Tehran Times*, November 2021, 17, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3ExWHHE

(5) "Iran ready to create customs 'Green Corridor' with Russia," *IRNA*, July 2020, 14, accessed December 2021, 24, https://bit.ly/3He2p3d

وسيُساعد هذا التعاون النّشِط بين طهران وموسكو وَفقًا للسلطات الروسية في الالتفاف على العقوبات الأمريكية وإيصال السّلع الحيوية إلى إيران. كما قامت إيران وروسيا بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقيات التعاون في مجال الطيران المدني.

ووقَّعت وكالة النقل الجوي الفيدرالية الروسية «Rosaviatsia» ومنظمة الطيران المدني الإيرانية مذكرة تفاهم في 06 سبتمبر 2021م لتسليم معدَّات طيران مدني روسية إلى إيران[1]. وتُعَد الطائرات المدنية الروسية أقل جودةً مقارنةً بتلك المصنعة في شركات غربية، وتعاني موسكو انخفاضًا في الطلب على طائراتها، مِمَّا يجعل من أولوياتها السعي لمزيدٍ من التعاون في مجال الطيران مع إيران[2].

3. التعاون في مجال الطاقة بين إيران وروسيا وآفاقه المستقبلية

اتَّخذت إيران وروسيا عدَّة خطوات لتوسيع التعاون والشراكة في مجال الطاقة في عام 2021م، وقد أتاح اكتشاف الغاز الطبيعي في حقل غاز جالوس ببحر قزوين فرصةً للدول الأوروبية لتقليل اعتمادها على الغاز الروسي. ومع ذلك، سرعان ما استحوذت الشركات الروسية والصينية على حصة ضخمة من حقل غاز جالوس الإيراني في التنمية طويلة الأجل. ووَفقًا لتقارير معينة، يعتقدُ بعض المسؤولين الروس أنَّ هذه هي الخطوة الأخيرة لموسكو لتأمين سيطرة أوسع على سوق الطاقة الأوروبية[3]، وكان حقل الغاز الذي يحتوي على 3,5 ترليون متر مكعب من الغاز جزءًا من مناقشات شراكة التعاون الإستراتيجي مع روسيا، وحاولت إيران لفترةٍ طويلة تسريع صادرات الغاز إلى أوروبا، ولكن بسبب العقوبات الأمريكية، كانت صادرات طهران من الطاقة محدودة جدًا؛ وعلى الرغم من أهمية هذا الهدف، فإنَّ إيران تفتقر إلى التكنولوجيا والبُنية التحتية اللازمة لاستخراج الغاز، وقد أثَّرت العقوبات الأمريكية بشدة على آفاق الشراكة الإيرانية مع الدول الأخرى. وفي عام 2021م، تعهَّدت الشركة الهندسية الروسية «تكنوبروم اكسبورت» باستثمار ما يصل إلى 1,36 مليار دولار لتطوير محطة الطاقة سيريك، ولكن بسبب توقف المشروع على مدار السنوات الأربع الماضية؛ جرى اختيار مقاول جديد وافقت عليه روسيا وإيران[4]، وفي يونيو 2021م، استؤنف البناء في محطة الطاقة، ووَفقًا للتقارير سوف يكتمل المشروع خلال 4 إلى 5 سنوات قادمة[5]. ووسط أزمة الكهرباء المتفاقمة في البلاد، تسعى إيران إلى وضع خطة لمشاريع طاقة مشتركة مع شركاء مثل روسيا لأنها تفتقر إلى الموارد المالية لتمويل مثل هذه المشاريع بمفردها.

ثالثًا. العلاقات العسكرية الإيرانية-الروسية

1. التعاون الدفاعي بين إيران وروسيا

في عام 2021م، واصلت إيران وروسيا التعاون على الجبهة العسكرية في سوريا، إذ التقى رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية الجنرال محمد حسين باقري، بوزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو في أكتوبر 2021م، ورجَّح الأوَّل أن تشتري بلاده بعض الأسلحة الروسية الجديدة في السنوات المقبلة، ولا سيَّما أنَّ إيران تعتمدُ منذ فترة طويلة على روسيا في الحصول على أسلحة وذخائر عجزت عن إنتاجها محليًّا[6]، وفي عام 2021م، أشارت عدَّة تقارير إلى أنَّ روسيا ستزوّد إيران بقمرٍ اصطناعي (Kanopus-V)، وهو قمر تجسّس متقدّم من شأنه أن يعزّز قدرة طهران على مراقبة وتتبُّع الأهداف العسكرية المحتملة.

وقد تمَّ تصنيع (Kanopus-V) من حيث التصميم للاستخدام المدني، ومع ذلك، يعتقد بعض الخبراء أنه لا يمكنُ استبعاد قدراته العسكرية، وأنه من الممكن لإيران أن تستخدم هذا القمر لأغراض عسكرية[7]، وقد زُوّد القمرُ الصناعي بكاميرا عالية الدقة من شأنها أن تساعد

(1)Clement Charpentreau, "Russia Signs Deal with Iran in Bid to Boost Aircraft Sales", *Aero Time Hub,*, September 2021, 7, accessed December 2021, 25, https://bit.ly/3Hxe9hx
(2)"Nobody Wants to Buy Russia's National Plane – Except Russia's National Airline," *The Moscow Times*, February 2020, 19, accessed December 2021, 24, https://bit.ly/3FyGjrv.
(3)Simon Watkins, "Russia's Biggest Move Yet to Take Control of The European Gas Market," *Oil Price*, November 2021,15, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3HgyQOj
(4)Mahnaz Abdi, "Sirik Power Plant Highlighting Iran–Russia Energy Cooperation," *Tehran Times*, June 2021, 14, accessed December 2021, 23, https://bit.ly/3sEuOv1
(5)"Sirik Power Plant Project Making Headway," *Financial Tribune*, December 2021, 18, accessed December 2021, 21, https://bit.ly/3pzO0bm
(6)"Iran Shows Interest in Various Types of Russian Weapons, Says Military Cooperation Chief," *TASS*, June 2021, 1, accessed December 2021, 22, https://bit.ly/3475aVT
(7)"Explained: Russia's Plan to Supply Iran with an Advanced Satellite," *TRT World*, June 2021, 11, accessed December 2021, 22, https://bit.ly/3EsLurX

إيران في مراقبة التطورات بالخليج العربي وتعزيز قدراتها العسكرية بالعراق وسوريا.

كما كشفت بعض التقارير أنَّ خبراء روس توجَّهوا إلى إيران لتدريب الأطقُم الأرضية التي ستُشغّل القمر الصناعي في مدينة كرج. كما أعرب بعض الخبراء عن مخاوفهم من أنَّ إيران قد تشارك صور القمر الصناعي مع الميليشيات التابعة لها في الشرق الأوسط التي تستهدفُ باستمرار المصالح والقواعد الأمريكية.

2. المناورة البحرية المشتركة بين روسيا وإيران

وفي فبراير 2021م، أجرت إيران وروسيا مناورةً بحريةً مشتركة أُطلق عليها اسم «حزام الأمن البحري الإيراني-الروسي 2021م» في منطقة المحيط الهندي، وشملت التدريبات البحرية المشتركة، التي تغطي 17 ألف كلم، تدريبات تكتيكية متنوعة، والتدريب على الهدف، وعمليات إنقاذ، وتضمَّنت العديدَ من طرادات وفرقاطات وناقلات والسفن الدورية الروسية والإيرانية المحلية.

خاتمة: تعاون إستراتيجي متوقَّع لا يخلو من منافسة

تشير العلاقات الإيرانية-الروسية في عام 2021م إلى أنَّ كلا البلدين سيستمران في تعزيز العلاقات الثُنائية بينهما خلال عام 2022م.

وقد تواجه إيران منافسةً في مجالاتٍ معيَّنة مثل الطاقة في السنوات المقبلة، ولا سيَّما وأنَّ طهران حريصةٌ على التصدير إلى الأسواق الأوروبية، ومع ذلك، فإنَّ إيران لن تكون قادرةً على نقل الغاز إلى أوروبا لأنَّ الخِيارات الإيرانية لنقل الغاز ستكون باهظةَ الثمن.

وعلى الصعيد العسكري، في عام 2021م، فقد أثَّرت العقوبات الاقتصادية وانخفاض قيمة العُملة الإيرانية بشدة على قدرة إيران على توسيع مواردها العسكرية وشراء أسلحة جديدة، ومن المرجَّح أن تتوجَّه إيران في السنوات المقبلة إلى روسيا أو الصين لتوقيع صفقات أسلحة وزيادة التعاون الدفاعي، وفي حين أنَّ لروسيا اعتباراتٍ إستراتيجية وراء سعيها لتعميق علاقاتها مع إيران، فقد استجابت موسكو بحذر للتغييرات الجيو-سياسية العالمية والإقليمية الكبرى، ومن المرجح أن تنوِّعَ موسكو شراكتها مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوازِنَ علاقاتها بين إيران وإسرائيل.

وفي عام 2021م، زادت روسيا من تعاونها الدفاعي مع قوى إقليمية أخرى مثل السعودية والإمارات ومن المرجَّح أن تستمرَّ في هذا الاتجاه خلال عام 2022م.

باختصار، ستتعامل إيران وروسيا معًا لوضع اللمسات الأخيرة على بنود اتفاقية الشراكة الإستراتيجية وتنويع التعاون في عام 2022م، وستواصل روسيا تقديمَ الدعم الدبلوماسي لإيران حتّى تُخفِّف بعضَ العقوبات المفروضة على طهران ولإحياء الاتفاق النووي، ومن المرجَّح أن يقوم كلا البلدين بتحركاتٍ أُخرى لترسيخ مناطق نفوذهما في سوريا وجنوب القوقاز في عام 2022م.

اقرأ أيضًا

دراسة

د. أحمد بن ضيف الله القرني
نائب رئيس المعهد الدولي للدراسات الإيرانية

آفاق التخادم الإستراتيجي الروسي-الإيراني في سوريا

بينما ينشغل العالم بمكافحة جائحة «كورونا» المستجِّد، تكافحُ روسيا وإيران لإبقاء سوريا في «الحجر» غير الصحي الذي تريد كلٌّ منهما فرضهُ على الأرض السورية، وفقًا للمعايير المصالحية لكلا الدولتين. في هذا السياق أتت زيارة وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إلى دمشق في 23 مارس 2020م، ولاحقًا، زيارة وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي التقى الرئيس السوري بشار الأسد في 20 أبريل 2020م. وتأتي زيارة وزير الدفاع الروسي الأخيرة لتوجيه تحذيراتٍ للأسد بعدم الإنصات كثيرًا للإيرانيين...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

إيـــران وتركيـــا

تســـير العَلاقة بين الطرفين التركي والإيراني منذ ســنين في مســار تحييــد الخــلاف وإيجــاد المشــتركات، ومِــن ثَــمّ، التركيز عليها؛ وما ذاك إلَّا لأنَّ الخلاف الأيديولوجي عميق جدًا، والمُثل السياســية العُليــا لدى كل طــرف منهما تســتعصي على الوئام من دون الصدام. وضمن تقرير «رصانة» الإســتراتيجي 2020م، رجّحنا مثول سيناريو بقاء العَلاقة خلال عام 2021م عند حدود التوفيــق بين الصــدام والتعاون، وقد صح هــذا التخمين وظهر عبر الوقائع العامة، وإن كان في مستوى العَلاقات الثنائية ركود، مردُّه إلى عوامل نأتي على ذكرها في طيات التقرير الحالي ■

لا يخفى وجود التنافس المحموم بين القوتين الإقليميتين في ساحات عدَّة، كسوريا والعراق وجنوب القوقاز، الناجم عن تعارض الأهداف الإستراتيجية وتبايُن المصالح القومية، إذ إنّ النفوذ في أي ساحة يدخل في عَلاقة متقاطعة مع نفوذ الطرف المقابل، وبذا يتبدّى الاختلاف الأيديولوجي الصارخ، ولاسيّما أنَّ إيران تنطلق من توجهات ثورية شيعية خمينية، في حين تُوائِم تركيا بين أبعادٍ علمانية أتاتوركية وإسلاموية براجماتية. وقد ترسَّخ لدى عديد من النقاد أنَّ المجال الوحيد للتعاون هو قطاع الطاقة والمجال الاقتصادي، لكنّ الطرفين سِيقا ببواعث مختلفة نحو تعزيز العَلاقة بينهما، كان التعاون الأمني ضد الإرهاب إحدى ثمارها، وإن لم تنجح مساعيهما في خلق تعاون أبعد من تلك الحدود.

يحاول هذا الجزء من التقرير الإجابة عن تساؤلات العَلاقة بين الطرفين، أين يشتركان؟ وأين يتصادمان؟ ما شكل العَلاقة الثنائية البينيّة؟ وما تقييمها في الإجمال؟ بيْد أنَّ القراءة الإستراتيجية تتمثّل أفضلُ بنيةٍ لها في استعراض أبرز قضايا التجاذب السياسي خلال العام تحت الرصد، لذا نتناول أبرز ثلاث قضايا دارت بين الطرفين خلال عام 2021م، لنخلُص إلى اتجاهات العَلاقة في المستقبل القريب. فأوّلًا: التنافس المُفضي إلى الصدام في الساحة العراقية، وثانيًا: القضية الأفغانية

ومعضلة تدفق اللاجئين، وثالثًا: تفاقم التوتر حِيال المِلف الأذربيجاني. وجدير بالذكر أنَّ التنافس في الساحة السورية بين الطرفين ما زال قائمًا، لكنه لم يكُن بارزًا بأحداث تغيّر شكل العَلاقة سلبًا أو إيجابًا.

أوّلًا: التنافس المُفضي إلى الصدام في الساحة العراقية

تتعارض المصالح التركية والإيرانية في العراق منذ سقوط نظام صدّام حسين، ومع ذلك ينجح الطرفان منذ سنين في الحيلولة دون الوصول إلى مراحل الصدام المباشر، بيْد أنَّ قضاء سنجار في مثلث الشمال الغربي العراقي بمحاذاة الحدود السورية والتركية غدا منطقةَ صراعٍ علنية

لا يمكنُ إخفاؤها. والصراع ناجم عن تعارض الرؤى الإستراتيجية للبلدين، فالرؤية التركية ترفض تمامًا تمركز حزب العمّال الكردستاني (PKK) شمال العراق، ومنذ عقود وهي تحاول عبرمراكز عسكرية، وضعتها بالداخل العراقي، اجتثاث قوى الحزب التي تركُن إلى وعورة تضاريس جبال قنديل شمال كردستان، لكنها شنّت هجماتها على منطقة جبال سنجار بالتحديد، بذريعة انتشار قوّات حزب العمّال الكردستاني في تلك المنطقة أيضًا.

حزب العمّال الكردستاني، بالتعاون مع مقاتلين محسوبين على جماعات كردية من سوريا، بسط سيطرته على منطقة جبال سنجار منذ تحريرها من داعش في عام 2015م بمساعدة التحالف الدولي. وتنتشر فصائل من الميليشيات الشيعية في العراق في المناطق المحيطة بقضاء سنجار، بعد أن شاركت في معارك التحرير تلك. وقد شنّت تركيا عملية عسكرية، سمّتها «مخلب النسر2» على منطقة غارا بقضاء العمادية التابع لمحافظة دهوك[1] في العاشر من فبراير؛ بغية تحرير ثلاثة عشر أسيرًا تركيًّا، كانت تحتجزهم قوّات حزب العمّال الكردستاني. هذه الهجمات لقيَت تنديدًا من بعض المسؤولين الإيرانيين، مستنكرين برأيهم تقويض تركيا للسيادة العراقية، لتتطوّر الحالة إلى تبادل المراشقات الإعلامية بين سفراء البلدين لدى العراق.

وقبل أن يصل التوتر الدبلوماسي إلى استدعاء كُل بلد لسفير الطرف الآخر لديها، نجح وزير الخارجية الإيراني حينئذٍ، محمد جواد ظريف، في تهدئة الأوضاع بعد زيارة لنظيره التركي في إسطنبول، مولود تشاووش أوغلو. وعلى صفحته في «تويتر» قال: إنّ عَلاقة البلدين «كما كانت من قبل، المشاركة البنّاءة في القضايا الثنائية والإقليمية، والغاية النهائية تطبيق تجربة إيران وتركيا على مدى 400 عام من السلام في المنطقة. معًا، كل شيء مُمكن»[2].

لكن مصالح الطرفين في سنجار يشوبها عديدٌ من التباينات، وحقيقة الشقاق باتت أوضح، إذ تمثّل منطقة جبال سنجار أهميةً إستراتيجية بالغة لإمدادات السلاح والعبور السلس للميليشيات الإيرانية، وبالتالي، فالتدخّل التركي يحمل في طياته تحديًا صارخًا للمصالح الإيرانية، فيما تشكّل المنطقة معقلًا لحزب العمّال الكردستاني، الذي يُعَدّ المهدِّد الأوّل للأمن القومي التركي.

نكايةً في الجانب التركي، فإنّ إيران تدفع بالميليشيات الشيعية التابعة لها في العراق للاضطلاع بالأدوار ذات الطابع الصدامي ضد تركيا. لذا عمدت فصائل شيعية من الحشد الشعبي وموالية لإيران، كعصائب أهل الحق والنجباء وكتائب حزب الله، إلى الاجتماع مع قيادات الحرس الثوري لمناقشة ما وصفوه بنيَّة تركيا اقتحام قضاء سنجار، وأرسلوا، مِن ثَمّ، ثلاثة فصائل مسلحة، تشمل قرابة 15 ألف مقاتل، إلى منطقة قضاء سنجار لمجابهة التدخّلات التركية[3].

ويجدر التنويه بأنّ هذه الفصائل ذاتها اعترضت على اتفاق حكومة العراق المركزية مع حكومة إقليم كردستان، الموقَّع في أكتوبر 2020م، والذي ينصُ على إخلاء المنطقة من جميع القوّات المسلحة، بما فيها الحشد الشعبي وحزب العمّال الكردستاني، وإسناد إدارة المنطقة إلى قوّات من الحكومة الاتحادية فقط.

بالإجمال، تبقى ساحة العراق مسرحًا للصدام التركي-الإيراني، بحكم سعي الحكومة التركية للقضاء على فلول حزب العمّال الكردستاني المتمركز في المنطقة، ولما توليه إيران لمنطقة سنجار من أولوية ضمن عملياتها العسكرية وخطط الإمداد التسليحية ما بين ميليشياتها في العراق وسوريا. وما يزيد تعقيد الوضع في المنطقة هو تعارض وتشابك مصالح لاعبين آخرين، كالحكومة المركزية في العراق، وقوّات حزب العمّال الكردستاني ومناصريه من ميليشيات الدفاع عن أهالي المنطقة الإيزيديين، فضلًا عن حكومة إقليم كردستان، ممثلةً في الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني.

ثانيًا: القضية الأفغانية ومعضلة تدفق اللاجئين

الحالة الأفغانية من القضايا الطارئة التي شكّلت معتركًا وملتقى في آنٍ واحد لكُلّ من إيران وتركيا لمصالحهما بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسيطرة طالبان على العاصمة كابول. ولا شك أنّ لمجريات الساحة الأفغانية مساوئ تُلقي بظلالها على تركيا وإيران، ولاسيّما أنَّ الأراضي الإيرانية ثُم التركية تمثّل منفذًا رئيسًا للاجئين الأفغان الفارّين من حُكم طالبان، بحثًا عن مستقبل أفضل في الدول الغربية. وإشكالية اللاجئين هاجسٌ سياسي يأتي في غير أوانه، كون الأوضاع الاجتماعية في كلا البلدين تعجّ بالعوائق من جرّاء تفشّي فيروس كورونا، وتعثُّر اقتصادَيهما، في إيران بسبب

(1) Kareem Fahim, «Kurdish militants executed 13 Turkish citizens in Iraq, Turkey says,» The Washington Post, 14 Feb, 2021, Accessed: 20 Dec, 2021, https://wapo.st/3tkS7Hv
(2) Orkhan Jalilov, «Top Iranian Diplomat Calls Turkey Visit 'Productive' Amid Differences,» Caspian News, 21 Mar, 2021, Accessed: 20 Dec, 2021, https://bit.ly/3dyCCFx
(3) عربي بوست، «العمّال الكردستاني» يتخفّى في ملابس الحشد الشعبي للهروب من الهجمات التركية.. طهران تتصدى لأنقرة في سنجار، (23 فبراير 2021م)، تاريخ الاطلاع: 20 ديسمبر 2021م https://bit.ly/30NHEIi

العقوبات الأمريكية الخانقة، وفي تركيا بسبب تناقص قيمة العُملة إلى مستويات متدنية وغير مسبوقة. لدى تركيا ما يربو على 3,6 مليون لاجئ سوري، فيما يقطن قرابة 3 ملايين لاجئ أفغاني بداخل إيران من قبل الأزمة الأفغانية، حسب تصريحات نائب وزير الخارجية السابق عباس عراقتشي[1].

دفعت الأزمة السياسية الأفغانية بموجاتٍ جديدة من اللاجئين نحو إيران، ومِن ثَمّ، نحو تركيا؛ مِمَّا حدا بتركيا إلى إغلاق حدودها مع إيران مخافة أن تتفاقم الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالبلاد مع قدوم اللاجئين، وهو الأمر ذاته الذي تتحوط من تجرُّعه إيران. لدى تركيا مشروع الجدار الإسمنتي للشريط الحدودي، الذي بدأ تشييده منذ عام 2017م على أجزاء من الحدود التركية- الإيرانية، ترمي من ورائه الحكومة التركية إلى منع تسلل مَن تصِفُهم بِـ«الإرهابيين» المنتمين إلى حزب العمّال الكردستاني عبر المناطق الكردية الوعرة المحاذية للحدود، وعلى ذات القدر تهدف منه إلى منع تسلل المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من الجنسيات المختلفة، أفغانية كانت أو إيرانية، بيْد أن طول الحدود البالغ 560 كلم، ووعورة المناطق المتاخمة لها، مكَّنا عديدًا من اللاجئين من الدخول إلى الأراضي التركية، مع العلم أنَّ عمليات الإنشاء ما زالت جارية على قدم وساق[2].

تحاول الجارتان تحويل المضارّ الناجمة إقليميًّا عن القضية الأفغانية إلى مكتسبات سياسية ودبلوماسية على المستوى الدولي، فكلاهما يلوّح بورقة اللاجئين الأفغان ضد القوى الغربية؛ بُغية اكتساب امتيازات راهنة أو مستقبلية. تركيا تستغلّ ورقة اللاجئين سياسيًّا،

(1) دي دبليو، هزينه بيمه درمانى 120 هزار مهاجر أفغان در ايران تأمين شد، (04 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3c4PSSB

(2) «Turkey reinforces Iran border to block Afghan refugees,» The Guardian, 23 Aug, 2021, accessed: 28 Dec, 2021, https://bit.ly/3ExpJHu

إما في نطاق العَلاقة مع الولايات المتحدة، ولاسيّما في ما يتصل بالعقوبات المفروضة على الصناعات الدفاعية التركية، وإما في سبيل ارتهان أعضاء حلف الناتو لجوهرية الأدوار التي تضطلع بها تركيا. وبالنسبة إلى إيران، يحاول النظام الإيراني تحقيق مكاسب آنية على المستويات الدبلوماسية الدولية، عبر التنديد والاستهجان بالهيمنة الأمريكية التي أسفرت عن غياب الاستقرار في المنطقة، ويسعى في ذات الوقت إلى الاستفادة من تلك الورقة التفاوضية في حيِّز المباحثات النووية التي تُجريها إيران مباشرة مع مجموعة 4+1 وبشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من جهةٍ أخرى، يتحوّط كلا الطرفين مِمَّا ستُفضي إليه الفراغات السياسية التي سيخلِّفها انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة، وبذات القدر تتسابق كلتاهما على مد النفوذ السياسي وضمانة الإبقاء على عَلاقات جيدة بالمتنفّذين بالقرار السياسي في أفغانستان. فتركيا التي ارتأت أوّلًا أخذ زمام حفظ أمن المطار في كابول على عاتقها، تراجعت عن خطتها بعد أن تبيَّن لها شدة معارضة حركة طالبان، ليتَّسم الخطاب بينها وبين الحركة بالتهدئة ومحاولات تأكيد بناء جسور العَلاقة بينهُما بما يعود بالنفع على الطرفين. وإيران من جهتها، تكثّفُ ضغوطها الدبلوماسية عبر اتصالات تقيمها مع الدول المؤثّرة في أفغانستان مثل الصين، للتشديد على ضرورة تشكيل حكومة شاملة ومُمَثّلة لكل الأطياف بالداخل الإيراني، مخافةَ أن تُقصَى الأطراف الموالية لها عن دوائر صُنع القرار بالكامل. ومن جهة أخرى، تعترف بأنَّ التطبيع مع حركة طالبان ومدّ جسور العَلاقة البينيّة معها باتا أمرًا واقعًا لا حياد عن قبوله إن أرادت ضمان الأمن في الجانب الشرقي من حدودها. وكلا الطرفين يدرك أهمية التسابق على الحظوة السياسية في مد يد العون إلى الحكومة المستقبلية في أفغانستان، وما يمكنُ أن ينطوي عليه من استئثار بمشاريع البُنى التحتية والإعمار والاستثمار الاقتصادي.

ثالثًا: تفاقم التوتر حِيال المِلف الأذربيجاني

تتزايد أهمية الساحة الأذربيجانية عامًا بعد عام، ولاسيّما إثر الانتصارات التي حققتها أذربيجان ضد عدوّها القومي أرمينيا، واستعادتها لأراضٍ شاسعة في إقليم ناغورني كاراباخ، بمساعدة حليفها التركي، فضلًا عن إبرام اتفاق بتنسيق روسي بين طرفَي النزاع الأرميني والأذربيجاني، يقضي بتشييد ممر نخجوان، الرابط بين أراضي أذربيجان الشرقية مع إقليم نخجوان التابع لها، والواقع غرب الأراضي الأرمينية، مِمَّا يعني قطع الطريق دون الوصول المباشر ما بين إيران وأرمينيا.

في معرض العَلاقة التركية-الإيرانية، نجد تعاظُمًا للدور التركي وتمركُزًا لقوّاتها على الأراضي الأذربيجانية عند خطوط التماس مع أرمينيا في إقليم ناغورني كاراباخ، ما يُعَدّ أحد أهمّ المهدِّدات الأساسية التي خلّفتها الأزمة على الأمن القومي الإيراني. أمّا تنامي العَلاقة الأذربيجانية-التركية فينطوي على تحسُّن مستوى العَلاقات الاقتصادية، ولاسيّما في مجالات الطاقة التي تُعَدّ فيها أذربيجان منافسًا قويًّا لإيران بحكم أنها مُشاطِئة أيضًا لبحر قزوين وتمتلك مخزونًا هائلًا من النِّفط والغاز الطبيعي. وكذا، فإنّ أنقرة باتصالها الجغرافي المباشر بأذربيجان تستغني عن ممرّ العبور عبر الأراضي الإيرانية للوصول إلى جنوب القوقاز، فيما تقطع أذربيجان الطريق على الامتياز الذي كانت تملكه إيران، بالوصول المباشر إلى أرمينيا ومن خلالها إلى أسواق منطقة أوراسيا.

معدلات التوتر في ساحة أذربيجان تزايدت خلال العام الماضي 2021م، عندما قام الحرس الثوري الإيراني بمناورة عسكرية على مشارف الحدود مع أذربيجان، معللًا ذلك التحرك بتواطؤ أذربيجان مع إسرائيل، ووجود قوّات الأخيرة على الأراضي الأذربيجانية؛ مِمَّا يهدِّد الأمن القومي الإيراني[1]. واتضح أنّ دوافعَ عدة قادت إيران لإبراز قوتها العسكرية، أهمُّها: تغيُّر ترتيبات الأمن الإقليمي بخروج الولايات المتحدة من أفغانستان، ومحاولة إيران أن تُعيد صياغة التوافقات العسكرية التي تشكلت منذ اتفاق أذربيجان وأرمينيا العام الماضي، كونها الخاسر الأكبر أمام قوى الإقليم والمنطقة، سواءً أكانت تركيا وإسرائيل، أو حتى روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

يُضاف إلى ذلك، تخوُّف إيران من تنامي الأدوار التركية والباكستانية في أذربيجان، إذ قامت الدول الثلاث بمناورات عسكرية في بحر قزوين قبل مناورة إيران، أطلقت عليها اسم «الإخوة الثلاثة»، في حين كانت الشرارة التي أشعلت الحنق الإيراني متمثّلةً في فرض الرسوم الجمركية على الشاحنات الإيرانية المتجهة إلى أرمينيا عبر الأراضي المُستعادة حديثًا من قِبل أذربيجان. ورغم تأكيد أذربيجان أنَّ تلك الرسوم تُفرَض على كل الشاحنات من خارج البلد، لا على الشاحنات الإيرانية وحدها، فإنَّ ذلك التبرير لا يكفي إيران للقبول بالأمر الواقع والتسليم بخُسران امتيازاتها الإقليمية.

(1) رصانة، التصعيد الإيراني-الأذربيجاني.. الدوافع والتداعيات واتجّاهات المستقبل، (16 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 28 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qtjCig

بالإجمال، تتعقَّد العَلاقة التركية-الإيرانية بتعارض المصالح وتصادم الرؤى في الساحة الأذربيجانية، وتحتاط إيران لأمنها القومي، ولاسيّما أنَّ روابط وثيقة بين دول مُحاذية ومنافسة لها في الإقليم أخذت في التشكّل بين باكستان وتركيا وأذربيجان على حساب نفوذ إيران ووحدتها الوطنية، كما أنَّ إنجازات الدولة الأذربيجانية وازدهارها تجعل منها نموذجًا يتطلع إليه الأذريون الإيرانيون. على الطرف المقابل، يتنامى الوجود التركي في أذربيجان، محقّقًا لنفسه مكاسبَ سياسية واقتصادية متعدّدة، أهمها: الوصول إلى بحر قزوين، واغتنام الفرص الاستثمارية، وتحصيل منافع سياسات الطاقة بكونها معبرًا أساسيًّا للغاز الطبيعي والنِّفط الأذربيجاني، وحثّ دول آسيا الوسطى المشتركة معها ومع أذربيجان في اللغة على الاقتداء بما تحقَّق في العَلاقة التركية-الأذربيجانية، وبالتالي مدّ النفوذ التركي إلى دول وسط آسيا، وهي منطقة الصراعات المتعدّدة بين دول إقليمية عديدة، من أبرزها: تركيا وإيران.

خاتمة: مسار وسطيّ بين الصدام المباشر والوئام التامّ

نستخلص من تناولنا للقضايا الثلاث البارزة تعارُض المصالح وتشابكها بين الطرفين التركي والإيراني على مستويات التحليل الثلاثة، ففي مستوى العَلاقة البينيّة نجد الطرفين يوليان مشكلةَ اللاجئين قدرًا كبيرًا من الاهتمام، على قدر اهتمامهما بمنع الأسباب المفضية إلى نشوء ذلك الإشكال، متمثلًا في عدم الاستقرار السياسي كما في الحالة الأفغانية، وما فتئ الطرفان يشددان على قضايا التعاون في مجالات الأمن الحدودي والحرب على الإرهاب. كذلك، فإنَّ من أولويات الحكومة الإيرانية الجديدة تعزيز الشراكات التجارية مع دول الجوار، لكن ذلك الهدف في حيِّز العَلاقة مع تركيا يواجه عديدًا من العقبات، فما زالت إيران تقبع تحت وطأة عقوبات أمريكية مشدَّدة، وكُلّ من إيران وتركيا تعرضت لموجات كبيرة من انتشار جائحة كورونا، ولهذه المتغيرات دورٌ في تعطيل الآمال الاقتصادية، وخفض معدلات التبادل التجاري.

على المستوى الإقليمي، تدخل الجارتان في تنافس محموم، فالصراع على أشدِّه في الشمال العراقي بُغية تأمين المصالح القومية، وصعود طالبان في أفغانستان يستدعي بذل الجهود للاستئثار بالنفوذ السياسي والاقتصادي على حساب الطرف الآخر، وتحظى تركيا باليد الطُّولى في الساحة الأذربيجانية؛ مِمَّا يعقّد مسائل الاشتباك مع إيران على حدودها الشمالية، ولاسيّما أنَّ صراع النفوذ مع تركيا في تلك المناطق لا يشمل أذربيجان فقط، بل يتعدى إلى بحر قزوين وجنوب القوقاز، كما يصل إلى أفغانستان وبلدان وسط آسيا، وهو كذلك موصول بالعَلاقة مع باكستان وارتباطها الوثيق بتركيا. أمّا على المستوى الدولي، فيحفل كُلّ من الطرفين بمتغيرات الساحة الدولية، ولاسيّما أنَّ إدارة أمريكية جديدة حلّت محلّ سابقتها في يناير 2021م، وهي مُصرة منذ إعلان برنامجها الانتخابي على إحياء الاتفاق النووي مع إيران، ولديها اعتراضاتٌ بالجملة على توجُّه تركيا، حليفها بالناتو، إزاء المجريات في المِلف السوري. وتتخذ مواقفَ متباينة من قضايا وقوى الإقليم الأخرى. وبالتأكيد لسياساتها تأثيرٌ كبيرٌ في منحى العَلاقة بين الطرفين التركي والإيراني، لكن المِلف السوري لم يشهد متغيرات بارزة تؤثّرُ في ميزان القوة بين الطرفين التركي والإيراني، وبالتالي، فالوضع القائم ما زال كما كان دون تعديل منذ بداية عام 2021م، مع احتمال أن تحدث مستجدات في المستقبل القريب.

ختامًا، وفي سياق المعطيات السابقة، يُرجَّح أن تأخذ العَلاقة بين الطرفين مسارًا وسطًا بين الصدام المباشر والوئام التامّ، مع تقلبات مُعتبَرة قد تُلقي بظلالها على العَلاقات المستقرة والتقارب الذي شهدته الأعوام الأربعة الماضية، كما أنَّ الوفاق النسبي إقليميًّا، الذي كان حاصلًا بدافع مناهضة القوى الإقليمية الأخرى، كالسعودية ومصر، قد يزول مع عودة المياه إلى مجاريها في داخل مجلس التعاون الخليجي، ومثول توقعات سياسية بتقارب تركي-خليجي. وقد يظهر الشدّ والجذب من جديد، إما في المِلف السوري على فترات متقطعة بين التوتر والتهدئة، مع تفعيل الطرف الأمريكي لأدواره العسكرية على الأرض، وإما في المِلف الأذربيجاني. لكن إيران في المِلف الأخير لا تملك إلَّا التسليم بما حصدته تركيا في أذربيجان؛ كون ذلك الأمر يمسّ سيادة الدولة الأذربيجانية، ولن يتحقَّق تعديل منشود لإيران إلَّا بخرقٍ للأعراف والقوانين الدولية، أو تفوُّق عسكريّ أرمينيّ على أذربيجان، وهو أمرٌ بعيد المنال في ظل المعطيات الراهنة. ومع ذلك، سيحرص الطرفان على قطف ثمار العَلاقات الاقتصادية والتبادلات التجارية، إنْ رُفعت العقوبات الأمريكية عن إيران، وسيحاولان تحييد الخلاف ما استطاعا، وتعظيم مسائل التعاون في المجالات الأمنية والحدودية.

إيـــران وأفغانستـــان

بعد عشـرين عامًا من تعايش «حركة طالبان» مع الوجود الأمريكي، وخضـوع الحركـة للوسـاطة، للفوز بجـزءٍ من الحُكم في أفغانسـتان، اسـتيقظت في شـهر أغسـطس 2021م، علـى قرار التخلـي الأمريكي المفاجـئ عـن أفغانسـتان؛ الأمـر الذي دفـع بِـ«حركة طالبـان» لمقدمة المشـهد، والاسـتيلاء علـى مقاليـد السـلطة. وعلـى الرغـم مـن أنَّ الخـروج الأمريكـي كان حدثًـا سـعيدًا لجارتهـا إيـران، فـإنَّ تعقيدات المشـهد سُـرعان ما أفضت إلى مخاوف إيرانية من تهديداتٍ ومخاطر مسـتجدَّة، تفـرض عليها ضرورة التحرك لحمايـة المصالحِ الإيرانية، ممَّـا ظهـر واضحًـا في سياسـةٍ إيرانية نشـطة تجـاه أفغانسـتان، في مُحاولاتٍ لموازنة علاقاتها مع حكومة «طالبان»، التي تحاول هي أيضًا التخلي عن ممارسـاتها السـابقة، لتتمكن من إقنـاع المجتمع الدولي والشعب الأفغاني، بأحقيتها وكفاءتها في إدارة الحكم في أفغانستان. هـذه التوجهـات انعكسـت علـى طبيعة التعاطـي في ملـف العلاقات الأفغانية-الإيرانية، الذي يتساءل عن طبيعة العلاقات بين الجانبين، ومحاولة اسـتقراء مستقبل العلاقة وسـيناريوهاتها، في ظل تغيراتِ المواقف الثنائية بين الجانبين ■

أوّلًا: مسار العلاقات الإيرانية-الأفغانية

تتميز إيران بعلاقةٍ مغايرةٍ ومختلفةٍ مع أفغانستان، تميزها عن بقية الدول المجاورة لها، وذلك بحكم الجوار والمُشتركات اللغوية والثقافية والدينية، فضلًا عن العُمق التاريخي، وتجذُّر العلاقات المُمتدة منذ قرون. وقد حافظت إيران على بناء علاقاتٍ متوازنةٍ نسبيًّا طيلة تولّي الحكومات الأفغانية وحتى مع ظهور «طالبان» أوائل أكتوبر من عام 1994م، كمتغيرٍ جديدٍ على الساحة الأفغانية. وعلى الرغم مِمَّا صاحب ذلك من توترٍ وخلافاتٍ، إلَّا أنَّ استجابة طهران أدت إلى تجنُّب الكثير من مواطن الخلاف، مُقدمةً المصلحة كعاملٍ رئيسٍ في علاقاتها مع أفغانستان ككل، ومع مكوناتها الداخلية؛ لتجنُّب الإضرار بمصالحها الإستراتيجية، سواء على الصعيدين، الإقليمي المتمثِّل في علاقات طهران بالفاعلين الإقليميين مثل الصين وباكستان والهند، أو على صعيد المصالح الإستراتيجية الثنائية المرتكزة على مجالات الاقتصاد وانسيابية التجارة البينية، إلى جانب القضايا الأمنية المتعلقة بالمهاجرين الأفغان غير الشرعيين، ومسألة تهريب المخدرات، والموارد المائية المشتركة، عطفًا على سلامة الأقليات الشيعية المتمثلة في الهزارة[1]. ونجحت إيران في موازنة علاقاتها مع الأفغان متجاوزةً المسائل الخلافية، ونقاط التنافر، سواءً مع الحكومات المتعاقبة على الحكم في أفغانستان بعد سقوط «طالبان» عام 2001م، أو مع «طالبان» ذاتها المتصادِمة أيديولوجيًّا وسياسيًّا مع الطرف الداخلي الموالي لإيران من الشيعة.

وقد سادت المنهجية الإيرانية خلال حكومة أشرف غني الأخيرة، ولم تتنافر كُليًا معها، لكنها اتخذت نهجًا حذرًا في التعامل مع الطرفين في آنٍ واحد. في نفس الوقت، كانت هناك قنواتٌ للتعاون خصوصًا مع «طالبان»، عزَّز منها تقاطع العدو الأمريكي المشترك، الذي برز كعاملٍ مُحكمٍ في طبيعة العلاقات بين الطرفين، بل دفع باستمرارية التعاون وفرض قنوات تواصلٍ عديدةٍ خلال سنوات الوجود الأمريكي على الأراضي الأفغانية.

1. الاجتماعات التشاورية المُسبقة بين «طالبان» وإيران

تابعت طهران مستجدات الأحداث على الساحة الأفغانية، خصوصًا مع «طالبان»، وبدأت في استشعار مخاطر التوسع المتنامي لِـ«طالبان» داخليًّا. فقد سبق الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، تكثيف الدعوات الرسمية المُقدمة من قِبل إيران لصالح أعضاء «طالبان»، نتج عنها انعقاد عددٍ من الاجتماعات والجلسات التشاورية مع أعضاء الحركة، خاصة

(1) رائد الحامد، إيران و«طالبان» سنواتٌ من التعاون الخفي ومستقبل العلاقات بينهما، ترينديز للبحوث والاستشارات، (15 نوفمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 23 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3fz4vyA

خلال العام 2021م، كما أسفرت الجهود الإيرانية عن استقطاب عددٍ من القيادات في «حركة طالبان»، نتج عنها عدَّة زياراتٍ أجرتها وفودٌ من الحركة لإيران ولقائهم بمسؤولين إيرانيين، كان أبرزها: زيارة الوفد السياسي لها في يناير 2021م والذي أجرى عدة محادثاتٍ مع وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف ومسؤولين إيرانيين آخرين[1]. إلى جانب الزيارة التي أجراها أعضاء الحركة بقيادة مُلا عبد الغني برادر لطهران في نهاية يونيو 2021م، وقد غُلِّفت أهداف تلك الزيارة، بأنها أتت للتشاور فيما يتعلق بقضية اللاجئين ومناقشة بعض القضايا السياسية والأمنية[2].

2. تبدُّل المشهد بعد الانسحاب الأمريكي

لطالما مثّل الوجود الأمريكي في أفغانستان، هاجسًا كبيرًا لإيران، ومثلت قواتها المتمترسة على حدودها الشرقية تهديدًا محُتملًا للأراضي الإيرانية، إذ عدَّت إيران الانسحاب الأمريكي انتصارًا لـ«طالبان» في أفغانستان وهزيمةً للإستراتيجية الأمريكية. فقد راقبت طهران عن كثبٍ، وتعاطت مع مشاهد التغيير الذي أحدثه خروج القوات الأمريكية بجديةٍ واهتمامٍ عاليَيْن، وما يحمله ذلك الانسحاب من تداعياتٍ وتطوراتٍ على المشهد الأفغاني. وهو ما برز جليًّا في خطابات المسؤولين الإيرانيين. فقبل سقوط العاصمة كابول على أيدي «حركة طالبان»؛ أكد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، خلال مؤتمرٍ صحفيٍّ عقده في أواخر يونيو 2021م، على أنَّ بلاده تتابع قضية أفغانستان بجدية، وعلى أعلى مستويات الأمن والسياسة، وتتفاوض وتتباحث مع مختلف الأطراف في أفغانستان[3].

أ. عودة «طالبان» والإيجابية الإيرانية تجاهها:

طرأ تغيرٌ في مضامين الخطاب السياسي الإيراني تجاه الأحداث بالترحيب وإبداء مواقف إيجابية وتمنياتٍ لمستقبل علاقاتٍ طيبةٍ مع حكومة «طالبان»، مع التأكيد على ضرورة تشكيل حكومةٍ وطنيةٍ شاملةٍ وعدم تهديد الأراضي الإيرانية. وقد ظهرت أُولى ردود الفعل الإيرانية على لسان وزير خارجيتها آنذاك محمد جواد ظريف، الذي أعلن عن دعم بلاده لتشكيل مجلس تنسيقٍ، وإرساء المصالحة في أفغانستان. وغرَّد ظريف على حسابه الشخصي في «تويتر» بعد ساعاتٍ من سقوط العاصمة كابول، قائلًا «إنَّ العنف والحرب مثلهما مثل الاحتلال، لا ولن يكونا أبدًا السبيل لتسوية مشكلات أفغانستان، وإنَّ مبادرة الإخوة في مجلس التنسيق وبقية القادة الأفغان، من الممكن أن تمُهد الحوار والانتقال السلمي إلى السلام المستدام، وستواصل إيران جهودها من أجل المصالحة في أفغانستان»[4].

أما موقف الحكومة الإيرانية الجديدة، فقد عبر عنه الرئيس إبراهيم رئيسي، الذي عدَّ الانسحاب الأمريكي من أفغانستان هزيمةً، يجب أن تُشكِّل فرصةً لتحقيق سلامٍ مستدامٍ لدى أفغانستان. وأصدر الرئيس الإيراني، أوامره إلى المجلس الأعلى للأمن القومي ووزارة الخارجية، لمراقبة التطورات الأفغانية عن كثب؛ وتعهد بأن تبذل بلاده جهُودًا لضمان الاستقرار في أفغانستان[5]، فيما دعا المرشد علي خامنئي، لمزيدٍ من الوحدة بين السنة والشيعة في أفغانستان، الأمر الذي لقيَ ترحيبًا من «حركة طالبان»[6].

ب. خفوت الأيديولوجيا «المتشددة»:

على الجانب الآخر تمثَّل تغيرٌ آخر في موقف «طالبان» تجاه إيران، إذ شهدت الأشهر التي تلت تولّي «طالبان» الحكم في أفغانستان، تغيُرٌ في لهجتها تجاه المكون الشيعي، في مؤشرٍ إلى رغبتها في تحجيم التوتر المذهبي، والتخلي عن التشدُّد الأيديولوجي تجاه الشيعة الأفغان، وسمحت «طالبان» بمنح مساحاتٍ لممارسات الشيعة الأفغان، لإظهار وجهٍ تسامُحيٍّ ومتعايش مع المكونات المختلفة.

وكان موقع «وكالة آوا»، أو ما يُعرف بصوت الأفغان، قد نشر موضوعًا يتناول فيه سلوك حكومة «طالبان» ونهجها بعد توليها مقاليد السلطة السياسية. إذ أوضح أن تبنّيها مسألة التسامح الديني، كان من أبرز المتغيرات السلوكية لها الذي لم يتوقعه أحد، حيث لم يعودوا تيارًا أيديولوجيًّا متحجرًا، وباتوا يؤكدون على الحق في حرية الدين لأتباع الديانات الأخرى، مُستدلًا بسماحها إقامة الشعائر الدينية، وخاصة المتعلقة بالشيعة

(1) مركز الجزيرة للدراسات، إيران وعودة «طالبان»: كيف تقرأ طهران الفرص والتحديات؟، (29 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 24 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3KdtXYJ
(2) دويچه وله دري، هيئت «طالبان» به چه هدفی به ایران سفر کرده است؟، (07 بهمن 1399هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3qwS6BR
(3) خبرگزاری ایسنا، توصیه ایران به آمریکا/«طالبان» همه افغانستان نیست/فقط در مورد چگونگی اجرای برجام گفت‌وگو می‌کنیم، (07 تیر 1400هـ.ش)، تاريخ الاطلاع: 25 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/33qZAgN
(4) تويتر، تغريدة وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف، (15 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3A75TCm
(5) سبوتنيك، انسحاب أمريكا من أفغانستان وبروز «طالبان».. ميزان الربح والخسارة بالنسبة لإيران، (08 أغسطس 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3GAvl5A
(6) روسيا اليوم، «طالبان» ترحب بتصريحات خامنئي الداعية لمزيد من الوحدة بين السنة والشيعة في أفغانستان، (26 أكتوبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 26 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3f2fHDD

الأفغان، كإقامة طقوس الحداد خلال شهر مُحرم، وتأمين إقامتها في الداخل[1].

ج. سياسة الاحتواء والتهدئة:

نتيجةً للتغيرات في السلوك السياسي لـ«طالبان»، اتجهت إيران للتهدئة والإيعاز للتيارات الأفغانية الشيعية أو حتى الموالية لها، بعدم معارضة الحكومة التي تقودها «طالبان»، ورجَّحت إيران خِيار التهدئة واحتواء متغيرات الساحة الأفغانية وما يؤكد ذلك، موقف الحكومة الإيرانية تجاه أُولى المواجهات المباشرة التي جرت بين الجانبين، وذلك بعد قيام القوات الأمنية التابعة لِـ«طالبان» مطلع ديسمبر، بالسيطرة على ثلاث نقاط تفتيش على الحدود المشتركة بين البلدين. ومقتل عددٍ من الجنود، الأمر الذي أدى إلى مسارعة المتحدث باسم الحكومة الإيرانية سعيد خطيب زاده، باعتبار أنَّ ذلك لم يكُن سوى خلافٍ حدوديٍّ تمَّ احتواؤه[2]. كما خفَّفت بعض وسائل الإعلام الإيرانية من تلك الحادثة، وعدّتها سوء فهمٍ وتمَّ تداركها.

ثانيًا: الفُرص والتحديات الإيرانية بعد عودة «طالبان»

أتاح انسحاب القوات الأمريكية من أفغانستان وعودة «طالبان» إلى الحكم، لإيران عددًا من الفرص، التي ستعمل على استغلالها وتوظيفها بكل السُبل للخروج بأكبر المكاسب، لكن هذه الفرص ستواجهها العديد من التحديات.

1. الفرص

أ. أسهم الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، في تقليص المخاوف والتوجُّسات الإيرانية التي دامت لسنواتٍ، بل وعدَّتهُ نصرًا إستراتيجيًا لها، خاصةً أنه يتناغم مع مبادئها السياسية، ويدعم موقفها المناكف ضد واشنطن. إذ تجد طهران أنَّها تقف على صفِّ المواجهة الأمريكية، وتقود ما تُسميه بمحور المقاومة ضد واشنطن. ونظرًا لتقاطع العدو بين إيران و«طالبان»؛ من الممكن أن يولّد ذلك الفراغ الأمريكي فُرصًا وإمكانياتٍ لصالحها.

ب. تُوفِّر فرص الجوار الجغرافي والمنافذ البرية الثلاثة بين الجانبين، الاحتياجات الضرورية لأفغانستان من البضائع والكهرباء ومنتجات النِّفط ومواد البناء، حيث تُعَد إيران المُصدِّر الأوّل للواردات الأفغانية خلال السنوات الأخيرة[3]. فقد بلغ حجم التجارة السنوية بين إيران وأفغانستان، نحو ملياري ونصف المليار دولار، في حين تُعدُّ طهران كذلك واحدة من أبرز الدول التي تُصدِّر الكهرباء لكابول، بمعدلٍ سنويٍّ يصل إلى قرابة 237 ميغاوات سنويًا[4].

ج. تشترك إيران وأفغانستان في قواسم ثقافية وتاريخية وجغرافية كبيرة، من أبرزها: لغتهما الرسمية الفارسية عطفًا على وجود القوميات الشيعية في الداخل الأفغاني. وتعوِّل طهران على مشاركة وتعاون الطاجيك والهزارة والأوزبك، وعدم توحد موقف البشتون الذين يُشكلون العمود الفقري لحركة «طالبان». لذلك، فإنَّ نجاح «طالبان» يعتمد على استخدام كل الجماعات العِرقية ودورها في الحكومة؛ الأمر الذي يتطلب التعاون والصداقة مع طهران[5].

2. التحديات

أ. يُمثل وجود المنافسين على صعيد الساحة الأفغانية، تحديًا ماثلًا أمام مشاهد التغير في أفغانستان، في العديد من الاتجاهات السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية، سواءً من دول الجوار أو من الدول الإقليمية والدولية الفاعلة. فعلى صعيد دول الجوار لأفغانستان؛ تتربَّع باكستان على قائمة الدول المنافسة لإيران، داخل أفغانستان، وعلى الصعيد العِرقي، تُعدُّ البشتون الإثنية الأكثرية في أفغانستان والأكثر ارتباطًا بباكستان. فالأخيرة تمُثل للبشتون الوجهة والملاذ، خصوصًا وأنهم يقعون على امتداد حدودها مع أفغانستان، مِمَّا يمنح إسلام آباد أفضلية استقطابهم العرقي والمذهبي والثقافي[6]. وهو ما يرفع مخاوف طهران من الموقف الباكستاني، الذي لايزال يتمتَّع ببعض النفوذ القوي مع «طالبان». كما تنتاب إيران توجساتٌ من تزايد نفوذ باكستان في الإضرار بمصالحها الاقتصادية، فبسبب علاقة «طالبان» الوثيقة مع باكستان، سيؤول ذلك

(1) خبرگزاری اوا، رواداری مذهبی، بزرگترین تغییر «طالبان»؟، (28 اسد 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 27 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3KizjCb

(2) الجزيرة نت، بعد اشتباكٍ مسلح.. إيران تؤكد احتواء خلافٍ حدوديٍّ مع أفغانستان، (01 ديسمبر 2021م)، تاريخ الاطلاع: 27 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3FyOmnJ

(3) جامعه انديشكده ها، نگاهی به فرصت های دیپلماسی اقتصادی ایران و افغانستان، (د.ت.)، تاریخ الاطلاع: 28 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3GzsWrM

(4) سينايي، وحيد. جمالي، جواد، ديپلماسي اقتصادي ج.ا.ايران در افغانستان و مديريت اختلافات آبي دو كشور (باكاربست رويكرد اقتصاد نهادگرا، فصلنامهٔ مطالعات راهبردي سياستگذاري عمومي، دورهٔ 8، (شمارهٔ 28)، پاييز 97، ص 76.

(5) خبرگزاری ایسنا، فرصت ها و چالش های حضور «طالبان» در صحنه قدرت برای ایران، (6 شهریور 1400 هـ.ش) تاریخ الاطلاع: 28 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3KgaBCk

(6) النهار العربي، إثنيات العرق والدين.. فسيفساء الدم في أفغانستان، (19 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3Fw7iU4

إلى تقليص الحواجز التجارية بين البلدين، وستتوسع دائرتها بشكلٍ كبير. على الجانب الآخر، يمكنُ للتنافس الاقتصادي والسياسي بين الهند والصين، أن يفتح خُطى الهند على أفغانستان كشريكٍ تجاريٍّ مهم، بالإضافة إلى روسيا التي تعتزم توسيع وجودها الاقتصادي في أفغانستان، وخاصة في مجال النِّفط[1].

ب. تتخوف إيران من إمكانية توسع نشاط «تنظيم داعش» بعد الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، وقد حذر وزير الخارجية الإيراني السابق محمد جواد ظريف، في هذا السياق في بيانٍ له في 16 أبريل 2021م، من تزايد نفوذ «تنظيم داعش» في أفغانستان، مُشيرًا إلى أن التنظيم قد تبنى مسؤولية عددٍ من الهجمات[2].

ج. احتلَّ موضوع اللاجئين الأفغان لإيران منذ سنواتٍ عدة، قائمة القضايا الأبرز بين الجانبين. وما يحمله ذلك من تداعياتٍ أمنيةٍ واقتصاديةٍ على إيران؛ نظرًا للوجود الهائل من الأفغان المهاجرين على الأراضي الأفغانية، والذي قدَّرت الإحصائيات، بأنَّ أعدادهم تصل إلى ثلاثة ملايين في إيران[3]، كما زادت وتيرة تدفقهم عبر الحدود الممتدة بين الجانبين التي تقارب 900 كلم بعد تسلُّم «حركة طالبان» مقاليد الحُكم في أفغانستان.

د. تظهر أيضًا مسألة المياه وارتباطها بقضايا الأمن القومي للجانبين، أو ما يعرف بالسياسة المائية (Hydro Politics)، فقد أصبحت قضية المياه خلال القرن الأخير واحدةً من أهم السلع الإستراتيجية. إذ برزت مسألة

مياه نهر هيرمند، كأبرز تلك القضايا وتمثَّلت في حيويتها للأجزاء الشرقية لإيران، والغربية الأفغانية. ولطالما كانت مسائل النهر محل خلافاتٍ ونزاعاتٍ بين الطرفين، خُصوصًا فيما يتعلق بتقسيم مياهه والاستفادة منه في منطقة الدلتا[4].

ثالثًا: شكوكٌ متبادلةٌ ورغبةٌ إيرانيةٌ في إعادة التموضع وبناء النفوذ

يبدو أنَّ مشهد العلاقات الإيرانية الأفغانية لعام 2022م، سيتخذ مزيجًا من مقارباتٍ ظاهرةٍ وأُطر تهدئةٍ مع حكومة «طالبان»، وتنفيذ إستراتيجياتٍ إيرانيةٍ بعيدة المدى للسيطرة على الفضاء الأفغاني، ويُبعد أي مُنافسٍ للدور الإيراني في أفغانستان. ولذا فمِن المتُوقع أن تُسخِّر طهران أدواتها المتعددة وإمكانياتها من خلال العديد من الإستراتيجيات التي تجيدها، للتموضع على الساحة الأفغانية، ومن أبرزها: المُشتركات التي تربطها بالطبقة العِرقية والدينية في الداخل الأفغاني، مرورًا بالتقارب مع بقية الأطراف الفاعلة أو الموالية خارج أطر الدين أو العِرق. وتُراهن طهران على طبيعة علاقاتها السابقة في الداخل الأفغاني مع الأطياف المختلفة، والعمل على محاولة تمكين أدواتها الأبرز داخل أفغانستان، مُستفيدةً من شبكة الولاءات الشيعية، أو الاستفادة من التيارات المُعارضة لِـ«طالبان» داخليًّا كأُمراء الحرب المناوئين لِـ«طالبان»، في إشراكهم في دوائر صنع القرار الرسمي ومنحهم مزيدًا من الفرص وقنوات النفوذ داخليًّا.

كما أنَّه من المُتوقع أن تتوسع نشاطات إيران الداخلية بتسخير قوتها الناعمة مِمَّا يحقّق لها نتائج إيجابية، وهي المتمثلة في مؤسَّساتها الإغاثية، التي بدورها تُمارس نشاطًا ثقافيًا، مُعتمدةً على حالات الفقر المتزايدة داخل أفغانستان، إلى جانب النفوذ الإعلامي، عبر تشكيل ودعم العديد من الوسائل الإعلامية، التي تُمارس تهدئة الخطاب الموجَّه لإيران، وتتبنّى الرؤية الإيرانية ونهجها السياسي بشكلٍ عام.

ويُمثل اللاجئون فرصةً قد تستغلها إيران لصالحها، فالمخاوف التي قد يُمكن أن تضُرَّ بمسألة الأمن القومي، استطاعت إيران احتواءها سابقًا، من خلال ضمّ الشباب

(1) دنیای اقتصاد، تحولات افغانستان، تهدیدها و فرصت های اقتصادی ایران، (03 شهریور 1400هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 30 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3rq8LpI

(2) مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، انخراطٌ اضطراريٌّ: كيف تتعامل إيران مع التطورات الأفغانية؟، (13 يوليو 2021م)، تاريخ الاطلاع: 30 ديسمبر 2021م، https://bit.ly/3IfBV1T

(3) اقتصاد آنلاین، ایران و افغانستان چه اشتراکاتی با یکدیگر دارند؟، (28 تیر 1399هـ.ش)، تاریخ الاطلاع: 30 دیسمبر 2021م، https://bit.ly/3twMQzT

(4) سید عباس فروغی نعمت الهی؛ مهدی حسنی باقری؛ محمود شیخ اویسی، تأثیر هیدروپلیتیک رودخانه مرزی هیرمند بر امنیت ملی جمهوری اسلامی ایران، فصلنامه علمی – پژوهشی نگرش های نو در جغرافیای انسانی – سال پنجم، شماره سوم، تابستان 1392، ص 33.

الأفغان المؤدلجين وذوي الحاجة، للميليشيات الشيعية التي تقاتل باسمها في سوريا. وسيكون اللعب بورقة اللاجئين، إحدى خِيارات إيران المطروحة، في ظل تردي الأوضاع الداخلية بعد سيطرة الحركة داخليًّا، ونيّة طهران مأسسة الكيانات التابعة لها، خاصةً الشيعة الأفغان، مثلما قامت به في تشكيل «لواء فاطميون».

كما يتمثَّل التحدي البارز في علاقات طهران بِـ«طالبان»، ومدى بقاء سلوكها الحالي في التعامل مع الأطياف الموالية لإيران، خصوصًا الشيعة الهزارة ومدى الالتزامات المقدمة من قِبل «طالبان» تجاه ذلك. ولأنَّ إيران قدَّمت سياسةً مرنةً تجاه «طالبان»، فليس من المُستبعد أن تنتهج سياساتٍ أخرى في حال تطورت الأمور وآلت إلى ما يتعارض مع ما تبنَّاه موقف «طالبان» تجاه التزاماتها بالتعامل مع الأقليات الدينية الشيعية في أفغانستان. وما يمُكن أن تستخدمه كأوراق ضغطٍ داخليةٍ عبر أدواتها الداخلية الممكنة.

ومن المرجَّح أن تواصل إيران لجوئها لفرض حالةٍ من عدم الاستقرار الداخلي في صنع بؤر القلاقل والترويج لأجواء انعدام الأمن في أفغانستان، فقد شهدت الأشهر التالية بعد تولّي «طالبان» وقوع العديد من التفجيرات المتفرقة في أفغانستان، استهدفت فيها أقلية الشيعة الأفغان. وقد يكون ذلك ذريعةً لها لتأسيس قوات مقاومةٍ متعددةٍ تابعةٍ لها في أفغانستان، تتبنَّى الدفاع عن الشيعة أو الترويج لما تسميهم بِـ«المستضعفين» في أدبيات السياسة الإيرانية، وما يؤُكد ذلك، تعيينها حسن كاظمي قمي ممُثلًا خاصًا لإيران في الشأن الأفغاني.

واشتهر قمي الذي عمل سابقًا سفيرًا لبلاده في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، بتأسيس الميليشيات الشيعية المُوالية لإيران في العراق.

اقرأ أيضًا

تقرير

اللاجئون والمهاجرون الأفغان أمام مستقبلٍ قاتم في إيران

أصبحت إيران -في أعقاب استيلاء حركة طالبان على السُلطة في أفغانستان- ثاني وجهة للاجئين والمهاجرين الأفغان، بعد باكستان. وبعد أن عبر آلاف الأفغان حدود بلادهم إلى إيران، فرضت الأخيرة إجراءات للحدّ من تدفُّقهم إليها. وذكرت منظَّمة «هيومن رايتس ووتش» أنَّ إيران انتهكت أغلب التزاماتها القانونية، وأساءت معاملة الأفغان القادمين إليها، فيما تُصِرّ الحكومة الإيرانية على رفض استيعاب موجة اللاجئين الأفغان الجديدة؛ لأنَّها تريد منهم المغادرة. وحتَّى الآن، طردت إيران -بموجب قانون تنظيم إقامة الأجانب الذي صاغته عام 2012م- ما يقارب 6,1 مليون أجنبي غير شرعي، معظمهم من الأفغان. كما يُحرَم الأفغان من حقوقهم الأساسية، ويُحظَر الزواج بينهم وبين الإيرانيين. ويتعرَّض المهاجرون الأفغان في إيران لمخاطر مهنيّة قاتلة، وكثيرًا ما يعملون ولا يستلمون أجورهم، ويتعرَّضون للأذى على يد الأجهزة الأمنية الإيرانية، كما لا يستطيع الأفغان المتزوِّجون من إيرانيات الحصول على الجنسية الإيرانية، ويواجه أطفالهم عقبات كبيرة في هذا الشأن...

المزيد على www.rasanah-iiis.org

إيـــران وأذربيجـــان

اتّســـمت العلاقات بين إيـران وأذربيجـان بالتوتُّر العالي منذ اسـتقلال الأخيرة في 31 أغسطس 1991م، وقد تأثرت العلاقات الثنائية بين البلدين بثلاثـة عوامـل، هـي: التوتـرات الحدوديـة والمخـاوف العِرقية-الطائفيـة والجيواقتصاديـة. وعلـى الرغم من أنَّه لا يوجد نزاعٌ حدوديٌّ مباشـرٌ بين البلدين، فإنَّ مسـتوى التوتُّرات الحدودية ظل مرتفعًا منذ سـقوط إقليم ناغورنـو كاراباخ، ولـم يسـتطِع جيش إيـران -على خلاف المرشـد الأعلى والحكومة-تقبُّـل الوقائـع الإسـتراتيجية الجديـدة حتّـى الآن، إذ كشـف تموضع «الحرس الثوري» الإيراني واستعداده على الحدود، عن محدودية خِيـارات إيـران، فهي عاجـزةٌ عن الدخول في مواجهةٍ مسـلحة، ولا تملك القـوة لشـنِّ هجوم علـى أذربيجان. كما أنَّهـا -على خلافِ روسـيا وتركيا- عجـزت عـن القيامِ بأيّ دورٍ في اتفاق السـلام بين أرمينيـا وأذربيجان عام 2020م. ومـن الواضـح أنَّ إيران فقدت نفوذها في جنوب القوقاز، في ظل تمكُّن روسـيا من إبراز نفسـها كضامنٍ إقليميٍّ. وفي ضـوء تناقص النفوذ الإيرانـي، تشـعُر الأقلية التركية الأذرية في إيـران -التي يبلغ تعدادها 15 مليونًـا -بالحمـاس لاحتمـالِ حـدوث اضطرابـاتٍ طويلـةٍ، أو حتّى حركةٍ انفصاليةٍ في إيران ■

أمّا أذربيجان، فهي مدركةٌ لظهور جماعاتِ ضغطٍ فيها، تعمل على تحقيق أجندة النظام الإيراني، كما هو الحال مع باقي جيران إيران (العراق وباكستان وأفغانستان)، وتستمرُّ حالة انعدام الثقة في التنامي بين باكو وطهران. وبينما لا يتّسع المجال لأيّ تحالفاتٍ جيواستراتيجيةٍ، من الممكن أن تجد إيران وأذربيجان أرضيةً مشتركةً في المجالات الجيو-اقتصادية. وقد انتهى عام 2021م العاصف بالأحداث، دون إشاراتٍ واعدةٍ باستقرار العلاقات بين إيران وأذربيجان. ويحلِّل هذا المِلف أربعة عوامل رئيسة أثَّرت في العلاقات بين البلدين خلال العام 2021م، وهي التوتُّرات الحدودية، والعِرق والدين والوطنية، والاقتصاد الجغرافي، والاتجاهات المتبادلة لتهدئة التوتُّرات.

أوّلًا: التوتُّرات الحدودية

أشغلت الحرب التي دامت 44 يومًا حول ناغورنو كاراباخ، الجانب الإيراني بقدر ما أشغلت أرمينيا[1]، إذ أطلق «الحرس الثوري» الإيراني، أكبر مناوراته العسكرية على طول حدوده الشمالية في الأوّل من أكتوبر 2021م تحت اسم «فاتحو خيبر»، بمشاركة آلاف الجنود وأسراب الدبابات والمركبات المسلحة وتشكيلات المدفعية وعشرات المروحيات الحربية والمروحيات متعدَّدة الأغراض. كما نشرت مجموعةٌ مختلفةٌ من منظومات الدفاع الجوي والطائرات المسيرة، وقامت الطائرات المقاتلة الإيرانية بطلعاتٍ جويةٍ بطائراتٍ هجوميةٍ واعتراضيةٍ[2]. ولكن لم يكُن ذلك بهدف التدريب العسكري، إذ نُقل عن رئيس أركان القوات المسلحة الإيرانية، محمد باقري، قوله: إنَّ «الحرس الثوري الإيراني سيُهاجم أذربيجان بأربعة آلاف صاروخٍ، مِمَّا سيدمر باكو بالكامل»[3].

هذه التهديدات الإيرانية، دفعت قوّات أذربيجان وتركيا إلى إجراء مناوراتٍ عسكريةٍ مشتركةٍ تحت اسم «الإخوان الراسخون 2021م» في منطقة نخجوان. وفي هذه المناورات شاركت قوات المشاة الآلية والقوات الخاصة وقوات الدفاع الجوي ومنظوماتٌ جوّيةٌ في المنطقة المحصورة بين أرمينيا وإيران[4]، مِمَّا استفز القائد الإقليمي لِـ«الحرس الثوري» الإيراني في تبريز، العقيد حسين بور إسماعيل، إلى حدٍّ ضمه إسرائيل إلى هذه التحركات بينما لم تشارك في المناورات، إذ قال: «إنَّ تكرار التهديدات الإسرائيلية لإيران من خلال جمهورية

(1) Nikola Mikovic, Tensions with Baku Reveal Iran's Loss of Influence in Caucasus, Syndicate Bureau, (Oct. 29, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/34aRbyb
(2) Tehran Times, In Less than 48 Hours, Troops, Equipment Transferred to Drill Field in Northwest Iran, (Oct. 03, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3sLasQP
(3) Nikola Mikovic, Tensions with Azerbaijan Reveal Iran's Loss of Influence in Caucasus, The Arab Weekly, (Oct. 28, 2021), Accessed on: Dec. 30, 202, https://bit.ly/3FGQOtb
(4) Golnar Motevalli and Zulfuqar Agayev, Turkey, Azerbaijan Plan Military Drills After Iran Moved Forces, Bloomberg, (Oct. 03, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bloom.bg/3HeHU6u

أذربيجان، ليس في مصلحة باكو بل يهدّدُ وجودها»[1]. ولا شكّ أنَّ الطائرات المسيرة الإسرائيلية وغيرها من منظومات الأسلحة كانت فعالةً في انتصار أذربيجان على أرمينيا، ولكن -حتى اللحظة- لم يُزعَم أو يُسجَّل أيّ هجومٍ إسرائيليٍّ ضد إيران. وكان الدافع الرئيس الذي حرّك مناورات «الحرس الثوري» الإيراني الكبيرة، هو مناورة «الإخوة الثلاثة»، التي شاركت فيها القوات الخاصة الباكستانية والتركية والأذربيجانية، وقد نجحت هذه القوات في «مهام التسلّل إلى خلف خطوط العدو الوهمية برًا وبحرًا وجوًا، بالإضافة إلى التدريب على الكمائن والهجمات والتدريبات البرمائية والجوية»[2]. هذه المناورة العسكرية الثلاثية، أثارت قلق إيران، مِمَّا جعلها تُعرب مباشرةً عن ذلك لكلٍّ من باكستان وتركيا.

وفي عام 2021م، أُجريت عشرات المناورات في الأراضي الأذرية بمشاركة القوات التركية، ففي منتصف فبراير، أقامت أذربيجان وتركيا تدريباتٍ عسكريةٍ شتويةٍ واسعة النطاق، وأرادت إيران اختبار إرادة أذربيجان، فأرسلت شاحناتها إلى أرمينيا كالمعتاد، إلَّا أنَّ قرار أذربيجان احتجاز سائقي الشاحنات الإيرانيين -الذين كانوا يعبرون أراضي أذربيجان في طريقهم إلى أرمينيا عبر طريق «جوريس-كابان» - كشف عدم إدراك طهران للواقع المتغيّر على الأرض، إذ أعرب الرئيس الأذربيجاني إلهام علييف، عن قلق بلاده من انتهاك سيادتها[3]. وقد استطاعت الدبلوماسية المكثَّفة تبديد هذه التوتُّرات، لكن لم يدُم هذا الهدوء طويلًا، فإيران غير مرتاحة لتوقيع أذربيجان اتفاقيات دفاعٍ مع تركيا، ناهيك عن علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية الوثيقة بإسرائيل، وإقامتها التدريب العسكري المشترك الأخير مع باكستان، وهذا القلق الإيراني، يكشفُ محدودية قوتها الناعمة والخشنة على السواء. وبالإضافة إلى استمرار الرحلات الجوية لنقل الأسلحة من إسرائيل وتركيا إلى أذربيجان على مدار العام[4]، وصلت المحادثات بين أذربيجان وباكستان لشراء الطائرات المقاتلة من طراز «جيه إف-17 ثاندر» إلى مرحلةٍ متقدمة[5].

ولطالما كانت العلاقات العسكرية الوثيقة بين باكو وتل أبيب، مصدر قلقٍ لإيران، إذ ترى الأخيرة أنَّ أذربيجان قد لا تكون مكانًا لتجسُّس أعدائها عليها فحسب، بل موقعًا مُناسبًا لشنِّ هجماتٍ استباقيةٍ على منشآتها النووية والصاروخية الحيوية. وخلال العقد الماضي، أصبحت إسرائيل وأذربيجان، شريكتين إستراتيجيّتين،

(1) Russian-Iranian Competition Heats up in South Caucasus, Al-Monitor, (Oct. 15, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3pENqJH
(2) APA, Exercise of Special Forces of Azerbaijan, Turkey, and Pakistan, (Sep. 15, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/32zhu0o
(3) AZERTAC, President Ilham Aliyev's Interview with Turkish Anadolu Agency, (Sep. 28, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3mJW5IJ
(4) Report News Agency, Azerbaijan Maintained Its Military Power in 2021, (Oct. 28, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3qzh3v1
(5) Yeni Safak, Azerbaijan Considers Purchasing Pakistan's Fighter Jets, (Nov. 02, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3FIwg3t

وارتفعت واردات تل أبيب من باكو إلى أكثر من 4 مليارات دولار، كما يُلبّي غاز أذربيجان، 40% من احتياجات الطاقة لإسرائيل[1].

والجدير بالذكر، أنَّ معظم ما تملكه أذربيجان من عتادٍ عسكريٍّ يأتي من إسرائيل، إذ وقَّع الجانبان اتفاقًا عام 2012م بقيمة 1,6 مليار دولار، بالإضافة إلى عقدٍ دفاعيٍّ بقيمة 5 مليارات دولار وُقِّع في عام 2016م[2]. وقد تمكّنت أذربيجان من تحقيق نتائج كبيرة باستخدامها الطائرات المسيَّرة الانتحارية الإسرائيلية الصُنع من طراز «هاربي» و«هاروب» و«أوربت ون كي» إلى جانب الطائرات المسيَّرة التركية[3].

ثانيًا: العِرق والدين والوطنية

يبلغ عدد الأقلية التركية الأذرية في إيران أكثر من 15 مليون نسمة، ويشكِّلون وترًا حساسًا للنظام الإيراني[4]، فبعد انتصار أذربيجان على أرمينيا في عام 2020م، كانت الأقلية التركية الأذرية في إيران، منتشيةً بهذا الانتصار ومعارضةً لنهج إيران المؤيِّد للعاصمة الأرمينية يريفان. وعلى الرغم من عدم وجود إشاراتٍ على قيام الأقلية التركية الأذرية في طهران ومحافظات شمال غرب إيران في عام 2021م، بأيّ تحركاتٍ أو نشاطاتٍ مهمّة، فإنَّ إيران لا تزال حذرةً من استغلال اللاعبين الخارجيين لشعور هذه الأقلية بالإقصاء والعزل.

وبعد استقلال أذربيجان في أوائل التسعينيات، شعرت إيران ولأوّل مرةٍ ببروز الروح القومية-العِرقية بين الآذريين، ولحُسن حظها جاءت سيطرة أرمينيا على المناطق الحدودية مع إيران في أذربيجان، لتخلق منطقةً عازلةً فعَّالةً، إذ تضاءل الشعور بالقومية بعد خسارة أذربيجان مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي لصالح أرمينيا، وبقيت رقعةٌ حدوديةٌ صغيرة بين أذربيجان والأذربيجانيين في إيران.

وفي ضوء الظروف الحالية، فإنَّ الدعم الخارجي للجماعات الانفصالية العِرقية من الأقلية التركية الأذرية احتمالٌ واردٌ، إذ تُحظى بعض الجماعات مثل «حركة الصحوة الوطنية لأذربيجان الجنوبية» بدعمٍ كبيرٍ في المقاطعات ذات الأغلبية الأذرية في إيران[5]، ويستطيع خصوم إيران-من خلال دعم هذه الجماعات - اللعب على نفس إستراتيجية «الحرس الثوري» الإيراني، الذي يعتمد اعتمادًا مُعلنًا على دعم الميليشيات الموالية لإيران في المنطقة (في أفغانستان واليمن والعراق وسوريا ولبنان).

وفي العام 2021م، قام احتجاجٌ واحدٌ في مدينة تبريز، ذات الأغلبية التركية الأذرية، تعبيرًا عن التضامن مع سكان محافظة خوزستان، الذين نزلوا إلى الشوارع للمطالبة بالمياه[6]، كما أنَّ الأذربيجانيين في إيران، بدأوا انتقاد نهج إيران العدائي تجاه أذربيجان على منصّات التواصل الاجتماعي مثل «تليجرام» و«فيسبوك» و«واتساب»؛ ونظرًا لخضوع الفضاء الإلكتروني الإيراني لمراقبةٍ شديدةٍ، يضطر المعارضون إلى استخدام شبكاتٍ افتراضيةٍ خاصةٍ لضمان الخصوصية[7].

وقد دعت أكبر أقليةٍ في إيران، باستمرار إلى إدراج اللغة الأذرية-التركية في المدارس، إذ تقترب اللغة الأذرية المنطوقة كثيرًا من الفارسية من نواحي بناء الجُمل والكلمة والأصوات، منذ إقرار سياسة اللغة الواحدة على يد رضا شاه بهلوي، ولا يُمكن أن يقرأ أذربيجانيٌ نصًّا باللغة الأذرية كتبه قريبُه الذي وُلد ونشأ في إيران بحروفٍ فارسية. ولم يتغيَّر هذا النهج الذي يركِّز على الفارسية أبدًا حتى بعد ثورة 1979م، إذ أعلن الدستور الإيراني أنَّ الفارسية هي اللغة الرسمية والتعليمية لشعب إيران، ولكن يجوز استعمال لغاتِ المجموعات العرقية الأخرى[8].

وتتحدَّث الأقلية الأذرية-التركية المنتشرة في أذربيجان الشرقية والغربية وأردبيل وزنجان وغيلان وخراسان

(1) Said Musayev, Israel–Azerbaijan Partnership: Invisible Parts of the "Iceberg", The Jerusalem Post, (Dec. 14, 2016), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3pBuLhQ
(2) Meir Javedanfar, Iran's Threats Could Strengthen Azerbaijan–Israel Relations, MEI, (Oct. 24, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3HeIcu6
(3) Emil Avdalian, Defying Geography: The Israel–Azerbaijan Partnership, BESA, (August 31, 2020), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3Jxq28H
(4) Bijan DaBell, Iran Minorities 2: Ethnic Diversity, The Iran Primer, (Sep. 03, 2013), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3qumZ8w
(5) Kourosh Ziabari, Iran on Edge as Azeri Minority Backs Karabakh War, Asia Times, (Oct. 08, 2020), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/31aygCq
(6) Yaghoub Fazeli, Protests Break out in Iran's Tabriz in Support of Khuzestan Demonstrations, Al–Arabiya News, (July 25, 2021), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3mICCIB
(7) Freedom on the Net 2021, Freedom House, (2021), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3eBI37S
(8) Hossein Ghanbari, Mahdi Rahimian, Persian Language Dominance and the Loss of Minority Languages in Iran, Open Journal of Social Sciences, Vol.8 No.11, (Nov. 2020), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3JxLmv4

وطهران بلُغتها الخاصة في المنازل وداخل مجتمعاتها للحفاظ على اللغة من الاندثار، ويعتمد كثيرٌمنهم على البرامج الفضائية الترفيهية التركية والأذربيجانية، كمصدرٍ رئيسٍ لتعلم لغتهم الأم والارتباط بها.

ولمنع أيّ تدخلٍ من جانب أذربيجان أو القوى المنافسة الأخرى في إيران من خلال الأقلية الأذرية-التركية، تحاول إيران إيجاد حلولٍ لتحقيق هذا الهدف، وأحد هذه الخِيارات هو إنشاؤها لميليشيات «حُسينيون» على غِرار «الحشد الشعبي» و«لواء فاطميون»، إذ روَّجت للميليشيا الجديدة على حسابات التواصل الاجتماعي الموالية لِـ«الحرس الثوري»[1]. وفي أذربيجان تُشكِّل المساجد الشيعية الدعامة الأساسية لقوة إيران الناعمة هناك، إلى جانب زوار الأضرحة الأذربيجانيين، وقد أغلقت أذربيجان في أكتوبر2021م مسجدًا ومكتبًا يديرهُما ممثل المرشد الأعلى في باكو، بحجة تجاهل الاحترازات الوقائية لفيروس كورونا «كوفيد-19» ونشره[2]، وبقدر ما تستثمر إيران في الهُويَّة الشيعية، تُعزّز أذربيجان العلمانية والعِرقية التركية.

ثالثًا: الاقتصاد الجغرافي

أثبتت أذربيجان قوتها في عام 2021م، بعد أن أوقفت دخول الشاحنات الإيرانية التي تعبُرأراضيها المحرَّرة حديثًا في طريقها إلى أرمينيا، وتسبَّب اعتقال سائقي الشاحنات في أزمةٍ دبلوماسيةٍ كبيرةٍ بين الجارتين، وسرعان ما اُتّخذت هذه الأزمة ذريعةً للانتشار العسكري، إذ بادرت إيران بذلك ثُم ردّت أذربيجان سريعًا بنفس الخطوة.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ظلت أرمينيا وإيران شريكتين تجاريّتيْن، وتُعدُّ إيران مصدرًا حيويًّا يمد أرمينيا بالهيدروكربونات والمعادن والمنتجات الزراعية والأسمدة، فيما تُصدِّر يريفان الكهرباء والآلات والمواد الكيميائية إلى طهران[3]،كما توافد الإيرانيون على أرمينيا من أجل تلقي لقاحات فيروس كورونا.

ولم تخسر أرمينيا مساحاتٍ كبيرةٍ من الأراضي لصالح أذربيجان فحسب، بل خسرت طُرقًا لوجستية مهمة كانت تصلها بإيران، وتُسارع أرمينيا لبناء طُرقٍ بديلة لمواصلة التجارة مع إيران عبرحدودها معها البالغ طولها 44 كيلومترًا[4]. أما محافظة سيونيك الجنوبية أو زانجيزور كما تسمّيها أذربيجان، فتُعدُّ منطقة ذات أهمية إستراتيجية، إذ تفصل بين أذربيجان وجمهورية نخجوان المتمتّعة بالحكم الذاتي، وقبل الاتفاقية الثلاثية

(1) Omar Ahmed, The Huseynyun: Iran's new IRGC-Backed Movement in Azerbaijan, MEMO, (Oct. 09, 2021), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3EGkGEv
(2) Ruslan Rehimov, Iran's Supreme Leader Khamenei's Office in Azerbaijani Capital Closed Due to Pandemic, Anadolu Agency, (Oct. 06, 2021), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3pDYJSc
(3) Trade Between Iran, Armenia Can Reach $1b Annually: Minister, IRNA, (Jan. 26, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/34dUUv3
(4) Maryam Sinaee, Iran, Armenia Determined To Complete Transit Road To Bypass Azerbaijan, Iran International, (May 10, 2021), Accessed on Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3eznEjB

بين (روسيا وأذربيجان وأرمينيا في عام 2020م)، كان وصول أذربيجان اللوجستي والجوي إلى نخجوان البالغة مساحتها 5500 ميل مربع، يعتمد على إيران. وبموجب الاتفاق الجديد ستوفّرُ أرمينيا طريقًا بريًّا (ممر زانجيزور) يربط بين أذربيجان ونخجوان، وستُلزم باكو يريفان، بفتح ممرٍّ مُماثل وهو «ممر لاتشين»، الذي يربط أرمينيا بإقليم ناغورنو كاراباخ، وكلا الممرين لم يُشغَّلا حتى الآن، ولم تُحدَّد التفاصيل المتعلقة بالتسهيلات الجمركية ومراقبة الشاحنات ومرور الأشخاص.

وقال علييف في مؤتمرٍ صحفي[1] «في هذه المرحلة توصَّلنا إلى اتفاقٍ بشأن بناء خط سكة حديدية من أذربيجان عبر أرمينيا إلى جمهورية نخجوان المتمتّعة بالحكم الذاتي، وإلى اتفاقٍ بشأن إنشاء طريقٍ سريعٍ، ولكن لم يُحدَّد مسار الطريق السريع حتى الآن». وتلتمس إيران تعاون أذربيجان لتنفيذ ممر الشمال-الجنوب الذي يربطها بأوروبا، فيما تأمل باكو، بأن تكون شريكًا موثوقًا لدول أوروبا في تصدير الطاقة، وتعتمد تحالفات إيران الإستراتيجية على روسيا والصين، فيما تضغط باكو في سبيل إيجاد تعاونٍ أوثق مع «حلف الناتو» وتركيا وإسرائيل. وقد بدأت أذربيجان مهمّتها في حفظ السلام في أفغانستان في عام 2002م، تحت مظلة الناتو، وأنهت مهمتها في نهاية أغسطس 2021م[2]. وجاء ذلك محاولةً من باكو للحيلولة دون منح أرمينيا العضوية في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولا يتّفق البلدان في الطموحات الجيواقتصادية والجيوإستراتيجية. وفي عشية قمة منظمة التعاون الاقتصادي في عشق آباد، وقّعت إيران اتفاقًا لنقل الغاز مع تركمانستان وأذربيجان، ويبدو احتمال نجاح هذا الترتيب المعقَّد مستبعدًا، فمِن المرجح أن يفضِّل هذان البلدان المُطلان على بحر قزوين مد خط أنابيب غازٍ، على الاعتماد على إيران.

وفي 23 ديسمبر 2021م، زار وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، باكو بعد أن التقى بقادة البلدين في عشق آباد[3]، إذ كانت طهران تتودَّد إلى باكو لمنحها دورًا في إعادة إعمار ناغورنو كاراباخ والمدن الإستراتيجية (زنجيلان وجبرائيل). وتستند إيران في مساعاها إلى مواصلة بناء محطتَي خدافرين وقيز قَلْعَسي (قلعة الفتاة)، الكهرومائيّتيْن على نهر أراس إلى اتفاقية تعاونٍ ثنائيٍّ وُقِّعت خلال زيارة الرئيس إلهام علييف لإيران في فبراير 2016م، ووعدت فيها إيرانُ أذربيجان باحترام سيادتها على إقليم ناغورنو كاراباخ.

رابعًا: الاتجاهات المتبادلة لتهدئة التوتُّرات

في حال نجح اتفاق السلام بين أرمينيا وأذربيجان، وشُغّلت الممرات المعنية في عام 2022م بسلاسةٍ ستنخفض التوترات بين البلدين. وعلى الرغم من عدم تسوية الخلاف حتى الآن، فإنَّ البلدين المتنافسين سيعمدان إلى شيءٍ من التطبيع والتعايش السِلمي، وقد يؤدي ذلك إلى إحراز تقدمٍ في ممر الشمال-الجنوب، وإلى تحّسن العلاقة بين إيران وأذربيجان، إذ أدركت طهران حقيقة أنَّ العلاقات بين تل أبيب وباكو، ذات طبيعة إستراتيجية وتكنولوجية واقتصادية، وبالتالي تقفُ إيران أمام خِيار واحد يتمثّل في إعادة كسب ثقة أذربيجان وإقامة علاقات معها، على أساس المصالح الثنائية المتبادلة. وسيتعيَّن على الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، التركيز على مواصلة إعادة إعمار المناطق الأذربيجانية المحاذية لإيران، كخطوةٍ أوليةٍ لتعزيز العلاقات الثنائية مع باكو، لاسيّما بعد الحرب.

ونظرًا للعقوبات الصارمة على إيران وخلافاتها المريرة مع جيرانها الآخرين وإسرائيل، فإنَّها لا تستطيع إشعال جبهة صراعٍ جديدةٍ، كما أنَّ أذربيجان تفوَّقت على جيش أرمينيا، لكن القوات المسلحة الإيرانية أكثر عددًا وأفضل تجهيزًا، ومن غير المرجح أيضًا أن تؤجِّج أذربيجان الحماسة العِرقية القومية في المحافظات الشمالية الغربية لإيران. وستختار باكو تعزيز مكاسبها وتقوية علاقاتها مع حلف الناتو وأوروبا، إذ وقَّع أردوغان وعلييف، اتفاقية «إعلان شوشا» في يونيو 2021م، وتعهدا بالرد المشترك على التهديدات العسكرية، وستسعى باكو للقيام بنفس الخطوات مع حلفائها الآخرين.

وفي حال إحياء الاتفاق النووي المُبرم مع إيران، سيزيد إنفاق إيران على القواعد العسكرية في المنطقة الشمالية الغربية، وستتوسَّع علاقاتها مع أرمينيا، وقد تؤدي الارتباطات العِرقية ومصادر الطاقة وأحداث الماضي المريرة إلى تصاعد التوترات من جديد بين إيران وأذربيجان، وقد يكون جنوب القوقاز المسرح التالي للصراع الإسرائيلي-الإيراني في فترة ما بعد العقوبات.

(1) Jeyhun Aliyev, Legal Regimes of Zangezur, Lachin Corridors Should be Same: Aliyev, Anadolu Agency, (Dec. 15, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3EKcCCK
(2) Mushvig Mehdiyev, NATO's Secretary General Thanks Azerbaijan for Peacekeeping Efforts in Afghanistan, Caspian News, (August 23, 2021), Accessed on: Dec 30, 2021, https://bit.ly/3Jufffp
(3) Mojtaba Rouzbahani, Iran FM Visit to Baku Promises Success of Government's Strategic Policy, Tehran Times, (Dec. 26, 2021), Accessed on: Dec. 30, 2021, https://bit.ly/3EFvuCX

إيـران وباكستـان

ظلّت باكستان، الدولة ذات الأغلبية السنّية، المسلَّحة نوويًا والمنحازة تقليديًا إلى دول الخليج، ذات أهمية كبرى لإيران خلال عام 2021م. وعملت طهران على تحسين عَلاقاتها مع إسلام آباد في المجالات الجيوسياسية والإستراتيجية، كما أنها بصدد تعزيز عَلاقاتها الاقتصادية. وقد التزمت باكستان بالعقوبات الأمريكية على إيران بشكل كامل، مِمّا أسهم في تقليص التجارة الثنائية بنسبة 70% خلال العقد الماضي. وفي ظل عدم وجود نظام للدفع بين البلدين، ووجود الحدود المشتركة المليئة بالثغرات التي تسكنها المجتمعات المحرومة/ الفقيرة، فقد أصبح التهريب مزدهرًا، ووصل إلى ذروته في العام الماضي. والجدير بالذكر أنّ البلدين على دراية بعمليات تهريب السلع والعملة، ووقّعتا اتفاقية مقايضة في أكتوبر الماضي، وهي إشارة أخرى إلى آمال طهران المتضائلة في ما يتعلق بإحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأمريكية. وخلال حكومة رئيس الوزراء عمران خان، استمرّت العَلاقات الإستراتيجية مع إيران في التحسن، وتجسَّد ذلك من خلال الزيارات المتبادلة لكبار القادة والتدريبات العسكرية المشتركة ■

ودفع استيلاء طالبان على أفغانستان إيران إلى زيادة التفاعلات الدبلوماسية مع باكستان؛ لأن كلتيهما لا تثق بالأخرى، ولديهما مصالح متضاربة مع جارهما المشترك الذي مزقته الحرب، أفغانستان.

في تقريرنا الإستراتيجي لعام 2021م، سوف نناقش مسار العَلاقات الإيرانية-الباكستانية من خلال ثلاثة محاور، هي: التجارة والمقايضة والتهريب، والشراكة الإستراتيجية المتذبذبة بين البلدين، وجماعات الضغط الشيعية.

أوّلًا: التجارة والمقايضة والتهريب

لم تشهد المحاولات الإيرانية لتطوير الاعتماد الاقتصادي المتبادل على باكستان من خلال تجارة ناجحة نجاحًا ملحوظًا، في ظل عقوبات الأمم المتحدة السابقة والعقوبات الأمريكية المتجددة، ولذلك لم يتمكّن كلا البلدين من الاتفاق على آلية للدفع. وحتى عام 2008-2009م، كانت باكستان من بين أكبر 10 شركاء تجاريين لإيران، لكنها تراجعت في السنوات التالية[1]. وقد وقّع البَلَدان اتفاقية مقايضة تجارية خلال اجتماع لجنتهما الاقتصادية المشتركة في طهران في 06 نوفمبر 2021م[2]. وتطمح كل من باكستان وإيران إلى زيادة حجم تجارة المقايضة بين البلدين إلى 5 مليارات دولار بحلول عام 2023[3]. وفي عام 2004م وقّعت طهران وإسلام آباد اتفاقية التجارة التفضيلية، ولكن لم تُفعَّل قَط بسبب العقوبات المفروضة على إيران[4]. ولخطة إيران الاقتصادية قضية ملحّة أخرى، هي استكمال وتشغيل خط أنابيب الغاز بين إيران وباكستان، الذي يجب تفعيله بحلول عام 2024م، حسب الاتفاقية الثنائية لعام 2019م. ولا تزال إسلام آباد مترددة بسبب رسوم الغاز المرتفعة التي تفرضها طهران. وهناك جانب آخر للربط الاقتصادي بين إيران وباكستان، وهو إعادة إطلاق القطار ما بين إسلام آباد وطهران وإسطنبول (ITI)، إلى جانب ممرّ النقل الذي تديره وحدة اللوجستيات الوطنية الباكستانية[5]. ويعود تاريخ قطار الشحن الثلاثي إلى الحرب الباردة عندما كانت إيران متحالفة جيوسياسيًّا مع الولايات المتحدة وكذلك باكستان وتركيا. ولا يمكنُ أن يكون القطار الثلاثي مصدرًا للأهداف الطموحة بسبب التحديات اللوجستية والقضايا التشغيلية، مثل: الأمن وتوافر الشحن والعَلاقات المتردية بين أصحاب العَلاقة[6]. وينقل القطار من إسلام آباد إلى إسطنبول أكثر من اثنتَي عشرة حاوية في رحلته التي يبلغ طولها 6540 كيلومترًا، ويمر عبر كويتا إلى تافتان على الحدود الإيرانية ثُم إلى طهران، قبل أن يكمل طريقه إلى إسطنبول عبر أنقرة.

ويبلغ حجم التجارة الرسمية بين البلدين 360 مليون دولار، وهو مبلغ متواضع جدًّا[7]. ولقد أظهرت مقاطعة بلوشستان بأكملها تقريبًا والأجزاء المكتظة بالسكان في السند، ولاسيّما الأجزاء الجنوبية، اعتمادًا متزايدًا على السلع المهربة من إيران، بما في ذلك المنتجات البترولية ومنتجات الألبان وزيت الطهي[8]. وبسبب التطوّر غير المتكافئ لباكستان والافتقار إلى البنية التحتية، فإنّ غالبية مقاطعة بلوشستان الغنية بالطاقة ذات الكثافة السكانية المنخفضة تجد نفسها مندمجة مع الاقتصاد غير المشروع الذي تسيطر عليه إيران. وليست المنتجات الإيرانية المهربة أرخص فقط، ولكنها متوفرة بكثرة أيضًا. وتحذّر الحكومة الإقليمية البلوشية وجمعياتُ التجار الناسَ من حين لآخر من شراء منتجات إيران ذات الجودة المنخفضة. وعلى عكس التصوّرات الشائعة، فإنّ جزءًا كبيرًا من التهريب يجري في أعالي البحار، إذ يتبادل الصيادون الإيرانيون والباكستانيون البضائعَ وينقلونها. وقد ارتفعت أسعار قائمة المواد المهربة بسبب فرض باكستان ضرائب باهظة على تلك السلع أكثر من سعرها المدعوم في إيران. ومِن المفارقات أنّ رجال القبائل البلوشية الفقراء في إيران وسكان مكراني في باكستان هُم المستفيدون الرئيسون من السوق السوداء الجديدة. ولقد تمكنت إيران عبر السوق السوداء من

(1) Zuhaib Anwar, 'Prospects of Pak-Iran Relations under President Raisi's Government,' *CASS*, Sep 13, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3pJpncn
(2) 'Iran, Pakistan reach barter trade agreement,' *Tehran Times*, November 20, 2021, , [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3mKpNxd
(3) Mubarak Zeb Khan, 'Pakistan, Iran set $5bn trade target by 2023,' *Dawn*, Nov 7, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3sN4vTw
(4) 'Preferential Trade Agreement between The Islamic Republic of Pakistan and The Islamic Republic of Iran, *The World Bank*, , [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/32M25tv
(5) 'TIR slashes 80% off transit time with new Pakistan-Iran-Turkey corridor,' *IRU*, Oct 8, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3sPMwfl
(6) Gokhan Ergocun, 'Businesses optimistic on Istanbul-Tehran-Islamabad freight line reopening,' *Anadolu Agency*, Sep 26, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3sNZn1y
(7) Mubarak Zeb Khan, 'Razak leaves for Tehran to boost bilateral trade,' *Dawn*, Nov 6, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3pIf5te
(8) سحر بلوچ 'غریب طبقے کا کوکنگ آئل': سمگل شدہ ایرانی خوردنی تیل پاکستان کیسے پہنچتا اور فروخت ہوتا ہے' بی بی سی اردو، (28 دسمبر2021)، تاریخ الاطلاع: 31 دیسمبر2021م، https://bbc.in/3FOsXrg

تحويل مبالغ ضخمة من الدولارات الأمريكية وقِطع من التكنولوجيا المحظورة، فيما تضمَنُ تلك الأسواق حُرية حركة المعدّات التكنولوجية المحظورة ونقل المرتزقة، إذ أُرسل عديد منهم إلى سوريا. ونقلت شبكة الأخبار البريطانية «بي بي سي» عن رئيس وزراء إقليم بلوشستان السابق، عبد الملك البلوشي، قوله: «إذا وقفنا التهريب من إيران تمامًا فسوف يموت الناس جوعًا وسيتوقف الاقتصاد عن العمل»[1]. ومع ذلك أدت محاولة فاترة للحدّ من التهريب وزيادة تحصيل الإيرادات إلى إغلاق 609 مضخات بنزين من أصل 2094 نقطة بيع، وجرت حيازة 4,5 مليون لتر من البنزين، وهذا ما هو إلا قطرة من محيط، إذ يجري تهريب 1,8 مليون لتر من النِّفط الإيراني يوميًّا. وفي كل عام تعاني باكستان من خسارة إيرادات قدرها 200 مليار روبية باكستانية بسبب تهريب النِّفط الإيراني وحده.

وتسير محاولات إسلام آباد المستمرة لإقامة سياج شائك متطوّر على طول الحدود الباكستانية-الإيرانية المشتركة بوتيرة بطيئة، وقد تعثرت أيضًا بسبب القيود المالية والمخاوف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات التي تعيش على الحدود، والتي اعتمدت على التهريب لأربعة أجيال. لا تحتاج إسلام آباد إلى المساعدة المالية لإكمال الجدار بسرعة فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى إيجاد مصادر بديلة لدخل المناطق الحضرية للمجتمعات النائية والفقيرة التي تعيش في المناطق الحدودية المشتركة.

ثانيًا: شراكة إستراتيجية متذبذبة

سعت إيران بثقة متنامية إلى إقامة عَلاقات عسكرية مع باكستان، وكان رئيس أركان البحرية الباكستانية الأدميرال محمد أمجد خان نيازي قد ذهب إلى إيران في زيارة رسمية نادرة، وقام بجولة في مختلف المرافق الإيرانية، كما زار رئيس أركان القوّات المسلحة الإيرانية باكستان أيضًا، وقد شملت زيارة الأخير عقد اجتماعاتٍ مع رؤساء القوّات المسلحة الثلاثة في باكستان، الجيش والبحرية والقوّات الجوية، كما حظي بجولة نادرة في مرافق تصنيع وإصلاح الطائرات المقاتلة في كامره. وقد أبدى الوفد الإيراني اهتمامًا كبيرًا بالطائرات المقاتلة من طراز «جي إف-17 ثاندر» التابعة للقوّات الجوية الباكستانية، وتخطّطُ إيران في حال أُعيد إحياء الاتفاق

(1) سحر بلوچ، 'بلوچستان میں تیل کی سمگلنگ: 'یہاں پانی، بجلی سڑک نہیں لیکن سمگل شدہ ایرانی تیل کی فراوانی ہے' بی بی سی اردو، (04 فروری 2021)، تاریخ الاطلاع: 31 ديسمبر 2021م، https://bbc.in/3EKRAE6

النووي ورفع العقوبات الأمريكية لشراء بضعة أسراب من مقاتلات الجيل الرابع. وتُعَدّ الطائرة المقاتلة النفّاثة من طراز «جي إف-17»، التي طُورت بشكل مشترك على أيدي الصين وباكستان، إلى جانب الطائرات الهندية من طراز «تيجاس»، من بين إحدى الطائرات المنافسة المحتملة التي تنوي إيران شراءها، ومع ذلك تبقى الطائرات الروسية المقاتلة من طراز «سو-35» و«ميغ-35» على رأس لائحة التسوق الإيرانية.

والتقى اللواء محمد حسين باقري مع رئيس الوزراء عمران خان، وأبرم اجتماعات مع رئيس أركان باكستان قمر جاويد باجوا، ومع رئيس لجنة رؤساء الأركان المشتركة اللواء نديم رضا، خلال زيارته التي دامت ثلاثة أيام[1]. وكان باقري قد هدَّد علنًا في عهد رئيس الوزراء نواز شريف بضرب قواعد المقاتلين داخل باكستان، ولكن باكستان تمتنع عن إبداء امتعاضها من جارتها الجنوبية الغربية عبروسائل الإعلام[2].

وقد صرح باقري، بعد زيارته التي دامت 3 أيام في باكستان، بأنَّ البَلَدان سينفذّان مناورات بحرية مشتركة قريبًا[3]. وقد رست ثلاثُ سفن حربية باكستانية في 05 ديسمبر 2021م على ميناء بندر عباس، بغرض تنفيذ تدريبات بحرية استغرقت أربعة أيام. وتُعَدّ زيارة البحرية الباكستانية هذه إلى إيران هي الزيارة الثانية، في حين أخذت الأُولى مجراها في الثالث من أبريل[4]. وقد فاجأ باقري كثيرين حين صرح بأنَّ الطيارين الإيرانيين يتدربون في باكستان[5]، ووصف زيارته الناجحة لباكستان بأنها «مرحلة جديدة في تعزيز قطاع الجيش والدفاع والأمن»[6].

وعلى الرغم من الإيجابية الدبلوماسية التي سادت العَلاقات العسكرية، فإنّ إيران قد أعربت عن غضبها من الدور المزعوم الذي لعبته باكستان في استيلاء «طالبان» على كابول، وبخاصة حين استولت «طالبان» على وادي بنجشير أيضًا. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده: «إننا نُدين هجمات الليلة الماضية بشدة، ولا بدّ من التحقق في التدخّل الأجنبي الذي أقدمتم عليه، ونحن نحقّقُ في ذلك»[7]. وقد صرحت وسائل الإعلام التابعة للدولة في إيران بأنَّ باكستان قد أرسلت قوّات إلى أفغانستان من أجل دعم حركة «طالبان» للتغلب على آخر معقل جبلي للمعارضة.

وعلى الرغم من التوتر على هذا الصعيد، فإنّ طهران قد شاركت في مؤتمر خاص عقدته باكستان لبلدان «منظمة المؤتمر الإسلامي» لمعالجة قضية أفغانستان، وما زالت أفغانستان تشكّل نقطة صدام محتملة في العَلاقة بين إيران وباكستان.

كما أثارت المناورات العسكرية المشتركة التي قامت بها باكستان مع أذربيجان وتركيا -تحت اسم «الإخوة الثلاثة» -غضب إيران، وقد انعكس هذا الغضب في وسائل الإعلام الإيرانية وتصريحات المسؤولين الإيرانيين، فقد لعبت الحرب دورًا رئيسًا في نشر إيران لأكبر حشد عسكري على الإطلاق على الحدود الأذربيجانية.

ثالثًا: جماعات الضغط الشيعية

وتستغلّ إيران حُرية التعبير النسبية في باكستان ومجالات التواصل الاجتماعي المفتوحة، وبالكاد يمكنُ أن نُعزي النفوذ الذي تمتلكه إيران في باكستان حاليًّا إلى جهود دبلوماسييها، فالصحفيون والشخصيات السياسية الموالية لإيران يروّجون للسرد الإيراني بقوة متنامية منذ أحداث 11 سبتمبر، كما أنَّ طهران تستغلّ حساباتها الإلكترونية لإيصال رسائل معيّنة من خلال استخدام وسمٍ متداول[8]، ويمتاز هذا المسار بمهارته المنهجية، إذ تروّج إيران لمشاريعها باستخدام تطبيقات متعدّدة لتوسيع نطاق وصولها والتأثير بسرعة في خوارزميات الوسائط الاجتماعية[9]. وقد نجحت إيران في

(1) 'Iran, Pakistan Discuss Promotion of Naval Cooperation,' *Tasnim News Agency*, Oct 14, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3Jszjz3
(2) 'What has actually irked Iran?' Business Recorder, May 11, 2017, [Last accessed on Dec 31, 2021],https://bit.ly/3G1P7GZ
(3) 'Top Commander: Iran, Pakistan Agree to Hold Joint Naval Drills,' *Fars News Agency*, Oct 17, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021],https://bit.ly/3zgSbMx
(4) 'Iran-Pakistan maritime cooperation can lead strategic ties: Navy official,' *Tehran Times*, December 5, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021],https://bit.ly/32Sp85O
(5) 'Iran, Pakistan agree to hold a joint naval exercise: Gen Bagheri,' *IRNA*, Oct 16, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021],https://bit.ly/3pKqdG3 [
(6) Ibid.
(7) 'As Taliban Claim Victory In Panjshir, Iran Slams Pakistan Military's Role,' *Iran International*, Sep 06, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3G1P51P
(8) Ray Serrato, 'Analyzing Iranian information operations targeting Pakistan,' *Medium*, Feb 16, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3sTLS0j
(9) Ashna Mehmood, Muhammad Ali Azlan, Umar Farooq and Zaki Khalid, 'Iran's Propaganda Offensive against Pakistan vis-à-vis Afghanistan,' *Project Baseerat*, Sep 25, 2021, [Last accessed on Dec 31, 2021], https://bit.ly/3pKdZND

تنفيذ حملات إعلامية في مناسبات عدة في عام 2021م، ومنها السرديات التي روّجت لها إيران عبر الإنترنت، مثل الدعاية لدور قاسم سليماني بصفته قائدًا عسكريًّا في إطلاق سراح مقاتلي لواء «زينبيون»، الذين اعتقلتهم الأجهزة الأمنية الباكستانية لدى عودتهم من سوريا، وطعن إيران في شخصيات عامة بسبب آرائهم الناقدة لها، ودور وكلاء إيران السيبرانيين الذين عمدوا إلى خلق اتجاهات في وسائل التواصل الاجتماعي تهاجمُ باكستان وحلفاءها، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويبدأ سير عمل هذه الحملات في فضاء الإنترنت أوّلًا من تطبيق الرسائل «سيجنال»، الذي يرسل فيه العاملون إشعارات قصيرة ولحظية، ومِن ثَمّ، يرسل موضوع ووقت وتاريخ إطلاق الحملة إلى المجموعة الثانية في الحملة، وهم مسؤولو وسائل التواصل الاجتماعي الذين يجتمعون في مجموعات على تطبيق «واتساب»، بقيادة منظمة «الإمامية الطلابية»، وهي منظمة طلابية شيعية باكستانية تموّلها وتديرها المكاتب الثقافية الإيرانية في باكستان. وبما أنَّ تطبيق «واتساب» يقتصر عدد الأعضاء فيه بالمجموعة الواحدة على 256 شخصًا، فإنّ أعضاء منظمة «الإمامية الطلابية» يلجؤون إلى تشكيل مجموعات أخرى خاصة بمدن معيَّنة لنشر المعلومات حول موضوع الحملة ووقت وتاريخ إطلاقها على منصتَي «تويتر» و«فيسبوك».

وللوصول إلى أكبر عدد من الجمهور والمؤيدين والناشطين، ينقل أعضاء منظمة «الإمامية الطلابية» والتابعون لهم الحملة إلى منصة «تليجرام»، التي يبلغ فيها الحد الأقصى لأعضاء المجموعة الواحدة إلى 2000000 شخص، ويُتداول في هذه المنصات الصور ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية التي تصل في نهاية المطاف إلى منصتَي «تويتر» و«فيسبوك»، ويصل تأثير هذه الحملة خلال هذه المرحلة إلى مستخدمي «تويتر» العاديين، الذين يساهمون إما بالتعليق على الموضوع، أو بإعادة نشر التغريدة، وإما بضغط زر الإعجاب؛ الأمر الذي يسهمُ في نهاية المطاف في نشر الرسالة المطلوبة.

ولا يمكنُ لإيران أن تحظى بمثل هذه المساحة من التلاعب بالرأي والتصوّر العام بهذه السهولة مثلما هو الحال في باكستان، إذ لا يمكنُ لإيران التلاعب بالرأي العام وتوجيهه أو إدارته وَفْقًا لأجندتها في أيٍّ من تركيا أو أذربيجان أو آسيا الوسطى.

خاتمة: آفاق العَلاقات الإيرانية-الباكستانية لعام 2022م

يبدو أنَّ العَلاقة الإيرانية-الباكستانية في عام 2021م قد تمحورت أكثر حول رغبة طهران في تقويض عَلاقات إسلام آباد مع حلفائها في الخليج، بدلًا من التمحور حول المصالح الإيرانية المشتركة، فلم يتغير مسار اعتماد الحكومة الباكستانية المالي على السعودية ودول الخليج الأخرى كثيرًا خلال العام. وقد دُقَّ ناقوس الخطر إثر خسارة العائدات الناجمة عن ارتفاع تجارة التهريب على الحدود الساحلية والبرية، كما أنَّ ارتفاع حجم التجارة الثنائية من أقل من 400 مليون دولار إلى 5 مليارات دولار أمريكي هو أمرٌ غير واقعي، فلا يمكنُ للحكومة الباكستانية أن تغيّر اقتصاد بلوشستان الجنوبية الغربية والمناطق الجنوبية من السند، التي اعتاد فيها السكان استهلاك البضائع الرخيصة الرديئة القادمة من إيران، وقد مالت باكستان كثيرًا صوب إيران في الفترة التي كافحت فيها لِأنْ تكون على القائمة البيضاء في «مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال / فاتف»، وتجنّب التعرض للعقوبات الأمريكية.

وعلى الصعيد الإستراتيجي، تشيرُ بعض المصادر إلى احتمالية شراء إيران معدّات عسكرية من إسلام آباد، إلّا أنَّ هذا الهدف الأخير يبدو بعيد المنال، فبيع سرب أو سربين من الطائرات المقاتلة من طراز «إف-17 ثاندر» قد يثير حنق حلفاء إسلام آباد في الغرب والخليج، وقد توجِّه دول الخليج ضربةً موجعة لاقتصاد باكستان ردًّا على ذلك.

على الرغم من أنَّ عدد مرتزقة «زينبيون» في سوريا قد انخفض انخفاضًا كبيرًا، فإنّ تدريباتهم وتحركاتهم ذهابًا وإيابًا بين باكستان والهند ما زالت مستمرّة. ولم تعترف

إسلام آباد رسميًّا بوجود مثل هذه المجموعة، بل عملت الاستخبارات الباكستانية على القبض بهدوء على المقاتلين العائدين من سوريا ومراقبة مجنّديهم. ومع ذلك، توطدت عَلاقات باكستان وسوريا مع الزيارات المتتالية على المستوى الوزاري والرحلات الأسبوعية المتبادلة لشركات الطيران الرسمية.

وتُعَدّ أنشطة إيران في الفضاء الإلكتروني أو في وسائل التواصل الاجتماعي مثار قلق بالغ لدى المجتمع في باكستان، ولكن يبدو أنَّ الحكومة ومعظم أحزاب المعارضة غير منزعجين كثيرًا من سيطرة إيران المنهجية على القضايا السياسية والاجتماعية والإستراتيجية، ويبدو أنَّ حملات الازدراء التي تشنّها إيران عبر وسائل التواصل الاجتماعي قد تحوّلت إلى وضع اعتيادي جديد، ما لم تتدخل الحكومة الباكستانية بفاعلية لتفادي عواقب ذلك. ومن المرجح أن يكون عام 2022م عامًا مُفعَمًا بالأنشطة السياسية مع قرب موعد الانتخابات العامة الباكستانية في عام 2023م. وبالتالي، يُعَدّ هذا الوقت هو الأنسب لصياغة إيران لخطابها السياسي في باكستان لتتواءم مع مصالحها الوطنية. ويبدو أنَّ باكستان مدركة لموقفها الضعيف في مواجهة جيل خامس من الحروب، ولكن من غير المعروف ما إذا كانت إيران ستكون جزءًا من هذه المعادلة أو لا، فناقوس الخطر قد دُق مرات عدة من قبل. ويشكّل مصير الاتفاق النووي الإيراني والوضع المتقلب في أفغانستان عاملين رئيسيْن من المقرر أن يؤثّرا في العَلاقات الباكستانية-الإيرانية في عام 2022م؛ ولذا فمِن المتوقع أن تسعى إيران إلى رفع مستوى عَلاقاتها مع باكستان، ومحاولة تخفيض حدَّة المِلفات الخلافية؛ نظرًا إلى صعود باكستان في الميزان الإقليمي بعد تولّي طالبان مقاليد الحكم في أفغانستان.

اقرأ أيضًا

مقال

تحديات الإرهاب على طول الحدود الباكستانية-الإيرانية

آصف درانـي
السفير الباكستاني السابق لدى إيران

كان مقتل 27 فردًا من الحرس الثوري في هجوم انتحاري في 13 فبراير على طريق زاهدان-خاش، على بعد نحو 110 كيلومترات من الحدود الباكستانية، حادثًا خطيرًا. وقد تبنت جماعة «جيش العدل» في إيران، التي تتألف من منشقين «بلوش»، المسؤولية عن الحادثة. وسارع المسؤولون الإيرانيون إلى إلقاء اللوم على باكستان بسبب تساهلها مع المنشقّين الإيرانيين البلوش. بدوره انتقد قائد «فيلق القدس» في الحرس الثوري قاسم سليماني الذي حصل مؤخرًا على مكانة أسطورية في البلاد لقيادته قواته في العراق وسوريا، باكستان لتراخيها الذي شجع «الإرهابيين» على استخدام الأراضي الباكستانية لتنفيذ عمليات ضدّ إيران، كما هدد بأنه إذا كانت باكستان غير قادرة على اتخاذ إجراء فلن تتردد إيران في اتخاذ إجراء مباشر ضدّ الإرهابيين.

إن الغضب الإيراني ضدّ الهجمات الإرهابية أمر مفهوم، لكن لم تكن لغة القيادة الإيرانية القاسية ضدّ باكستان مروّعة فحسب لكثيرين في باكستان، بل كانت مؤشّرًا للأخطار الناشئة في المنطقة، وهو احتمال تفضّل كل من باكستان وإيران تجنُّبه. أما المسؤولون في كلا البلدين، فيجب أن يكونوا أدركوا أن تاريخ العلاقات الباكستانية-الإيرانية قد تَرسَّخ في وقوف كلا البلدين إلى جانب الآخَر في الأوقات الصعبة. إن مرور كلا البلدين باضطرابات سياسية هو حقيقة أيضًا. لقد كانت العقود الأربعة بعد الثورة الإيرانية الثيوقراطية تهديدًا في الجوار، بخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي. ويعتقد منتقدو الثورة الإيرانية أن الطبيعة التدخلية للنظام السياسي التي اتبعها الثوّار خلقت احتكاكات في المنطقة بدلًا من إيجاد حالة تَماسُك فيها.

المزيد على www.rasanah-iiis.org

الخاتمة: نحو أي أُفق نسير؟

يبدو أنّ عام 2022م سيكون مليئًا بالمتغيرات؛ نتيجةً للأحداث والصدمات الكبرى التي حدثت في العام الماضي، وقد بدأت ملامح ذلك في الظهور مع بداية العام الجاري. فمِن المتوقع على الصعيد الدولي، أن تستمرّ المنافسة الشرسة بين الولايات المتحدة والصين وعلى مناطق النفوذ والتأثير، خصوصًا في منطقة المحيطين الهندي والهادي وفي الشرق الأوسط.

شهد عام 2021م تحوّلًا إستراتيجيًا هامًا، تمثَّل في إعلان أمريكي-أسترالي-بريطاني عن تحالف «أوكوس» الأمني لمواجهة النفوذ الصيني في شرق آسيا. هذا التحالف الجديد يؤكد لنا بروز خريطة تحالفات جديدة تتناسب مع أولويات أمريكا في المرحلة المقبلة، خارج أُطر التحالفات التقليدية التاريخية الكبرى، وخارج إطار الناتو، في نهجٍ أمريكي جديد تتبنَّاه الدولة العميقة في واشنطن عنوانًا للمرحلة القادمة. لا يُعَدّ هذا الاتفاق الذي يؤسِّس لتحالف على الحدود البحرية للصين حدثًا عاديًّا في هذه المنطقة الهامة من العالم، إنما هو تحوُّل تاريخيّ في خريطة التحالفات العالمية يُنبئ بتفاقم محتمل للتوترات بين أمريكا، التي لا تزال قوةً مهيمنة، والصين كقوة منافسة صاعدة، كما أنّ مؤشّرات عودة منافسة القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط لا تزال في تصاعد، خصوصًا إصرار روسيا على أن تكون لاعبًا أساسيًّا في هذه المنطقة الملتهبة.

إنَّ مشروع الحزام والطريق سيزيد حرص الصين على تعزيز عَلاقاتها الاقتصادية والتجارية ومبيعاتها العسكرية مع دول الإقليم، ولا سيّما الدول الخليجية، وهو ما يُقلِق الجانب الأمريكي، مِمَّا يجعلنا أمام مشهد شرق أوسطي سيشهد سباقًا في التسلح واستنزافًا في الموارد وحروبًا اقتصادية. وسيستمرّ هذا النهج في التنامي في ظل ترسُّخ قناعات لدى دول المنطقة بأنّ الوثوق بالجانب الأمريكي لم يعُد الخِيار المناسب لمرحلة يُعاد فيها تشكيل النظام الدولي وَفْقَ حقائق جديدة تفرضها متغيرات البيئة الدولية.

على المستوى الأوروبي، يبدو أنّ العَلاقات على جانبَي الأطلسي بين الولايات المتحدة وحليفها الأوروبي لم تعُد تتطابق كليًّا. فالأوربيون لا يتفقون مع النظرة الأمريكية التصعيدية تجاه الصين؛ بسبب ما تُبديه دول أوروبا، وبالذات ألمانيا وفرنسا، من رغبةٍ في بناء مصالح متبادلة مع الصين؛ ولذا، فإنَّ النقاشات ستستمرّ حول مستقبل الحلف الأطلسي (الناتو)، والمهامّ التي ستُناط به في ظل اختلاف مدركات التهديد بين أعضاء الناتو.

في المقابل، وفي ظل عدم نضوج فكرة الدفاع الأوروبي المشترك، ستبقى أوروبا بحاجة إلى خدمات الحلف بعد تزايُد تعقُّد العَلاقات الأوروبية مع روسيا والتحديات الناشئة نتيجةً للتطوّرات في أوكرانيا وبيلاروسيا والبلقان، وما يمثله كل هذا من أخطار روسية محتملة على الحدود الشرقية لدول أوروبا.

هذه الشكوك بشأن مستقبل الناتو جعلت الاتحاد الأوروبي يُعيد بلورة مفهومٍ جديد لعَلاقاته الدولية، سعيًا لإعطاء الكتلة الأوروبية ثقلًا واوزنًا بعيدًا عن الولايات المتحدة. نقطة الانطلاقة لهذه الجهود تتمثل في المبادرة الفرنسية الأخيرة؛ نظرًا إلى تولّي فرنسا رئاسة الاتحاد الأوروبي في الفترة القادمة، التي ستسعى إلى الترويج لأجندتها وتمرير سياساتها الرامية إلى تحقيق قدرٍ من الاستقلال الأوروبي سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا.

بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبحت فرنسا هي الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي من ضمن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وهو ما سيحمّلها مسؤوليات كبيرة قادمة.

على مستوى الاقتصاد الدولي، ورغم انحسار تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، فإنّ استمرار ظهور المتحورات الجديدة يسهم في زيادة تكاليف النقل واللوجستيات، وينعكسُ ذلك على ارتفاع الأسعار عالميًّا، واستمرار تباطؤ النمو الاقتصادي مجددًا مع ارتفاع في ديون الدول. ويمكنُ أن يشهد العام تحسّنًا تدريجيًّا في مؤشّرات الاقتصاد العالمي، وقد يُلاحَظ ذلك بشكل أسرع لدى بعض الاقتصادات والتكتلات الصناعية كالصين والولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول المنتجة للنِّفط والغاز اللذين من المتوقع أن يزداد الطلب العالمي عليهما نتيجةَ عودة دورة الإنتاج العالمي. ومن المرجح أن تسعى دول منتجة مثل الدول الخليجية لتبنّي الإستراتيجيات التي تعزِّز الفرص والمكاسب، في ظل استمرار الطلب العالمي على النِّفط والغاز الطبيعي في عام 2022م، مِمَّا يجنّبها التقلبات المفاجئة.

على صعيد الشرق الأوسط، بدأت ترتسمُ ملامح تلاشي تأثيرات تبعات الربيع العربي، ربما باستثناء السودان الذي لا يزال يبحث عن فرجة سياسية لأزمته الحالية. ومن الأرجح أن تشهد المنطقة مزيدًا من الانحسار في فاعلية الأحزاب السياسة الإسلامية والحركات المسلحة التي شكّلت أهمّ إفرازات ما يسمى بالربيع العربي، إذ يظهر ذلك جليًّا في حالة الانكشاف التي بدأت تتعرض لها تلك الأحزاب أمام جمهورها، من حيث ضعف مقارباتها الاقتصادية والتنموية والاجتماعية، وفشلها في تبنّي خطاب دينيّ وسطيّ معتدل متعايش مع الآخر، مِمَّا أضعف جاذبيتها وحواضنها الشعبية. يأتي هذا التراجع في ظل الاستعادة التدريجية لمؤسَّسات الدولة الوطنية للقرارات والسياسات الوطنية والقيام بوظائف الدولة التنموية والأمنية، كما هي حال الدولة العراقية التي تراجعت فيها الأحزاب الولائية وتقدمت فيها الكتل الوطنية، أو كما هو الوضع الليبي، إذ بدأت ترتسمُ ملامح بناء الدولة الوطنية في ظل تراجع سطوة الحركات المسلحة. مع ذلك ستبقى منطقة الشرق الأوسط في الأُفق القريب في مرحلة انتقالية تتَّسم بالتقلب وعدم اليقين، ومسرحًا للتجاذبات بين اللاعبين الدوليّين.

هذا على مستوى البيئة الدولية، أمّا الحالة الإيرانية فقد كانت حافلة بالأحداث والتطوّرات، سواء على المستوى الداخلي أو على صعيد تفاعلات إيران مع محيطها العربي ومع المجتمع الدولي. داخليًّا، انفرد «المحافظون» بالسيطرة على جميع مراكز صُنع القرار في الداخل الإيراني، بعد فوز إبراهيم رئيسي في الانتخابات الرئاسية الأخيرة. لكنّ «المحافظين» لن يكون بمقدورهم الوفاء بوعودهم التي قطعوها للشعب الإيراني، وقد لا يكونون أفضل حالًا من خصومهم «الإصلاحيين»، ولاسيّما في ظل استمرار الأزمة الاقتصادية ووصولها إلى مراحل قياسية. ويبقى الخِيار الوحيد لِـ«لمحافظين» للخروج من التدهور المستمر للوضع الاقتصادي هو التوصل إلى اتفاق مع الدول الكبرى حول المِلف النووي. أمّا الوضع الاجتماعي، فيسير في تراجع مستمرّ نتيجةً للضغوط والتدهور المتواصل في الوضع الاقتصادي، وهو ما سيزيد الفجوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، ويزيد الارتفاع في معدلات الفقر والمخاطر الاجتماعية كالطلاق والمخدرات. وعلى الصعيد العسكري، سوف تستمرّ القوّات الإيرانية في حالة تأهب نتيجة لبروز عدد من التحديات الامنية، لا سيّما على الحدود الإيرانية مع أذربيجان؛ لإثبات قدرتها على الردع والتأثير. وفي حال استمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، يُتوقع أن تستمرّ إيران في تحركاتها البحرية التي تثير مخاوف الغرب، الرامية إلى إثبات القدرة على إعاقة الاقتصاد العالمي، كما أنه من المتوقع أن يزداد النشاط الإيراني في اختبار مزيدٍ من الصواريخ والأنظمة الفضائية، في ظل التجاهل الدولي عن هذه الأنشطة، وتكريس الاهتمام بالمِلف النووي.

يبدو أنّ السياسات الإيرانية تجاه الدول العربية لا تزال تتأثر بعامل أساسي، هو عدم رغبة طهران في التخلّي عن مكتسباتها في الإقليم، التي ترى أنّ التراجع عنها يُفضي إلى انكشاف النظام أمام شعبه في مشاريعه الخاسرة، ويحدّ من قدرة طهران أيضًا على الصمود في مفاوضات المِلف النووي. لذا يُتوقع أن يشهد عام 2022م استمرار الدعم الإيراني للميليشيات في العراق واليمن وسوريا ولبنان لإثبات القدرة الإيرانية على الردع والتأثير، خصوصًا في ظل التراجعات التي يشهدها النفوذ الإيراني في عددٍ من الدول، كما ستستمر إيران في تعزيز ترسانتها العسكرية بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة، وستُبقي على الدعم لميليشياتها، خصوصًا الحشد الشعبي في العراق وجماعة الحوثي الإرهابية في اليمن، لمزيدٍ من ترسيخ

مشـروعها الإقليمي، من خلال تهديد واستهداف المرافق الحيوية في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، خصوصًا بعد الخسائر الأخيرة التي تكبدتها الميليشيات الحوثية في اليمن. كما أنه من المتوقع أن يزداد النشـاط الإيراني في اختبار مزيدٍ من الأسـلحة والأنظمة الفضائية، وزعزعـة الأمن البحـري في الخليـج وبحر العرب، في ظل التجاهل الدولي عن فرض عقوباتٍ على إيران، أو وضع حدٍّ لهذ الأنشطة التي تخرق القانون الدولي والأعراف الدولية.

خليجيًّـا، رغم الهـدوء الحـذِر الذي سـاد العَلاقات الإيرانية مـع دول مجلس التعاون لـدول الخليج العربية خلال عام 2021م، والذي أسهمت فيه إلى حدٍّ كبير جولات المحادثات السـعودية-الإيرانية الـتي عُقدت منها عدّة جولات برعاية عراقية، ثُم زيارة مستشـار الأمن القومي الإماراتي الشـيخ طحنـون بن زايـد لطهران في ديسـمبر 2021م، فإنَّ استمرار التدخّلات الإيرانية في دول المنطقة، وعدم إشراك دول الخليج في المفاوضات النووية، والقلق من احتمالية عـدم التوصل إلى اتفاق يحـمي دول المنطقة بشكل كافٍ من الأطماع والتهديدات الإيرانية، كلها أمور قـد تؤدي إلى اسـتمرار حالة عـدم الثقة وإعاقة تسـوية الخلافات التي أصبحت مستعصية.

وعلى مسـتوى عَلاقات إيران الدولية، سـوف تمثّلُ المفاوضات النووية الـتي تحتضنها فيينا أهمّ التفاعلات الإيرانية مع القوى الكـبرى، ولن يختلف نهـج الرئيس الإيـراني الحالي إبراهيم رئيسي عن أسـلافه من الرؤسـاء الإيرانيين (إصلاحيين كانوا أو محافظـين) في التعاطي مـع مفاوضات فيينا حول الاتفـاق النووي، وذلك لعدم وجود اختلاف بين التيارات السياسية المكونة للنظام الإيراني تجاه السياسـة الخارجية. ورغـم حالة عدم الثقة بين واشنطن وطهران، فإنّ البلدين يؤمنان بالدبلوماسية كخِيار أفضل للتوصل إلى حلّ يُنهي أزمة البرنامج النووي الإيـراني. وحتى في حال توصل البلدين إلى تفاهم حول هذه الأزمة، سـواءً باتفاق مؤقت أو شامل، فإنهما لن يتمكنا من معالجة جذور الخلاف حول عددٍ مـن القضايا، مثل السـلوك الإيراني في دول المنطقـة، وبرنامـج الصواريخ الباليستية، وموقف «المتشـددين» الداعي إلى مقاومة الهيمنة الأمريكية، ما سـيُفضي إلى استمرار التوتر الإيراني مع المجتمع الدولي. أما في حال فشلت المفاوضات النووية فقد تتعرض إيران لهجماتٍ إسرائيلية بموافقة أمريكية، أو ربما ضربة عسكرية محدودة منسّقة بين واشنطن وتل أبيب؛ لتحجيم وتأخير قدراتها على إنتاج أوّل قنبلة نووية.

تحظـى العَلاقات الإيرانية مـع أوروبا باهتمامٍ كبير من قِبل قادة النظام الإيراني، ولاسـيّما فرنسـا وبريطانيا وألمانيا، ومن المتوقع أن تستمرّ لكون هذه الدول تمثل قناة الاتصال الرئيسة بين واشـنطن وطهران، في ظل استمرار الرفض الإيراني للتفاوض المباشر مع الإدارة الأمريكية. أما مسـار العَلاقات الإيرانية مع كُلٍ من روسيا والصين، فمِـن المنتظر أن يأخـذ منحنى تصاعديًّا، ولاسـيّما في ظل اسـتفحال الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها إيران، وعدم ظهور أيّ بوادر حتى الآن تشـيرُ إلى قرب التوصل إلى اتفاقٍ حول البرنامج النووي الإيراني، فضلًا عن الحاجة الإيرانية إلى الدعـم مـن هذيـن البلديـن في المفاوضات النووية. وسوف تواصل إيران في ترسيخ مبدأ التوجه شرقًا لممارسة مزيدٍ من الضغط على واشـنطن والـدول الأوروبية، وقد بدأ هـذا المبدأ بالتبلور بعد إدماج إيران في عضويةٍ كاملة في منظمة شنغهاي للتعاون، واتفاقية التعاون الإستراتيجية الصينية-الإيرانية التي تمتد إلى 25 عامًا.

أمّا عَلاقات إيـران مع جارتها الشـرقية أفغانسـتان، فإنّ مواقف المسـؤولين الإيرانيين من حركة طالبان تشير إلى نيّة طهران تبنّي سياسـةٍ مرنـة في التعاطي مع الوضع الجديد الذي فرضه الانسحاب الأمريكي من أفغانستان وسـيطرة طالبان على الوضع، وذلك للحيلولة دون فتح جبهة جديدة من جبهات الصراع مع الدول المجاورة على غرار أزمتها مع أذربيجان، وكذلك لخشـيتها من عودة الجماعات الإرهابية إلى أفغانستان، التي قد تشكل أكبر مهدّد أمني لإيران. ومن المتوقع أن تسـعى إيران على المدى البعيد لدعم قـوى وفصائل أفغانية لامتلاك نفوذ داخل أفغانستان.

سيطرة حركة طالبان المدعومة من إسـلام آباد على الوضع في أفغانستان، ومشاركة باكستان في المناورات التي أجرتها أذربيجان، أثارتا مخاوف الجانب الإيراني ودفعتاه إلى زيـادة تفاعلاته الدبلوماسـية مع إسـلام آبـاد، ومن المتوقع أن نشـهد مزيدًا من التقارب بين البلدين؛ وذلك بهدف تقويض عَلاقات باكسـتان بحلفائها الإقليميين، أو إجهاض أيّ توازنات مستقبلية قد تشكل خطرًا على أمنها القومي ومصالحها الجيوسياسية.

أمام هذه المتغيرات الكـبيرة الـتي تشـهدها البيئة الدولية، والتحديات المتصاعدة الـتي تفرضها إيران على العالـم العربي، يسـتلزم مـن مجلس التعـاون الخليجي، تجـاوز خلافاتـه، وتقوية تحالفاتـه الإقليميـة والدولية، وبلورة سياسات ومقاربات فعّالة، وإستراتيجيات شاملة، وتطوير منظومته الدفاعية المشـتركة، من أجل أن يصبح مجلس التعاون تكتّلًا دوليًّـا قويًّا موحّدًا ومنافسًـا، بما يعزز من قدراته على احتواء المهددات واسـتثمار الفرص في البيئة الدولية، وفي ذات الوقت، فرض حالةٍ من الردع الإستراتيجي أمام نزعة الهيمنة الإيرانية، تجبرُ النظام الإيراني على عقلنة سلوكه الإقليمي والتراجع عن حروبه بالوكالة.

التقرير الإستراتيجي السنوي

2021

التقرير الإستراتيجي السنوي
2021

RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies